الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

نظام ل.م.د في علوم اقتصاد الاسواق والمؤسسات

تخصص: اقتصاد كمي

أطروحة مقدّمة لنيل شهادة الدكتوراه

بعنوان

محاولة نمذجة قطاع التجارة الخارجية في الجزائر

خلال الفترة (1984-2014)

من إعداد الطالبة:

إينال أمينة

تحت إشراف الدكتور:

أ. شيبي عبد الرحيم

لجنـــة المناقشـــــة:

أ.د. بلمقدم مصطفى	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
د. شيبي عبد الرحيم	أستاذ محاضر	جامعة تلمسان	مشرفا
أ.د. بن بوزيان محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	ممتحنا
أ.د. صوار يوسف	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة	ممتحنا
أ.د. يوسفي رشيد	أستاذ التعليم العالي	جامعة مستغانم	ممتحنا
د. جديدن لحسن	أستاذ محاضر	المركز الجامعي عين تموشنت	ممتحنا

السنة الجامعية: 2016- 2017

دعـــاء

ربي ..لا تدعني أصاب بالغرور إذا نجحت ،
ولا أصاب باليأس إذا فشلتبل ذكرني دائما بأن الفشل هو التجارب التي تسبق النجاح

يارب ..

ساعدني على أن أقول كلمة الحق في وجه الأقوياء ، وعلى أن لا أقول الباطل لأكسب تصفيق الضعفاء

يارب ..

إذا أعطيتني مالا لا تأخذ سعادتي ، وإذا أعطيتني قوة لا تأخذ عقلي ، وإذا أعطيتني نجاحا لا تأخذ تواضعي ، وإذا أعطيتني تواضعا لا تأخذ إعتزازي بكرامتي

يارب ..

علمني أن التسامح هو أكبر مراتب القوة ،
وأن حب الانتقام هو أول مظاهر الضعف

يارب ..

إذا جردتني من المال ، أترك لي الأمل ، وإذا جردتني من النجاح ، أترك لي قوة العناد حتى أتغلب على الفشل ، وإذا جردتني من نعمة الصحة أترك لي نعمة الإيمان

يارب ..

إذا أسأت إلى الناس أعطني شجاعة الاعتذار ، وذا أساء الناس إلي أعطني شجاعة العفو والغفران

يارب ..

إذا نسيتك لا تنسني.

الإهداء

الى أعظم الرجال صبرا ورمز الحب والعطاء... إلى الذي تعب كثيرا من اجل راحتي وافنى حياته من أجل تعليمي، إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم.... الى ذلك الرجل الكريم .....أبـي العزيز

إلى قرة العين، ورمز الحب وبلسم الشفاء، الى التي حرمت نفسها واعطتني، الى من وهبتني الحياة، منحتني الحب والحنان، إلى تلك المراة العظيمة..... أمـي الحبيبة.

إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكراهم فؤادي إلى أخي ياسين وأخواتي نهال وهدايات.

إلى من رافقوني منذ طفولتي ومعهم سرت الدرب خطوة بخطوة صديقاتي دحو صارة ومجذوب لويزة

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس الصافية، إلى من جمعني بهم مشعل العلم والمعرفة، الى الذين وقفوا بجانبي وترقبوا بشغف وشوق لاتمام هذا العمل، رفيقات دربي: حجيلة اسماء وبن بوزيان فاطمة.

إلى كل اساتذتي الكرام من الابتدائي الى ما بعد التدرج

إلى كل الأهل والأقارب والأصدقاء، والى كل من نساهم قلمي ولم ينسهم قلبي....

شكر وتقدير

الحمد لله الذي علم الانسان مالم يعلم، اشكره واثني عليه، اذ اعانني ويسر لي السبيل، حتى فرغت بحمده وتوفيقه من اعداد هذه الرسالة.

وعملا بحديث الرسول صلى الله عليه وسلم:" من لا يشكر الناس لا يشكر الله" ومن أسدى إليكم معروفا فكافئوه فان لم تستطيعوا فادعوا له.

وبمقتضى واجب الاعتراف بالفضل، يشرفنا أن نشكر من كان له الفضل الكبير في الإشراف على هذه الدراسة وإيصالها إلى طور الانجاز، الأستاذ الفاضل "**د.شيبي عبد الرحيم**" من علمنا التفاؤل والمضي إلى الأمام، وأنار طريقنا وأرشدنا للعلم والمثابرة بتشجيعاته المحفزة، والذي أمدنا بالعون ولم يبخل علينا بنصائحه العلمية والانسانية وبتوجيهاته وإرشاداته السديدة، ولحرصه ومتابعته المستمرة طوال فترة البحث.فكان كريما معنا ومتفهما كاستاذ واخ، فشكرنا لك أستاذنا الطيب والمتميز، لن يوفيك حقك، بارك الله فيك وجعلها الله في ميزان حسناتك.

كما لا يفوتني ان اشكر أستاذنا "**أ.د. بن بوزيان محمد**" الذي انتفعنا من علمه، وساعدنا كثيرا بتوجيهاته ونصائحه السديدة لاجراء هذا البحث. فلك منا أستاذنا كل الامتنان والاحترام والتقدير، وجزاك الله كل الخير.

ولا أنسى توجيه الشكر والتقدير لأستاذنا "**أ.د. بلمقدم مصطفى**" الذي كان سندا لنا طوال مشوارنا الجامعي، فشكرا جزيلا لك استاذنا القدير، وجزاك الله كل الخير.

كما أشكر كل الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول المشاركة في مناقشة هذه المذكرة، والذين حتما لن يبخلوا علينا بنصائحهم وانتقاداتهم البناءة والتي ستجعلنا نتدارك أخطاءنا لإصلاحها مستقبلا.

ووفاءا ان أتوجه بالشكر الى كل أساتذتي الأجلاء بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الذين قدموا لنا خبرتهم على طبق من التواضع، والذين لم يبخلو علينا بنصائحهم وإرشاداتهم مع تمنياتنا لهم بالتوفيق والنجاح، وأخص بالذكر: **الأستاذ غربي ناصر صلاح الدين** و**الأستاذ عياد سيدي محمد**.

كما اشكر زميلاتي الأساتذة: **حجيلة أسماء، تلمساني حنان، بن بوزيان فاطمة ومجاهد كنزة**، الذين وقفوا الى جانبي من خلال ارشاداتهم العلمية القيمة التي افادتني كثيرا خلال فترة البحث.

كما أتقدم بالشكر الجزيل الى كل من ساهم في هذا العمل المتواضع سواءا من قريب او من بعيد.

شكرا للجميع

فهرس المحتويات

فهـــرس المحتـــويـــات

المحتـويـات	الصفحة
دعاء	
الاهداء	
التشكرات	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة الملاحق	
المقدمة العامة	
الفصل الأول: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية	
تمهيد	2
المبحث الاول: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية	3
المطلب الاول: ماهية التجارة الخارجية	3
I. تعريف التجارة الخارجية	3
II. أهمية التجارة الخارجية	4
III. أسباب قيام التجارة الخارجية	5

IV. أوجه الاختلاف بين التجارة الداخلية والخارجية	6
المطلب الثاني: نظريات التجارة الخارجية قبل الكلاسيك	7
I. المذهب التجاري والتجارة الخارجية	7
II. المذهب الطبيعي والتجارة الخارجية	8
المطلب الثالث: النظريات الكلاسيكية	9
I. نظرية الميزة المطلقة	9
II. نظريةالميزة النسبية	10
III. نظرية القيم الدولية	12
المطلب الرابع: النظريات النيوكلاسيكية	15
I. نظرية تكلفة الفرصة البديلة	15
II. نظرية نسب عناصرالإنتاج	17
المطلب الخامس: النظريات الحديثة	21
I. النظرية التكنولوجية	21
1.I نموذج الفجوة التكنولوجية	22
2.I نموذج دورة حياة المنتج	24
II. نظرية اقتصاديات الحجم	26
III. نظرية تشابه هياكل الطلب	27
IV. نموذج المنافسة الإحتكارية	28

المبحث الثاني: استخدام نموذج الجاذبية في التجارة الخارجية	30
المطلب الاول: ماهية نموذج الجاذبية	30
I. تعريف نموذج الجاذبية	30
II. نشأة نموذج الجاذبية	30
المطلب الثاني: أنواع نماذج الجاذبية	32
I. نموذج الجاذبية البسيط	32
II. نموذج الجاذبية الموسع	32
المطلب الثالث: استخدامات ومميزات نموذج الجاذبية	33
المبحث الثالث: السياسة التجارية	35
المطلب الاول: ماهية السياسة التجارية	35
I. مفهوم السياسة التجارية	35
II. اهداف السياسة التجارية	36
المطلب الثاني: أنواع السياسات التجارية	38
I. سياسة الحرية التجارية	38
1.I تعريف سياسة الحرية التجارية	38
2.I الاراءالمؤيدة لسياسة حرية التجارة الخارجية	39
II. سياسة الحماية التجارية	39
1.II ماهية سياسة الحماية التجارية	39

2.II الأراء المؤيدة لسياسة حماية التجارة الخارجية	40
المطلب الثالث: أدوات السياسات التجارية	42
I. الأدوات السعرية	42
1.I الضرائب والرسوم الجمركية	42
2.I نظام الإعانات	44
3.I نظام الإغراق	45
II. الأدوات الكمية	45
1.II نظام الحصص	45
2.II تراخيص الاستيراد	47
3.II نظام الحظر أو المنع	48
III. الأدوات التجارية	49
1.III المعاهدات التجارية	49
2.III الاتفاقيات التجارية	49
3.III اتفاقيات الدفع	49
4.III الاتحادات الجمركية ومناطق التجارة الحرة	49
خلاصة الفصل	50
الفصل الثاني: واقع التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري	
تمهيد	52

المبحث الأول: مراحل تطور التجارة الخارجية في الجزائر	53
المطلب الاول: مرحلة رقابة الدولة على التجارة الخارجية (1962–1969)	53
I. الرقابة على الصرف	53
II. التعريفة الجمركية	54
III. نظام الحصص	56
المطلب الثاني: مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية	58
I. مرحلة التنظيم الإداري للاحتكار	59
II. التراخيص الاجمالية للاستيراد	59
III. تدعيم احتكار الدولة للتجارة الخارجية	61
المطلب الثالث: مرحلة تحرير التجارة الخارجية	64
I. مرحلة التحرير التدريجي للتجارة الخارجية	64
II. مرحلة التحرير الكامل للتجارة الخارجية	66
المبحث الثاني: الجزائر والشراكة الاقتصادية الأورو–متوسطية	68
المطلب الاول: ماهية الشراكة الاورو–متوسطية	68
I. تعريف الشراكة الاورومتوسطية	68
II. أبعاد الشراكة الأورو– متوسطية	69
III. أهداف اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية	70
المطلب الثاني: مسار ومضمون اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الاوروبي	70

I. مسار اتفاق الشراكة الاوروجزائرية	71
II. مضمون اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية	72
المطلب الثالث: انعكاسات الشراكة الاوروجزائرية	73
I. الآثار الإيجابية لاتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري	73
II. الآثار السلبية لاتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري	74
المبحث الثالث: علاقة الجزائر بالمنظمة العالمية للتجارة	75
المطلب الاول: ماهية المنظمة العالمية للتجارة	75
I. تعريف المنظمة العالمية للتجارة	75
II. اهداف المنظمة العالمية للتجارة	76
III. مهام المنظمة العالمية للتجارة	77
IV. مبادئ المنظمة العالمية للتجارة	77
V. الهيكل التنظيمي والوظيفي للمنظمة العالمية للتجارة	78
1.V. الأجهزة العامة	78
1.1.V. المؤتمرالوزاري	78
2.1.V. المجلس العام	79
3.1.V. الأمانة العامة	79
4.1.V. جهاز مراجعة السياسات التجارية	79
5.1.V. جهاز تسوية المنازعات	79

2.V. الأجهزة التخصصية	80
1.2.v. المجالس المتخصصة	80
2.2.v اللجان	80
VI. تطور المنظمة العالمية للتجارة	81
المطلب الثاني: التجارةالخارجية الجزائرية وانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة	84
I. دوافع انضمام الجزائرإلى المنظمة العالمية للتجارة	84
II. شروط انضمام الجزائرالى المنظمة العالمية للتجارة	85
III. إجراءات انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة	85
IV. مراحل مفاوضات الجزائرمع المنظمة العالمية للتجارة	86
المطلب الثالث: صعوبات وانعكاسات انضمام الجزائرالى المنظمة العالمية للتجارة	89
I. الصعوبات والعراقيل التي تواجه الجزائرفي مسار انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة	89
II. الإيجابيات المتوقعة من انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة	90
III. السلبيات المتوقعة من انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة	91
خلاصة الفصل	94
الفصل الثالث: نمذجة محددات التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة(1984-2014)	
تمهيد	96
المبحث الأول: التحليل الوصفي لتطور التجارة الخارجية في الجزائر	98
المطلب الأول: تطور الميزان التجاري(1984-2014)	98

I. تطور الميزان التجاري خلال مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية	98
II. تطور الميزان التجاري خلال مرحلة تحرير الدولة للتجارة الخارجية	99
المطلب الثاني: تطور التوزيع السلعي للتجارة الخارجية	99
I. تطور التوزيع السلعي للواردات الجزائرية (1984–2014)	101
1.I. التوزيع السلعي للواردات الجزائرية خلال مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية	101
2.I .التوزيع السلعي للواردات الجزائرية خلال مرحلة تحرير الدولة للتجارة الخارجية	102
II. تطور التوزيع السلعي للصادرات الجزائرية (1984–2014)	104
1.II. التوزيع السلعي للصادرات الجزائرية خلال مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية	104
2.II .التوزيع السلعي للصادرات الجزائرية خلال مرحلة تحرير الدولة للتجارة الخارجية	105
III. تطور اهم السلع المصدرة والمستوردة الى الجزائر (1984–2014)	107
1.III. تطور اهم المنتجات المستوردة (1984–2014)	107
1.1.III. خلال مرحلة احتكار الدول للتجارة الخارجية	107
2.1.III. خلال مرحلة تحرير الدولة للتجارة الخارجية	108
2.III. تطور اهم المنتجات المصدرة (1984–2014)	110
1.2.III. خلال مرحلة احتكار الدول للتجارة الخارجية	110
2.2.III. خلال مرحلة تحرير الدولة للتجارة الخارجية	110
المطلب الثالث: تطور التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية في الجزائر	111
I. تطور التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية (1984–2014)	111
1.I. التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية	111

2.I .التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال مرحلة تحرير الدولة للتجارة الخارجية	112
II. تطور التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية (1984–2014)	114
1.II. التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية	114
2.II .التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال مرحلة تحرير الدولة للتجارة الخارجية	115
III. اهم الشركاء التجاريين للجزائر خلال الفترة (1984–2014)	116
1.III . اهم الشركاء التجاريين للجزائر خلال مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية	116
2.III. اهم الشركاء التجاريين للجزائر خلال مرحلة تحرير الدولة للتجارة الخارجية	117
المبحث الثاني: الاسلوب القياسي المتبع في التحليل	119
المطلب الأول: مفاهيم حول بيانات البانل	119
I. أهمية بيانات البانل	120
المطلب الثاني: اختبارات التحديد	121
I. اختبارات التجانس لـ Hsiao (1986)	121
II. اختبار هوسمان (Hausman Test 1978)	125
المطلب الثالث: النماذج الأساسية لتحليل بيانات بانل	127
I. نموذج التأثيرات الثابتة	127
1.I. نموذج التأثيرات الثابتة الفردية	127
2.I. نموذج التأثيرات الثابتة الفردية والزمنية	128
II. نموذج التأثيرات العشوائية	129
1.II. طريقة المربعات الصغرى المعممة GLS	131

II.2. طريقة المربعات الصغرى المعممة المقدرة FGLS	132
المطلب الرابع: عرض نموذج البانل الديناميكي المستخدم	133
I. دراسة استقرارية بيانات السلاسل الزمنية المقطعية	133
I.1. اختبار Levin, Lin and Chu – LLC (2002)	135
I.2. اختبار Im, Pesaran and Shin– IPS (2003)	137
I.3. اختبار Wu and Maddala (1999)	139
II. اختبارات التكامل المتزامن	149
III. طريقة العزوم المعممة	142
المبحث الثالث: النمذجة القياسية لتدفقات التجارة الخارجية الجزائرية باستخدام نموذج الجاذبية	145
المطلب الأول: الإطار العام للدراسة القياسية وأهدافها	145
المطلب الثاني: منهجية الدراسة والنموذج المستخدم	146
I. النموذج المستخدم	146
II. مصادر البيانات	148
III. وصف المتغيرات المستعملة في الدراسة	148
المطلب الثالث: خطوات تقدير النموذج وعرض النتائج	151
I. الإحصاء الوصفي للمتغيرات	151
II. الارتباط بين المتغيرات	152
III. دراسة استقرارية السلاسل الزمنية	154
IV. دراسة علاقات التكامل المتزامن	156
V. تحديد نموذج الدراسة	158

VI. التقدير باستعمال طريقة العزوم المعممة	160
المبحث الرابع: النمذجة القياسية لدالة الطلب على الواردات الجزائرية خلال الفترة(1984-2014) باستعمال نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة(ARDL)	165
المطلب الأول: منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئةARDL	165
I. استقرارية السلاسل الزمنية	166
II. اختيار فترة الإبطاء المثلى للفروق الاولى لقيم المتغيرات	170
III. تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى	170
IV. اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج	171
V. تقدير معلمات توازن الاجل الطويل ومعلمات الأجل القصير لنموذج تصحيح الخطأ الديناميكي	171
المطلب الثاني: الإطار العام للدراسة القياسية وأهدافها	171
I. نموذج الدراسة	172
II. مصادر بيانات الدراسة	173
المطلب الثالث: خطوات تقدير النموذج وعرض النتائج	174
I. استقرارية السلاسل الزمنية	174
II. اختبار التكامل المتزامن باستعمال منهج الحدود	175
III. دراسة التوازن في المدى الطويل	175
IV. دراسة التوازن في المدى القصير	176
V. اختبار استقرارية النموذج	177
خاتمة الفصل الثالث	181
خاتمة عامة	184

قائمة المراجع	192
قائمة الملاحق	212

فهرس

الجداول والأشكال

فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
(1–I)	نظرية الميزة النسبية	11
(2–I)	نظرية القيم الدولية	13
(3–I)	الطلب المتبادل لسلعة الصوف والكتان في انجلترا والمانيا	14
(4–I)	نظرية تكلفة الفرصة البديلة	16
(5–I)	كمية العمل وراس المال اللازمة لانتاج ما قيمته مليون دولار	19
(1–III)	اختبارات جذر الوحدة في بيانات البانل.	134
(2–III)	التعريف المختصر بالمتغيرات المستعملة في نموذج الدراسة.	147
(3- III)	الاحصاء الوصفي لمتغيرات النموذج	151
(4- III)	مصفوفة الارتباط بين متغيرات النموذج	153
(5- III)	نتائج اختبارات LLC، ADF، IPS لدراسة استقرارية معطيات البانل.	155
(6- III)	نتائج اختبار علاقات التكامل المتزامن لـ Pedroni	157
(7- III)	معلمات نموذج الدراسة المقدرة باستخدام النماذج الثلاثة.	158
(8–III)	معلمات نموذج الدراسة المقدرة باستخدام طريقة العزوم المعممة	160
(9–III)	التعريف المختصر بالمتغيرات المستعملة في نموذج الدراسة.	173
(10–III)	نتائج اختباراتADF PP KPSS لدراسة استقرارية السلاسل الزمنية	174

(11–III)	نتائج اختبار منهج الحدود لوجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات	175
(12- III)	مقدرات المعلمات في المدى الطويل (المتغير التابعLIMP)	176
(13–III)	نتائج تقديرات نموذج تصحيح الخطأ (المتغير التابعΔLIMP)	177
(14–III)	نتائج فحص بواقي النموذج	179

فهرس الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
(1–I)	نظرية الفجوة التكنولوجية	23
(2–I)	دورة حياة المنتوج	25
(1–II)	الهيكل التنظيمي والوظيفي للمنظمة العالمية للتجارة	81
(1–III)	تطور الميزان التجاري خلال مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية	99
(2–III)	تطور الميزان التجاري خلال مرحلة تحرير الدولة للتجارة الخارجية	101
(3–III)	تطور التركيب السلعي للواردات الجزائرية للفترة (1984-1993)	102
(4–III)	تطور التركيب السلعي للواردات الجزائرية للفترة (1994-2014)	103
(5–III)	تطور التركيب السلعي للصادرات الجزائرية للفترة (1984-1993)	104
(6–III)	تطور التركيب السلعي للصادرات الجزائرية للفترة (1994-2014)	106
(7–III)	اهم المنتجات المستوردة خلال مرحلة احتكار الدولة للتجارة (1984-1993)	108
(8–III)	اهم المنتجات المستوردة خلال مرحلة تحرير التجارة(1994-2014)	109
(9–III)	اهم المنتجات المستوردة خلال مرحلة احتكار الدولة للتجارة (1984-1993)	110
(10–III)	اهم المنتجات المستوردة خلال مرحلة تحرير التجارة (1994-2014)	111
(11–III)	تطور التركيب الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة (1984–1993)	112

(12–III)	تطور التركيب الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة (1994–2014)	114
(13–III)	تطور التركيب الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (1984–1993)	115
(14–III)	تطور التركيب الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (1994–2014)	116
(15–III)	الدائرة النسبية لاهم الشركاء التجاريين للجزائر خلال الفترة(1984–1993)	117
(16–III)	الدائرة النسبية لاهم الشركاء التجاريين للجزائر خلال الفترة(1994–2014)	118
(17–III)	خطوات ومراحل اختبار التجانس لHsiao	125
(18–III)	إختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقيCUSUM	178
(19–III)	اختبار المجموع التراكمي للبواقيCUSUMSQ	178

قائمة

الملاحق

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	نتائج اختبارات جذر الوحدة	212
02	نتائج اختبار علاقات التكامل المتزامن لـ Pedroni	228
03	نتائج نموذج الانحدار التجميعي	229
04	نتائج نموذج التأثيرات الثابتة	229
05	نتائج نموذج التأثيرات العشوائية	230
06	نتائج اختبار ثبات التباين الحدي للأخطاء	230
07	نتائج إختبار Hausman	231
08	نتائج التقدير باستعمال طريقة System-GMM	231
09	نتائج إختبارات صحة النموذج (Arellano and Bond Sargan-Hansen)	232
10	نتائج اختبارات جذر الوحدة	232
11	نتائج اختبار علاقات التكامل المتزامن لـ Pedroni	252
12	نتائج نموذج التأثيرات العشوائية	252
13	نتائج نموذج التأثيرات الثابتة	253
14	نتائج نموذج الانحدار التجميعي	253

15	نتائج اختبار ثبات التباين الحدي للأخطاء	254
16	نتائج إختبار Hausman	254
17	نتائج التقدير باستعمال طريقة System-GMM	255
18	نتائج إختبارات صحة النموذج (Arellano and Bond Sargan-Hansen)	255
19	مقدرات المعلمات في المدى الطويل (المتغير التابع LIMP)	256
20	نتائج تقديرات نموذج تصحيح الخطأ (المتغير التابع ΔLIMP)	257
21	نتائج فحص بواقي النموذج	257

المقدمة العـــامـة

المقدمة العامة

تقوم معظم القطاعات الاقتصادية بتلبية متطلبات مختلف الاقتصاديات، التي يتم الحصول عليها بعمليات تبادل السلع والخدمات بين دول العالم. فلا يمكن لاي اقتصاد التخلي عن هذه المبادلات، والاكتفاء ذاتيا، نظرا لتفاوت القدرات الاقتصادية والموارد الطبيعية من دولة لاخرى. وهنا يكمن دور التجارة الخارجية، باعتبارها من اهم القطاعات الاقتصادية، التي تسعى الى وصل الدول والاقاليم ببعضها البعض، وترقية وتوسيع العلاقات الاقتصادية بين هذه الدول، عن طريق فتح اسواق جديدة لتصدير منتجاتها المحلية، وإمدادها بالعملة الصعبة، لتمويل المستوردات الضرورية، وتحويل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة، لتطوير العمليات الإنتاجية، وتحفيز الاستثمارات الأجنبية، والنهوض بجميع الصناعات في مختلف القطاعات الاقتصادية. لدفع عجلة النمو الاقتصادي والانفتاح على العالم الخارجي.

وتعتبر الواردات المحفز الأساسي للتجارة الخارجية، التي يسمح من خلالها الحصول على السلع والخدمات، التي لم يتمكن من انتاجها وعرضها، فهي ضرورية لتموين الجهاز الإنتاجي، فاستيراد وسائل الانتاج ذات التكنولوجيا المتطورة يعمل على رفع الإنتاجية وتنمية الدخل الوطني، وبالتالي زيادة الصادرات، حيث تعتبر هذه الأخيرة مورد هام من العملة الصعبة للتمويل، ووسيط لنقل الناتج الحضاري وتوثيق الترابط الاجتماعي والاقتصادي.

وقد مثل موضوع التجارة الخارجية إطار نقاش مهم بين جمهور الإقتصاديين، عبر كل مراحل الفكر الاقتصادي، انطلاقا من النظرية الكلاسيكية ووصولا الى النظرية الحديثة، نظرا لأهميتها كوسيلة لانتهاز الموارد العالمية بكفاءة عالية، الا ان نظرتهم لهيكل التبادل، تباينت من نظرية لاخرى، نتيجة اختلاف انتماءاتهم الزمانية والمكانية والأدوات والأساليب الاحصائية والقياسية المعتمدة من طرفهم، لتفسير حجم التدفقات التجارية الدولية.

ومن بين هذه الأساليب نجد نموذج الجاذبية، الذي شكل نقطة فاصلة في شرح وتوضيح ما أخفقت في ابانته النظريات التقليدية للتجارة الدولية، التي ترتكز على تفاوت الهبات من عناصر الإنتاج. حيث يعتمد هذا النموذج أساسا في تحليله لمسار التجارة الخارجية والتبادل الدولي في العالم، على الحجم الاقتصادي للدول المتبادلة، وتكاليف المعاملات التجارية بينها. ثم طور من طرف العديد من العلماء الاقتصاديين، ليضم العديد من المتغيرات السياسية والثقافية، التي لها دور كبير في تحديد حجم التدفقات التجارية بين الدول.

ومن جهة أخرى، وعلى غرار بقية دول العالم الثالث اختارت الجزائر النهج الاشتراكي، المعتمد بالاساس على فرض الرقابة على التجارة الخارجية منذ الاستقلال، بتبني جملة من القوانين والمراسيم، عن طريق مجموعة من الوسائل الحمائية المتمثلة في التعريفات الجمركية ونظام الحصص والرقابة على الصرف، من اجل حماية الصناعات

المقدمة العامة

المحلية المتبقية، والنهوض بالاقتصاد الوطني. ثم احتكارها لمبادلاتها التجارية الخارجية، واجراء رقابة صارمة عليها في مرحلة ثانية، حيث تم ابرام مجموعة من الاجراءات، تنص في مجملها على احتكار التجارة الخارجية من طرف المؤسسات العمومية ابتداءا من جويلية 1971، إلى غاية ابرام اتفاقية الاستدانة الأولى مع صندوق النقد الدولي في سنة 1989، والتي جاءت إثر الافرازات السلبية للصدمة البترولية في سنة 1986، والمتمثلة في التراجع الكبير للقدرة التمويلية والإنتاجية للمؤسسات الجزائرية، وعوائد تمويل الاقتصاد الوطني، ودخول البلاد في أزمة مالية حادة. اين اتخذت الجزائر بعد ذلك طريقا مغايرا، بتطبيقها لجملة من الإصلاحات الاقتصادية على كل القطاعات، بما في ذلك قطاع التجارة الخارجية، حيث دعت الى الزامية تحرير هذا القطاع، والانفتاح على العالم الخارجي، خصوصا على الاتحاد الأوربي، للاندماج في الاقتصاد العالمي، وذلك من خلال توقيعها اتفاق الشراكة الأورو جزائرية، وطموحها للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة. الذي نتج عنه تدفق سريع للمبادلات التجارية.

وبالرغم من تلك الجهود المبذولة، تعاني الجزائر قصورا كبيرا في هذا القطاع، نظرا لاستحواذ قطاع المحروقات على حوالي 95% من إجمالي إيرادات الصادرات الجزائرية، وضعف الإنتاجية الحدية للعامل الجزائري، في مختلف القطاعات الإنتاجية مما أدى الى تراجع الإنتاج، وبالتالي زيادة الواردات الجزائرية. وهو الأمر الذي جعلنا نبحث في الآفاق المستقبلية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر.

ولمواجهة هذه المشكلة، لابد من معرفة المحددات الرئيسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر، التي ترصد حجمها في السنوات القادمة، إذ لا يمكن بناء خطط بعيدة المدى لمعالجة هذه المشكلة، دون القيام بتقديرات كمية لحجم كل مجموعة سلعية من الواردات والصادرات الجزائرية. فالنمط التاريخي للمشكلة لا يمكن تحديده إلا من خلال الكميات التي تعبر عن متغيراتها والعلاقة بين هذه الأخيرة في المدى الطويل والقصير، كما ان الاقتصاد الجزائري مصاب بكثرة الاستيراد، نتيجة للتطور الحاصل في جميع مرافق الحياة العامة (الصناعية، التعليمية، الصحية و الزراعية ...) و محدودية الإنتاجية الحدية المتوافرة التي لا تلبي حاجة الجزائر بشكل عام، و اعتماد الجزائر على قطاع المحروقات بشكل خاص جاءت فكرة هذا البحث.

إشكالية البحث:

جاءت هذه الدراسة لتضع بصمتها في هذا المجال من خلال محاولة الإجابة على الإشكالية التالية:

- **ما هي أهم المتغيرات المفسرة للتجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1984–2014)؟**

هذه الإشكالية تقودنا لطرح عدة تساؤلات فرعية من بينها:

- ماهي مختلف النظريات والتحاليل الفكرية التي تطرقت الى التجارة الخارجية؟
- ماهي وضعية التجارة الخارجية في الجزائر؟
- ما هي أهم العوامل المفسرة للتجارة الخارجية خلال مراحل الاقتصادالجزائري؟
- ماهي المحددات الاساسية لشبكة العلاقات التجارية للجزائر مع العالم الخارجي؟
- ماهي نسبة مساهمة كل عامل في تفسير تدفقات التجارة الخارجية في الجزائر؟
- ما هي محددات الطلب على الواردات في الجزائر؟ وما هي آثارها في المدى القصير والمدى الطويل؟

فرضيات البحث:

وحتى نتمكن من الإجابة على الاشكالية سالفة الذكر، نضع الفرضيات المحتملة التالية:

- تتأثر التدفقات التجارية بين الجزائر واهم شركائها التجاريين في مرحلة الاحتكار إيجابيا بالناتج المحلي الإجمالي، العامل التاريخي، النوعية المؤسساتية وسلبيا بأسعار الصرف وبالمسافة الفاصلة بينهما.
- لا يختلف تأثير العوامل السابقة على التدفقات التجارية بين الجزائر واهم شركائها التجاريين في مرحلة التحرير التجاري كثيرا عن مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية.
- تتأثر الواردات الجزائرية سلبياسعر الصرف والأسعار النسبية للواردات.

أهمية البحث وأهدافه:

تكمن أهمية الموضوع في الدور الذي يلعبه قطاع التجارة الخارجية، باعتباره الأداة التي تعكس الوضع الحالي للهياكل الاقتصادية والإنتاجية، والعجلة الدافعة للتنمية الاقتصادية، وذلك من خلال تنمية القدرة الإنتاجية وتوسيع فرص العمالة، حيث تساهم الصادرات في توسيع الدخل الوطني للدولة والذي يعمل بدوره على زيادة الدخل الفردي، في حين تعمل الواردات على توفير السلع والخدمات التي لا تنتج محليا وبالتالي تحقيق الزيادة في الانتاج والتشغيل. فحين يطرح في الجزائر، ما هي وضعية قطاع التجارة الخارجية في الجزائر، وما هي الأسباب التي أدت الى عدم قدرة الجزائر لتنويع صادراتها من جهة وتقليص وارداتها من جهة أخرى. بالرغم من امتلاكها لإمكانيات اقتصادية هائلة زيادة عن الثروات الطبيعية والنفطية والمعدنية.

المقدمة العامة

أما فيما يتعلق بأهداف البحث، فإنها تتمثل أساسا في النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر، لمعرفة أهم المتغيرات المفسرة لسلوك التجارة الخارجية بصفة عامة، ولدالة الطلب على الواردات بصفة خاصة، والعلاقة بين هذه المتغيرات في المدى القصير والمدى الطويل، وذلك من اجل اقتراح حلول من شانها ان تقلل من درجة تذبذب هذا القطاع وتحقيق تحسن في الميزان التجاري.

وفيما يخص الإطار الزمني والمكاني للدراسة، فهي تغطي بيانات مقطعية وسلاسل زمنية، فالإطار الزمني يشمل الفترة الزمنية الممتدة من 1984 إلى 2014، أما الإطار المكاني فيشمل العينة الاولى متكونة من ثلاث عشر دولة وهي: **فرنسا، ايطاليا، الو.م.أ،بلجيكا، ألمانيا،اسبانيا،كندا،اليابان، البرازيل،بريطانيا، مصر، تونس، المغرب.** والعينة الثانية متكونة من عشرون دولة وهي: **الو.م.أ، ايطاليا، فرنسا، اسبانيا، كندا،هولندا، تركيا،البرازيل، ألمانيا، بلجيكا، الصين،بريطانيا، البرتغال، اليابان، بولندا، مصر، بلغاريا، الارجنتين، المغرب، تونس.**

دوافع اختيار الموضوع وإضافة البحث الجديدة:

ان من بين الأسباب الموضوعية التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع، هو اندراجه من بين المواضيع الأكثر إثارة للدراسة والتحليل الاقتصادي في الآونة الأخيرة، وكذا محاولة الاطلاع على مختلف النظريات والتحاليل الفكرية للتجارة الخارجية.

أما فيما يتعلق بالدوافع الذاتية، المتمثلة في محاولة الربط بين التحليل الاقتصادي والكمي للمواضيع ذات الصلة بالعلاقات الاقتصادية الدولية، وفضولنا الزائد للتعرف على المستجدات التي طرأت على التجارة الخارجية الجزائرية من جهة بالإضافة الى إثراء المكتبة الجامعية بموضوع جديد من جهة أخرى.

أما إضافة البحث الجديدة تتمثل في معالجة موضوع البحث بأسلوب يختلف عن كل المعالجات السابقة لهذا الموضوع ويكمن الاختلاف في النموذج القياسي المستعمل والمتغيرات المستعملة لدراسة سلوك الواردات وتدفقات التجارة الخارجية ككل.

المنهج والأدوات المستخدمة في البحث:

إتباعا لضوابط منهجية البحث العلمي المتعارف عليها في الدراسات التطبيقية ولتحقيق أهداف الدراسة، تم انتهاج أسلوب تحليلي في دراستنا للجانب النظري، حيث يتمثل المنهج التحليلي في عرض مفاهيم وأسس الموضوع

وتحليلها من خلال الاعتماد على الكتب، المقالات، و المجلات من خلال البحث البيلوغرافي المعمق، وذلك باستخدام قواعد البيانات العلمية المشهورة مثل : science direct,scopus, springer... والتي تحتوي على أشهر المجلات العلمية ،و الدوريات المتخصصة التي تناولت موضوع البحث، وهو ما يساهم في تشكيل حلقة علمية يمكن ان تعدد في إثراء الجوانب المختلفة للبحث.كما سنعتمد على أسلوب قياسي تحليلي في دراستنا للجانب التطبيقي، يعتمدهذا الأسلوب على الأدوات والوسائل المستخدمة في عملية النمذجة القياسية من بينها برنامج Stata14.0و Microfit5.0 وEviews9.5 وما توفر لدينا من برامج أخرى للوصول لأهداف البحث.كما ستعتمد هذه الدراسة في بياناتها على الإحصاءات المنشورة من قبل الديوان الوطني للإحصائيات، والبنك العالمي، والمديرية العامة للجمارك.

أدبيات الدراسة السابقة:

إضافة إلى الدراسات النظرية فقد حظي موضوع التجارة الخارجية، أهمية بالغة لدى الباحثين والمتخصصين في الدراسات التجريبية، فقد تناول هؤلاء الباحثون دراسة قطاع التجارة الخارجية من عدة جوانب وصفية كانت أو قياسية وقد تكللت دراساتهم بنتائج عديدة ومتنوعة. ولعل أهمها مايلي:

أ. الواردات:

- **دراسة Mokhtar Metwally[1] (2004)**

الهدف من الدراسة هو التعرف على محددات الواردات الكلية في دول مجلس التعاون الخليجي، لتحليل العلاقة بين واردات كل دولة من دول التعاون الخليجي، وعناصر الاقتصاد الكلي (الصادرات، الإنفاق الحكومي، الاستثمار، الاستهلاك الخاص)، خلال الفترة (1972–2001)، باستعمال منهجية التكامل المتزامن. وتوصلت نتائج الدراسة ان التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي له تأثير قوي على الواردات، والطلب على الواردات مرن بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي في جميع دول المجلس ماعدا عمان. كما تبين من خلال علاقات التوازن أن المحدد الرئيسي للواردات الإجمالية في كل من الإمارات والكويت معا، عمان والمملكة العربية السعودية هي على التوالي: الاستثمار، الصادرات والاستهلاك الخاص.

[1] Metwally, Mokhtar, (2004), Determinants of Aggregate Imports IN The GCC Countries, Applied Econometrics and International Development, Vol 4-3,pp59-76.

- **دراسة (2005) Tsangyao Chang & C.J Huang**[1]

قامت هذه الدراسة بتقدير دالة الطلب على الواردات الإجمالية لجنوب كوريا، باستعمال نموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الابطاء الموزعة(ARDL)، خلال الفترة (1980-2000). حيث شملت متغيرات الدراسة تأثير الدخل واسعار الواردات. وتوصلت نتائج الدراسة الى أن المتغيرات متكاملة فيما بينها، وان اهم العوامل المفسرة لسلوك الواردات في جنوب كوريا هي الدخل وأسعار الواردات.

- **دراسة (2006) Dilip Dutta & Nasiruddin Ahmed** [2]

اهتمت هذه الدراسة بتقدير دالة الطلب على الواردات الكلية في الهند، بالاعتماد على منهجية التكامل المتزامن خلال الفترة (1971-1995). وتوصلت نتائج الدراسة الى وجود علاقة تكامل بين حجم الواردات، أسعار الواردات والناتج المحلي الإجمالي. وتشير أيضا الى أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي هو المحدد الرئيسي للطلب على الواردات، بحيث يتأثر حجم الواردات بتغيرات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، واقل حساسية لتغيرات الأسعار الحقيقية، وهذا ما يعكس الطابع الغير تنافسي لواردات الهند، ويكشف عدم فعالية سياسة سعر الصرف في التأثير على الطلب على الواردات.

- **دراسة (2007) Hafeez ur Rehman**[3]

الغرض من هذه الدراسة هو التقدير القياسي لدالة الطلب على الواردات في باكستان، باستعمال منهجية التكامل المتزامن خلال الفترة (1975-2005)، حيث شملت متغيرات الدراسة تأثير الدخل الحقيقي، أسعار الواردات والأسعار المحلية. وتوصلت نتائج الدراسة الى وجود علاقة تكامل في المدى الطويل بين المتغيرات المدروسة، حيث يتأثر الطلب على الواردات بتغيرات الدخل الحقيقي وأسعار الواردات في المدى الطويل، أما في المدى القصير فالتغيرات في الأسعار المحلية وأسعار الواردات لا تؤثر في الطلب على الواردات، وعدم مرونة الدخل في المدى الطويل يدل على ان الواردات تعتبر سلع ضرورية في باكستان.

[1] Tsangyao. C, Y. HO, and C.J Huang (2005), A Reexamination Of South Korea'S Aggregate Import Demand Function: The Bounds Test Analysis, Journal Of Economic Developement, Volume 30, Number 1, June 2005,pp 119-128.

[2]Dilip Dutta and Nasiruddin Ahmed,(2006),An Aggregate Import Demand Function for India:Acointegration Analysis, School of Economics and Political Science, University of Sydney,pp1-12.

[3]Hafeez Ur Rehman(2007), An Econometric Estimation Of Traditional Import Demand Function For Pakistan, Pakistan Economic and Social Review, Volume 45, No. 2 (Winter 2007), pp. 245-256.

- **دراسة عابد بن عابد العبدلي**[1](2007)

قام بدراسة محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ خلال الفترة (1960-2005)، أوضحت نتائج الدراسة على وجود علاقة قصيرة وطويلة الأجل بين الواردات ومحدداتها المتمثلة في الدخل، الأسعار النسبية واحتياطي النقد الأجنبي. وان الطلب على الواردات مرن بالنسبة للدخل في المدى الطويل (1.33) و (0.6) في المدى القصير، وغير مرن بالنسبة للأسعار النسبية حيث كان أثره معنويا فقط في المدى القصير. بينما أثر الزيادة في احتياطي النقد الأجنبي في المدى القصير والطويل كان ضعيفا.

- **دراسة Riaz Shareef & Vu Tran**[2](2007)

تكمن أهمية الدراسة في تقدير دالة الطلب الكلية في استراليا، باستخدام منهجية التكامل المتزامن، خلال الفترة (1959-2006). حيث تضمنت متغيرات الدراسة تأثير كل من الدخل الحقيقي والأسعار النسبية للواردات. فقد استخلصت نتائج الدراسة على ان المحددات الرئيسية للواردات الأسترالية هي الدخل الحقيقي، إذ يظهر سيطرة عامل الدخل الحقيقي في المدى الطويل، وعامل الأسعار النسبية في المدى القصير لتحديد كمية الطلب على الواردات الأسترالية.

- **دراسة E.F. Oteng-Abayie & J. Appiah-Nkrumah**[3](2009)

تناولت هذه الدراسة تقدير دالة الطلب على الواردات الكلية في غانا، بالاعتماد على منهجية التكامل المتزامن خلال الفترة (1971-1995)، حيث احتوت متغيرات الدراسة تاثير كل سعر الصرف الحقيقي، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. فقد بينت نتائج الدراسة على وجود علاقة في المدى الطويل بين واردات البضائع، والمتغيرات المدروسة. ويعتبر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العامل الرئيسي المؤثر على واردات غانا، وزيادة النمو الاقتصادي المصطحب بانخفاض العملة المحلية يؤدي إلى زيادة الطلب على البضائع المستوردة.

[1] د.عابد العبدلي،محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي ، جامعة الأز هر،العدد32، 1428هـ/2007م.

[2] Riaz Shareef and Vu Tran, An aggregate import demand function for Australia:a cointegration approach, School of Accounting, Finance and Economics & FEMARC Working Paper Series,pp1-34.

[3] Oteng-Abayie and J. Appiah-Nkrumah(2009),Estimating an aggregate import demand function for Ghana. Journal of Science and Technology, Vol. 29, No. 2, p1-9.

- **دراسة N'guessan Bi Zambe & Yaoxing Yue[1](2010)**

تهدف هذه الدراسة الى مقال تقدير قياسي لدالة الطلب على الواردات في كودي فوار، باستعمال نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة (ARDL)خلال الفترة (1971–1995)، لمعرفة آثار المتغيرات التالية (الإنفاق على الاستهلاك، نفقات الاستثمار، نفقات الصادرات والأسعار النسبية) على الطلب على الواردات. وتوصلت نتائج الدراسة الى وجود علاقة تكامل متزامن في المدى الطويل بين المتغيرات، وأن المحددات الرئيسية للواردات في المدى الطويل هي الصادرات والاستثمار وفي المدى القصير هي نفقات الاستهلاك. والطلب على الواردات غير حساس لتغيرات الأسعار.

- **دراسة Qazi Muhammad Adnan & Masood Mashkoor[2](2010)**

قامت هذه الدراسة بتقدير دالة الطلب على الواردات في بن غلادش، بالإعتماد على نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)خلال الفترة (1980–2008)، حيث شملت متغيرات الدراسة تأثير كل من الدخل الوطني والأسعار النسبية على حجم الواردات. وأوضحت نتائج الدراسة على وجود علاقة توازن في المدى الطويل بين المتغيرات المدروسة. وان اهم محددات الطلب على الواردات في بن غلادش تتمثل في الدخل الوطني والاسعار النسبية للواردات، حيث يتاثر حجم الواردات إيجابيا بالدخل الوطني، وسلبيا بالأسعار النسبية للواردات في كل من المديين الطويل والقصير.

- **دراسة Arize & Nippani Srivinas[3](2010)**

اهتمت هذه الدراسة بتقدير دالة الطلب على الواردات في إفريقيا، باستعمال منهجية التكامل المتزامن، خلال الفترة (1973-2005)، من اجل تحليل سلوك دالة الواردات في ثلاث بلدان افريقية (كنيا، نيجيريا، جنوب إفريقيا). وتوصلت نتائج الدراسة الى وجود علاقة توازن في المدى الطويل بين الواردات، الدخل المحلي الحقيقي، الأسعار الحقيقية للواردات والاحتياطي الأجنبي الحقيقي. حيث يعتبر سعر الواردات المحدد الرئيسي لواردات لكينيا ونيجيريا، وهذا ما يؤدي إلى خفض سعر الصرف، ونسبة ضئيلة من واردات جنوب إفريقيا، وهذا راجع الى تركيبة واردات جنوب إفريقيا، والمتمثلة في جزء كبير من السلع الأساسية، الرأسمالية أو المواد الخام ونسبة صغيرة من المواد الاستهلاكية

[1]N'guessan Bi Zambe Serge Constant, (2010) An Econometric Estimation of Import Demand Functionfor Cote D'Ivoire, International Journal of Business and Management, vol.5, No2

[2]Qazi Muhammad Adnan Hye and Masood Mashkoor (2010), Import demand function for Bangladesh: A rolling window analysis, African Journal of Business Management Vol.4 (9), pp1-7.

[3] Arize A.C., Nippani Srinivas,(2010), Import demand behaviour in Africa: Some new evidence. The Quarterly Review of Economics and Finance 50,pp 254–263

النهائية. يليه متغير الدخل في كل من نيجيريا وجنوب إفريقيا أي أن الزيادة في الدخل من المحتمل أن تؤدي إلى عجز الميزان التجاري لهذه البلدان.

- **دراسة مارون الزهرة (2011)** [1]

تهدف هذه الدراسة الى تقدير دالة الواردات في الجزائر، باستخدام منهجية التكامل المتزامن ونموذج تصحيح الخطأ، خلال الفترة (1990-2009)، وذلك بعد دراسة العوامل التي تؤثر على الطلب على الواردات ممثلة بالناتج المحلي الإجمالي والأسعار النسبية ومعدل تغطية الصادرات للواردات. وتوصلت نتائج الدراسة الى وجود ارتباط طردي بين الطلب على الواردات والناتج المحلي الإجمالي، والارتباط السالب بين الواردات الكلية الحقيقية والأسعار النسبية في المدى الطويل والمدى القصير، وهذا ما يوضح تكامل المنتوج المستورد مع المنتوج الوطني.

- **دراسة بن جدو سامي (2011)**[2]

أجريت هذه الدراسة لمعرفة محددات الطلب على الواردات الجزائرية، بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)، خلال الفترة (1790-2009). حيث شملت متغيرات الدراسة تاثير كل من الدخل، الأسعار النسبية والصادرات على حجم الواردات. وأوضحت نتائج الدراسة على أن المحددات الرئيسية للواردات الجزائرية في شكلها الإجمالي تتمثل في الدخل، الأسعار النسبية والصادرات، وأن الدخل هو أهم المتغيرات المحددة للطلب على الواردات في الأجل القصير والطويل تليه متغيرة الصادرات ثم متغيرة الأسعار النسبية في الأجل القصير فقط. أما المحددات الرئيسية للواردات بشكلها السلعي فهي كالآتي:

- المحددات الرئيسية التي يمكن أن تفسر الطلب على المواد الغذائية هي :كمية الطلب على الواردات في الفترة السابقة، الناتج المحلي الإجمالي للفترة السابقة، مؤشر أسعار الواردات للفترة السابقة.
- المحددات الرئيسية التي يمكن أن تفسر الطلب على السلع الغذائية غير الاستهلاكية هي:

الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر أسعار الواردات.

- بالنسبة لمجموعة الطاقة والزيوت فإن المحددات التي يمكن أن تفسر الطلب على الواردات من هذه المجموعة هي :حجم استهلاك الطاقة للفترة السابقة وحجم الإنتاج منها.

---

[1] مارون زهرة، استخدام نموذج تصحيح الخطأ في تقدير دالة الواردات –حالة الجزائر–، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي واحصاء، جامعة حسيبة بن بوعلي –الشلف–،2010-2011.

[2] بن جدو سامي، دراسة قياسية تحليلية لمحددات الطلب على الواردات الجزائرية للفترة (1790-2009)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، بجامعة الجزائر3، 2010-2011.

- بالنسبة لمجموعة المواد الصناعية فإن المحددات الرئيسية التي يمكن أن تحكم في الطلب على الواردات من هذه المجموعة هي :الناتج المحلي الإجمالي، مؤشرأسعار الواردات، القيمة المضافة للصناعة، الصادرات الصناعية.

- **دراسة Mayumi Fukomoto[1](2012)**

الغرض من هذه الدراسة هو تقدير دالة الطلب على الواردات الإجمالية في الصين، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)خلال الفترة(1988-2005)، بهدف دراسة سلوك دالة الطلب على الواردات الإجمالية لثلاث أنواع من السلع، حسب نظام المحاسبة الوطني SNA (السلع الرأسمالية، المدخلات الوسيطية، السلع الاستهلاكية النهائية) باستعمال متغيرات الاقتصاد الكلي والمتمثلة في الناتج المحلي، الدخل المتاح، الاستهلاك الكلي، الاستثمار الكلي، الصادرات الإجمالية للفئات الثلاث من السلع والأسعار النسبية للواردات.

دلت نتائج الدراسة على وجود علاقة تكامل متزامن بين:

- واردات السلع الرأسمالية والناتج المحلي والاستثمار الكلي
- واردات السلع الوسيطية والصادرات
- واردات السلع الاستهلاكية والدخل المتاح والناتج المحلي

وبينت النتائج أيضا ان المحددات الرئيسية للطلب على واردات السلع الثلاث في الصين، تتمثل في الاسعار النسبية والناتج المحلي الإجمالي، الصادرات الاجمالية في المدى الطويل فقط. واستنتج الباحث ان مرونة المعاملات تشير ان النمو الاقتصادي للصين يؤثر سلبا على الميزان التجاري.

- **دراسة Jun-De Lee & Yi-Hsien Wang[2](2012)**

تناولت هذه الدراسة تقدير دالة الطلب على الواردات في الصين، بالاعتماد على منهجية التكامل المتزامن ونموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)خلال الفترة (1992-2010)، بهدف دراسة العلاقة بين الطلب على الواردات ومحدداته في الصين، حيث شملت متغيرات الدراسة تاثير كل من الدخل المحلي وسعر الصرف الفعلي الحقيقي مع حجم الواردات. فقد أوضحت نتائج الدراسة على وجود علاقة تكامل بين المتغيرات المدروسة، وان الدخل المحلي له أثر ايجابي على الواردات عكس معامل سعر الصرف الحقيقي الذي له أثر سلبي، وهذا ما يدل على

[1]Mayumi Fukumoto,(2012), Estimation of China's disaggregate import demand functions, China Economic Review,vol 23,pp 434– 444.
[2]Yi- Hsien Wang.Jun-De Lee, (2012), Estimating the import demand function for China,Economic Modelling,Volume 29 ,2pp 591 –596.

انخفاض مستوى التنافسية الخارجية وبذلك ستنخفض مستوى الواردات لان سياسة سعر الصرف لن تكون قادرة على تحسين الاختلالات في الميزان التجاري.

- **دراسة (2012) Mili Roy & Md. Israt.R**[1]

أجريت هذه الدراسة لمعرفة محددات تدفقات الواردات في بنغلاديش، باستخدام نموذج الجاذبية، لعينة مكونة من 14 دولة، خلال الفترة (1991-2007). وذلك بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى لبيانات البانل. حيث ضمت متغيرات الدراسة تأثير كل من حجم السوق، سعر الصرف والتماس الحدود، مع حجم الواردات. وأوضحت نتائج الدراسة على ان محددات تدفقات الواردات في بنغلاديش تتمثل في حجم السوق، سعر الصرف والتماس الحدود بين بنغلادش وشركاؤها التجاريين. في حين ان متغير المسافة الجعرافية لم يظهر كعامل مفسر في النموذج خلال فترة الدراسة.

- **دراسة (2013) Sajjad Ahmad Khan & All**[2]

تهدف هذه الدراسة الى تقدير دالة الطلب على إجمالي الواردات في باكستان، باستعمال نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)خلال الفترة (1981-2009)، حيث تضمنت متغيرات الدراسة تأثير كل من نفقات الاستهلاك، نفقات الاستثمار، نفقات التصدير، والأسعار النسبية للواردات على حجم الواردات.وبينت نتائج الدراسة على وجود علاقة في المدى الطويل بين الطلب على الواردات ومحدداته في باكستان، وان المحددات الرئيسية لدالة الطلب على إجمالي الواردات في باكستان، تكمن في نفقات الاستثمار، نفقات الاستهلاك، الأسعار النسبية للواردات، ونفقات التصدير في كل من المدى الطويل والمدى القصير. إذ تتأثر الواردات إيجابيا بكل من نفقات الاستثمار ونفقات الاستهلاك، وسلبيا بكل من الأسعار النسبية للواردات ونفقات التصدير.

[1]Mili.R. Md. Israt.R,(2012), Import Flows of Bangladesh : Gravity Model Approach under Panel Data Methodology, Dhaka University Journal of Science, 60 (2), 153-157.
[2] Sajjad.A.k, Saleem.K,Khair.u,(2013), An Estimation of Disaggregate Import Demand Function for Pakistan,World Applied Sciences Journal 21(7),pp 1050-1056

ب- الصادرات:

- **دراسة(2005)[1] Henri L.F.& Gert–Jan M. Linders & Piet Rietveld**

الهدف هذه الدراسة هو اختبار تاثير المؤشرات المؤسساتية على الصادرات البينية باستخدام نموذج الجاذبية، الذي تم تطبيقه على دول اعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OCDE) خلال سنة 1998، وذلك بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرىOLS ، حيث احتوت متغيرات الدراسة تاثير كل من نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي للدول المصدرة والمستوردة، التماس الحدود، اللغة والديانة المشتركة، العامل الاستعماري، المسافة الجغرافية، ومؤشر المخاطر القطرية للدولة المصدرة والدول المستوردة على تدفقات التجارة الخارجية. وقد توصلت نتائج الدراسة الى وجود علاقة طردية بين التجارة البينية وكل من نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي للدولة المصدرة والدول المستوردة، اللغة والديانة المشتركة، التماس الحدود، ومؤشر المخاطر القطرية للدولة المصدرة والدول المستوردة. بينما المسافة الجغرافية تؤثر سلبا على التجارة البينية بين دول اعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

- **دراسة (2007)[2] Koi N.W,and Tuck.C. T**

تناولت هذه الدراسة اختبار العلاقة بين تقلبات سعر الصرف والطلب على الصادرات في ماليزيا، باستخدام منهجية التكامل المتزامن، للفترة (1985-2004)، حيث شملت متغيرات الدراسة كل من الأسعار النسبية، الدخل الاجنبي الحقيقي، تباين سعر الصرف الحقيقي، وحجم الصادرات. وبينت نتائج الدراسة ان هناك علاقة تكامل بين المتغيرات المدروسة. إذ يرتبط حجم الصادرات طرديا مع كل من الدخل الاجنبي الحقيقي وتقلبات سعر الصرف، وعكسيا مع الأسعار النسبية للصادرات.

- **دراسة (2008) Husein Jamal[3]**

تهدف هذه الدراسة الى تقدير دالة الطلب على الصادرات الأردنية، باستخدام منهجية التكامل المتزامن، وذلك بالاعتماد على بيانات سنوية للفترة (1985-2004)، حيث تضمنت متغيرات الدراسة على تاثير كل من الأسعار النسبية للصادرات والناتج المحلي الإجمالي على حجم الصادرات. وتوصلت نتائج الدراسة على وجود علاقة تكامل بين المتغيرات المدروسة. وتشير النتائج أيضا ان مرونة الدخل أكبر من الواحد، ومرونة الأسعار

[1]Henri L. F, Gert-Jan M. Linders, Piet Rietveld, (2005), Instiutions, Governance and International Trade, Iatss Research, Vol.29 No.2, 2005, pp22-29.

[2]Koi Nyen Wong, and Tuck Cheong Tang(2007), Exchange Rate Variability and the Export Demand for Malaysia'S Semi Conductors : An Empirical Study, School of Business, Monash University Malaysia, , 2 Jalan Universiti, Bandar Sunway, 46150 Petaling Jaya, Selangor Darul Ehsan, Malaysia.

[3] Husein, & Jamal,(2008), Traditional Export Demand Relation: A Cointegration and Paramater Constancy Analysis. International Journal of Applied Econometrics and Quantitative Studies , 5 (2),pp 41-65.

النسبية للصادرات أكبر من الواحد، تؤكد ان شرط مارشال محقق في الأردن تخفيض قيمة العملة يمكن ان يحسن الصادرات الأردنية والميزان التجاري لها، من خلال تقليص الواردات والتوسع في الصادرات، ومتغير الناتج المحلي الإجمالي له تأثير ايجابي وكبير على الصادرات الأردنية.

- **دراسة (2012) Mohammed Abdullah Aljebrin[1]**

قامت هذه الدراسة بتقدير محددات الطلب على الصادرات في السعودية، وذلك بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى لبيانات البانل خلال الفترة (1984-2008)، حيث احتوت متغيرات الدراسة على كل من حجم الصادرات، الأسعار النسبية، الدخل الحقيقي، وسعر الصرف الحقيقي. وأوضحت نتائج الدراسة أن هناك علاقة تكامل بين المتغيرات المدروسة، إذ يرتبط حجم الصادرات طرديا مع كل من الدخل الحقيقي، سعر الصرف الحقيقي، وعكسيا مع الأسعار النسبية للصادرات.

ج. التجارة الخارجية:

- **دراسة (2004) M. Faruk Aydin[2]**

تناولت هذه الدراسة نماذج عرض الصادرات والطلب على الواردات في الاقتصاد التركي، باستخدام شعاع الانحدار الذاتي، وذلك بالاعتماد على بيانات ثلاثية للفترة (1987-1993)، حيث شملت متغيرات الدراسة على تأثير كل تكاليف عمل الوحدة، أسعار الصادرات، الدخل الوطني، سعر الصرف على حجم كل من الواردات والصادرات. واستخلصت نتائج الدراسة الى أن المتغيرات المفسرة لسلوك الصادرات تتمثل في تكاليف عمل الوحدة، أسعار الصادرات، والدخل الوطني. أما فيما يخص المتغيرات المفسرة لسلوك الواردات فتكمن في سعر الصرف والدخل الوطني.

- **دراسة (2005) Chan-Hyun Sohn[3]**

اهتمت هذه الدراسة بتفسير تدفقات التجارة البينية لكوريا، باستخدام نموذج الجاذبية، على عينة مكونة من 30 دولة خلال سنة 1995.وذلك بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرىOLS ، حيث شملت متغيرات الدراسة تأثير نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي للدول المصدرة والمستوردة، المسافة الجغرافية. وقد بينت

[1]Mohammed Abdullah Aljebrin (2012), The Determinants of Arab Countries Demand for Saudi Exports: Panel Data Evidence, Research in World Economy, Vol. 3, No. 2; 2012.

[2] Aydın, M. Faruk, Uğur Çıplak, and M. Eray Yücel.(2004). "Export Supply and Import Demand Models for the Turkish Economy," The Central Bank of the Republic of Turkey, Research Department Working Paper no.04/09

[3] Sohn, Chan-Hyun. (2005). Does the gravity model fit Korea's trade patterns?, Implications for Korea's FTA policy and North-South Korean trade, Korea, Korea Institute for International Economic Policy,Working Paper Series Vol. 2001-13.

نتائج الدراسة الى وجود علاقة طردية بين التجارة البينية ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي. بينما المسافة الجغرافية تؤثر سلبا على التجارة البينية بين هذه الدول.

- دراسة **Pablo coto-Millian[1] (2005)**

قامت هذه الدراسة بتقدير محددات الطلب على الواردات والصادرات المنقولة بحرا في اسبانيا، باستخدام منهجية التكامل المتزامن، وذلك بالاعتماد على بيانات ثلاثية للفترة (1993-1975)، لتقدير دالة الصادرات والواردات المنقولة بحرا ومعرفة العلاقة في المدى الطويل بين متغيرات الاقتصاد الكلي (الناتج المحلي الإجمالي، سعر خدمات النقل البحرية، أسعار الصادرات، أسعار الواردات، الدخل العالمي، ودرجة استغلال القدرة الإنتاجية في التجارة الاسبانية). وتوصلت نتائج الدراسة الى أن المتغيرات المفسرة لسلوك الواردات الاسبانية هي الدخل القومي، أسعار الواردات، وخدمات النقل البحري. أما فيما يخص محددات الصادرات الاسبانية فهي تتمثل في الدخل العالمي، أسعار الصادرات وأسعار خدمات النقل البحري ودرجة استغلال القدرة الإنتاجية في التجارة الاسبانية. وان مرونة سعر استيراد وتصدير البضائع المنقولة في كلا من المدى الطويل والقصير اقل من الواحد (المرونة بالنسبة للصادرات كانت أقل من الواردات)، ومرونة أسعار خدمات النقل البحري للواردات والصادرات في كلا من المدى الطويل والقصير اقل من الواحد، أما مرونة الدخل للواردات وفي المدى الطويل والقصير أكبر من الواحد وهذا عكس من مرونة الدخل للصادرات حيث كانت اقل من الواحد في المدى الطويل.

- **دراسة صالح تومي وعيسى شقبقب (2006)[2]**

الغرض من هذه الدراسة، هو نمذجة قطاع التجارة الخارجية في الجزائر، باستعمال نموذج الانحدار المتعدد، خلال الفترة (1970-2002). حيث قام الباحثان بوضع نماذج قياسية لكل من الصادرات والواردات الكلية ثم للتركيبة السلعية لكل منهما. وأوضحت نتائج الدراسة ان أهم المتغيرات المفسرة لسلوك الواردات الكلية تكمن في الناتج المحلي الاجمالي يليه السعر النسبي للواردات وأسعار البترول ولكن بدرجة اقل، وكل هذه المتغيرات لها علاقة طردية مع الواردات الكلية. أما المتغيرات المفسرة لسلوك الصادرات الكلية فتتمثل الناتج المحلي الاجمالي والسعر النسبي للصادرات، حيث يشكل هذا الأخير علاقة عكسية مع الصادرات الكلية. أما الانتاج الوطني فتربطه علاقة طردية مع الصادرات الكلية.

[1] Pablo.c. Millan, José.B.Pino, and J.Villaverde Castro,(2005), Detererminants od the Demand for Maritime Import ans Exports, Transporation Research Part E41, pp357-372.

[2] صالح تومي وعيسى شقبقب، النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر للفترة (1970-2002)، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، عدد 2006/04.

- **دراسة Thai Tri Do[1] (2006)**

تهدف هذه الدراسة الى معرفة محددات التبادل التجاري بين الفيتنام واهم شركاؤوها التجاريين، باستخدام نموذج الجاذبية، على عينة مكونة من 23 دولة، بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى لبيانات البانل(OLS PANEL) خلال الفترة (1993-2014). حيث تضمنت متغيرات الدراسة أثر كل من الحجم الاقتصادي، حجم السوق، متغير المسافة والعامل التاريخي على تدفقات التجارة البينية. وتوصلت نتائج الدراسة ان كل من متغير المسافة والعامل التاريخي لا يؤثران في التبادل التجاري بين الفيتنام والدول المختارة، بينما الحجم الاقتصادي (جداء الناتج المحلي الاجمالي للفيتنام وشركاؤها التجاريين) وحجم السوق (عدد السكان للفيتنام وشركاؤها التجاريين) يؤثران ايجابا على التبادل التجاري، في حين ان متغير سعر الصرف له أثر سلبي على التبادل التجاري.

- **دراسة Ranajoy Bhattacharyya[2] (2006)**

قامت هذه الدراسة بالتأكد من ان نموذج الجاذبية يشرح اتجاه التجارة الخارجية للهند، باستخدام طريقة المربعات الصغرى لبيانات البانل(OLS PANEL) ، على عينة مكونة من 10 دول، لأهم الشركاء التجاريين للهند خلال الفترة (1950-2000)، بهدف معرفة العوامل المؤثرة في تدفقات التجارة للهند. حيث شملت متغيرات الدراسة كل من التاريخ الاستعماري، المسافة الجغرافية، حجم السوق، وحجم التجارة الخارجية. وقد دلت نتائج الدراسة ان نموذج الجاذبية يفسر حوالي 43% من التقلبات في مسار التجارة الخارجية للهند في الفترة المدروسة، ويتاثر التبادل التجاري بكل من التاريخ الاستعماري، المسافة الجغرافية وحجم السوق بالترتيب، حيث يعتبر متغير التاريخ الاستعماري اهم عامل في تحديد التبادل التجاري للهند مع شركاؤها التجاريين.

- **دراسة Aliyu Shehu Usman Rano[3] (2007)**

تناولت الدراسة تقدير دالة الطلب على الصادرات والواردات واستقرار ميزان المدفوعات في نيجيريا، باستعمال منهجية التكامل المتزامن ونموذج تصحيح الأخطاء، خلال الفترة (1970-2004)، لمعرفة محددات الطلب على الصادرات والواردات وانعكاساتها على ميزان المدفوعات، وذلك بالاعتماد على متغيرات الاقتصاد الكلي (الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف، مؤشر الانفتاح، الاحتياطي الأجنبي، مؤشر قدرة الاستيراد). وقد توصلت نتائج

[1] Thai Tri Do (2006), A Gravity Model for Trade between Vietnam and Twenty-Three European Countries, Department of Economics and Society, Dalarna University, Sweden

[2] Ranajoy.B, Tathagata.B(Septemre2006), Does the Gravity Model Explain Direction of Trade? A panel Data Approach, IMA Working Paper No.2006-09-01.

[3] Aliyu, Shehu Usman Rano. (2007), Imports-Exports Demand Functions and Balance of Payments Stability in Nigeria: A Co-integration and Error Correction Modeling. MPRA Paper No. 10396.

الدراسة الى أن المتغيرات المفسرة لسلوك الصادرات والواردات هي الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف، مؤشر الانفتاح أما متغير القدرة على الاستيراد العالمي فهو متغير مفسر لدالة الطلب على الصادرات فقط. وتم التأكد من تحقق شرط مارشال ليرنر الذي يكشف على ضرورة التأكد من استقرار سوق الصرف الأجنبي لتحقيق استقرار سوق الصرف.

- **دراسة Mohammad A. Alawin[1](2009)**

تكمن اهمية هذه الدراسة في تحليل التجارة البينية في الاردن، باستخدام نموذج الجاذبية لعينة متكونة من34 شريك تجاري للفيتنام، خلال الفترة (2000-2005)، وذلك بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى لبيانات البانل(OLS PANEL) ، حيث شملت متغيرات الدراسة تاثير الناتج المحلي الاجمالي، بعد المسافة، اللغة المشتركة، التماس الحدود. وقد اوضحت نتائج الدراسة ان المحددات الرئيسية للتبادل التجاري بين الاردن وشركاؤها التجاريين تتمثل في الدخل والجوار واللغة، اما عامل المسافة فلا يؤثر على تدفقات التجارة البينية بين هذه الدول.

- **دراسة Yu-Feng L.L & Abdelaziz.G [2](2009)**

الهدف من هذه الدراسة هو ايجاد محددات التجارة البينية، باستخدام نموذج الجاذبية، لعينة متكونة من 20دولة خلال الفترة (1998-2007)، وذلك بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى، حيث شملت متغيرات الدراسة تاثير نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، بعد المسافة، التماس الحدود، العامل الاستعماري، اللغة والديانة المشتركة. وقد بينت نتائج الدراسة الى وجود علاقة طردية بين التجارة البينية ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي للدولة المصدرة والمستوردة، بينما المسافة الجغرافية بين الشركاء التجاريين وكلا من اللغة والديانة المشتركة يؤثرون سلبا على التجارة البينية. في حين ان العامل الاستعماري والتماس الحدود لا يؤثران على تدفقات التجارة الخارجية بين هذه الدول.

[1] Mohammad.A. Alawin,(2009), Does the Gravity Model Fit Jordan's Trade Pattern?, Dirasat,Administrative Sciences, Vol36,No.2,pp566-576.

[2]Yu-Feng L.L & Abdelaziz.G (2010), Trade and Intra-Regional Integration: Is Arab Region a Potential Candidate for Economic Union? Journal of Economic Cooperation and Development,31,3(2010), pp67-82.

- **دراسة (2009) Guglielmo Maria Caporale[1]**

تناولت هذه الدراسة اختبار تأثير اتفاقيات الشراكة في التدفقات التجارية، والميزان التجاري لبلدان من أوروبا الوسطى والشرقية ، باستخدام نموذج الجاذبية لعينة متكونة من 15 دولة من الاتحاد الاوروبي و4 دول من اوروبا الشرقية والوسطى خلال الفترة(1978-2006)، وذلك بالاعتماد على طريقة العزوم المعممة(GMM)لبيانات البانل، بهدف تقدير دالة الصادرات والواردات ودالة الميزان التجاري، من اجل معرفة العلاقة بين متغيرات الاقتصاد الكلي والتدفقات التجارية (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للدول المصدرة والمستوردة، المسافة الجغرافية، سعر الصرف، الفرق بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للدول المصدرة والمستوردة، متغير وهمي يمثل اتفاق اقليمي بين الدول). توصلت نتائج الدراسة الى ان الصادرات بين الدول المختارة من اوروبا الشرقية والوسطى ودول الاتحاد الأوروبي ترتبط إيجابيا مع كل من الفرق في نصيب الفرد الناتج المحلي الاجمالي، الناتج المحلي الاجمالي للدول المصدرة والمستوردة ومتغير الاتفاقية الاقليمية. في حين يرتبط كلا من سعر الصرف والمسافة الجغرافية بعلاقة عكسية مع الصادرات بين الدول المختارة من اوروبا الشرقية والوسطى ودول الاتحاد الاوروبي. اما الواردات فترتبط ايجابا مع كل من الفرق في نصيب الفرد الناتج المحلي الاجمالي، الناتج المحلي الاجمالي للدول المصدرة والمستوردة ومتغير الاتفاقية الاقليمية، وسعر الصرف. وسلبيا بالمسافة الجغرافية. بينما الميزان التجاري تربطه علاقة عكسية مع كل من الناتج المحلي الاجمالي للدول المصدرة، المسافة الجغرافية، سعر الصرف ومتغير الاتفاقية الاقليمية. وعلاقة ايجابية مع الناتج المحلي الاجمالي للدول المستوردة والفرق في نصيب الفرد الناتج المحلي الاجمالي بين الدول المصدرة والمستوردة.

- **دراسة(2009) Aysu Insel & Mahmut Tekçe[2]**

اجريت هذه الدراسة لتحليل تدفقات التجارة الثنائية من كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي مع 51 دولة متقدمة ونامية، باستخدام نموذج الجاذبية، خلال فترتين مختلفتين، من (1997-2006) و(2001-2006)، وذلك بالاعتماد على مجموعة من الطرق القياسية(المربعات الصغرى العادية، العزوم المعممة، منهجية ARDL لبيانات البانل)، حيث شملت متغيرات الدراسة تأثير كل من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، المسافة، متغير وهمي متعلق بأعضاء دول الاتحاد الأوروبي، ومتغير وهمي متعلق بأعضاء دول مجلس التعاون الخليجي على حجم التدفقات التجارية. وأوضحت نتائج الدراسة ان منهجية ARDL لبيانات البانل هي امثل طريقة لقياس التدفقات التجارية

[1] Guglielmo Maria .C, Christophe .R, Robert .S, and Anamaria S(2009), ¨The Impact of Association Agreements on Trade Flows and the Trade Balance:Evidence from the CEEC-4¨,Working Paper No. 09-17.

[2] Aysu Insel & Mahmut Tekçe,(2009), Bilateral Trade Flows of the Gulf Cooperation Council Countries: A New Approach To Gravity Model, Discussion Paper, Turkish Economic Association, N°2010/2, pp1-38.

بين دول أعضاء مجلس التعاون الخليجي وشركاؤوها التجاريين. وأشارت النتائج أيضا الى ان متغير المسافة يرتبط ايجابيا مع التدفقات التجارية في الكويت والسعودية، وعكسيا في عمان خلال الفترتين. اما متغير انضمام البلد لدول الاتحاد الأوروبي فيرتبط عكسيا مع حجم التدفقات التجارية في البحرين، عمان وقطر، وايجابيا في المملكة العربية السعودية لكلا الفترتين، وفي الكويت خلال الفترة (2001-2006) فقط. وهذه النتائج تدل على خصائص السلع الرئيسية المتداولة وكذلك الموقع الجغرافي لدول مجلس التعاون الخليجي. إذ يحيط مجلس التعاون الخليجي بالبلدان ذات الدخل المنخفض أو البلدان التي لديها احتياطيات النفط ولا تستورد النفط أو الغاز من دول مجلس التعاون الخليجي. وتصدر دول مجلس التعاون الخليجي السلع إلى البلدان الغنية نسبيا، اين لايصبح لمتغير المسافة وتكاليف النقل أي تأثير على حجم المعاملات التجارية مع هذه الدول. وتستورد دول مجلس التعاون الخليجي سلع ذات التكنولوجيا الفائقة والتي لا يتم إنتاجها في البلدان المجاورة. وبالتالي تستخلص الدراسة الى ان هيكل التدفقات التجارية لدول أعضاء مجلس التعاون الخليجي وشركاؤوها التجاريين، تغير خلال الفترة1997-2006، وعرف علاقات اقتصادية جديدة بداية من سنة2001.

- **دراسة[1](2010)Rina Bhattacharya & Hirut Wolde**

قامت هذه الدراسة بتحليل العوامل المحددة لحجم التجارة في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقياMENA، بإستخدام نموذج الجاذبية خلال الفترة (2005-2007)، وذلك بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى لبيانات البانل، حيث شملت متغيرات الدراسة تأثير كل من الناتج المحلي الاجمالي للدول المصدرة والمستوردة، عدد السكان، المسافة الجغرافية، اضافة الى المتغيرات الوهمية(التماس الحدود، اللغة المشتركة،القيود التجارية المفروضة من صندوق النقد الدولي، اتفاقية التجارة التفضيلية بين البلدين، انتماء الدولة الى دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا). واشارت نتائج الدراسة ان القيود التجارية المفروضة من صندوق النقد الدولي تعتبر اهم المحددات الرئيسية لحجم التجارة في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، في حين ان المتغيرات الاخرى لها تاثير ضعيف جدا على اداء التبادل التجاري في دول MENA عامة والصادرات خاصة.

[1]Wolde, H. & Bhattacharya, R(2010).Constraints on Trade in theMENA Region, (EPub), IMF WorkingPaper,2009 International Monetary Fund, WP/10/31.

- **دراسة Subhani.M, Osman.A & Khokhar.R [1] (2011)**

اهتمت هذه الدراسة بالبحث عن محددات التجارة البينية باستخدام نموذج الجاذبية، الذي تم تطبيقه على عينة مكونة من 30 دولة من البلدان المتقدمة والنامية خلال الفترة (2001-2010). وذلك بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى لبيانات البانل، حيث شملت متغيرات الدراسة تاثير الناتج المحلي الاجمالي للدول المصدرة والمستوردة، عدد السكان، المسافة الجغرافية، الاستثمار الاجنبي المباشر للدولة المصدرة والدول المستوردة، معدل التضخم للدولة المصدرة والدول المستوردة، التحويلات المالية الواردة للدولة المصدرة والدول المستوردة، سعر الصرف وتكلفة النقل. وقد توصلت نتائج الدراسة الى عدم وجود علاقة طردية بين التجارة البينية وكل من الناتج المحلي الاجمالي،معدل التضخم والتحويلات المالية. بينما المسافة الجغرافية تؤثر سلبا على كل من الصادرات والواردات. في حين ان عدد السكان يؤثر سلبا على الصادرات وايجابا على الواردات.

- **دراسة Jahanzaib Haider[2] (2011)**

تهدف هذه الدراسة الى تقدير دالة الطلب على الصادرات والواردات في باكستان، باستخدام منهجية التكامل المتزامن ونموذج تصحيح الأخطاء، وذلك بالاعتماد على بيانات للفترة (1973-2008)، لمعرفة ديناميكية التجارة في باكستان وبعض البلدان الاسيوية. وتوصلت نتائج الدراسة الى ان الدخل هو المحدد الرئيسي للصادرات في كل البلدان المدروسة ماعدا سريلانكا، وسعر الصرف هو المحدد الرئيسي للواردات باستثناء بنغلاديش وسريلانكا والإمارات العربية المتحدة. تشير ايضا ان مرونة الدخل لليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية أعلى من مرونة الدخل للشركاء التجاريين الآخرين، ما عدا البلدان الأسيوية والصين والهند لها اعلي مرونة وهذا يدل ان زيادة دخل هذه البلدان تزيد من صادرات باكستان لها. أما بالنسبة للواردات، فباكستان لها اعلى مرونة دخل من الإمارات والسعودية، وهذا يدل ان زيادة دخل باكستان تزيد من وارداتها من هذه البلدان، حيث باكستان تعتمد بدرجة كبيرة على الواردات النفطية السعودية، حيث تسعى باكستان لبذل جهود اكبر للوصول لاستمرار تجارتها، والوصول الى أسواق الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الاروبي والبلدان الأسيوية خاصة الصين والهند، لان اقتصادها سريع النمو ولها أسواق ضخمة.

[1] Subhani, M. OSMAN, A. Khokhar, R. (2011). The new version of gravity model in explaining bilateral trade. A comparative study for developed and developing nations, EuroEconomica, Vol 28, No 2 (2011), pp 41-47.
[2] Haider, Jahanzaib; Afzal, Muhammad; Riaz, Farah, (2011),Estimation of import and export demand functions using bilateral trade data: The case of Pakistan",Business and Economic Horizons, Vol.6, Issue3, pp.40-53.

- **دراسة [1] Dinh, D.T.T., Duong, N.V. & Cuong, H.M(2012)**

الهدف من هذه الدراسة هو تحليل التجارة البينية في الفيتنام، باستخدام نموذج الجاذبية لعينة متكونة من60 شريك تجاري للفيتنام، خلال الفترة (2000–2010) وذلك بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى لبيانات البانل، حيث شملت متغيرات الدراسة تاثير الناتج المحلي الاجمالي، بعد المسافة، العامل الثقافي المشترك، عدد السكان، وسعر الصرف. وقد توصلت نتائج الدراسة الى وجود علاقة طردية بين التجارة البينية وكل من الناتج المحلي الاجمالي، سعر الصرف، وعدد السكان للدولة المصدرة والمستوردة. بينما المسافة الجغرافية بين الشركاء التجاريين تؤثر سلبا على التجارة البينية. في حين ان العامل الثقافي لم يظهر له أي تاثير على تدفقات التجارة الخارجية بين الفيتنام وشركاؤها التجاريين خلال فترة الدراسة.

- **دراسة (2012) Sabyasachi Tripathi & Nuno Carlos[2]**

الهدف من هذه الدراسة هو ايجاد محددات التجارة البينية في الهند، باستخدام نموذج الجاذبية لعينة كونة من20 شريك تجاري للهند، خلال الفترة (1998–2012)، وذلك بالاعتماد على طريقة العزوم المعممة لبيانات البانل الديناميكي(GMM) ، حيث شملت متغيرات الدراسة تاثير نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، بعد المسافة، التماس الحدود، العامل الثقافي المشترك والاستقرار السياسي. وقد دلت نتائج الدراسة على وجود علاقة طردية بين التجارة البينية وكل من نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي للدولة المصدرة والمستوردة، والاستقرار السياسي. بينما المسافة الجغرافية وكلا من العامل الثقافي والحدود المشتركة بين الشركاء التجاريين لا يؤثرون على تدفقات التجارة الخارجية بين الهند وشركاؤها التجاريين.

- **دراسة(2012) M.Zakir Saadullah Khan & M. Ismail Hossain[3]**

اهتمت هذه الدراسة بالبحث عن محددات الميزان التجاري في بنغلادش باستخدام نموذج الجاذبية، الذي تم تطبيقه على عينة مكونة من 50 شريك تجاري لبنغلادش، خلال الفترة (1980–2005). وذلك بالاعتماد على طريقة العزوم المعممة(GMM) لبيانات البانل الديناميكي، حيث شملت متغيرات الدراسة تأثير الناتج المحلي الاجمالي للدول المصدرة والمستوردة، متوسط الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، المسافة الجغرافية، وسعر الصرف للدولة المصدرة والدول المستوردة، مع حجم التجارة الخارجية. وقد بينت نتائج الدراسة على وجود علاقة عكسية بين التجارة البينية

[1] Dinh, D.T.T., Duong, N.V. & Cuong, H.M., (2012). " Applying Gravity Model to Analyze Trade Activities of Vietnam" retrieved from www.freit.org/WorkingPapers /Papers/TradePatterns/FREIT639.pdf on 16.06.2015

[2] Sabyasachi .T,Nuno.C, (2013), India's Trade and Gravity Model: A Static and Dynamic Panel Data, MPRA Paper No.45502,25 March2013,pp1-13.

[3] Khan .Z.S, Hossain.M.I,(2012), Determinants of Trade Balance of Bangladesh: A Dynamic Panel Data Analysis, Bangladesh Development Studies, Vol XXXV,june2012,No.2,pp 45-65.

وكل من الناتج المحلي الاجمالي، سعر الصرف، والمسافة الجغرافية. بينما يؤثر متوسط الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ايجابا على حجم التجارة البينية بين بنغلادش وشركاؤها التجاريين.

- **دراسة[1] Aljaz Kuncic (2013)**

الهدف من هذه الدراسة هو اختبار تاثير المؤشرات المؤسساتية على تدفقات التجارة البينية باستخدام نموذج الجاذبية، الذي تم تطبيقه على عينة من 29دولة من دول اعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OCDE)خلال الفترة (1990-2010)، وذلك بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى لبيانات البانل، حيث شملت متغيرات الدراسة تاثير كل من نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي للدول المصدرة والمستوردة، عدد السكان للدولة المصدرة والمستوردة، التماس الحدود، اللغة المشتركة، والاستقرار السياسي والاقتصادي. وقد توصلت نتائج الدراسة الى وجود علاقة طردية بين التجارة البينية وكل من نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي للدولة المصدرة والمستوردة، اللغة المشتركة، التماس الحدود، عدد السكان للدولة المصدرة والمستوردة. بينما عاملا كل من الاستقرار السياسي والاقتصادي يؤثران سلبا على التجارة البينية، حيث تعتبر المتغيرات المؤسساتية من اهم محددات التجارة البينية في هذه الدول.

- **دراسة (2015) Bita Shaygani[2]**

الغرض من هذه الدراسة اختبار أثر ترتيبات أسعار الصرف على التعاون التجاري في دول البريكس، باستخدام نموذج الجاذبية، لعينة متكونة من5 دول (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب افريقيا)، وذلك بالاعتماد على طريقة العزوم المعممة لبيانات البانل الديناميكي(GMM)، خلال الفترة (2001-2013)، للتحقيق في آثار أسعار الصرف المفروضة على حجم التجارة في دول البريكس. توصل الباحثون ان الصادرات ترتبط ايجابيا بالناتج المحلي الاجمالي، وعكسيا بالمسافة الجغرافية الصادرات والواردات ودالة الميزان التجاري، بهدف معرفة العلاقة بين متغيرات الاقتصاد الكلي والتدفقات التجارية (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للدول المصدرة والمستوردة، المسافة الجغرافية، سعر الصرف، الفرق بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للدول المصدرة والمستوردة، متغير وهمي يمثل اتفاق اقليمي بين الدول). واوضحت نتائج الدراسة ان الصادرات البينية ترتبط ايجابا مع كل من متوسط الناتج المحلي الإجمالي والمسافة الجغرافية. وسلبا مع سعر الصرف.

[1]Aljaz Kuncis (2013), Trade and institutions: do not forget institutional distance, Working Paper No.462, pp1-21.
[2]Bita .s, Asghar.A.H, Farhad .G, Mahdi.S.S, Mahdi.F,(2015), Effects Of Exchange Rate Arrangements On Trade Cooperation In Brics Countries, Asian Economic and Financial Review,5(3),pp563-578.

المقدمة العامة

يلاحظ من خلال هذه الدراسات القيمة، ان هناك اختلافات كبيرة في النتائج، وتعدد الآراء والافكار حول محددات التجارة الخارجية، مع تعدد فترات وحدود الدراسة، حيث لا يوجد اتفاق تام على طبيعة هذه المحددات، وكيفية تأثيرها على حجم التدفقات التجارية. ولازالت الدراسات وخاصة القياسية منها تحاول توضيح هذا الموضوع باستعمال الطرق القياسية الحديثة، بغية الوصول الى نتائج جديدة يمكن تعميمها وتقديمها لصناع القرار لاتخاذ الاجراءات والاستراتيجيات لكبح الواردات وتشجيع الصادرات. لهذا سنحاول في هذه الدراسة تطبيق خلاصة المزج ما بين الدراسات السابقة باعتبارها كمرتكزات الانطلاق لدراسة سلوك التجارة الخارجية في الجزائر باستعمال نموذج الجاذبية، وبالاستعانة ايضا بمنهجية العزوم المعممة، لاستخلاص أهم المتغيرات المفسرة لحجم التجارة الخارجية الجزائرية بصفة عامة. وكذا استعمال نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)، لدراسة سلوك الواردات الجزائرية، واستنتاج اهم محددات دالة الطلب على الواردات الجزائرية، وآثارها في المدى الطويل والقصير بصفة خاصة. وتجدر الإشارة أن الدراسات التي تمت في هذا الموضوع قليلة على المستوى الوطني بالأخص في الجامعات الجزائرية، ولم يسبق لباحثين في جامعة تلمسان معالجة هذا الموضوع رغم أهميته الاقتصادية والاجتماعية البالغة.

محاور الدراسة:

بعد تحديد هدف هذا الموضوع وصياغة إشكاليته ستكون الإجابة عليها، من خلال تقسيم هذه الدراسة إلى **ثلاثة فصول** رئيسية تكون مسبوقة بمقدمة عامة تتضمن الإشكالية الرئيسية، واقتراح بعض الفرضيات بالإضافة إلى تحديد أهمية وأهداف البحث، وسنختم بإذن الله المذكرة بخاتمة عامة على شكل نتائج مستخلصة يمكن من خلالها إعطاء واقتراح توصيات تساعدعلى إيجاد آفاق مستقبلية للبحث. حيث في**الفصل الأول** والخاص بالإطار النظري للتجارة الخارجية، حيث سنتناول دراسة مفصلة حول النظريات المفسرة لاسباب قيام التجارة الخارجية، ومختلف الاجراءات المنظمة للتجارة الخارجية. ثم نتناول في **الفصل الثاني** قراءة مفصلة حول كل ما يتعلق بموضوع وضعية قطاع التجارة الخارجية في الجزائر، أما بالنسبة **للفصل الثالث** والأخير فسوف يتضمن دراسة قياسية لمحددات التجارة الخارجية في الجزائر، تسبقها نظرة شاملة حول التحليل الوصفي لتطور قطاع التجارة الخارجية في الجزائر، والتركيب السلعي والجغرافي لكل من الصادرات و الواردات، والتطرق إلى الجانب النظري للإطار القياسي المتبع في التحليل بهدف قياس ومعرفة محددات التجارة الخارجية، وطبيعة العلاقة بينهما وذلك بالاعتماد على نماذج البانل(Panel Data)لعينين الاولى متكونة من13 دولة والثانية لعينة متكونة من20 دولة خلال مرحلة الاحتكار (1984-1993) (حسب توفر البيانات)، ومرحلة التحرير التجاري (1994-2014) في الدراسة الاولى.

المقدمة العامة

وبالاستعانة بنموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة لمعرفة اهم محددات الطلب على الواردات الجزائرية خلال الفترة(1984-2014) في الدراسة الثانية.

الفصل الأول:
النظريات المفسرة
للتجارة الخارجية

الفصل الأول النظريات المفسرة للتجارة الخارجية

تمهيد:

تعتبر المبادلات التجارية أداة لتحريك عجلة التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال توسيع مجالات الاستهلاك والاستثمار بفضل قدرتها الانتاجية والتنافسية في الاسواق الخارجية. فالتجارة الخارجية لبلد ما تعكس مدى تطوره وارتقائه، لهذا تقوم الدولة بتنظيم علاقاتها التجارية وفق مجموعة من الوسائل والاجراءات تدعى بالسياسات التجارية، حيث تتباين هذه السياسات، حسب اختلاف النظم الاقتصادية لكل بلد.

برزت عدة مدارس تضم مجموعة من النظريات والنماذج عبر كل مراحل الفكر الاقتصادي، لتفسير اسباب قيام التبادلات التجارية الدولية، ومن بين هذه النماذج نجد نموذج الجاذبية الذي اعتبره الباحثين أمثل نموذج لقياس التدفقات التجارية الدولية وتحديد اهم العوامل المؤثرة فيها. ورغم اختلاف هذه النظريات في مبادئها وطريقة تحليلها، إلاأنها اشتركت جميعها في اعطاء تصور شامل لاهمية قيام التجارة الخارجية بين الدول.

من هذا المنطلق قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، حيث يهتم المبحث الأول بالنظريات المفسرة للتجارة الخارجية، مع توضيح ماهية التجارة الخارجية واهدافها، وسرد مختلف مبادءى وانتقادات كل نظرية على حدى، ثم نستعرض من خلال المبحث الثاني الى نموذج الجاذبية في التجارة الخارجية، من خلال اعطاء نظرة عامة حول تطور وانواع هذا النموذج، وذكر مختلف تطبيقاته واستخداماته. لنصل في الأخير من خلال المبحث الثالث إلى استعراض السياسات التجارية واساليب تحقيق أهدافها.

المبحث الاول: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية

التمست نظريات التجارة الخارجية الى اظهار أسس التبادل الدولي وأسباب قيامه، وطريقة تجاوب مجموعة من الاقتصاديات القومية المختلفة مع بعضها البعض. ولقد تنوعت وجهات نظر المفكرين حول طبيعة هذه الأسس، تبعا للعصر والمدرسة التي يؤمن بها كل منهم في تفسير هيكل التبادل الدولي. حيث هنالك وجهتين من النظريات، منها من ساهمت في إمتداد وتطوير النظريات التي سبقتها، ومنها من برزت لتناقض سابقتها. ومن اجل ذلك ارتاينا في هذا المبحث الى التطرق لكل منها بالتفصيل.

المطلب الاول: ماهية التجارة الخارجية

تستولي التجارة الدولية مركزا مهما في العلاقات الاقتصادية لمختلف الدول، وتاتي أهميتها من حاجة الدول المختلفة في الحصول على سلع مادية او غير مادية من الدول الأخرى، لذلك تعتبر أداة لتحريك عجلة التنمية الاقتصادية والانفتاح على العالم الخارجي. ومن اجل تبيان ماهية التجارة الدولية وطبيعتها، فان ذلك يتطلب توضيح مفهوم التجارة الخارجية وأسباب قيامها، ومدى تميزها عن التجارة الداخلية.

I. تعريف التجارة الخارجية:

هناك عدة تعار يف للتجارة الخارجية منها ما يلي:

- التجارة الخارجية هي عملية التبادل التجاري، التي تتم بين الدولة ودول العالم[1]، من أجل توفير المستلزمات الضرورية لأطراف التبادل.[2]
- التجارة الخارجية هي التي تعمل على توسيع الإنتاج، وانتشاره في الأسواق الخارجية، كما ترخص للدول اشباع مختلف حاجياتها، اعتمادا على مواردها الخاصة[3]
- التجارة الخارجية هي مجال من مجالات علم الاقتصاد، الذي يعنى بدراسة المعاملات الاقتصادية عبر الحدود الوطنية[4].

[1] كاظم جاسم العيساوي وآخرون، الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي، دار المسيرة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، عمان،2007، ص190.

[2] حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارةالدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2000، ص13.

[3] Lasary, Le Commerce International à la portée de tous, ouvrage imprimé à compte d'auteur, 2005, Page 12.

[4] احمد جامع، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، الجزء الأول، مصر،1979، ص3.

- التجارة الخارجية هي مجمل العلاقات التجارية، المتمثلة في حركة السلع والأفراد ورؤوس الأموال، تنشا بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة، أو بين حكومات ومنظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة.[1]
- التجارة الخارجية هي تبادل السلع والخدمات بين الدول، وتتضمن الصادرات والمستوردات، فالصادرات هي جميع البضائع المصدرة من الدولة إلى الخارج، أما المستوردات فهي إجمالي السلع والبضائع التي تجلب للدولة من الخارج.[2]

من التعاريف السابقة، يمكن إضافة مفهوم عام وشامل للتجارة الخارجية، على أنها عملية استيراد وتصدير السلع والخدمات التي تفتقر إليها، والسلع والخدمات المتوفرة لديها بين الدول، لاستغلال أمثل لموارد دول العالم.

وتعرف التجارة الدولية، على أنها أهم فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية، ممثلة في حركة السلع والخدمات، ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة، فضلا عن السياسات التجارية، التي تطبقها الدول للتأثير على حركة هذه السلع والخدمات.[3]

II. أهمية التجارة الخارجية:

تؤدي التجارة الدولية دورا مهما، في تأييد ومساعدة الاقتصاديات الوطنية المختلفة، وذلك من خلال إمداده بالعملة الصعبة اللازمة، لتمويل المستوردات الضرورية، وتطبيق خطط التنمية الاقتصادية، ومعارضة التغيرات الهيكلية في قطاع الإنتاج. وبهذا ارتبط مفهوم التنمية الاقتصادية بالانفتاح على العالم الخارجي، وإزالة القيود الواجبة على حرية التجارة.[4]وتظهر اهمية التجارة الدولية فيما يلي:

- العولمة السياسية التي تسعى اسقاط الحدود، وتخفيض المسافات، والتي تحاول ان تجعل العالم بمثابة قرية جديدة.[5]
- تحويل التكنولوجيات والاساليب الحديثة، لبناء اقتصاد صلب، وتدعيم التنمية الاقتصادية. [6]

[1] رشاد العصار وآخرون، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2000م، ص12.

[2] خالد محمد السواعي، التجارة والتنمية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، 2006، ص9.

[3] محمد احمد السريتي وآخرون، التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، المعمورة، الإسكندرية، 2012، ص 8.

[4] رنان مختار، التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي، منشورات الحياة، الطبعة الاولى، الجزائر، 2009، ص01.

[5] رعد حسن الصرن، السياسات التجارية الدولية المعاصرة، دار الرضا للنشر، الجزء الأول، 2000، ص58.

[6] محمود عبد الرزاق، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2010، ص43.

- تقسيم العمل، ويقصد به تتخصص كل دولة في انتاج بعض السلع، واستيراد السلع الاخرى. وهذا راجع للتوزيع غير العادل للموارد الاقتصادية بين دول العالم المختلفة.[1]
- عدم قدرة أي دولة على تحقيق اكتفاءها الذاتي، بسبب اختلاف كمية الموارد الأولية، والظروف الطبيعية والجغرافية المناسبة لانتاج كل السلع محليا. [2]

III. أسباب قيام التجارة الخارجية:

ترجع أسباب قيام التجارة الخارجية الى:

- **عدم امكانية الدول من تحقيق الاكتفاء الذاتي:** نتيجة التفاوت في الموارد الطبيعية بين دول العالم.[3]
- **التخصص الدولي:**[4] تخصص كل دولة في إنتاج تلك السلع التي تساعدها ظروفها الطبيعية، ومواردهاالاقتصادية ان تنتجها بنفقات منخفضة، وبجودة عالية[5] .
- **تمايز أوضاع وتكاليف الإنتاج بين الدول:** وخصوصا الدول التي تتمتع بوفرات الانتاج الكبيرة، وهذا ما يؤدي الى تقليص نفقات الوحدة المنتجة، مقارنة بالدول الاخرى التي تنتج بكميات قليلة. وبالتالي ترتفع لديها تكاليف الانتاج، مما يعطي للدولة الاولى ميزة نسبية مقارنة بالدول الثانية. [6]
- **اختلاف التوجهات والأذواق للمستهلكين:** من حيث تفضيلهم للمنتجات الأجنبية، بدلا من المنتجات الوطنية. [7]
- **اختلاف درجة التكنولوجيا المستعملة في العملية الانتاجية:** يتباين الاسلوب الانتاجي، والمعرفة الفنية بين الدول تباينا كبيرا، حيث يؤثر وبشكل كبير على طبيعة السلعة المنتجة في كل بلد، فنجد ان الدول المتقدمة تحتكر انتاج السلع، التي تشكل التقنية التكنولوجية عنصرا اساسيا في انتاجها. اما الدول النامية فانها في الغالب تتخصص في تلك التي يغلب عليها طابع المواد الخام مثل النفط والمعادن والقطن.[8]

---

[1] اسماعيل عبد الرحمان، حربي محمد عريفات، مفاهيم ونظم اقتصادية: التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي، دار وائل للنشر، الطبعة الاولى، الاردن، 2004، ص244.

[2] أ.د. عبد الرحمن يسري وآخرون، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، الاسكندرية،2007، ص6.

[3] محمد احمد ألسريتي وآخرون، التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 17.

[4] نداء محمد ألصوص، التجارة الخارجية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان،2008، ص11.

[5] موسى سعيد مطر وآخرون، التجارة الخارجية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان،2001، ص 17.

[6] خالد واصف ألوزني وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان،2009، ص239.

[7] موسى سعيد مطر وآخرون، التجارة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص 18.

[8] حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص16.

IV. اوجه الاختلاف بين التجارة الداخلية والخارجية:

- **قدرة انتقال عوامل الانتاج:** حيث تختلف سهولة حركة عوامل الانتاج في التبادل الداخلي، عن التبادل الخارجي. نظرا لوجود قيود وحواجز قانونية او اقتصادية، او ثقافية او اعلامية، تحد من حركة هذه العوامل من دولة الى اخرى. [1]
- **اختلاف النظم النقدية والمصرفية بين الدول:** فالتبادلات التجارية المحلية، تتعامل بنفس العملة، في حين ان التبادلات الخارجية، تستلزم عملات اجنبية للحصول عليها. وتخضع هذه الاخيرة لآلية العرض والطلب، والسياسات المختلفة المتبنية من طرف الدولة، من اجل تحديد تقلباتها[2]، حيث يترتب على هذه العملية اخطار، وتعقيدات غير موجودة في التجارة الداخلية.[3]
- **الاختلاف في طبيعة الأسواق:** تعتبر الاسواق العالمية اسواقا منفصلة، بسبب اختلاف اشكال التدخل الحكومي، ويعد اختلاف خصائص الاسواق ما بين الدول، من بين اهم العناصر التي تميز التجارة الداخلية عن التجارة الخارجية، فالاسواق العالمية حالة على الاقل، تسود المنافسة فيها، أكثر من تلك الموجودة في الاسواق المحلية.[4]
- **اختلاف الوحدات السياسية:** تقوم التجارة الداخلية بين افراد ووحدات، تضمهم حدود سياسية واحدة، ويخضعون لقانون واحد، وعادات وتقاليد ونظم تجارية واحدة. في حين ان التجارة الخارجية تقوم بين افراد ووحدات ينتمون لدول مختلفة، لكل منها قانونها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. [5]

---

[1] حازم الببلاوي، نظرية التجارة الدولية، منشأة المعارف، الجزائر، 1999، ص13.

[2] عادل احمد حشيش، مجدي محمود شهاب، اساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان،2003، ص19.

[3] موردخاي كريانين، الاقتصاد الدولي: مدخل السياسات، ترجمة: محمد ابراهيم منصور، وعلي مسعود عطية، المملكة العربية السعودية، الرياض،2007، ص27.

[4] زايري بلقاسم، اقتصاديات التجارة الدولية، دار الاديب للنشر والتوزيع، الجزائر،2006، ص15.

[5] محمود يونس، اساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية، مصر،1993، ص21.

المطلب الثاني: نظريات التجارة الخارجية قبل الكلاسيك

برزت نظريات التجارة الخارجية في أواخر القرن الرابع عشر على يد التجاريين، حيث يعتبر المذهب التجاري الممهد الرئيسي لتفسير المعاملات التجارية الدولية، يليها المذهب الطبيعي، الذي قدم مساهمات كثيرة مهمة في تطور الاقتصاد الدولي. سنتطرق لكل منها بالتفصيل في هذا المطلب.

I. المذهب التجاري والتجارة الخارجية:

ظهر المذهب التجاري في بلدان اروبا الغربية، من بداية القرن السادس عشر الى منتصف القرن الثامن عشر، ويطلق عليه ايضا اسم المذهب الماركنتيلي الذي يقصد به التجاري باللغة الايطالية.[1]ويرى هذا التيار الفكري، ان ثروة الامم تقاس بما تكسبه من ذهب ومعادن نفيسة أخرى. ولهذا دعى التجاريين، الى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، من اجل تشجع الصادرات والحد من الواردات، حتى تستطيع ان تحقق فائضا في ميزان مدفوعاتها، وتستقدم الذهب والفضة والمعادن النفيسة اليها.[2]وقد طورت استنادا الى ذلك وسائل عديدة، بما في ذلك من اساطيل نقل بحرية، وقوة عسكرية بحرية. حيث لعب النقل البحري، دورا هاما في التبادلات التجارية خلال هذه الفترة، التي شكلت اساس التوسع الاقتصادي، وبداية حركة التطورات الحديثة في النشاطات الاقتصادية عموما، والنشاطات المرتبطة بالصناعة خصوصا.[3]

بالرغم من اسهامات النظرية التجارية في تنمية قطاع الصناعة والتجارة، الا انها لم تسلم من الانتقادات، نذكر منها مايلي:[4]

- ضيق افاق النظرية التجارية، في اعتبار ان ثروة الأمة تتمثل فيما تملكه من معادن نفيسة، مع ان ثروة الامة تقاس بما يتوفر لديها من سلع وخدمات لاشباع الحاجات الانسانية.
- اعتقاد التجاريين على ان الثروة الكلية في العالم ثابتة، وهذا فهوم خاطئ. حيث تراكم كميات من المعادن النفيسة في دولة ما، تكسبها سيولة نقدية كبيرة، الامر الذي يؤدي الى ارتفاع الاسعار في الداخل بالنسبة للخارج، مما يساهم في زيادة قيمة التكلفة، فتترتفع اسعار السلع المحلية، ويقل تصديرها، وهذا من شانه ان يحدث عجزا في ميزانها التجاري.

[1]مدحت القريشي، تطور الفكر الاقتصادي، دار وائل للنشر، عمان، 2008، ص79.

[2]أشرف احمد العدلي، التجارة الدولية، مؤسسة رؤية للنشر والتوزيع، معمورة،2006، ص10.

[3]د. فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر، الأردن، 2004، ص51.

[4]بن حمود سكينة، دروس الاقتصاد السياسي، دار الملكية للطباعة والإعلام، الجزائر،2006، ص62.

- ان اعتبار المذهب التجاري من المذاهب الاقتصادية الحديثة فيه شيء من المغالات، وذلك لاختلاف تطبيقه تبعا لظروف وخصائص كل دولة.

II. المذهب الطبيعي والتجارة الخارجية:

ظهر المذهب الفيزيوقراطي في فرنسا، في أواخر القرن السابع عشر، كرد فعل مباشر لأراء وسياسة التجاريين في حدثين أساسيين، يتمثلان في إهمالهم للقطاع الزراعي بشكل كبير، وازدياد القيود الحمائية المفروضة على التجارة والصناعة، التي تحد من تحقيق الزيادة في الطلب على المنتجات الزراعية[1]. ومن هنا نادى دعاة المذهب الطبيعي الى حرية التجارة، وعدم فرض قيود على على الاستيراد، التي تؤدي الى تقييد الصادرات من المنتجات الزراعية، والحد من التوسع في انتاجها. وذلك وفقا للقوانين الطبيعية والقاعدة المعروفة "دعه يعمل دعه يمر"، بمعنى دع الأفراد يعملون، ودع السلع تنتقل بحرية، دون تدخل الدولةفي الحياة الاقتصادية[2].

وعليه فالطبيعيون يعتبرون قطاع الزراعة هو القطاع الاساسي المنتج في الاقتصاد، وان الثروة تقاس بالانتاج الزراعي وليس بكمية المعادن النفيسة كما جاء في المذهب التجاري. والحرية دون التقيد، هي الإطار المناسب لزيادة هذه الثروة. [3]

وفي الأخير، يمكننا القول بأن هذه الأفكار هي حقا النشأة الأولى للحرية الاقتصادية، على مستوى الفكر الاقتصادي[4]، والتي اعدت الطريق لظهور افكار الرواد الاقتصاديين الكلاسيكيين، أمثال سميث وريكاردو وميل، الذين انتقدوا جميع انماط القيود على التجارة الخارجية.

[1] سعيد النجارة، تاريخ الفكر الاقتصادي من التجاريين الى نهاية التقليديين، دار النهضة العربية، بيروت، 1973، ص66.

[2] حسين عمر، تطور الفكر الاقتصادي، دار الفكر العربي، القاهرة،1994، ص191.

[3] د. محمد عبد العزيز عجمية، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، مصر، 1973، ص23.

[4] Jean-Marc Daniel, Histoire Vivante de La Pensée Economique : Des Crises et Des Hommes, Person, Paris, p24.

المطلب الثالث: النظريات الكلاسيكية

مهّد المذهب التجاري والفيزيوقراطي، الى ظهور فكر اقتصادي كلاسيكي في أواخر القرن الثامن عشر، وأوائل القرن التاسع عشر، من اجل الدفاع على حرية التبادل التجاري[1]. موضحا من خلاله ان قوة الدولة تكمن فيما يتوافر لديها من موارد اقتصادية حقيقية، وليس فيما تحويه خزائنها من معادن نفيسة فقط.[2] ومن اهم رواد الفكر الكلاسيكي:John Stuart Mill, David Ricardo, Adam Smith

I. نظرية الميزة المطلقة (1732-1790):

بدأت النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية، بنظرية التكاليف المطلقة لآدم سميث، وهو أول عالم اقتصادي كلاسيكي، حاول تفسير أسباب قيام التبادل التجاري بين الدول، في كتابه المعروف "بثروة الأمم" الذي صدر عام 1776 في نيويورك.[3]تعتمد هذه النظرية على التفاوت المطلق، في التكاليف الإنتاجية للسلع والخدمات بين الدول[4]. إذ ركزت النظرية على جانب العرض، في تفسير أسباب الفوارق السعرية بين الدول، وتبيان السلع التي تقوم الدولة بتصديرها والسلع الأخرى التي تقوم باستيرادها من الدول الأخرى.[5]

حيث يرى آدم سميث، أن كل دولة وتبعا لميزتها المطلقة، يمكن أن تتخصص في إنتاج سلعة واحدة، أو مجموعة من السلع، بتكلفة اقل مما يستطيع شركاؤها التجاريون، فإذا تخصصت إحدى هذه الدول، في إنتاج السلعة التي تتمتع بميزة مطلقة في إنتاجها، ستربح أكثر عن طريق تحقيق فائض في الإنتاج تقوم بتصديره، وتستورد السلع الأخرى التي تكلفة انتاجها، أكبر من تكاليف استيرادها من الدول الأخرى.[6]

وبما أن آدم سميث ينتمي إلى المدرسة الكلاسيكية فان نظريته تخضع لفرضيات المدرسة الكلاسيكية وهي:[7]

- وجود سلعتين ودولتين فقط
- يعتبر العمل محور العملية الإنتاجية فان تكلفة إنتاجأي دولة يتحدد بمقدار ساعات العمل المبذولة في إنتاجها
- المنافسة التامة

[1] محمد عمر ابوعبيدة، وعبد الحميد محمد شعبان، تاريخ الفكر الاقتصادي، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2009، ص49.

[2] Roger Dehem, Histoire de la Pensée Economiques : Des Mercantilistes à Keynes, Dunod, Paris, 1984, pp126-127.

[3]Jorge Morales Meoqui, (2014), Reconciling Ricardo's Comparative Advantage withSmith's Productivity Theory, Economic Thought, p21.

[4] Pankaj Ghai. Anuj Gupta, Microeconomics: Theory and Applications, Sarup, new Delhi, 2002, p52.

[5]f.د عبد العزيز عبد الرحيم سليمان، التبادل التجاري، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان،2004، ص 42.

[6]A. smith, (1776), An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations, Modem Libray Edition House, NewYork, Vol 1,1937, p 413.

[7]نداء محمد ألصوص، التجارة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص 17.

- حرية انتقال عنصر العمل بين الصناعات داخل الدولة الواحدة.

ولكن هذه النظرية، لم تستطيع تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدولتين، في حالة تمتع إحداهما بميزة مطلقة في إنتاج جميع السلع. في حين لا تتمتع الدولة الأخرى، بأي ميزة في إنتاج أي من السلعتين. فهل ستقوم التجارة عندئذ بين هذه الدول؟ أم يكون مصيرها إتباع سياسة الاكتفاء الذاتي وحرمانها من المبادلات الخارجية مع الدول الأخرى؟ وقد جاء دافيد ريكاردو بنظريته الشهيرة في التجارة الدولية للإجابة على هذا الإشكال.

II. نظرية الميزة النسبية (1772-1832):

لقد صاغ العالم الانجليزي **D. RICARDO** نظريته المعروفة بنظرية" النفقات النسبية او المقارنة" في كتابه "مبادئ الاقتصاد القياسي والضرائب" سنة 1817[1].

ويرى ريكاردو أن كل دولة تتخصص في إنتاج السلع، التي تنتجها بنفقات نسبية اقل من الدول الأخرى، وتقوم بتصديرها، لكي تستورد السلع التي تتمتع دول أخرى في الخارج، بإنتاجها بنفقات نسبية اقل. ويتم التبادل الدولي بين الدولتين إذا تباينت النفقات (التكاليف)النسبية بينهما، وليس النفقات المطلقة كما جاء في نظرية A. Smith.[2]

اعتمد ريكاردو في نظريته على الافتراضات التالية:[3]

- وجود دولتين وسلعتين في التبادل التجاري.
- تجارة حرة مع وجود المنافسة التامة في الأسواق.
- حرية انتقال عناصر الإنتاج داخل الدولة، وعدم قدرتها على التنقل بين الدول.
- ثبات تكلفة وحدة السلعة المنتجة، وهذا يعني أن عدد ساعات العمل المبذول، في إنتاج وحدة واحدة من السلعة المنتجة، لا تتغير بغض النّظر عن الكميات المنتجة من السلعة، وهذا يدلّ أن منحنى عرض السلعة يكون أفقياً.
- ثبات التكنولوجيا وانعدام التغيرات والتطورات التكنولوجية، في داخل كلّ دولة من الدولتين، ولكن المستوى التكنولوجي يختلف من دولة لأخرى.
- انعدام نفقات النقل والتعريفة الجمركية.
- تتوفر لكل دولة ثروات طبيعية محدودة.

[1]Oumar Bouaref, (June 2009), An Evaluation Of David Ricardo's Theory Of Comparative Costs: Direct and Indirect Critiques, Journal Of Economic Development, Volume 34, Number 1,p 100.
[2]Dominick Salvatore, Economie International : Cours et Problemes, MC craw-hill, paris,1982, p3.
[3]علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات ، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2007، ص 39-40

- استخدام نظرية العمل للقيمة في تثمين السلع، وقيمة أي سلعة تقاس بكمية العمل التي تستخدم في إنتاجها.
- تجانس العمل والأذواق في الدول المختلفة التي يجري بينها التبادل التجاري.
- التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج.[1]

وفي هذا الصدد اقترح ريكاردو مثالا لتبسيط نظريته. فاخذ دولتين تنتجان سلعتين، وهما على النحو التالي:[2]

(I–1): نظرية الميزة النسبية

	البرتغال	انجلترا
النسيج(وحدة)	90 سا.ع	100 سا.ع
النبيذ(وحدة)	80سا.ع	120 سا.ع

المصدر: Robert W. Dimand, Ricardo and International Trade Theory, Op cit ,p8.

يتضح من الجدول أن البرتغال لديها ميزة مطلقة على انجلترا في إنتاج السلعتين، لان تكلفة انتاج كل من وحدة النبيذ ووحدة المنسوجات مقاسة بوحدات العمل هي اقل في البرتغال منها في انجلترا لكلا السلعتين.و بتطبيق مبدأ ريكاردو فانه من فائدة كل دولة ان تتخصص في انتاج السلعة التي يتميز انتاجها بنفقات نسبية اقل، وبذلك نجد ان البرتغال اكثر كفاءة في انتاج النبيذ(80سا عمل)و انجلترا اكثر كفاءة في انتاج النسيج(100سا عمل).وبحساب النفقات النسبية لكل دولة نلاحظ ان تكلفة الوحدة المنتجة من النبيذ في انجلترا تعادل 120%(100/120=1.2 من تكلفة الوحدة المنتجة من النسيج، بينما تكلفة الوحدة المنتجة من النبيذ في البرتغال تعادل 89%(90/80=0.89) من تكلفة الوحدة المنتجة من النسيج.اما تكلفة الوحدة المنتجة من النسيج في انجلترا تعادل 83%(120/100=0.83)من تكلفة الوحدة المنتجة من النبيذ، بينما تكلفة الوحدة المنتجة من النسيج في البرتغال تعادل 112,5%(80/90=1.125) من تكلفة الوحدة المنتجة من النبيذ. وهذا يعني ان البرتغال تتمتع بميزة نسبية في انتاج النبيذ وانجلترا تتمتع بميزة نسبية في إنتاج النسيج.[3]

ويتضح مما سبق، أن الشرط الاساسي لقيام التبادل بين دولتين، تنتجان مجموعة من السلع ذاتها، هو أن تتفاوت النفقات النسبية للإنتاج من دولة لأخرى. وعند توافر هذا الشرط، فإنه سوف يكون من مصلحة كل دولة، أن

[1]Appleyard and Fields, International Economics, Fourth Edition, P27-28.
[2]Robert W. Dimand, Ricardo and International Trade Theory, History of Economic Ideas, Vol.8, No3, (2000), p8.
[3] علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، مرجع سبق ذكره، ص41.

تتخصص في إنتاج تلك السلع التي تتمتع فيها بنفقة نسبية أقل، أي بميزة نسبية أكبر وذلك بالمقارنة مع الدولة الأخرى[1].

وما يمكننا قوله في الأخير، أنه بالرغم من استخدام نظرية النفقات النسبية، لتفسير أسباب قيام التجارة الدولية، لأكثر من قرن من الزمن. إلا أنها لم تسلم من النقد. فقد استعملت فروض بسيطة مبالغ فيها، وبعيدة عن واقع التعامل التجاري المعقد، كما أنها ركزت على السلع المصدرة والمستوردة أي جانب العرض، الأمر الذي أدى إلى عدم قدرته على تفسير الطريقة التي يتحدد بها معدل التبادل الدولي[2]،مما دفع جون ستيوارت ميل لمعالجة هذه المشكلة في نظرية القيم الدولية.

III. نظرية القيم الدولية (1772–1832):

جاء المفكر الإنجليزي John Stuart Millبنظريته المعروفة بنظرية القيم الدولية في كتابه"أسس الاقتصاد السياسي" سنة 1948م، للإجابة على الإشكال الذي عجز عن تفسيره D. Ricardo في نظرية النفقات النسبية. حيث أشارJ.S. Mill في نظريته أن معدل التبادل يتحدد طبقا لقانون الطلب المتبادل [3]. بمعنى أن القيمة الدولية للسلعة لا تحدد على أساس نفقة إنتاجها، وإنما تتحدد عند ذلك المستوى الذي يتحقق عنده التعادل، بين الكمية التي تطلبها الدولة من السلعة المستوردة مع الكمية التي تعرضها من السلعة المصدرة [4].ويتحقق معدل التبادل الدولي التوازني عند تساوي قيمة صادرات وواردات الدولة الواحدة. وأن أي معدل آخر غير هذا المعدل يؤدي إلى اختلال في الميزان التجاري وظهور الفائض أو العجز في أحد الدولتين.[5]

ويرى J.S. Mill أن توزيع الكسب بين طرفي التبادل الدولي، يتم على أساس معدل التبادل الدولي، حيث كلما اقترب هذا الاخير كثيرا من معدل التبادل المحلي لدولة ما، فان نصيب هذه الدولة يكون ضئيلا من المكاسب التجارية والعكس صحيح.[6]

اعتمد J.S. Mill في نظريته على الافتراضات التالية:[7]

- وجود دولتين وسلعتين فقط.

---

[1]Maurice Byé : Relations Economiques Internationales, 2éme édition Dalloz, Paris 1965, P125.

[2]سامي عفيف حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية: قضايا معاصرة في التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية، القاهرة،2005، ص 105.

[3]SunandaSen (2010), International Trade Theory and Policy: A Review of the Literature, Levy Economics Institue of Bard College, Working Papers, No635, p3.

[4]عوض الله زينب حسين، الاقتصاد الدولي، الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر ،1999، ص5

[5]علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، مرجع سبق ذكره، ص91.

[6]رنان مختار، التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، منشورات الحياة، الجزائر،2009، ص 23

[7]محمد احمد ألسريتي وآخرون، التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية، مرجع سابق، ص 37.

- ثبات مستوى التقدم التكنولوجي.
- ان قيمة السلعة يتحدد بتكلفة انتاجها من كل عوامل الإنتاج، و ليس عنصر العمل فقط.
- إن التبادل الدولي يتم على أساس مبادلة كمية بكمية وليست وحدة بوحدة.

اقترح J.S. Mill المثال التالي لتوضيح الكيفية التي تم بها تكوين معدل التبادل الدولي، حيث افترض وجود دوليتين تنتجان سلعتين. وهما على النحو التالي:

الجدول رقم (I–2): نظرية القيم الدولية

	الصوف(يادرة)	الكتان(يادرة)
انجلترا	10	15
ألمانيا	10	20

المصدر: علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، مرجع سبق ذكره، ص93

نلاحظ من الجدول انه يوجد اختلاف في المزايا النسبية بين الدولتين، حيث تتخصص انجلترا في إنتاج الصوف لان التكاليف النسبية لإنتاج الصوف في انجلترا (10/15=1.5) اقل من التكاليف النسبية لانتاج الصوف في المانيا (10/20=2). بينما تتخصص ألمانيا في إنتاج الكتان، لان التكاليف النسبية لإنتاج الكتان في المانيا (15/10=3/2) اقل من التكاليف النسبية لإنتاج الكتان في انجلترا (20/10=2/1).

بعد قيام التجارة بين الدولتين، فان انجلترا تحقق مكسبا من التجارة إذا استطاعت ان تحصل على أكثر من 15 يادرة من الكتان مقابل 10 يادرات من الصوف، بينما المانيا تحقق مكسبا من التجارة إذا استطاعت الحصول على 10 يادرات من الصوف بأقل من 20 يادرة من الكتان. وبالتالي فان معدل التبادل الفعلي للتجارة يقع في المدى الذي يمتد من (10 يادرات صوف: 15 يادرة من الكتان الى 10 يادرات صوف:20 يادرة من الكتان). وعندما يرتفع معدل التبادل الدولي إلى (10 يادرات صوف:16 يادرة كتان أو 10يادرات صوف:17 يادرة من الكتان...الخ)، فان انجلترا تميل إلى عرض كمية أكبر من الصوف وطلب كمية أكبر من الكتان. بينما ألمانيا تميل إلى طلب كمية اقل من الصوف وعرض كمية اقل من الكتان. [1]وهذا ما نلاحظه في الجدول(I–3).

[1]Zhang, w.b, International Trade Theory: Capital, Knowledge, EconomicStructure, Money and prices, springer, Berlin,2008,p53.

الجدول رقم (I–3): الطلب المتبادل لسلعة الصوف والكتان في انجلترا والمانيا

معدل التبادل الحقيقي	إنجلترا		ألمانيا	
	عرض الصوف	الطلب على الكتان	طلب الصوف	عرض الكتان
10 صوف:15كتان	0	0	20000	30000
10 صوف:16كتان	6000	9600	13000	20800
10 صوف:17كتان	10000	17000	10000	17000
10 صوف:18كتان	11000	19800	8000	14400
10 صوف:19كتان	13000	24700	4000	7600
10 صوف:20كتان	16000	32000	0	0

المصدر: علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، مرجع سبق ذكره، ص94.

نلاحظ من الجدول أن معدل التبادل (10 صوف:17كتان) هو معدل التبادل التوازني، حيث يتساوى عرض انجلترا للصوف مع طلب ألمانيا لهذه السلعة(10000ياردة)، كما يتساوى عرض ألمانيا من الكتان، مع طلب انجلترا لهذه السلعة(17000ياردة).

من خلال التحليل السابق، يتبين لنا أن النظرية قدأجابت عن الكيفية التي يتم بها تحديد كل من معدل التبادل الدولي وكيفية توزيع المنافع من التبادل التجاري لكلا الدولتين، حيث افترضت تساوي بين قيم صادرات وواردات كل من الدولتين لتحقيق استقرار معدل التبادل الدولي. وفي الحقيقة لا يمكن تحقق هذا الشرط في الواقع.[1]

بالرغم من إسهام النظرية الكلاسيكية في شرح أثر التبادل التجاري على رفاهية الدول، لكنها لم تسلم من الانتقادات نذكر منها مايلي:[2]

- البساطة في صياغة الفرضيات، كقيام التجارة فقط بين دولتين وليس مجموعة من الدول، كما أنها افترضت أن التعامل يتم في سلعتين وليس مجموعة كبيرة من السلع، إضافة إلى إهمال النظرية لنفقات النقل للسلع بين الدول.
- اعتبر المحللون الكلاسيكيون أن القيم التبادلية للسلعة، تحدد على أساس كمية العمل المبذول لإنتاجها (نظرية العمل في تحديد القيمة). وبذلك اغفلوا عن بقية عناصر الإنتاج الأخرى التي تتضمنها العملية الإنتاجية.

[1] زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص27.

[2] Bo Sandelin, Swedish Economics, Harvard University Press, First Published1933, London, p571.

أثبتت النظرية أن الاختلاف في التكاليف النسبية للإنتاج، هي السبب الرئيسي لقيام التجارة الخارجية بين الدول، ولكنها لم توضح سبب اختلاف الميزة النسبية بين الدولتين.

المطلب الرابع: النظريات النيوكلاسيكية

جاءت النظريات النيوكلاسيكية لمحاولة سد الثغرة التي تركتها النظريات الكلاسيكية، وذلك من خلال تفسير سبب اختلاف النفقات النسبية والاجور بين الدول. ومن بين اهم روادها:Haberler,Heckscher Ohlin

I. **نظرية تكلفة الفرصة البديلة:**

حاول المفكر الاقتصادي **Haberler** سنة 1936، تحويل نظرية العمل لتعيين القيمة بنظرية تكلفة الفرصة البديلة (نفقة الاختيار) في تفسير التبادل التجاري الدولي.[1] واشار **Haberler** في نظريته ان تكلفة انتاج سلعة ما لا تقاس بمقدار العمل المبذول لانتاجها، وانما تقاس بمقدار كمية السلعة الثانية التي يستغني عنها.[2]وذلك من اجل تحرير كمية كافية من الموارد الاقتصادية لانتاج وحدة اضافية من السلعة الاولى. وبالتالي الدولة التي تتمتع بانخفاض في تكلفة الفرص البديلة لاحدى السلع، تتمتع بميزة نسبية في انتاجها.[3]

اعتمد Haberler في نظريته على الافتراضات التالية:[4]

- وجود دولتين وسلعتين فقط
- وجود عاملين فقط من عوامل الانتاج (العمل وراس المال)
- حرية انتقال عناصر الإنتاج داخل الدولة، وعدم قدرتها على التنقل بين الدول
- ثبات عوامل الانتاج عند الطلب
- تساوي اسعار عوامل الانتاج مع التكلفة الانتاجية الحدية لكل عامل.
- ثبات مستوى التقدم التكنولوجي.

ولشرح هذه النظرية نستعين بالمثال التالي، الذي يصور كافة التوافقات، لإمكانية الإنتاج لكل من العراق وسوريا من سلعتي التمور والقمح، عند ما توظف كل دولة منهما جميع إمكاناتها (مواردها الاقتصادية)، وفي ظل التكنولوجيا المتاحة لكل منهما وكما يأتي:

[1]Daniel M. Bernhofen, GottfriedHaberler's 1930 Reformulation of Comparative Advantage in Retrospect, The University of Nottingham, Research Paper 2005/29, p11.
[2]Robert E. Baldwin, (Feb., 1982), Gottfried Haberler's Contributions to International Trade Theory and Policy, Oxford University Press, The Quarterly Journal of Economics, Vol. 97, No. 1,p141.
[3]D. N. Dwivedi, Microeconomics: Theory and Applications, University of Dellhi, DorlingKindersley, First Impression, India,2006, p589.
[4] Cher Unilam.F, InternationalEconomics, Tata McGraw-Hill Education, FifthEdition, New Delhi,2004, p134.

الجدول رقم (I–4): نظرية تكلفة الفرصة البديلة

مصر / الانتاج بآلاف الاطنان بالسنة		السودان / الانتاج بالأف الاطنان بالسنة	
قمح	قطن	قمح	قطن
160	00	00	120
120	20	10	90
80	40	20	60
40	60	30	30
00	80	40	00

المصدر: علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، مرجع سبق ذكره، ص47.

نلاحظ من الجدول ان تكلفة إنتاج وحدة القطن في مصر تساوي 160 /80 = 2 وحدة قمح، بمعنى ان مصر إذا أرادت إنتاج وحدة إضافية من القطن فعليها ان تضحي بإنتاج وحدتين من القمح. وبمعنىً أدق فان الموارد المخصصة لإنتاج وحدة واحدة من القطن في مصر، تكفي لإنتاج وحدتين قمح. وبالعكس فان تكلفة انتاج وحدة القمح فيها تساوي 80 / 160 =½وحدة قطن، أي ان إنتاج وحدة قمح إضافية فما عليها سوى التضحية بنصف وحدة من القطن فقط. اما السودان فان تكلفة إنتاج وحدة القمح لديه تعادل 120 / 40 = 3 وحدة من القطن، وعليه فإذا أراد إنتاج وحدة إضافية من القمح فيجب ان يضحي بثلاث وحدات من القطن، أما إنتاج وحدة إضافية من لقطن فلا يضحي الا بثلث وحدة من القمح 40 / 120 = 1 / 3. وعليه فان تكلفة الفرصة البديلة لانتاج القمح في مصر (معبرا عنها بكمية القطن التي ضحى بها) اقل منها في السودان، مما يعطي مصر ميزة نسبية في انتاج القمح، والعكس هو الصحيح في السودان. [1]

وطبقا لنظرية **Haberler**، فان مصر بعد قيام التجارة تخصص في إنتاج القمح، وتصدر جزءا منه في مبادلة القطن الذي يتخصص السودان بإنتاجه، لانها تتمتع بميزة نسبية في انتاجه ايضا. [2]

نظرية تكلفة الفرصة البديلة ل**Haberler** هي أيضا لاتخلو من الانتقادات. فقد انتقدت بشدة من قبل جاكوب فاينر سنة (1937). وفيمايلي بعض من الانتقادات الهامة لهذه النظرية: [3]

- استناد النظرية على افتراضات غير واقعية.

[1] علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، مرجع سبق ذكره، ص46.

[2] M. Maria John Kennedy, International Economics, Phi Learning Private Limited, Delhi,2014, p24.

[3] Raj Kumar, International Economics, First Edition, New Delhi: Excel Books, 2008, p94

- اعتماد النظرية على الوحدات الحقيقية في تحليلها واهمال العامل النقدي، مع عدم تحديدها لسبب اختلاف التكاليف النسبية بين الدول.
- اهملت اختلاف وفرة عوامل الانتاج من بلد لاخر.

II. نظرية نسب عناصر الإنتاج:

حاول المفكر الاقتصادي السويدي Ohlin Bertil تفسير أسباب اختلاف النفقات النسبية بين الدول، في نظريته المعروفة "بنظرية نسب عناصر الإنتاج" في كتابه" التجارة الإقليمية والدولية"سنة 1933،[1] بناءا على المقال الذي نشره أستاذه Eli Heckscher بعنوان"أثر التجارة الدولية على توزيع الدخل"سنة1919.[2]حيث اعتبرا في هذه النظرية، أن التبادل الدولي لا يتم فقط على أساس الاختلاف في نفقات الإنتاج النسبية، وإنما على أساس اختلاف الكميات المتوافرة من كل عنصر من عناصر الإنتاج في هذه الدول. [3] فهناك بلاد يتوافر فيها عنصر العمل بالنسبة للعناصر الأخرى (كالأرض ورأس المال) بدرجة أكبر من توافره في البلاد الأخرى. وعندما يكون بلد غنيا بأحد عناصر الإنتاج بالمقارنة مع غيره من البلدان، فان هذا البلد يكون في وضع أفضل من هذه البلاد، فيما يتعلق بالقدرة على إنتاج السلع التي تحتاج إلى هذا العنصر بدرجة أكبر من غيره.[4]

ويرى هكشر –اولين أن الدول التي لديها وفرة نسبية في عنصر إنتاجي معين، يكون السعر التوازني لهذا العنصر منخفضا نسبيا، وبالتالي فان السلع التي تستخدم كميات كبيرة نسبيا من هذا العنصر في إنتاجها، سيكون له سعرا نسبيا منخفضا كذلك، وهذا يعني انه سيكون للدولة ميزة نسبية في السلع التي تستخدم في إنتاجها العنصر الإنتاجي الوفير نسبيا بكثافة.[5]

ووفقا لهذا المبدأ فان الدولة تصدر السلع التي تتميز في إنتاجها نسبيا، لهذا ستصبح أسعارها (بناءا على نفقات إنتاجها) منخفضة نسبيا، وبالمقابل تستورد ما تعاني فيه عجزا نسبيا (ندرة) من عنا صر الإنتاج.[6]

---

[1]Murray C. Kemp, (Sep., 1966), The Gain from International Trade and Investment: A Neo-Heckscher-Ohlin Approach, The American Economic Review, Vol. 56, No. 4, Part 1, p789.

[2]Jain, T. R, Public Finance and International Trade.NewDelhi.V. K Publications. (2009). p142.

[3] Andrea Maneschi, Comparative Advantage in International Trade: A Historical Perspective, Edward Elgar Publishing, Northampton, USA,1998, p184.

[4]د. عادل احمد حشيش ود. مجدي محمود شهاب، اساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، سنة20013، ص99.

[5]Elhanan Helpman, (1981), International Trade in The Presence of Product Differentiation, Economies of Scale and Monopolistic Competition, Journal of International Economics11, p 328.

[6]Ford.J. l, (Sep., 1963), The Ohlin-Heckscher Theory of the Basis of Commodity Trade, The Economic Journal, Vol. 73, No. 291, p459.

تعتمدنظرية هكشر–أولين على الافتراضات التالية: [1]

- وجود دولتين وسلعتين وعاملين من عوامل الإنتاج (العمل ورأس المال)
- تشابه التكنولوجيا في كل من البلدين، وعدم وجود تكاليف النقل.
- السلعة x سلعة كثيفة العمل، والسلعة y سلعة كثيفة برأس المال في كل من الدولتين، أي تفاوت السلع من حيث كثافة استخدامها لعناصر الإنتاج.
- يخضع الإنتاج لقانون غلة الحجم الثابتة لكل من السلعتين، وفي كل من البلدين.
- التخصص غير التام في كل من البلدين، وتشابه الأذواق بينهما.
- وجود المنافسة التامة في أسواق السلعتين وعناصر الإنتاج في كل من البلدين.
- القدرة التامة على حركة عوامل الإنتاج داخل البلد، وعدم قدرتها على الانتقال دوليا.

استمرت هذه النظرية لفترة زمنية طويلة تمثل الأصل النظري لقيام التجارة الدولية. ورغم ذلك تعرضت للعديد من الانتقادات من أهمها:[2]

- البساطة في صياغة الفرضيات، كقيام التجارة فقط بين دولتين وليس مجموعة من الدول، كما أنها افترضت أن التعامل يتم في سلعتين وليس مجموعة كبيرة من السلع.
- افتراض تجانس عوامل الإنتاج في جميع البلدان، افتراض غير واقعي لان هذه العوامل تختلف باختلاف الدول، كما أنها تركز على الاختلاف الكمي في عناصر الإنتاج بغض النظر عن الجانب النوعي.
- افتراض النظرية ثبات عناصر الإنتاج، حيث أنها لم تأخذ عنصر الزمن في الاعتبار، فمع مرور الزمن وبفعل الظواهر الاقتصادية والديناميكية يحدث تغيرات في الهيكل الإنتاجي، والتي سوف تغير من نسبة عوامل الإنتاج، أي أنها لم توضح آليات التطور.
- أهملت النظرية نفقات النقل، وتأثيرها على عملية التبادل الدولي.
- صعوبة تحديد كثافة عناصر الإنتاج في السلع الداخلة في التجارة الدولية، في حالة وجود أكثر من عاملين من عوامل الإنتاج.

[1]Ghai.P& Gupta.A, Microeconomics Theory and Applications, FirstEdition, Published by Sarup& Sons, New Delhi,2002, p280

[2]Jain.T. R & Khanna O. P &Vir Sen, Development and Environmental Economics and International Trade, V.K. Publications, New Delhi,2009, p197.

- تفترض النظرية تبادل السلع في ظل شروط المنافسة الكاملة، وبالتالي يمكن لكل بلد يتخصص في إنتاج سلعة معينة في السوق العالمية، أن يصرفهابسعر ثابت. لكن الوضع على خلاف ذلك بالنسبة لمعظم البلدان النامية، فهي لا تستطيع زيادة صادراتها مع ثبات سعرها بسبب تراجع الطلب عليها، وهذا ما يجعل الميزة النسبية بعيدة عن الواقع العملي.

إضافة إلى الانتقادات السابقة، حاول الاقتصادي Wassily Leontief سنة 1953، باختبار صحة نظرية الميزة النسبية لعناصر الإنتاج.[1] والتي تركز على ان الدولة التي تتميز بوفرة نسبية في أحد عناصر الإنتاج، وندرة نسبية في عامل الإنتاج الآخر، فإنها تنتج وتصدر السلعة التي تحتوي على نسبة عالية من عنصر الإنتاج المتوفر لديها نسبيا، وتستورد السلعة التي تحتوي على نسبة عالية من عنصر الإنتاج النادر لديها نسبيا.[2]

حيث قام ليونتيف بهذا الاختبار مستعينا ببيانات خاصة بهيكل التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية. كما هو موضح في جدول المدخلات والمخرجات للاقتصاد الأمريكي لسنة 1947.[3]

الجدول رقم(I–5): كمية العمل وراس المال اللازمة لانتاج ما قيمته مليون دولار

	الصادرات	السلع المنافسة للواردات
راس المال (بالدولار باسعار1947)	2.550.780	3.091.339
العمل (بالعامل في السنة)	182.313	170.004
راس المال لكل عامل (ألف دولار)	14	18

المصدر: د. عادل احمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص107

يبين الجدول أن إنتاج ماقيمة 1 مليون دولار من الصادرات الأمريكية خلال سنة 1947 ، يحتاج استخدام كمية من رأس المال تقدر بحوالي 2,6 مليون دولار، وإلى كمية من العملات قدر بحوالي 182 ألف عامل، وأن إنتاج ماقيمته 1 مليون من السلع المنافسة للواردات، فإنها تحتاج إلى استخدام كمية من رأس المال تقدر بحوالي 3,1 مليون دولار وإلى كمية من العمل تقدر بحوالي 170 ألف عامل. وعليه وحدة واحدة من الصادرات تتطلب ما قيمته 14 ألف دولار من رأس المال لكل 14ألف عامل، بينما أن وحدة واحدة من السلع المنافسة للواردات، فإنها تتطلب ما قيمته18 ألف دولار من رأس المال لكل عامل. وعليه فإن وحدة الصادرات، تتطلب كمية من رأس المال أقل مما

[1] Wassily Leontief, Domestic Production and Foreign Trade: The American Capital Position Re-examined, Proceeding of The American Philosophical Society, Vol9, N°04, Sep28, 1953, pp336.
[2] Jean Didier.L & Jean Marie.P & Christian Ottauj, Economie Contemporaine, de Boeck, Bruxelles, 3iéme Edition, 2008, p369.
[3] Roger Dehem, Précis D'économie Internationale, les presses de l'université laval, Dunod, québac,1982, p 43

تحتاجه وحدة السلع المنافسة للواردات، وأن وحدة الصادرات، تحتاج لكمية من العمل أكبرمما تحتاجه وحدة السلع المنافسة للواردات، بمعنى أن صادرات الولايات المتحدة كثيفة العمل بينما السلع المنافسة لوارداتها كثيفة رأس المال. وهو عكس ما توقعه ليونتيف قبل إجراء الاختبار.[1]

وطبقا لنظرية هكشر أولين، فان الولايات المتحدة الأمريكية تتخصص وتصدر السلع كثيفة رأس المال، وتستورد السلع كثيفة العمل. وقد أطلق على هذا التناقض بين النتائج المتحصلة عليها من الاختبار، وبين مبدأ النظرية (مفارقة او لغز ليونتيف Leontief Paradox) .[2]

يعتبر اختبار ليونتيف محاولة رائدة في مجال التبادل الدولي، فقد فتحت الباب لعديد من الدراسات، منها دراسة (R .Charadwaj)لتجارة الهند،حيث توصل أن الهند تصدر سلع كثيفة رأس المال، وتستورد سلعا كثيفة العمل- إلا في تجارتها مع الولايات المتحدة الأمريكية حيث ينقلب الوضع. وفي دراسة عن التجارة الخارجية لليابان قام بها (Tatemotc and Ichimura)اتضح أن اليابان تصدر سلعا كثيفة رأس المال، وتستورد سلعا كثيفة العمل، إلا في تجارتها مع الولايات المتحدة الأمريكية أيضا، حيث ينقلب الوضع. وفي تجارة (D .F .Wahl) عن كندا الخارجية اتضح أن صادراته كثيفة رأس المال وارداته كثيفة العمل. وهناك أخيرا الدراسة التي أجراها (Stopler & Rosphamp) عن تجارة ألمانيا الشرقية مع بقية دول شرق اروبا، والتي اتضح منها أن صادرات ألمانيا الشرقية كثيفة رأس المال وإن وارداتها كثيفة العمل.[3]

من الدراسات السابقة، نلاحظ أن نظرية هكشر اولين نجحت منطقيا لكنها لا تنطبق عمليا، وذلك لطبيعة الفرضيات القائمة عليها.[4] حيث نجد أن النظرية، حاولت أن تعطي تفسيرا للنظرية الكلاسيكية لكنها خرجت عليها، فبينما ترى المدرسة الكلاسيكية أن أسباب اختلاف المزايا النسبية بين الدول، والتي تؤدي إلى قيام التجارة الدولية، ترجع إلى اختلاف الوسائل الإنتاجية المستخدمة في كل دولة. فإن المدرسة النيوكلاسيكية إنما ترجع السبب إلى تفاوت ما تملكه كل دولة من عناصر الإنتاج ومدى وفرتها النسبية لديها، والفرق بينهما كبير، فالأول ترجع الخلاف إلى اختلاف أساليب الإنتاج المستعملة بين الدول المختلفة أي إلى التفاوت في مستوى الإنتاجية، أما النظرة الثانية فإنها ترى العكس، أي أن أساليب الإنتاج واحدة ولكن تختلف الدول من حيث تمتعها بالوفرة النسبية لعناصر الإنتاج.

---

[1] د. عادل احمد حشيش ود.مجدي محمود شهاب، اساسيات الاقتصاد الدولي، مرجع سابق،ص108.

[2] Justin Paul, International Business, FifthEdition, PHI Learning private, Limited, New Delhi,2001, p179.

[3] د. عادل احمد حشيش ود. مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص109

[4] Emmanuel. N & Pierre.p, Le Commerce International : Théories, Politiques et Perspectives Industrielles, Presses de l'université de Québec, 3éme Edition, 2006, p124.

وعموما يمكن القول إن النظرية توفر أساسا علميا لإدراك وفهم التبادل الدولي للسلع، إلا أنها تبقى نظرية تحريدية إلى حد ما بالنظر إلى الفروض التي قامت عليها.[1]

المطلب الخامس: النظريات الحديثة

بعد دراستنا للنظريات الكلاسيكية والنظريات النيوكلاسيكية التي تشترك في مبدأ الميزة النسبية كسبب مفسر لقيام التجارة الخارجية، وتختلف فيما بينها في تفسير أسباب تمايز التكاليف النسبية بين الدول. وبعد فشل نظرية هيكشر أولين في تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية، ظهرت عدة محاولات فكرية لقياس واقع الحقائق الاقتصادية العالمية وذلك بإدخال مايسمى بالديناميكية والابتكار في تفسير أسباب قيام التجارة الدولية.

I. النظرية التكنولوجية:

بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج في تحديد الميزة النسبية، والأسس التي تقوم عليها التجارة الخارجية، تلعب التكنولوجيا دورا هاما في تحديد التجارة الدولية وقيامها، وذلك من خلال استخدام طرق جديدة في الإنتاج او استخدام وسيلة جديدة من وسائل الإنتاج، أو التوصل إلى سلعة جديدة، واكتشاف مصدر جديد للمواد الأولية، سوق جديدة أو إعادة تنظيم صناعة ما.[2]وهذا ما يؤدي إلى خلق اختلافات في المستويات التكنولوجية بين الدول، وبالتالي قيام التجارة الدولية بينها.[3]

ولقد أثبتت هذه النظرية قدرتها على تفسير نمط التجارة الدولية بالاعتماد على الافتراضات التالية:[4]

- الحصول على المعلومات عن التجارة الدولية بين الدول لا يعتبر حرا،بل انه خاضع للكثير من التعقيدات التي تعرقل حركة انسياب هذه المعلومات عبر الحدود ، ومن أجل تحقيق هذا الانسياب يجب تخصيص إنفاق استثماري على مجلات البحث والتطوير التكنولوجي، والعائق أمام هذا التخصيص للموارد الاستثمارية هو قلة المعرفة عن حالة السوق في الداخل والخارج ، وهذا يقتضي تحمل نفقات مرتفعة لتوفير مثل هذه المعلومات ، وعليه فهو مرتبط بالدول الصناعية المتقدمة التي لديها سوق داخلية واسعة ، استنادا إلى طلبها المحلي على السلع والمنتجات الجديدة التي ترتكز على الاختراعات والاكتشافات.

[1] Jacque Cédras, Le Paradoxe de L'éontief et La Théorie de la Spécialisation Internationale, Revue Economique, Vol 9, n°4, p580.

[2] د. فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص79.

[3] Guillon Bernard, Kawechi Annie, Economie International : Commerce et Macroéconomie, 6iéme Edition, Dunod, Paris,2008, p62.

[4] د. فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص80-81.

- اختلاف الأساليب الفنية المستخدمة في عملية الإنتاج للسلعة الواحدة بين الدول، مما يعني عدم تجانس وتماثل دوال الإنتاج، وبالتالي فإن التكنولوجيا التي يمكن أن تستخدم في إنتاج سلعة معينة، وخاصة الجديدة ليست الشائعة، وليست متوافرة في الدوق الدولية، مما يدفع بالدول لجعلها أساس لاحتكارها لامتيازات شركاتها، وعلى هذا الأساس يرى أصحاب النظرية التكنولوجية أن التطور التكنولوجي يمثل عنصرا جديدا من عناصر الإنتاج.
- إمكانية انتقال عوامل الإنتاج بين الدول، من حركة رؤوس الأموال الواسعة بين الدول، وما يصاحبها من المتاجرة بالسلع الوسيطة والاستثمارية بين الدول، بواسطة الشركات الدولية
- الاعتماد على التحليل الحركي، حيث يدخل التغير الذي يحصل في الميزة النسبية بعين الاعتبار، لذلك يتم تفسير قيام التجارة الدولية على أساس التطورات التكنولوجية.

ويوجد نموذجان يعملان على توضيح قيام التجارة الدولية على أساس التغيرات والتطورات التكنولوجية وهما: نموذج الفجوة التكنولوجية ونموذج دورة المنتج.

I.1. نموذج الفجوة التكنولوجية:

يعتبر Karvis أول من أشار بدور الاختلاف التكنولوجي في المبادلات التجارية سنة 1956.[1] واعتبر أن الصناعات التصديرية ذات اليد العاملة الكثيفة تدفع أجورا مرتفعة نسبيا، لان الصادرات تستخدم تكنولوجيا متطورة، ولذلك تتطلب يد عاملة ذات كفاءة عالية في إنتاجها.[2]ولاحظ ايضا kessing سنة 1956 ان الولايات المتحدة الامريكية تصدر المنتجات ذات تكاليف عالية في مجالات البحث والتطوير والتاهيل المهني.[3]

لقد طور ميشال بوسنر Michael posnerسنة 1961[4]تحليلا جديدا يرتكز على التغيرات التكنولوجية، لتفسير أسباب اختلاف النفقات النسبية بين الدول. بمعنى ان الدول التي لها تكنولوجيا عالية في الانتاج، تتمتع بالمزايا النسبية مقارنة بالدول التي لم تكتسب بعد التكنولوجيا الجديدة. وبالتالي يوجد فجوة تكنولوجية تحدد نمط التجارة، ونوعية السلع المتبادلة والمزايا النسبية التي تتمتع بها الدولة صاحبة الاختراع.[5]

[1]Kravis I. B. (1956) , Availability & Other Influences on the Commodities Composition of Trade , Journal of Political Economy, Vol. LXIV, April, pp. 143 – 155.
[2]Gazon, julies.Theorie du commerce International.Université De Liége :Faculté d'economie,de gestion et de sciences sociales,2003-2004,p223.
[3]Gazon, ibid,p224.
[4]M.V. Posner, International Trade and Technological change, Oxford, economic paper 1961.
[5]Jean Luis Muiccheielli, Economie Internationale ,2é édition, Paris, Dalloz,1997, p11

ويرىposner ان الدولة صاحبة الاختراع تتمتع باحتكار مؤقت في انتاج وتصدير السلع ذات التقدم التكنولوجي، ويزول هذا الاحتكار المؤقت بتلاشي التفوق التكنولوجي لهذه الدولة، وقيام الدول الاخرى بانتاج سلع مقلدة لهذه السلعة.[1] ويفسر هذا النمط الجديد للتجارة الدولية بالاعتماد على فجوتين كما هو مبين في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم(I–1): نظرية الفجوة التكنولوجية

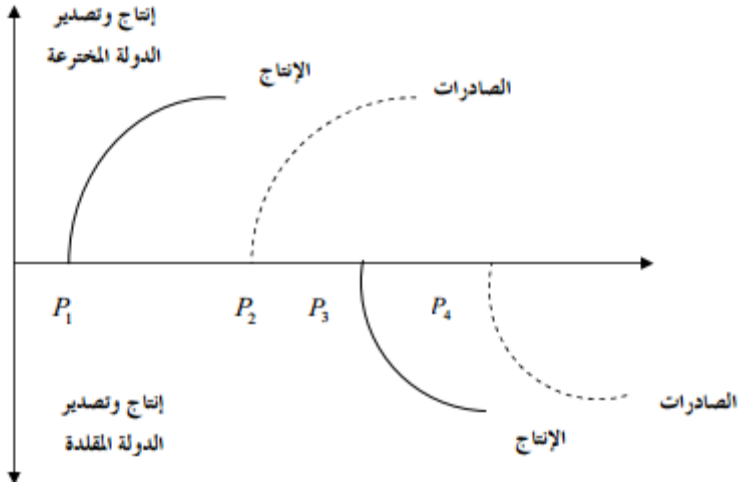

المصدر: سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص240

من الشكل البياني اعلاه نلاحظ ان هناك فجوتين اساسيتين هما:[2]

- فجوة الطلب: وهي الفترة التي تفصل بين ظهور المنتج الجديد للدولة صاحبة الاختراع، التي تحتكر انتاج المنتوج وتصديره عند p_1، وبداية إستهلاك المنتوج في الخارج عند p_2.
- فجوة التقليد: وهي الفترة التي تفصل بين ظهور الإنتاج في الدول المتقدمةp_1 ، وظهوره في الدول النامية(المقلدة)p_3 .

ويعرف بوسنر تجارة الفجوة التكنولوجية على انها تلك التجارة، التي تتم خلال الفترة الزمنية التي تبدأ بقيام الدولة المخترعة بتصدير المنتوج الجديد او السلعة الجديدة، وبداية الانتاج لهذه السلعة في الدول المقلدة، اي دالة في الزمن محصورة بين فجوة الطلب (p2-p1)، وفجوة التقليد (p3-p1) [3].

ولكن بالرغم من الدور البارز لنظرية الفجوة التكنولوجية في تفسير نمط التجارة الدولية، لكنها لم تتمكن من شرح حجم الفجوة التكنولوجية، والمدى الزمني الذي يمكن أن تستمر خلاله تلك الفجوة، قبل تلاشيها وعجزها

[1] سامي عفيف حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص237.

[2] Philippe Scheuer, Robert Lacroix, L'effort de R&D, L'innovation et Le Commerce International, Revue Economique,1976, Vil27, N°6, p10-11.

[3] بول كروغمان، تحليل النظريات الاقتصادية، ترجمة: رانيا محمد عبد اللطيف، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، سنة2007، ص59.

عن فحص واختبار الاسباب التي تؤدي الى ظهورها[1]، بذلك ظهرت نظرية جديدة حاولت سد هذه الثغرة سميت بنظرية دورة حياة المنتج.

I.2. نموذج دورة حياة المنتج:

جاء المفكر الاقتصادي (Vernon. R) بنظريته المعروفة بنموذج دورة حياة المنتج سنة 1966[2]، للاجابة على الاشكال الذي اخفق عن تفسيره (Posner) في نموذج الفجوة التكنولوجية. حيث اشار(vernon)في نموذجه عن الولايات المتحدة الامريكية الى سلسلة المراحل التي يمر بها المنتوج الجديد في مسيرة تطوره، والتغيرات التي تحدث على ميزته النسبية خلال هذه المراحل التي يمر بها.[3]

ويرى(vernon)أن اعداد كبيرة من المنتوج الجديد، يبدأ بإنتاجها وبيعها في الاسواق المحلية الامريكية. وبعد انتشار المنتوج الجديدظن ويصبح كثير الاستعمال في الولايات المتحدة الامريكية، فانه يجذب انتباه الدول الاخرى لشراء هذا المنتوج، وتصبح الولايات المتحدة دولة مصدرة لهذا المنتوج الجديد. وعندما ينمو الطلب الاجنبي عليه وتصل مبيعات الولايات المتحدة في بعض الدول الى مستوى عال وكاف، مما يغري الشركات الاجنبية في الشروع بانتاج هذا المنتوج وتصديره لسد حاجات بعض الدول. وعندها تبدأ صادرات الولايات المتحدة لهذا المنتوج بالانخفاض. واخيرا وعندما تتمكن الشركات الاجنبية من فهم العملية الانتاجية للمنتوج الجديد فهما كاملا، وتدني نفقات انتاجه عن طريق زيادة كمية الانتاج منه، فمن المتوقع ان تقوم هذ الشركات بتصدير هذا المنتوج الى الولايات المتحدة نفسها. وهذا يمثل آخرة دورة المنتوج. وبالتالي نجد ان الولايات المتحدة بدات كمصدر وحيد لهذا المنتوج، ومن ثم صارت تتنافس مع المنتجين الاجانب على مبيعات التصدير، وفي الاخير اصبحت مستوردا صافيا لهذا المنتوج.[4] كما هو موضح في الشكل التالي:

[1] علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، مرجع سبق ذكره، ص146.

[2] Vernon R. (1966), International Investment & International Trade in the Product Cycle, Quarterly Journal of Economics, Vol. 80, No. 2, pp. 190 – 207.

[3] د. هجير عدنان زكي امين، الاقتصاد الدولي: النظرية والتطبيقات، جامعة النهرين، العراق،2010، ص125.

[4] علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، مرجع سبق ذكره، ص146.147.

الشكل رقم(I–2):دورة حياة المنتوج

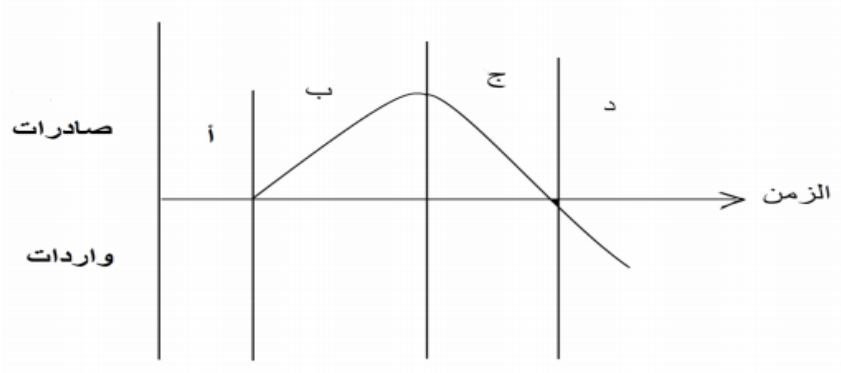

المصدر:د.هجير عدنان زكي امين،الاقتصاد الدولي:النظرية و التطبيقات، جامعة النهرين، العراق،2010،ص125.

يبين لنا الشكل السابق مراحل تطوير المنتوج الامريكي حسب الترتيب الزمني التالي:[1]

أ- مرحلة تطوير الانتاج وتواجده في السوق الامريكي.

ب- مرحلة تزايد الانتاج وبداية تصديره الى خارج امريكا.

ج- مرحلة اكتساب المنشات الاجنبية للمعرفة التكنولوجية اللازمة للانتاج، وتصديرها الى الدول الاخرى مما يؤدي الى بداية انخفاض الصادرات الامريكية للمنتوج.

ح- مرحلة تحقيق المنتجين الاجانب وفرات الحجم وتوسع انتاجهم للاسواق المحلية والخارجية مما يمكنها من اكتساب ميزة نسبية في المنتوج، وتحول امريكا الى صافي مستورد للمنتوج.

من خلال ما تم تقديمه في هذه المراحل، يلاحظ أنه يستطيع دول العالم، وحتى الدول الأقل تقدما، أن تنتفع من التكنولوجيا الموجودة في دول العالم المتطور بفعل منتوج ما، اي يتاح بحركة عناصر الانتاج عبر الحدود.[2] وبالتالي يعتبر نموذج دورة الحياة لفرنون خطوة متقدمة على نظرية هكشر اولين، من حيث اخذه بعين الاعتبار وفرات الحجم وحركة الاستثمار الدولي وديناميكية المزايا النسبية.[3]

ورغم امكانية هذا النموذج من تفسير اسباب قيام التجارة الخارجية عن طريق اكتساب ميزة نسبية في التقدم التكنولوجي، الا انها لم تسلم من النقد. نذكر منها مايلي: [4]

- لا ينطبق النموذج على جميع المنتوجات، فدورة حياة المنتوج تختلف من منتوج لاخر، حسب طبيعته ونوعه.

[1] رشاد العصار وآخرون، التجارة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص 36.

[2] Jean Paul.R, L'espace économique mondiale, Québec, Presses de l'université du québec,2000, p218.

[3] Jaime de Melo, Jean-Marie Grether, Commerce International : Théorie et Applications, de boeck,1997, p252-253.

[4] . دعادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص146.

- بعض الشركات المتعددة الجنسيات لها نمط إنتاج وتوزيع مختلف، عن نموذج دورة حياة المنتوج، بحيث تنتج منتجات معيارية مباشرة على المستوى العالمي، ويتم تقسيم الإنتاج بين العديد من الدول، والبيع في العديد من الأسواق في آن واحد.

II. نظرية اقتصاديات الحجم:

حاول كل من المفكرين الاقتصاديين بيرتيل اولين ثم دريزه وكروغمان، وهافباوير وكيسينغ وغيرهم، بتطوير نظرية هيكشر اولين، وذلك بادخال وفرات الانتاج الكبير كاحد المصادر الرئيسية لاختلاف النفقات النسبية، وقيام التجارة الخارجية[1]. فهذه النظرية ترى أن زيادة الإنتاج تكون أكبر من الزيادة في المشروع، وهذا ما ينتج عنه انخفاض التكاليف المتوسطة، وتزايد الغلة في ظل المنافسة غير التامة. وهذا عكس ما جاءت به النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية، التي اعتمدت في تحليلها على ثبات النفقات في ظل المنافسة التامة.[2]

ويوجد صنفان من وفورات الحجم، فوفرات الحجم الداخلية Internal تعكس نوعية القيادة في المؤسسة، فهي تتكل على العوامل الداخلية للمنشأة في تقليص تكاليف الإنتاج، كإدراج مكينات جديدة في الإنتاج، وفعالية تسيير المشاريع[3]، أما وفورات الحجم الخارجية External، فتعتمد المؤسسة على قطاع الشركات التي تنتمي اليه، لتخفيض تكاليف انتاجها،[4] والذي بدوره يقوم ببعض الأشغال التي تساهم في تقليص تكاليف المؤسسة المنتجة[5].

ووفقا لهذا المبدأ سيكون من مصلحة كل دولة انتاج السلع التي تتمتع فيها باقتصاديات الحجم، وتنسجم مع اذواق المستهلكين، من اجل التوسع في انتاجها، وتحقيق عائد كبير من هذه التجارة. وهذا ما يستلزم تواجد سوق ضخم، يعمل على خفض التكاليف، لزيادة الإنتاج، وبالتالي توفير استهلاكات هذا السوق، وتصدير هذه السلع المنتجة.[6]

وفي هذا الوضع لا تستطيع الدول الصناعية الصغيرة، على التنافس مع الدول الصناعية الكبيرة، التي تسيطر على السوق من خلال تأثيرها على الأسعار، وهذا ما يؤدي الى انسحابها من السوق، وظهور الاحتكار. وعليه يتم التمييز بين المنتجات الصناعية التامة الصنع، والمنتجات النصف مصنعة، وبين الدول الصناعية الصغيرة والدول الصناعية الكبيرة.[7]

---

[1] سامي عفيفي حاتم: اقتصاديات التجارة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 212.

[2] د. سي محمد كمال، مدخل الاقتصاد الدولي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر،2015، ص42.

[3] Bernard Guillochen, Annie Kawecki, Economie International : Commerce et Macroéconomioe, Op cit, p74.

[4] Op cit, p74.

[5] James c. Ingram and All, International Economics, Fourth Edition,1995, p96.

[6] د. سي محمد كمال، مدخل الاقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص43.

[7] رنان مختار، مرجع سبق ذكره، ص 39.

وبالتالي فإن نظرية اقتصاديات الحجم هي نظرية مكملة لنموذج دورة الانتاج، لان توسيع الإنتاج هوطموح كل مؤسسة عامة، تسعى اليه من خلال تحسين جودة منتجاتها وتطويرها، بفضل تنظيم دورات تكوينية للعمال، وتوجب هذه الأخيرة تكاليف باهضة لاجرائها. ولكن تعود عليها بزيادة كبيرة في صادراتها، وقدرة منافستها للمنتجات الأجنبية، لتصل الى سيطرتها على السوق المحلي واحتكارها له، نتيجة انخفاض تكلفتها. وهذا ما يؤدي الى تراجع المؤسسات الأجنبية في دخولها للسوق، وبالتالي سيصاحبه تأخير وقوع المرحلتين الثالثة والرابعة من دورة الإنتاج. وفي هذا النطاق يمكن لهذه المنشأة الحفاظ على مركزها في السوق، وذلك باستمراريتها في متابعة التقنيات التكنولوجية الحديثة للانتاج، واستنفاعها من وفرات الحجم الكبيرة، التي تكون كحاجز أمام المنافسة الأجنبية[1].

III. نظرية تشابه هياكل الطلب:

جاء S. Linder سنة 1961 بنظريته المعروفة بنظرية تشابه الاذواق لتفسير اسباب قيام التجارة الخارجية، حيث فرق بين تجارة المنتجات الصناعية وتجارة المواد الاولية.[2] واوضح ان تجارة المنتجات الصناعية تقوم بين دول لا توجد بينها اختلافات جوهرية في وفرة عناصر الانتاج، وغالبا ما تكون دول متقدمة وذات صناعة متطورة. اما تجارة المواد الاولية فتقوم بين دول متقدمة ودول متخلفة. ويرجع السبب في ذلك الى وفرة الواد الاولية في الدول المتخلفة، وندرتها في الدول المتقدمة. وهذا لا يتعارض مع نظرية هيكشر اولين.[3]ووفقا لهذا المبدأ لا يستطيع بلد ان يحقق ميزة نسبية في انتاج سلعة صناعية، إذ لم تكن هذه السلعة مطلوبة للسوق المحلية، فالطلب المحلي على السلعة شرط ضروري لتحقيق الميزة النسبية، وعليه فكلما توافق مستوى الدخل الفردي للدول، كلما زاد حجم التبادل التجاري الدولي بينهما.[4] حيث تشجيع التجارة على النمو في الدول المتقدمة، التي بإمكانها إعادة تخصيص الموارد، استجابة لاي تغير في هيكل الأثمان، وفرص التجارة، معتمدة على اقناع الدخول، الذي يحول الى الطلب، وزيادة اقتناء السلع، مما يزيد من كثافة التجارة بين هذه الدول. بينما تتباعد فجوة الدخول في هذه الدول مقارنة بالدول المتخلفة، التي ليست لها القدرة على اعادة تخصيص مواردها.[5]

---

[1] رشاد العصار وآخرون، التجارة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص41.

[2] Jean Louis Muchielli, Principe D'économie Internationale, Economica, Paris, 1987, p21.

[3] علي عبد الفتاح ابو شرار، الاقتصاد الدولي: نظريات وسياسات، مرجع سبق ذكره، ص144.

[4] د. عادل احمد حشيش و د. مجدي محمود شهاب، اساسيات الاقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص129.

[5] د. سي محمد كمال، مرجع سبق ذكره، ص48

ويفترض ليندر أنه مهما تغيرت الاسعار النسبية لعناصر المنتجات الأولية، تبقى كثافة هذه العناصر ثابتة، وعليه فكلما زادت كمية عناصر الانتاج المناسبة لمنتوج ما، تنخفض اسعار هذه العناصر، وتقلص نفقات انتاجها، مما يؤدي الى توسيع وزيادة صادراتها من هذا المنتوج. والعكس صحيح.[1]

وبالرغم من اتباع نظرية ليندر تحليلا ديناميكيا لتفسير اسباب قيام التجارة الخارجية، وتوضيحها للتباين الأساسي بين الهيكل الاقتصادي للدول المتخلفة والبلدان المتقدمة، وادخال جانب الطلب في تحديد امكانيات التخصص الدولي، الا انها لم تسلم من النقد. ومن بين انتقادات النظرية انه قد ثبت صحتها في الدولة التي ينتمي اليها ليندر (السويد فقط)، ولم تثبت صحتها في بقية الدول الاخرى.[2]

IV. نموذج المنافسة الإحتكارية:

يرى K.Lancaster ان التنوع في السلع المتماثلة والمتجانسة (تختلف من حيث مكان انتاجها، فترة استعمالها، التغليف...)، او السلع مختلفة (سلع بديلة) هو السبب الرئيسي لقيام التبادل التجاري بين الدول، لان المنشآت المتنافسة تحاول ان تضفي على منتجاتها اختلافات جزئية لغرض الحصول على بعض القوى الاحتكارية في السوق[3]،حيث بإمكان دولة ما ان تستورد نفس السلعة التي تنتجها، وذلك راجع لتباين جزئي للسلع التي تنتجها عن تلك السلع التي تستوردها رغم تشابهها. [4]وبالتالي يستطيع كلا طرفي التبادل، من اشباع حاجياتهم من ذلك الاختلاف. وهذا ما عجزت عن تفسيره النظريات التقليدية، التي فرضت مبدأ المنافسة التامة، لقيام التبادل التجاري بين الدول. [5]

وقد استندت النظرية على مجموعة من الفرضيات منها:[6]

- ان المستهلك عندما يطلب سلعة معينة، فانه يريد الحصول على أكبر قدر من الخصائص في السلعة التي يطلبها.
- اختلاف المستهلكين في تفضيلاتهم للسلع، حسب اختلاف دخولهم وهذا ما يؤثر مباشرة على تنوع طلبهم.

[1]Staffan.B.Linder,An Essay on Trade and Transformation,New York,John Wiley & Sons,1961,p34.

[2] د.سي محمد كمال، مرجع سبق ذكره، ص49.

[3]د. السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي: النظرية والسياسات، مرجع سبق ذكره، ص56.

[4]James C. Ingram, International Economics, Second Edition, John Willey & Sons, New York,1976, p307.

[5]أ.د. جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار الهومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2000، ص36-37.

[6]د. فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 88.

- ان مجموع المنافع التي تنتج عن خصائص السلعة، لا ينبغي ان يقل عن الحد المعين المطلوب من قبل المستهلك، حتى يتحقق الدافع لديه الى طلب السلعة، وهو حد أدنى ضروري يسعى الى الحصول عليه عند طلبه للسلعة، وهذا الحد يختلف من مستهلك لآخر.
- بارتفاع الدخول يزداد الطلب على انواع مختلفة من السلع، مما ينجم عنه زيادة واردات الدول من الخارج، وهذا ما يقتضي زيادة الصادرات من اجل تلبية الزيادات في الواردات. وهذا ما ينجم عنه بالنتيجة زيادة حركة المبادلات التجارية الخارجية على الصعيد العالمي.

وبالتالي فان هذه النظرية، لا تفسر التجارة الخارجية على اساس وفرة او ندرة عناصر الانتاج، او التفوق التكنولوجي، وانما تستند في تفسير التبادل التجاري، الى اختلاف مستويات الاذواق والرغبات، المرتبطة بالقدرة الشرائية العالية، مستندة الى ارتفاع الدخول، وهذا ما يتيح طلبا على نوعيات مختلفة من السلع.[1] ويعاب على النظرية انها لم تبين اسباب التنوع، هل هو ناتج عن وفرة عوامل الانتاج التي تتيحه، ام يرتبط بوجود عمال من مهارة معينة، ام بالفن الانتاجي المستخدم في العملية الانتاجية الذي يوفر ذلك، ام قدرة المؤسسات الانتاجية على التعرف على احتياجات المستهلكين المرتبطة بخصائص السلعة التي يتم طلبها، تبعا لاذواقهم ومستوى الدخول التي تتشكل في اطارها هذه الاذواق[2].

[1] Paul Krugman. Maurice Obstfeld, Scale Economies, Product Differentiation and The Pattern of Trade, American Economic Review,7,1980, p144.

[2] فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 89

المبحث الثاني: استخدام نموذج الجاذبية في التجارة الخارجية

لقى نموذج الجاذبية أهمية كبيرة في ادبيات التجارة الدولية، حيث يفسر هذا النموذج حجم التدفقات التجارية البينية القائمة على أساس الحجم الاقتصادي للبلدين وتكاليف المعاملات التجارية بينهما. وسنتطرق فيا يلي الى ماهية هذا النموذج وتطبيقاته.

المطلب الاول: ماهية نموذج الجاذبية

I. تعريف نموذج الجاذبية:

يعرف نموذج الجاذبية على انه تدفق التجارة (صادرات أو واردات) من الدولة i الى الدولة j. ويتحدد هذا التدفق التجاري بين البلدين تبعاً لوزنهما والمسافة الفاصلة بينهما. وكلما زاد الوزن، من حيث الدخل أو السكان، وتقارب البلدان جغرافياً، اشتد التفاعل التجاري بينهما.[1] يعرف هذا التدفق رياضيا على انه حاصل ضرب الناتج المحلي الإجمالي لكل من الدولتين، مقسوما على المسافة بينهما. كما توضحه المعادلة التالية:[2]

$$X_{ij} = c\,\frac{Y_i Y_j}{D_{ij}}$$

حيث:

X_{ij}: تمثل التدفق التجاري من الدولة i الى الدولة j،

C: ثابت

Y_i وY_j: تمثلان الحجم الاقتصادي للدولتين،و يقاس بالناتج المحلي الإجمالي للدولتينi و j.

D_{ij}: تمثل المسافة(بالكيلومترات او الأميال) بين الدولتين،و هي تعتبر كمؤشر لتكلفة التجارة.

II. نشأة نموذج الجاذبية:

يعد نيوتن اول من اوجد قانون الجاذبية في الفيزياء سنة (1687)[3]، حول قوى الجذب بين جسمين، وينص القانون، على أن قوة الجذب بين أي جسمين تتناسب طرديا مع حجم كل منهما وعكسيا مع مربع البعد بين مركزيهما.[4] ولكن استخدام النموذج لم يكتفي على مجال العلوم الفيزيائية فقط، وانما استعمل بكثرة في مختلف العلوم منها العلوم

---

[1] الأونكتاد(2011)،اعادة بناء قطاع سلع التبادل التجاري الفلسطيني:نحو الانتعاش الاقتصادي و تكوين الدولة، UNCTAD/APP/2010/1،ص40

[2] Ben Sheperd,(2008),"Introduction to gravity modeling", Art net bulding work shop for trade rasearch:Behind The Border gravity modeling, December 18th, 2008, p. 29.

[3] حسن النادر،احمد الريموني و ألاء الرشيدات،(2004)،دراسة تطبيقية لمحددات ندفق الصادرات السياحية باستخدام نموذج الجاذبية:حالة الاردن (1976-2004)،ابحاث اليرموك،سلسلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية،االاردن،المجلد26،العدد،4،2004،ص749.

[4] Marton Balint,Modèle De Gravité Appliqué à L'Australie,Université de Montréal :Rapport de Recherche Présenter en vue du grade de maitrise En Sciences Economiques,Canada,Avril 2004,^p08.

الاجتماعية والعلوم الاقتصادية. حيث قام Carey سنة 1865 بتطوير هذا النموذج و استعماله في مجال الاقتصاد الاجتماعي[1]،بهدف توضيح مجموعة التفاعلات للنشاطات الإنسانية، ثم جاء بعده رافنستين(Ravenstein) 1889 ليتخذ نموذج الجاذبية في دراسة الهجرات السكانية و انتقال الايدي العاملة.[2] وفي سنة 1931 استعمل رالي(Reilly's,1931) نموذج الجاذبية ليعلل قوة الجذب في التجارة في الدول الكبرى. وطبق النموذج خلال مدة طويلة في العلوم الاجتماعية.[3]وفي عقد الستينات قام كل من تينبرغن(Tinbergen, 1962) وفيهونين (Poyhonen, 1963) بنمذجة قطاع التجارة الدولية باستخدام نموذج الجاذبية، لقياس حجم التجارة الثنائية البينية، وتفسير تدفقات التجارة بين الدول، بغرض إيجاد المتغيرات المتعلقة بحجم الصادرات، وحجم الواردات.[4] ثم جاء لينمان[5](Linnemann 1966،) ليضيف متغير المسافة ومتغير حجم السكان لقياس اقتصاديات الحجم،كما أضاف المتغيرات المعيقة للتجارة، مثل العوامل الطبيعية(تكاليف النقل، وتكاليف الوقت... الخ) و العوامل الاصطناعية(التعرفة الجمركية، والعوائق الكمية، و شروط التبادل،الخ). كما أضاف Porto, 1999 إلى النموذج المتغيرات الوهمية(Dummy Variables).وانتشر تطبيق هدا النموذج، في تحليل العلاقات الاقتصادية الدولية. وتفسير الظواهر المتعلقة بتدفقات السلع الخدمات.[6]

من منطلق ما سبق، تتركز فكرة نموذج الجاذبية، على أن حجم التبادل التجاري بين البلدين يتزايد مع زيادة حجم البلدين مقاسا بالدخل الوطني ويتناقص مع زيادة تكاليف النقل مقاسة بالمسافة بين المراكز الاقتصادية في البلدين إضافة إلى مجموع العوامل غير الاقتصادية التي تؤثر على كثافة المبادلات التجارية بين الدول اذ تؤدي عوامل التقارب الجغرافي والثقافي والمؤسسي على تعزيز المبادلات ودعمها.[7]

[1]Carine.N ,(2005), Les théories des avantages comparés expliquent-t'elles le commerce entre pays de l'ALENA ?, Montréal : Université de Montréal.
[2]Luca De Benedictis And Daria Taglioni, "The Gravity Model In International Trade", selected works of Luca De Benedictis , 2011, P56
[3]Lionel Fontagné et al..,potentiels de commerce entre économies hétérogènes :un petit mode d'emploi des modèles de gravité, " la doc Française, economie & prévision,(paris : La Documentation française,vol 1, n 152, 2002), p 116.
[4]James E.Anderson,The Gravity Model,Nber Working Paper Series,National Bureau Of Economic Research,1050 Massachusetts Avenue Cambridge,MA02138,December2010,p02
[5]Christophe Rault et al, " Modeling International Trade Flows between CEEC and OECD Countries,"CESIFO WORKING PAPER, (Munich :CESifo, n 2282, 2008), p5.
[6]Pierre Philippe Combes,Thierry Mayer & Jacques Francois Thisse,Gravitation Et Couts De Transfert,7 éme Edition,2005,p03.
[7]Bernard Fustier, Les échanges commerciaux euro-méditerranéens : essai d'analyse structurale, " Revue des Sciences Économiques et de Gestion, Setif : université Ferhat Abbas, n 03, 2004), p 02 .

المطلب الثاني: انواع نماذج الجاذبية

تنقسم نماذج الجاذبية ال نوعين هما:

I. **نموذج الجاذبية البسيط:**

يتكون نموذج الجاذبية الاولي للتجارة الخارجية من عدد قليل من المتغيرات، تتمثل أساسا في في الحجم الاقتصادي للدولتين والمسافة الفاصلة بينهما. ويأخذ نموذج الجاذبية الشكل التالي:

$$T_{ij} = c \frac{Y_i Y_j}{D_{ij}}$$

حيث:

X_{ij}: تمثل التدفق التجاري من الدولة i الى الدولة j،

C: ثابت

Y_i وY_j: تمثلان الحجم الاقتصادي للدولتين،و يقاس بالناتج المحلي الإجمالي للدولتين i و j.

D_{ij}: تمثل المسافة(بالكيلومترات او الأميال) بين الدولتين، و هي تعتبر كمؤشر لتكلفة التجارة.

III. **نموذج الجاذبية الموسع:**

قام الباحثين بتوسيع محددات التدفقات التجارية عن طريق ادراج العديد من المتغيرات الاضافية (مثل متوسط دخل الفرد، الحدود المشتركة، اللغة المشتركة، الماضي الاستعماري، الاتفاقات التجارية)، زيادة عن المتغيرات الأساسية التي يتضمنها نموذج الجاذبية في شكله البسيط. كما هو مبين في الصيغة الرياضية التالية:

$$Ln(T_{ijt}) = \beta_0 + \beta_1 Ln(PIB_{it}) + \beta_2 Ln(PIB_{jt}) + \beta_3 Ln(PPIB_{it}) + \beta_4 Ln(PPIB_{it}) - \beta_5 Ln(D_{ijt}) + \beta_6 Ln(Pop_{it}) + \beta_7 Ln(Pop_{jt}) + \beta_8 Border_{ijt} + \beta_9 Language_{ij} + \beta_{10} Colonizer_{ij} + \varepsilon_{ijt}$$

حيث أن:

I: رمز الدولة الاولى

J: رمز الدولة الثانية

T_{IJ}: حجم التدفقات التجارية بين الدولتين.

PIB_I: الحجم الاقتصادي للدولة الاولى معبرا عنه بالناتج المحلي الاجمالي لها

PIB_J: الحجم الاقتصادي للدولة الثانية معبرا عنه بالناتج المحلي الاجمالي لها

$PPIB_I$: نصيب الفرد بالناتج المحلي الاجمالي في الدولة i

$PPIB_j$: نصيب الفرد بالناتج المحلي الاجمالي في الدولة j

POP_i: عدد سكان الدولة i

POP_j: عدد سكان الدولة j

D_{ij}: تكلفة التدفقات التجارية بين الدولتين، معبرا عنه بالمسافة الجغرافية.

Border: متغير وهمي ياخذ القيمة1، اذا كانت هناك حدود مشتركة بين الدولتين. ويأخذ القيمة 0 في عكس ذلك.

Language: متغير وهمي ياخذ القيمة1، اذا كانت هناك لغة مشتركة بين الدولتين. وياخذ القيمة 0 في عكس ذلك.

Colonizer: متغير وهمي ياخذ القيمة1، اذا كانت هناك روابط تاريخية استعمارية بين الدولتين. وياخذ القيمة 0 في عكس ذلك.

المطلب الثالث: استخدامات ومميزات نموذج الجاذبية

يتفوق نموذج الجاذبية، على النماذج القياسية الاخرى، في تحليل تدفقات التجارة البينية، بجملة من المميزات. يمكن تلخيصه فيمايلي:[1]

- امكانية تقدير اداء التجارة، حسب طبيعة الدولة او الاقليم، مع الاخذ بعين الاعتبار تكاليف المعاملات التجارية، التي أهملها بقية النماذج، بالرغم من اهميتها[2].
- اتساقه بالنسبة الى تحليل عدة انواع من التدفقات، كالهجرة والتنقل والسياحة والنقل البحري للسلع، وتدفقات التجارة الثنائية.
- استناده في تفسيره للتجارة الثنائية الى نموذج قياسي، وليس الى فروض يجري استنباطها نظريا.
- قدرة نموذج الجاذبية، على تفسير المسائل التي اخفقت عن تحليلها، النظريات التقليدية للتجارة الدولية، والتي اعتمدت على تفاوت الهبات من عناصر الانتاج. مثل التجارة بين الدول الصناعية، والتجارة داخل القطاعات، وعدم حدوث اعادة تخصيص الموارد، على نحو كبير نتيجة تحرير التجارة،
- اعطاء أحسن التفسيرات في علم الاقتصاد الدولي، حيث تمكن من مقارنة التجارة داخل الدول وفيما بينها.

[1] بودية فاطمة، تطبيق نموذج الجاذبية في التجارة الخارجية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد كمي واحصاء، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،2011/2010،ص87.

[2] محمود محمد الامام وآخرون، منطقة التجارة الحرة العربية: التحديات وضروريات التحقيق، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى، بيروت، لبنان، 2005، ص213.

- ضم مجموعة كبيرة من العوامل الاقتصادية، وغير الاقتصادية، منها ماهو ثابت عبر الزمن كمتغير المسافة بين الدول، بينما تتغير العوامل الاخرى تبعا لسياسات او اعتبارات مؤسسية معينة، كوجود لغة مشتركة، الانتماء الى تاريخ استعماري متماثل، المشاركة في الحدود، ومدى التقلب في اسعار صرفها.[1]

[1]Kandogam .Y, Consisten Estimates of Regional Blaocs : Trade Effects Review of International Economics,2008,p301.

المبحث الثالث: السياسة التجارية

تستحوذ السياسات التجارية مكانة هامة في العلاقات الاقتصادية لمختلف الدول، وتاتي أهميتها في قدرتها على تنظيم قطاع التجارة الخارجية، لذلك تعتبر الوسيلة الفعالة التي تتخذها الدولة للحد من الاستيراد وتحفيز التصدير، ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق لماهية السياسة التجارية، وفيما تتمثل أنواعها وادواتها.

المطلب الاول: ماهية السياسة التجارية

تخضع الدول في معاملاتها التجارية الدولية، لبعض الأساليب والإجراءات التي تتباين من اقتصاد لآخر حسب التيارات السياسية لكل دولة، وطبيعة الأوضاع الاقتصادية القائمة على المستوى الداخلي او على مستوى الاقتصاد العالمي، ومن اجل تبيان ماهية السياسة التجارية وطبيعتها، فان ذلك يتطلب توضيح مفهوم السياسة التجارية وأهدافها.

I. مفهوم السياسة التجارية:

يقصد بالسياسة التجارية كل القواعد والاساليب التي تقوم بها الدولة، في مجال التجارة الخارجية لتعظيم العائد من التعامل مع باقي دول العالم، وفي إطار تحقيق هدف التوازن الخارجي، ضمن منظومة تحقيق الاهداف الاقتصادية الأخرى للمجتمع في فترة زمنية معينة.[1]

وتعرف على انها الاختيار الذي تقوم به السلطات العمومية، لمجموعة متناسقة من الوسائل، القادرة على التأثير في التجارة الخارجية للدولة[2]، او انها اختيار الدولة وجهة معينة ومحددة في علاقاتها التجارية مع الخارج (سواء كانت حرية ام حماية)، وتعبر عن ذلك باصدار تشريعات واتخاذ القرارات والاجراءات التي تضعها موضع التطبيق لتحقيق اهداف محددة[3]، اهمها التنمية الوطنية، تثبيت سعر الصرف واقرار التوازن في ميزان المدفوعات.[4]

من خلال التعاريف السابقة يتضح ان السياسة التجارية هي أحد فروع السياسة الاقتصادية العامة، التي تتخذها الدولة من اجل التحكم في قطاع التجارة الخارجية، وذلك بالاستعانة بمجموعة من الادوات التي تساعدها على تحقيق اهدافها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وتتباين السياسات التجارية المطبقة من قبل الحكومة من بلد لآخرحسب اختلاف الأهداف والغايات التي ترمي الى تحقيقها.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية، مكتبة زهراء الشرق، الطبعة الاولى، مصر،1997، ص320.

[2] Maurice Bye, relation économique internationale, Op Cit, p341.

[3] د. السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي: النظرية والسياسات، دار الفكر للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان،2010، ص69.

[4] عادل احمد حشيش، مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص12.

II. اهداف السياسة التجارية:

تعمل سياسة التجارة الخارجية على تحقيق مجموعة من الأهداف، يمكن تلخيصها فيمايلي:

أ- أهداف إقتصادية: تكمن الأهداف الاقتصادية فيمايلي:

- **حماية الصناعات الناشئة:** خاصة في الدول، حيث الصناعات لا زالت في بداية الطريق، ولم تستطيع تحقيق وفرات الحجم ولم تكتسب عمالتها المهارات والتدريب اللازمين. ولذلك تكون قدرتها التنافسية مع الصناعات الكبيرة في الاسواق ضعيفة. ولذلك ترى الحكومة ضرورة التدخل، لاعطاء فرصة للصناعات الناشئة لتصليح اوضاعها وتخفض تكلفة الانتاج وتصمد امام المنافسة الاجنبية. يجب ان تكون هذه الحماية لفترة زمنية محدودة لتكون المنافسة بناءا على الكفاءة، وليس الاختباء وراء هذه الحماية للأبد.[1]
- **حماية الانتاج المحلي من المنافسة الاجنبية:** تقوم السياسة التجارية بحماية الانتاج المحلي من المنافسة الاجنبية وذلك عن طريق مجموعة من التدابير والاجراءات التي تقوم بها الحكومة كفرض رسوم وقيود على نقل وتخزين السلع المستوردة للعمل على تخفيض الواردات، وزيادة الصادرات والقضاء على العجز في الميزان التجاري، وبالتالي التاثير على اسعار السلع المحلية.[2]
- **تحقيق مواد للخزانة العامة:** يتم الحصول على الموارد المالية للخزانة العامة لتمويل الانفاق العام عند مرور السلع عبر الحدود. وبذلك يمكن توفير جزء كبير من نفقات التحصيل، كما ان الموارد المالية التي يتم الحصول عليها تكون جزء منها مدفوعة بواسطة الاجانب، على انه يجب التحرز عند تحقيق هذا الهدف طرق تحقيق هذا الهدف، فلو تم تحقيقه بفرض رسوم جمركية على السلع المستوردة دون تمييز، فقد يؤدي هذا إلى الإخلال بإعتبارات العدالة الاجتماعية أو بإعتبارات التنمية الاقتصادية بهما معا، كما أن الهدف يتحتم لتحقيقه إختيار النمط الملائم، من السلع والخدمات في التجارة الدولية، وبالخصوص انخفاض اسعار الطلب والعرض لهذا النوع من السلع.[3]
- صون الاقتصاد الوطني من حالات الانكماش والتضخم. [4]

---

[1] د. عبد الرحيم فؤاد الفارس، د. فراس أكرم الرفاعي، مدخل الى الاعمال الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان،2013، ص82.

[2] مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، مصر،2007، ص116.

[3] عادل احمد حشيش، مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص233-234.

[4] د. السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي: النظرية والسياسات، مرجع سبق ذكره، ص71.

- **حفظ الاقتصاد الوطني من خطر الاغراق:** الذي يمثل التفرقة السعرية في مجال التبادل التجاري، اي البيع بثمن منخفض عن نفقات الانتاج. على ان تعوض الخسارة بالبيع بسعر مرتفع في السوق المحلية.[1]
- **زيادة مستوى التشغيل:** تسعى السياسة التجارية الى المحافظة على مستوى العمالة، وذلك بالتدخل في خفض الاستيراد، واتاحة حصة أكبر من السوق المحلية للانتاج المحلي، مما يساعد على خلق مناصب شغل جديدة وبالتالي انخفاض معدل البطالة. [2]
- **الحماية بغرض تنويع الانتاج وحماية امن الدولة من الداخل والخارج:** تقلل الحماية من أثر التقلبات الاقتصادية، التي قد تكون شديدة على الدخول والتوظيف، والنشاط الاقتصادي عموما ذلك لان تنويع الانتاج يودي الى تقليل أثر الكساد بالاضافة الى عدم حدوث التفكك الاقتصادي اثناء الحرب.[3]

ب- أهداف غير إقتصادية:

تتمثل الاهداف غير الاقتصادية في الاهداف الاجتماعية والاستراتيجية والسياسية نذكر منها مايلي: [4]

- **التاثير في القرار السياسي للدول الأخرى:** فكثيرا ما تربط الاعانات او القروض او المشتريات المتعلقة باحدى الدول بانضمامها لتحالف سياسي، او ادلاء صوت في احدى المنظمات الدولية. مثال على ذلك المساعدات التي قدمتها الولايات المتحدة لدول الكاريبي (لقاء تعاونها في موضوع تسليم النتهمين).
- **الحفاظ على الثقافة والهوية الوطنية:** ترغب بعض الدول في الحفاظ على هوية تميز مواطنيها عن غيرهم من مواطني الدول الاخرى. ولتحقيق هذه الهوية تلجأ بعض الدول الى الحد، او منع استيراد بعض السلع والخدمات من بعض القطاعات. مثال ذلك، الحد من مبيعات بعض الكتب في الاسواق المحلية عندما يعتقد ان ما تنشره من افكار تتعارض مع المعتقد الديني او العادات والتقاليد.
- **التعامل مع الدول غير الصديقة:** قد لا ترغب احدى الدول في تصدير بعض الصناعات الاستراتيجية، حتى لا تقع في ايدي أطراف معادية. وقد تستعمل الرقابة على صادرات السلع الاستراتيجية سلاحا في يد السياسة التجارية وذلك بغرض منع الدول المعادية من تحقيق اهدافها الاقتصادية والسياسية. مثال ذلك الحظر الذي فرض على العراق إثر احتلالها للكويت عام1990.[5]

---

[1] زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص203.

[2] د.عبد الرحيم فؤاد الفارس،د.فراس اكرم الرفاعي،مدخل الى الاعمال الدولية،مرجع سبق ذكره،ص82.

[3] د.محمد عبد العزيز عجمية،اقتصاديات التجارة الخارجية،مرجع سبق ذكره،ص123.

[4] د.السيد متولي عبد القادر،الاقتصاد الدولي:النظرية و السياسات،مرجع سبق ذكره،ص71.

[5] د.عبد الرحيم فؤاد الفارس،د.فراس اكرم الرفاعي،مدخل الى الاعمال الدولية،مرجع سبق ذكره،ص83.

- إرجاع تقسيم الدخل القومي بين الفئات والطبقات المختلفة، والزامية حماية مصالح المزارعين او المنتجين لسلع ما.

المطلب الثاني: أنواع السياسات التجارية

تعددت اراء ووجهات نظر الاقتصاديين لقرابة ستة قرون، حول الاجراءات المنظمة للمعاملات التجارية الدولية، والتي تم التطرق اليها في المبحث السابق، إذ تنقسم سياسة التجارة الخارجية الى نوعين من السياسات هما سياسة الحماية وسياسة الحرية التجارية

I. سياسة الحرية التجارية:

1.I. تعريف سياسة الحرية التجارية :

يقصد بسياسة الحرية التجارية، على انها الحالة التي لا تقوم فيه الدولة، بالتحكم في معاملاتها التجارية الدولية، وتعتبر هذه السياسة تنفيذ للمذهب الاقتصادي الحر.[1] بمعنى أنها عودة مرة أخرى إلى تطبيق المبادئ المثالية للنظرية الاقتصادية، التي ترى أن أهم وظيفة للسوق هي تحقيق المنافسة، وهذه الأخيرة تتضمن الكفاءة الاقتصادية، العدالة الاجتماعية، فالكفاءة الاقتصادية تحقق الحد الأقصى من الإنتاج والتوزيع الأمثل للموارد ، أما العدالة الاجتماعية تحقق البدائل المختلفة للمستهلك والأسعار المنخفضة والتنافس واتساع نطاق الاختيار.[2] وتعرف ايضا على انها مجموعة من القواعد والاجراءات والتدابير، التي تعمل على ازالة او تخفيض القيود المباشرة او غير المباشرة الكمية او غير الكمية، التعريفية او غير التعريفية، لتساهم في تدفق التجارة الدولية عبر حدود الدولة لتحقيق اهداف اقتصادية معينة.[3]

من خلال التعاريف السابقة، يتضح ان سياسة الحرية التجارية هي مجموعة من الإجراءات، التي تدعو الى عدم تدخل الدولة في تدفقات التجارة الخارجية عبر الحدود، عن طريق الغاء العوائق والقيود المفروضة على كل من الصادرات والواردات.

[1] محمد لبيب شقير، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة،1961، ص278.

[2] مصطفى رشدي شيحة، الاسواق الدولية: المفاهيم والنظريات والسياسات، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية،2003، ص158.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص133.

I.2. الاراء المؤيدة لسياسة حرية التجارة الخارجية :

تتمثل مجمل الاراء فيمايلي:[1]

- تحفز حرية التجارة كل دولة على التوسع، في انتاج السلع كثيفة العنصر الانتاجي الوفير، والحد من انتاج السلع كثيفة العنصر النادر.
- تسمح حرية التجارة، على استعمال كل دولة لمصادرها الإنتاجية، استعمالا تاما، والافناء على حادثة الطاقات المتعطلة.
- تساهم حرية التجارة إعطاء فرصة المنافسة للأعمال الاحتكارية.
- تسمح حرية التجارة لكل دولة بالتخصص في انتاج وتصدير السلع ذات التكاليف النسبية المنخفضة، على ان تستورد السلع ذات التكاليف النسبية المرتفعة.

II. سياسة الحماية التجارية:

II.1. ماهية سياسة الحماية التجارية:

تعرف سياسة حماية التجارة الخارجية، على انها مجموعة من القوانين والمراسيم المفروضة من طرف الحكومة، من اجل حفظ سلعها او سوقها المحلية من المنافسة الاجنبية. او تقييد الدولة لحرية التبادلات التجارية، مع دول العالم، عن طريق فرض رسوم جمركية على الواردات، او تحديد لحصة الواردات، خلال فترة زمنية معينة، مما يضفي نوعا من الحماية للسلع المحلية من منافسة المنتجات الاجنبية.[2]

ويقصد بها ايضا تلك السياسة التي تطبق وتنفذ، من خلال سن التشريعات والقواعد الهادفة، الى حماية الصناعة والسوق الوطنية من المنافسة الاجنبية. وقد تتم تلك السياسات التقييدية في شكل قروض وضرائب جمركية للحد من دخول سلع اجنبية حيث ترتفع اسعارها، او تقنين دخولها من خلال ما يعرف بنظام الحصص، او عقد الاتفاقيات الدولية، لتحديد حجم وانواع السلع المسموح بدخولها[3]،كما قد تاخذ الحماية شكل تقديم دعم او اعانات الى المنتجين المحليين لتشجيع السلعة المحلية على المنافسة الاجنبية.[4]

---

[1] د. السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي: النظرية والسياسات، مرجع سبق ذكره، ص75.

[2] محمد أحمد السريتيو آخرون، التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص133.

[3] د. رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الاولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر،2011.

[4] د. السيد احمد عبد الخالق، الاقتصاد الدولي والسياسات الاقتصادية الدوليةكلية الحقوق، المنصورة،2000، ص137.

II.2. الأراء المؤيدة لسياسة حماية التجارة الخارجية:

تتمثل الاراء المؤيد فيمايلي: [1]

- **تنويع الهيكل الاقتصادي:** من خلال سياسة حماية التجارة تستطيع الدولة ان تنوع في هيكلها الاقتصادي والا تبقى حبيسة دورها التقليدي وتخصصها في منتجات معينة، وذلك لتفادي اخطار الهزات الاقتصادية. ولهذا ظهرت العديد من استراتيجيات التنمية خلال خمسينات وستينات القرن الماضي، منها استراتيجية احلال الواردات، اي ان الانتاج المحلي للسلع التي اعتادت الدولة على استيرادها، وبالتالي تنوع في هيكلها الانتاجي، والتقليل من تاثرها بالازمات والصدمات الدولية.
- **جذب الاستثمارات الأجنبية:** تؤدي سياسة الحماية الى رفع اثمان منتجات الصناعات المحمية، وهذا ما يعمل على جذب المستثمرين الاجانب حيث يمكنهم الاستثمار من السيطرة على السوق بالدولة التي تطبق سياسة الحماية التجارية، والتوسع في الانتاج وتحقيق ارباح عالية تحت مظلة تلك الحماية.
- **حماية الصناعة الوليدة او الناشئة** :لابد من حماية الصناعة حديثة النشأة من المنافسة الاجنبية حتى تتمكن من الوقوف على اقدامها و الوصول الى مرحلة النضوج، وخفض التكاليف و ذلك عن طريق فرض رسوم جمركية عالية على المنتجات المشابهة للمنتج الوليد و الواردة من الخارج، وبهذا تدخل السوق المحلي مرتفعة السعر مقارنة بالمنتج الوطني الوليد، فيستمر الاقبال على المنتج الوطني .كما قد تقوم الدولة بدعم تلك الصناعة الوليدة من خلال اعفائها من الضرائب او تقديم قروض ميسرة للقائمين عليها، وهكذا يخرج المنتوج بسعر منخفض قادر على المنافسة،و ان كان لا زال يفتقد عنصر الجودة.[2]وتعتبر حجة حماية الصناعة الوليدة من اشهر و اقوى الحجج الاقتصادية قبولا لدى انصار مذهب حرية التجارة.[3]
- **القضاء على البطالة:** تعمل سياسة الحماية التجارية على زيادة الطلب على المنتجات المحلية وذلك عن طريق فرض ضريبة على المنتجات المستوردة، مما يؤدي الى ارتفاع اسعار هذه المنتجات في الاسواق المحلية، ويتحول المستهلكون من شراء المنتجات الاجنبية الى شراء المنتجات المحلية وهذا ما يدفع الصناعات المحلية الى توسيع انتاجها وتاجير العمال مما يساعد على خفض البطالة[4].

---

[1] علي عبد الفتاح ابو شرار، الاقتصاد الدولي: نظريات وسياسات، مرجع سبق ذكره، ص144.

[2] د. رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص93.

[3] د. احمد جامع، د. صفوت عبد السلام، دروس في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية،1992،ص136.

[4] محمد احمد ألسريتي وآخرون، التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص162.

- **حماية الاقتصاد الوطني من الاغراق:** تقوم سياسة الحماية التجارية، بفرض رسوم جمركية مرتفعة على الواردات، لحماية المنتجات المحلية من الاضرار التي تقوم بها الصناعات الأجنبية عن طريق الاغراق[1]. الذي الى إقصاء المنافسيين الوطنيين المنتجين للسلعة، ولهذا يستلزم ان تتخذ السلطات المعنية، اجراءات ووسائل السياسة التجارية للقضاء على هذه الظاهرة.[2]
- **الحفاظ على توازن ميزان المدفوعات:** لا تستطيع الدولة الاعتماد على مبدأ تخفيض سعر صرف عملتها أمام العملات الأجنبيةكوسيلة للحفاظ على توازن ميزان المدفوعات في حالة انخفاض المرونة السعرية لصادراتها وارداتها[3].لهذا لجأت الى تطبيق سياسةالحماية التجارية، عن طريق فرض رسوم جمركية عالية على السلع الواردة من الخارج وتقليل الواردات من المنتجات غير الضرورية، وبالتالي سترتفع اسعار تلك السلع الواردة من الخارج، فينخفض الطلب عليها ويقل استيرادها، مما يؤدي الى المحافظة على توازن ميزان المدفوعات.[4]
- **تحسين شروط التبادل الدولي:** قد تستخدم سياسة الحماية التجارية كاداة لتحسين معدلات التبادل التجاري، عندما تكون ارباحها الناتجة عن التحسن في معدل التبادل التجاري، تفوق الخسارة الناتجة عن سوء استخدام مواردها الاقتصادية، والنقص في حجم التجارة الدولية بفضل الضرائب التي تفرضها على السلع المستوردة. [5]

[1] عادل احمد حشيش، مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص236.

[2] هجير عدنان زكي أمين، الاقتصاد لدولي: النظرية والتطبيق، دار اثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان،2010، ص140.

[3] عادل احمد حشيش، مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص234.

[4] د. رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص106-107.

[5] علي عبد الفتاح ابو شرار، الاقتصاد الدولي:نظريات و سياسات،مرجع سبق ذكره،ص344.

المطلب الثالث: أدوات السياسات التجارية

تتدخل الدولة في تبادلاتها التجارية، عن طريق مجموعة من الادوات والوسائل، التي يمكن تقسيمها حسب طبيعة تدخل الدولة في سياستها التجارية الى ادوات سعرية، وادوات كمية، وادوات تجارية.

I. الادوات السعرية:

وينجم عن هذه الادوات السعرية آثارا على على اثمان الصادرات والواردات، نذكر اهمها في مايلي:

1.I. الضرائب والرسوم الجمركية :

تعتبر الضرائب او الرسوم الجمركية من أقدم الوسائل المستخدمة في مجال السياسة التجارية، من اجل تقييد المبادلات التجارية وتنظيمها.

وتعرف الضرائب والرسوم الجمركية بانها مبلغ من المال، تفرضه الدولة على السلع المستوردة، بهدف الحد من وارداتها.[1]تفرضه السلطة الاقتصادية للتأثير على السلعة محليا، وما يتركه ذلك من آثار مطلوبة على استهلاكها واستيرادها وانتاجها محليا. كما يمكن ان تفرض التعريفة الجمركية على بعض السلع المصدرة بقصد التقليل من تصديرها[2].فالرسوم الجمركية هي ضريبة على انتقال السلع من الدولة واليها.[3] معناه تنقسم الرسوم الجمركية الى رسوم على الواردات وهي واهم اداة تستعمل لحماية الصناعة والمنتجات المحلية. أما رسوم على الصادرات التي تهدف الى توفير السلعة داخل الدولة لأهميتها، وغالبا ما تطبق في الدول المنتجة والمصدرة للمواد الاولية باعتبار ان تكلفتها تقع على الخارج.[4]

يمكن ان تتخذ الضرائب والرسوم الجمركية عدة اشكال منها:

- الضريبة من حيث طريقة فرضها: وتقسم الى مايلي: [5]

– الضريبة النوعية: وهي الرسوم التي تفرض في شكل مبلغ ثابت، على كل وحدة من السلعة على اساس الخصائص المادية (وزن، حجم...الخ). ويتم ذلك من خلال وضع تصنيف للسلع التي يتم استيرادها، ووضع

---

[1] Emmanuel Nyahoho,Pierre-Paul Proulx,Le Commerce International :Théories,Politiques et Perspective Industrielles,3iéme Edition,Presses de l'Université du Québec,Canada,2006,p166.

[2]هجير عدنان زكي أمين، الاقتصاد لدولي: النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص145.

[3]عادل احمد حشيش، مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص245.

[4]Jaime de Milo,Jean-Marie Grether,Commerce International : Théories et Applications, Edition de Boeck, Belgique, 1999, p427.

[5]د.السيد متولي عبد القادر،**الاقتصاد الدولي:النظرية و السياسات**،مرجع سبق ذكره،ص73.

درجات لكل صنف من هذه الاصناف، وعلى اساسها يتم تحديد الرسم الذي ينبغي دفعه مقابل استيراد هذه السلع.

- الضريبة القيمية: وهي الرسوم التي يتم فرضها من قبل الدولة، على اساس نسبة مئوية ثابتة من القيمة النقدية لوحدة واحدة من السلعة المستوردة. وهذا لا يعني ان مثل هذه النسبة ستكون واحدة وتطبق على جميع السلع المستوردة بالضرورة. وهناك العديد من الاعتبارات التي تحكم هذه السلعة منها اعتبارات اقتصادية واجتماعية وغيرها.[1]
- الضريبة الجمركية المركبة: هي الضريبة التي تجمع بين الرسوم القيمية والرسوم النوعية[2]،حيث تفرض ضريبة عامة على قيمة السلعة مهما كان نوعها، وفي الوقت نفسه تفرض ضريبة تراعي الاختلافات النوعية بين السلع.[3]

- الضريبة من حيث الآثار الناجمة عن فرضها: وتتضمن مايلي:

- الضريبة المانعة: وهي التعريفة المرتفعة التي تفرضها السلطات الاقتصادية بهدف الرفع من سعر السلع المستوردة لدرجة منع استيرادها، لاحداث المساواة بين سعر السلعة المستوردة وبين السعر التوازني المحلي للمنتج البديل المصنوع محليا وبالتالي زيادة الطلب عليه. [4]
- الضريبة غير المانعة: وهي التعريفة التي يراد منها تقليل الاستيراد الا انها لا تمنعه، فتبقى هناك كمية مستوردة من هذه السلعة اعتمادا على المدى الذي رفع به السعر بعد فرض الضريبة.[5]

- الضريبة من حيث تعددها: وتنقسم الى مايلي:[6]

- التعريفة الوحيدة: وتسمى بالتعريفة العامة التي تحدد من قبل الحكومة لسلعة ما، بغض النظر عن البلد الذي استورد منه او صدر اليه.
- التعريفة المزدوجة: يقصد بها ان تفرض الحكومة تعريفتين (دنيا وقصوى) للسلعة الواحدة، وذلك حسب طبيعة العلاقات الاقتصادية والسياسية للبلد الذي تستورد منه او تصدر اليه، بهدف التمييز بين سلع بعض

[1] د.فليح حسن خلف ، **العلاقات الاقتصادية الدولية** ،الطبعة الأولى،مرجع سبق ذكره،ص133-137.

[2] Renaud Bouret, Relation Economique Internationale,Mc Graw Hill Editeurs,Canada,1993,p66.

[3] د.عبد الرحيم فؤاد الفارس،د.فراس اكرم الرفاعي،**مدخل الى الاعمال الدولية**،مرجع سبق ذكره،ص127.

[4] سهير محمد السيد الحسن،محمدمحمد البنا،**الإتجاهات الحديثة في السياسات التجارية**،مؤسسة شباب الجامعة،الاسكندرية،2004،ص181.

[5] أ.د.هجير عدنان زكي أمين،الاقتصاد لدولي :النظرية و التطبيق،مرجع سبق ذكره،ص146-148.

[6] عادل احمد حشيش،مجدي محمود شهاب،الاقتصاد الدولي،مرجع سبق ذكره،ص249-250.

البلدان على سلع البعض الآخر. حيث تكون التعريفة القصوى هي التعريفة العامة اما التعريفة الدنيا، فتمثل الحد الأدنى لما يمكن النزول اليه.

- التعريفة الثلاثية: يتم تطبيق كل تعريفة، حسب طبيعة المعاملات التجارية، التي تربطها مع الدولة محل التبادل. وتقوم الحكومة بفرض ثلاثة تعريفات للسلعة الواحدة. فالتعريفة الاولى (الوسيطية) تطبق على الدولة التي تتعامل معها بشكل عادي، والرسم المقرر فيها هو الرسم العادي(الوسط). اما التعريفة الثانية(التفضيلية) فتتركها للدولة التي يهمها التبادل التجاري معها، والرسم المقرر فيها هو رسوم خاصة اقل من العادية. واما التعريفة الثالثة (الانتقامية او الجزائية) وهي تتكون من سلسلة من الرسوم العادية والاضافية للعرقلة استيراد السلع المفروضة عليها، او التي تتقبلها برسوم باهضة.

I.2. نظام الإعانات:

تعرف الإعانات على انها تلك التسهيلات والامتيازات التي تدفع للشركات المحلية[1]، وتكون هذه الاعانات في صور مدفوعات نقدية او امتيازات ضريبية او تقديم مواد خام باسعار منخفضة، بهدف التاثير في الاسعار التي تباع فيها السلع محليا ودوليا[2]،من خلال التقليل من كلفتها الحدية، ورفع قدرتها التنافسية وبالتالي التأثير على التجارة الدولية[3].

ويمكن تقسيم الاعانات الى نوعين هما:[4]

- اعانات مباشرة: تتمثل في المنح النقدية التي تقدم للمنتجين المحليين، والتي تحدد على اساس نوع أو قيمة السلعة.
- اعانات غير مباشرة: وتتمثل في الامتيازات المقدمة لمشروع معين، وتكون في صورة الاعانة قي رسم جمركي بحيث تزيد عنه، اوالاعفاء من الضريبة إذا صدرت السلعة موضوع الضريبة، او منح مالية بهدف زيادة انتاجية هذا المشروع. ويمكن الاشارة الى بعض اشكال الدعم هذه بمايلي:[5]
  - السماح للمنتجيين المحليين للسلع التصديرية من ضرائب الدخل، اوفرض ضريبة دخل رمزية بغية تحفيز المنتجين على التوجه نحو المجالات المنتجة للسلع التصديرية.

[1]Michel Rainelli, L'organization Mondiale du Commerce,6 iéme Edition,Edition La Découverte,Paris,2002,p44.

[2]f.د.هجير عدنان زكي أمين،الاقتصاد لدولي :النظرية و التطبيق،مرجع سبق ذكره،ص152.

[3]Appleyard,Field, International Economics,Fourth Edition,Mc Graw Hill,2001,p250.

[4]عادل أحمد حشيش، أسامة محمد الفولي،اساسيات الاقتصاد الدولي،الطبعة الأولى،الدار الجامعية الجديدة للنشر،مصر،2000،ص223.

[5]د.فليح حسن خلف ، العلاقات الاقتصادية الدولية ،الطبعة الأولى،مرجع سبق ذكره،ص157-158.

- اعفاء او تقليص الضرائب الجمركية المفروضة على مستلزمات الانتاج.
- تقديم تسهيلات مصرفية وائتمانية بشروط ميسرة، كتخفيض اسعار الفائدة واعطاء فترة امهال للسداد، وتمديد فترة السداد.
- تقديم منح او اعانات للمنتجين تساعدهم على جعل السعر الذي يتم تحديده للسلعة عند بيعها اقل نتيجة لذلك.

I.3. نظام الإغراق :

تتبع الدول اجراءات القصد منها منع الاغراق، والإغراق يعني ان تقوم الدولة المصدرة ببيع سلعتها في سوق الدولة المستوردة، بسعر يقل عن تكلفة انتاجها في هذه الدولة، في نفس الوقت وتحت نفس ظروف الانتاج مضافا اليها نفقات النقل من السوق الداخلي الى السوق الخارجي.[1]وذلك بهدف افلاس المنتجين المحليين، ومن تم تمتعهم باحتكار البيع، وتحقيق اقصى حد من الارباح. وفي هذه الحالة تفرض الدولة المستوردة ما يسمى برسوم مكافحة الاغراق للوقاية من هذ الضرر.[2]ويفترض الاخذ بنظام الإغراق شروطا معينة هي:[3]

- يفترض نظام الإغراق، استيلاء الاحتكارات الصناعية الضخمة على الانتاج، اي يفترض وضعا احتكاريا بين المتنجين للسلعة.
- يفترض امكانية البيع في السوق الداخلي بثمن يحقق اقصى ربح، مما يتطلب فرض الرسوم الجمركية الشديدة على الاستيراد ويرفع اثمان السلع المحلية.

وتواجه الدول المختلفة نظام الاغراق برد فعل مضاد، وذلك بفرض الرسوم الجمركية الاضافية للقضاء على اثر الاغراق، وحد حظر السلع الخاضعة لنظام الاغراق.

II. الأدوات الكمية:

وتتمثل في نظام الحصص، تراخيص الاستيراد ونظام الحظر أو المنع:

II.1. نظام الحصص:

ظهر نظام الحصص أول مرة في الحرب العالمية الأولى كإجراء مؤقت لتحديد الواردات، فهو نظام يتخذ في الحروب والأزمات، وعندما تتدهور أسعار الواردات، تدهورا كبيرا يهدد بالقضاء على المنتجات المحلية. [4]

---

[1] د.السيد احمد عبد الخالق،الاقتصاد الدولي و السياسات الاقتصادية الدولية،مرجع سبق ذكره ،ص157.

[2] د.عبد الرحيم فؤاد الفارس،د.فراس اكرم الرفاعي،مدخل الى الاعمال الدولية،مرجع سبق ذكره،ص116.

[3] عادل احمد حشيش، مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره،ص267-268.

[4] أشرف احمد عدلي، التجارة الدولية، شركة رؤية ومؤسسة طيبة، الطبعة الأولى، مصر،2006، ص117.

ويعرف نظام الحصص على انه مجموعة القيود الكمية التي تفرض على كمية السلعة المسموح باستيرادها أو تصديرها خلال مدة زمنية معينة، بحيث يمنع استيراد السلعة ذاتها بعد هذه المدة.[1]وتهدف الدولة من خلاله إلى إصلاح في ميزان المدفوعات أو حماية صناعية جديدة.[2]وقد تنوعت آليات تنفيذ هذا النظام، منذ ان انتشر استعماله أثناء الركود العظيم حتى الوقت الحاضر. ومن اهم هذه الآليات ما يلي:[3]

1. **الحصة الفردية:** وهي الحصة التي يتم فرضها من قبل حكومة الدولة المستوردة دون تفاهم مسبق مع الدولة المصدرة للسلعة. وتتخذ الحصة الفردية واحدة من الشكلين:

أ- الحصة الإجمالية: تحدد الدولة وفق هذا النظام الكمية الكلية التي يسمح باستيرادها من سلعة معينة خلال فترة معينة، دون توزيع هذه الحصة على الدولة المصدرة والمستوردين المحليين.

وتتمثل عيوب نظام الحصص فيمايلي:[4]

- انفراد احدى الدول المصدرة بالحصة جميعها. وهذه الدولة هي التي تتمكن من التصدير قبل غيرها بسبب قربها الجغرافي الى الدولة المستوردة، وقد لا تكون هذه الدولة اكثر الدول المصدرة كفاءة.
- تسابق المستوردين الوطنيين على استنفاذ الحصة جميعها في بداية كل عام. ويترتب على هذا تراكم السلعة في في وقت معين من السنة مع احتمال نقصها في وقت آخر.
- استئثار كبار التجار والمستوردين بمعظم الحصة. وذلك لتوفر الامكانيات الخاصة بالقيام بعملية الاستيراد كلها او وعظمها دفعة واحدة، وقد يؤدي ذلك الى جعل المستورد محتكرا يستطيع ان يفرض الاثمان التي تعود عليه باكبر ربح ممكن.

ب- اما الحصة الموزعة: فهي القسط الذي تقوم الدولة المستوردة بتقسيمه بين مختلف الدول المصدرة للسلعة، حيث تحظى كل دولة على نسبة مئوية من الكمية المجاز باستيرادها من السلعة.

وتكمن عيوب نظام الحصص الموزعة فيمايلي:[5]

- صعوبة توزيع الحصص على المصدرين في الدولة المصدرة، والقضاء على المنافسة بينها.

---

[1] جمعة سعيد سرير، النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، الطبعة الأولى،2002، ص103.

[2] محمد الناشد، التجارة الخارجية والداخلية، المكتبة الجامعية، حلب،1988، ص255.

[3] S.Enke,V.Salera,International Economics, New York,1951,p275

[4] د. محمد ابراهيم عبد الرحيم، العولمة والتجارة الدولية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية،2009، ص158.

[5] . محمد ابراهيم عبد الرحيم، العولمة والتجارة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص159.

- شكوى بعض الدول من طريقة توزيع الحصص، فالتوزيع قد يكون على اساس المستورد فعلا في السنة السابقة، او على اساس متوسط الواردات التي وصلت فعلا من الدول المختلفة خلال فترة معينة. وقد تشكو الدول بان الحصة المقدرة لم تعد عادلة بسبب زيادة انتاجها او لانها لم تكن تنتج السلعة في الماضي واصبحت حاليا من الدول المنتجة. وبالتالي يستدعي ذلك ضرورة اعادة النظر في توزيع الحصص من وقت لآخر.

2. **الحصة الثنائية او المزدوجة:** وهي الحصة التي يتم فرضها من قبل الحكومة بعد التفاوض المسبق مع الدولة المصدرة للسلعة، وذلك بغرض القضاء على الوضع الاحتكاري للدولة المصدرة الناجم عن تحديد الحصة المستوردة.
3. **الحصة الجمركية أو التعريفية:** والتي يتم بموجبها السماح لكمية محدودة من السلعة بالدخول إلى البلاد بمعدل ضريبة جمركية منخفض أو بدون ضريبة. وقد تشترط الدولة المستوردة انه إذا زادت الكمية المستوردة عن الكمية المتفق عليها، فان السلعة تدفع ضريبة أو ضريبة أعلى.[1]

ويعتبر نظام الحصص أكثر فعالية عن الضرائب الجمركية من حيث تقييد التجارة الدولية للأسباب التالية:[2]

- يسمح بدخول مقدار محدد من السلع الأجنبية، بدون أن تتعرض لرسوم جمركية.
- يساعد بطريق عكسي على تشجيع الصادرات، وذلك باتفاق الدولة التي يطبق عليها نظام الحصص مع الدولة التي تأخذ به، بتبادل المزايا فيما بينهما، وهذا ما يساهم في زيادة الصادرات والحد من الواردات.

II.2. تراخيص الاستيراد:

تطبق تراخيص الاستيراد في معظم الأحيان مع نظام الحصص، الذي يتمثل في عدم الموافقة باستيراد بعض السلع إلا بعد النيل على ترخيص سالف من السلطات المعنية[3].حيث يمكن لهذا النظام ان يوفر ميزة للاقتصاد الوطني، وهي تنافس الموردين من اجل الحصول على تراخيص الاستيراد، مما يؤدي الى دخول المنتج الاجنبي بأقل سعر. وتلجأ الدول إلى هذا النوع من السياسات التجارية في الظروف التي يعجز فيها ميزان المدفوعات بسبب الندرة في العملات الأجنبية.[4]

---

[1] د.عبد الرحيم فؤاد الفارس،د.فراس أكرم الرفاعي،مدخل الى الأعمال الدولية،مرجع سبق ذكره،ص.100

[2] عادل احمد حشيش، مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي،مرجع سبق ذكره،ص265.

[3] زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص307.

[4] عبد الرشيد بن ديب، تنظيم وتطور التجارة الخارجية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر،2003/2002، ص167.

رغم المزايا التي يوفرها نظام تراخيص الاستيراد، فقد ينتج عن تطبيقه العديد من السلبيات نذكر من بينها مايلي:[1]

- يقود نظام تراخيص الاستيراد إلى عدم المساواة بين الموردين، حيث أن المرغوب فيه من جهة الإدارة يفوز بالنصيب على حساب الآخرين غير المقربين.
- يقيد تطبيق هذا النظام من فرص دخول موردين جددإذا ما تمسكت جهة الإدارة باشتراطات، كأن يكون المورد ذو ملاءة معينة، وستكون النتيجة في هذه الحالة استبعاد صغار الموردين.
- بسبب علاقتهم بجهة الإدارة وفساد النظام، قد يحتكر مجموعة من الموردين للسوق الوطني، وبدلا من أن يؤدي منح الترخيص إلى وصول السلعة للمنتج المحلي بسعر منخفض، فقد يحدث العكس بعد نشوء اتفاقات بين الموردين على الأسعار.
- يقود هذا النظام إلى التجارة في التراخيص الممنوحة ذاتها، بدلا من الاشتغال بالتجارة (سواء من قبل جهة الإدارة أو من قبل من حصلوا على الترخيص)، كأن يحاول صاحب الترخيص بيعه بسعر أعلى لمورد آخر، يرغب في القيام بالعملية وهكذا...

II.3. نظام الحظر أو المنع:

يقصد بنظام الحظر على انه توقيف الدولة للتبادل التجاري مع الأسواق الدولية، ويطبق الحظر على الصادرات والواردات أو أحدهما. وفي جميع هذه الحالات لا يعتبر الحظر نظاما للحماية، بقدر ما يعتبر نظاما لإلغاء التبادل الدولي.[2]ويكون الحظر في أحد الصورتين التاليين:[3]

- حظر كلي: هو أن توقف الدولة المعاملات التجارية بينها وبين دول العالم، وانعزالها على العالم الخارجي.
- حظر جزئي: يقصد به توقيف الدولة للمعاملات التجارية الدولية، لبعض الدول أو بعض السلع.

[1] د.رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية و التطبيق، مرجع سبق ذكره،ص138.

[2] د.فؤاد مرسى، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الثانية، دار المعارف، مصر، 1958، ص120.

[3] د.السيد متولي عبد القادر،الاقتصاد الدولي:النظرية و السياسات،مرجع سبق ذكره،ص74.

III. الأدوات التجارية:

لجأت دول العالم منذ القدم إلى تنظيم علاقاتها التجارية من خلال مجموعة من الأدوات التجارية، والمتمثلة في الاتفاقات، المعاهدات التجارية والاتحادات الجمركية.

III.1. المعاهدات التجارية:

تعرف على أنها اتفاق عام يتم التوصل إليه بالطرق الدبلوماسية بين دولتين أو أكثر، بهدف تنظيم علاقاتها التجارية المتبادلة، كتحديد مركز الأجانب وتعيين الحدود، التي يمكنهم ضمنها ممارسة نشاطهم التجاري، كما تتحدد بها قيمة الرسوم الجمركية وإقامة المشاريع وكذلك قضية مكاتب التمثيل التجاري، وتقوم هذه المعاهدات التجارية على مبادئ هي: مبدأ المساواة، مبدأ المعاملة بالمثل، ومبدأ الدولة الأولى بالرعاية.[1]

III.2. الاتفاقيات التجارية:

تعتبر الاتفاقات التجارية تنفيذا لمعاهدة عامة وشاملة، فهي تشمل قوائم السلع المتبادلة وكيفية تبادلها، والمزايا الممنوحة على نحو متبادل، كما أنها ذات طابع إجرائي وتنفيذي في إطار المعاهدات التي تضع المبادئ العامة.[2]

III.3. اتفاقيات الدفع:

تعرف اتفاقات الدفع على أنها اتفاق بين دولتين، يحتوي على قواعد لترتيب المدفوعات التجارية وغيرها، طبقا للأسس والأحكام التي يتفاهم عليها الطرفان، وأساس هذا التفاهم هو أن تنجز تحول المدفوعات بين الدولتين المتعاقدتين بالقيد، في حساب مقاصة المدفوعات، ومتحصلات كل منها على الأخرى.[3]

III.4. الاتحادات الجمركية ومناطق التجارة الحرة:

إقامة منطقة تجارية حرة أو اتحاد جمركي بين مجموعة من الدول هو صورة من صور السياسات التجارية الحرة بين الأعضاء والمقيدة بالنسبة لغير الأعضاء، بغرض إقامة إقليم جمركي موحد تتخذ فيه عدة إجراءات كإزالة الحواجز والقيود الجمركية على تدفق السلع والأفراد ورأس المال لدول الأعضاء، واتخاذ تعريفة موحدة مع دول العالم الأخرى غير الأعضاء.[4]

---

[1] عبد الرحمان زكي، اقتصاديات التجارة الدولية، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 2001، ص123.

[2] د.السيد متولي عبد القادر،الاقتصاد الدولي:النظرية و السياسات،مرجع سبق ذكره،ص74

[3] زينب حسين عوض الله،الاقتصاد الدولي،مرجع سبق ذكره،ص298.

[4] د.رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية و التطبيق، مرجع سبق ذكره،ص145.

خاتمة الفصل الاول:

قد لقى موضوع التجارة الخارجية اكتراث العديد من المفكريين الاقتصاديين، بعد المذهب التجاري الذي دعى الى تقييد التجارة من خلال تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، لتشجع الصادرات والحد من الواردات، وتستقدم الذهب والفضة والمعادن النفيسة اليها التي يعتبرها التجاريين كاساس لقياس ثروة الامم انذاك. والمذهب الطبيعي الذي دعى الى حرية التجارة، وعدم فرض قيود على على الاستيراد، التي تؤدي الى تقييد الصادرات من المنتجات الزراعية، حيث اعتبرت هذه الاخيرة كاساس لقياس ثروة الامم. اللذن مهدا الطريق لظهور مختلف المدارس والنظريات. انطلاقا من النظرية الكلاسيكية الذين نادوا بحرية التجارة وأن الاختلاف في التكاليف النسبية للإنتاج هي السبب الرئيسي لقيام التجارة الخارجية بين الدول. وبعدها جاءت النظرية النيوكلاسيكية لاكمال وتفسير سبب اختلاف النفقات النسبية بين الدول، واختبرت صحتها من طرف الاقتصادي Wassily Leontief سنة 1953 مستعينا ببيانات خاصة بهيكل التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، وتوصل الى أن صادرات الولايات المتحدة كثيفة العمل بينما السلع المنافسة لوارداتها كثيفة رأس المال. وهو عكس ما توقعه ليونتيف. وهذا ما ساهم في ظهور عدة محاولات فكرية لقياس واقع الحقائق الاقتصادية العالمية وذلك بإدخال كل من الديناميكية واقتصاديات الحجم وتشابه الاذواق وتنوع المنتجات في تفسير أسباب قيام التجارة الدولية.

ساهمت هذه النظريات في خلق مفاهيم تتحكم في التجارة الخارجية بواسطة السياسات التجارية، حيث عرفت هذه الاخيرة مذهبين أحدهما يدعو الى سياسة الحرية التجارية وفق مجموعة من الاجراءات التي تدعوا الى عدم تدخل الدولة في تدفقات التجارة الخارجية عبر الحدود، عن طريق الغاء العوائق والقيود المفروضة على كل من الصادرات والواردات. والمذهب الآخر المسمى بسياسة الحماية التجارية التي تطبق من خلال تبني الدولة لمجموعة من القوانين والتشريعات بقصد حماية سلعها باتباع بعض الاساليب كفرض رسوم جمركية على الواردات او غيرها.

واخيرا تناولنا استخدام نموذج الجاذبية في تفسير تدفقات التجارة البينية، اعتمادا على عامل المسافة بين الدول، والاحجام الاقتصادية لها، حيث يتزايدحجم التبادل التجاري بين البلدين مع زيادة الحجم الاقتصادي للبلدين مقاسا بالدخل الوطني ويتناقص مع زيادة تكاليف النقل مقاسة بالمسافة بين المراكز الاقتصادية في البلدين إضافة إلى مجموع العوامل غير الاقتصادية (الثقافية والمؤسساتية...) التي تؤثر على كثافة المبادلات التجارية بين الدول. وما يميز نموذج الجاذبية هو انه لا يستند في تفسيره للتجارة الثنائية الى فروض يجري استنباطها نظريا، عكس النظريات التقليدية المفسرة للتجارة الدولية.

الفصل الثاني:
واقع التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري

تمهيد:

تميزت التجارة الخارجية في الجزائر منذ الاستقلال بتدخل الدولة في معاملاتها التجارية مع اختلاف مدى وشكل هذا التدخل في المراحل المختلفة التي مرت بها، انطلاقا من مرحلة الرقابة للتتطور الى السياسة الاحتكارية لجميع مبادلاتها الخارجية، ثم تنتقل باتجاه حرية التجارة الخارجية التي الزمتها المتطلبات الاقتصادية الدولية.
ومن هذا المنطلق سعت الجزائر الى الاندماج في الاقتصاد العالمي، من خلال توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوروبي ومحاولة الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، وذلك بالقيام بعدة اصلاحات لمواكبة المبادئ التي يقوم عليها هذا النظام.

وعلى ضوء ما سبق قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، حيث يهتم المبحث الأول بالتعرف على مسلك التجارة الخارجية منذ الاستقلال، مع توضيح الانظمة و المراسيم المتبعة في كل مرحلة، لتحقيق الغايات المرجوة منها، ثم نستعرض من خلال المبحث الثاني الى الجزائر و الشراكة الاقتصادية الأورو–متوسطية مع اعطاء مسح شامل عن الشراكة الاورو متوسطية وابعادها ، والتطرق الى مسار ومضمون اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الاوروبي، مع سرد مختلف انعكاسات هذه الاخيرة على الاقتصاد الوطني، لنصل في الأخير من خلال المبحث الثالث إلى استعراض علاقة الجزائر مع المنظمة العالمية للتجارة، من خلال ابراز الخطوات و الاجراءات التي قامت بها الجزائر في اطار مشروعها للانضمام الى هذه المنظمة، والانعكاسات المحتملة لهذا الانضمام على الاقتصاد الوطني.

المبحث الأول: مراحل تطور التجارة الخارجية في الجزائر

خاضت التجارة الخارجية الجزائرية ثلاث مراحل رئيسية للوصول الى التحرير التجاري، اولها مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية(1963-1970)، وفيها تميز الاقتصاد الجزائري بالتبعية للاقتصاد الفرنسي، بينما المرحلة الثانية فهي مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1963-1970)، حيث ظهرت في هذه المرحلة عدة سياسات احتكارية شملت كل تدفقات الجزائر مع الخارج، اما المرحلة الثالثة والاخيرة فهي مرحلة التحرير التجاري، والانفتاح نحو العالم الخارجي من (1994 الى يومنا هذا).

المطلب الاول: مرحلة رقابة الدولة على التجارة الخارجية (1962-1969)

اتسمت الفترة بعد الاستقلال بنظام اقتصادي، يهيمن عليه الاقتصاد الفرنسي في المعاملات التجارية مع دول العالم، لعدم حيازة الجزائر على الادوات اللازمة لتطبيق سياستها الاقتصادية العامة، وسياستها التجارية بصفة خاصة.[1]مما دفع بمتخذي القرار الى استخدام مجموعة من القوانين، تحاول من خلالها تنظيم التجارة الخارجية لتحقيق استقلالها الاقتصادي الى جانب استقلالها السياسي. وظهر هذا من خلال مؤتمر طرابلس في جوان سنة 1962، وميثاق الجزائر المنعقد بتاريخ 21 أفريل سنة 1964، الذان أكدا على ضرورة قيام الدولة بتأميم وتنظيم التجارة الخارجية وتجارة الجملة. ومن تم السماح للدولة بإلزام رقابتها على التجارة الخارجية وحفظ الانتاج الوطني[2].

وخلال هذه الفترة قامت الجزائر بانتهاج النموذج الاشتراكي، تتوجه فيه الى الداخل مع التركيز على الصناعات الثقيلة وخفض الاعتماد على الاستثمار الأجنبي، لهذا اتبعت الجزائر في هذه الفترة جملة من الاجراءات الحمائية لمراقبة التجارة الخارجية. من بين هذه الاجراءات مايلي:

I. الرقابة على الصرف:

سارعت الجزائر الى ايجاد استقلال سياستها النقدية والمصرفية، من خلال إصدر قانون رقم 63-111 المؤرخ في 19 اكتوبر1963، الداعي بخروج الجزائر من منطقة الفرنك الفرنسي، والتي تحلت بوجود رقابة شديدة على المعاملات التجارية، التي تجرى بين منطقة الفرنك والمناطق الأخرى، اضافة الى حرية التجارة وانتقال رؤوس الاموال داخل المنطقة.[3] ووضعت الدولة قانون خاص بالرقابة على الصرف، وهو قانون 63-144 المؤرخ في 13 اكتوبر1963.تسعى من خلاله الى تحقيق الاهداف الآتية:[4]

[1]Marc Ecrement,Indépendance Politique et Libération Economique (1962-1985),OPU,Alger/Grenoble,p27.
[2] Nahida M'hamsadji Bouzidi,Le Monopole de L'Etat Sur Le Commerce Extérieur :L'Expérience Algérienne(1974-1984),Alger,OPU,1988,p112.
[3]Touati Ali,Le Contrôle Des Changes En Algérie,Finance et Développement au Maghreb N14 et 15,1994,p66.
[4]Benissad.M.H,Economie de Developpement de L'Algérie,Alger,OPU et Economica,1979,p165.

- الحد من خروج رؤوس الاموال وكذا التحكم في التقلبات النقدية في السوق الدولية.
- المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار.
- الحفاظ على العملة الصعبة.
- الحفاظ على توازن ميزان المدفوعات
- اعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، وتوجيه وسائل الدفع الخارجية المتاحة الى النشاطات الانتاجية ذات الاولوية.
- حماية السوق الوطنية من التاثيرات الخارجية عن طريق التاثير على حركة المبادلات التجارية.

II. التعريفة الجمركية:

تم تأسيس اول تعريفة جمركية في الجزائر في 28 اكتوبر1963 بموجب الامر رقم 63-414[1]،وقد بنيت هذه التعريفة على تصنيفين. التصنيف الأول على اساس طبيعة المنتجات، اما التصنيف الثاني على اساس مصدر ومنشأ المنتوج. وعلى اساس هذين التصنيفين تطبق الحقوق والرسوم الجمركية.

أ- التمييز حسب طبيعة المنتجات:[2]

- وسائل التجهيز والمواد الاولية، وهي خاضعة لنسبة10%
- المنتجات نصف المصنعة، وتخضع لنسبة من 5% الى20%
- المنتجات المصنعة، وتخضع لنسبة من 15% الى20%.

يتضح من هذا التصنيف، أن انخفاض التعريفة الجمركية المفروضة على وسائل التجهيز والمواد الاولية، نسبة لانواع التعريفات الاخرى. وذلك من اجل تشجيع استيراد السلع التجهيزية، لتلبية احتياجات الاقتصاد الوطني. وقد تم تأسيس هذا التصنيف بفعل عاملين هما:[3]

- ضرورة التنمية والتي تستلزم تكثيف المجهودات الوطنية بشأن سلع التجهيز.
- رفع الحقوق الجمركية للسلع الاستهلاكية، لحماية الإنتاج الوطني الفلاحي من أخطار المنافسة الخارجية، خاصة وأن حجم الإنتاج في هذه الفترة يضمن نسبيا تحقيق الإكتفاء الذاتي للسكان من جهة، ومن جهة أخرى تساهم هذه الحقوق الجمركية في تمويل التنمية، وقد تشكل دخل اساسي للخزينة العمومية.

ب- التمييز حسب المنشأ ومصدر المنتوج:[4]

---

[1] الجريدة الرسمية رقم 88 ص 1080.

[2] Nahida M'hamsadji Bouzidi,Op cit,p118.

[3] معاشو عمار، عقود المفتاح، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1986، ص15.

[4] اسماعيل العربي، التنمية الاقتصادية في الدول العربية، الطبعة الثانية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1980، ص 164-166.

- فرنسا وتخضع منتجاتها لتعريفة جمركية خاصة.
- المجموعة الاقتصادية الأروبية من غير فرنسا، وتخضع منتجاتها لتعريفة جمركية خاصة موحدة.
- الدول التي تمنح الجزائر شرط الدولة الأولى بالرعاية، وتطبق على منتجاتها تعريفة الحق العام.
- باقي الدول وتطبق على منتجاتها تعريفة عامة.

يتضح من خلال التصنيف على اساس دول المنشأ، ان النظام الجمركي يعطي اهمية كبيرة لفرنسا ودول المجموعة الاقتصادية الاروبية، وهذا ما يؤكد انه امتداد للنظام الجمركي الفرنسي.

ونظرا لعدم تنوع تشكيلة هذه التعريفة الجمركية وضعف حقوقها، وفعاليتها الجمركية. ظهرت تعريفة جمركية سنة 1968 بموجب الامر رقم 68-35 المؤرخ بتاريخ02 فيفري 1986،[1]والمتضمن تعديل الضرائب الجمركية عند الإستيراد، مبنية على اساس التمييز بين ثلاث مناطق جغرافية، بحيث تفرض على السلع المستوردة من هذه المناطق تعاريف جمركية جديدة مرتفعة، وعلى اساس التمييز بين انواع المنتوجات المستوردة.

أ- التمييز بين المناطق الجغرافية الثلاث:

- المجموعة الاروبية بما فيها فرنسا، تخضع الى تعريفة جمركية إمتيازية.
- الدول التي تمنح الجزائر شرط الدولة الاولى بالرعاية، تخضع لتعريفة الحق العام.
- باقي الدول الأخرى، تخضع للتعريفة العامة.

ب- التمييز بين انواع السلع السلع المستوردة:[2]

- الرسوم الجمركية المطبقة على وسائل الانتاج:

- وسائل التجهيز: اعفاء شبه تام
- المواد الخام: معفاة، الا اذا كانت مثيلاتها موجودة على مستوى السوق المحلي.
- المواد شبه الخام: نسب منخفضة بالنسبة للمواد الاساسية، ونسب مرتفعة بالنسبة للمواد التي يمكن الحصول عليها من طرف الشركات الوطنية.

- الرسوم الجمركية المطبقة على المواد الاستهلاكية، وتم تقسيمها الى ثلاث اقسام:

- سلع ضرورية وتخضع للمعدل المنخفض.
- سلع ضرورية من الدرجة الثانية وتخضع لمعدلات منخفضة.
- سلع كمالية وتخضع لمعدل الحظر (100-150%).

[1] Journal Officiel N°11du 06/02/1968,Relatif à L'ordonnanceN°68-35du 02/02/1968,p110.
[2]Benissad.M.H,Economie de Developpement de L'Algérie,Op-cit,p176.

وبعد اتساع القاعدة الصناعية وتحول الاقتصاد الوطني من اقتصاد يسوده الهيكل الزراعي الانتاجي الى اقتصاد يسوده الهيكل الانتاجي الصناعي، اصبحت هذه التعريفة لا تتلاءم مع تطور السياسة التنموية الجزائرية، لذلك ظهرت التعريفة الجديدة في قانون المالية سنة 1973، بموجب الامر 72-68 المؤرخ في 29 ديسمبر1972، وهي عبارة عن تعريفة واحدة مشتركة تطبق على كافة دول العالم. وذلك بغرض حماية الانتاج الوطني، واحلال الواردات.[1]

III. نظام الحصص:

يعد نظام الحصص اول الاجراءات الرقابية التي اتخذتها الجزائر، والتي تخص كل العمليات المسددة بالعملات الاجنبية، حين تطلبت النيل على رخص من وزارة المالية لإجراء جميع العمليات التجارية المتعلقة بالاستيراد والتصدير مع احترام الحصص المقررة لها.[2]

وتم تحديد هذا النظام في إطار المرسوم رقم63-188 بتاريخ 08 ماي1963[3]، الذي يقوم على تقييد مقدم لحجم المستوردات السلعية خاصة السلع الكمالية، وقد شرع تطبيقه رسميا في جوان 1964. ويتم تحديد هذه الحصص، على اساس تصنيف المنتجات، في اطار برنامج الاستيراد السنوي من قبل الحكومة، الذي قد تم تحضيره من قبل لجنة مشتركة لكل الوزارات من جهة، وممثلين عن التجمعات المهنية للمشتريات(GPA) التي انشأت بموجب المرسوم64-223 المؤرخ في 10 اوت 1964[4]، والتي تشمل خمسة فروع(الخشب ومشتقاته، المنتوج الصناعي والقطن،المنتجات الأخرى،الحليب و مشتقاته،الجلود و مشتقاتها)[5]، اضافة الى المصالح التقنية للاجهزة المعنية بعمليات الاستيراد من جهة اخرى.كما يتم منح عقود الاستيراد من قبل وزارة التجارة لكل سلعة على حدى تكون خاضعة لنظام الحصص. وكان الهدف من هذا النظام مايلي:[6]

- اعادة توجيه الواردات.
- كبح الواردات الكمالية، والحفاظ على العملة الصعبة.
- حماية الانتاج الوطني، وتحسين الانتاج التجاري في ظل احتياجات صرف قليلة.

خلّف تطبيق نظام الحصص في الجزائر مجموعة من النتائج نذكرها فيما يلي:[7]

---

[1]Kassi Abes,Le Tarif Douanier,Evolution et Perspective,Revue Douane,Algérie,N° Spécial,Avril 2002,p17.

[2]محمود حميدات،مدخل للتحليل النقدي،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1996،ص172-182.

[3] Journal Officiel N°36 04/06/1963,Décret N°63-188 du 16/05/1963,p582.

[4]الجريدة الرسمية الجزائرية،رقم 68 الصادرة بتاريخ 21 اوت 1964،ص919.

[5]عجة الجيلالي،التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة الى احتكار الخواص،الطبعة الاولى،الدار الخلدونية للنشر،الجزائر،2007،ص33.

[6]صالح تومي،عيسى شقبقب،النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر،مجلة الباحث،ورقلة،العدد الرابع،2006،ص32.

[7]زيرمي نعيمة،اثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي،حالة الجزائر(2013-1970)،اطروحة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية،جامعة تلمسان،2015-2016،ص193.

- الاكتفاء بالمظهر الشكلي لتنظيم وظيفة الاستيراد: حيث اكتفت السلطة من خلال نظام الحصص بالجانب الشكلي لتنظيم هذه الوظيفة، وتغلب الطابع المالي على الوظيفي المتمثل في أنجع الطرق لضمان استقرار التموين، مع فرص رقابة مسبقة على كيفيات الاستيراد، فنجد السلطة نفسها منشغلة في كيفية ضبط وتنظيم وظيفة الاستيراد في حد ذاتها.
- تاسيس نظام الحصص لتبعية متزايدة اتجاه مورد وحيد، عكس ما نادت به السلطة من ضرورة تنويع الشركاء الاجانب.

المطلب الثاني: مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية

بعد مرحلة الستينات، تم الانتقال الى مرحلة جديدية، تميزت بالاحتكار الفعلي من طرف الدولة لتجارتها الخارجية بواسطة مؤسساتها العمومية، بهدف استيراد مختلف السلع والمواد اللازمة لعملياتها الإنتاجية، للإستفادة من المواد الاولية المتوفرة لديها، وتنظيم التدفقات التجارية خصوصا الواردات، وادماجها في إطار التخطيط المركزي للنمو الاقتصادي والاجتماعي. وذلك عن طريق إيقاف عمليات الوساطة، وجميع تطفلات القطاع الخاص في المبادلات التجارية، ودعم الاحتكار للمؤسسات الاستراتيجية ذات الطابع الوطني، والمنشآت العمومية ذات االطابع الصناعي، والتجاري والهيئات العمومية ذات الطابع الاداري.

ويهدف الاحتكار الى تنظيم وتسيير التبادلات التجارية الدولية بفضل:[1]

- تماثل اشكال السلع المشتراة وخاصة السلع التجهيزية
- التركيب السلعي والجغرافي للتبادلات التجارية الدولية
- استعادة الدولة لقسم من فائض قطاع الخدمات وتنفيذ سياسة الأسعار، للسعي في تطبيق سياسة التجارة الخارجية.
- تقيد جانب الطلب في جهة واحدة وهي التي تكلف به.

بدأت هذه المرحلة سنة 1971 باصدار مجموعة من القوانين والاوامر، غير ان سنة 1978 كانت واجهة التغيير من خلال تدعيم هذا الاحتكار وصولا الى نهاية التمانينيات. ولكي يتم تنظيم قطاع التجارة، استخدمت الدولة عناصر اساسية لاجراء هذا الاحتكار تمثلت فيما يلي:[2]

- اسناد عملية احتكار التجارة الخارجية الى المؤسسات العمومية، بدل GPA التي حلت سنة 1971، في إطار المخطط الرباعي الاول (1970-1973)
- ابراز شروط استيراد السلع الموجودة في إطار البرنامج العام للاستيراد PGI وذلك بعد اصدار الامر 74-12 في 74/01/30
- الامر رقم 74-14 المؤرخ في 74/01/30 والمتعلق بالرخص الاجمالية للاستيراد
- اصدار القانون 87-02 لعام 1978 والمتعلق باحتكار الدولة

[1] Benissad Hocine,La réforme Economique en Algérie,2ieme Editin,alger,1982,p78-79.

[2] زايد مراد، دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق: حالة الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة يوسف بن خدة، تخصص تسيير،2005-2006، ص 178.

- القانون 88-29 الذي يعزز احتكار الدولة للتجارة، اين تم الانتقال في هذه الفترة من التراخيص الاجتماعية للاستيراد AGI الى انشاء ميزانية العملة الصعبة البنيوية BDA

I. مرحلة التنظيم الاداري للاحتكار:

جاء احتكار الدولة للتجارة مع فترة المخطط الرباعي الاول 1970-1973، والذي كان يهدف الى نجاح سياسة احلال الواردات، والمساهمة في خفض النفقات المخصصة لعملية التنمية، وذلك بجعل التصنيع في المرتبة الاولى من عوامل التنمية.[1]

ولم تشهد هذه الفترة ظهور اي نصوص تشريعية، تحدد الشروط العامة لتنظيم عمليات الاستيراد. بل عمدت الى العمل بآليات الرقابة، رغم الاعلان عن الاحتكار، الذي يعبر عن نظام يسمح للدولة بمتابعة التدفقات التجارية، لذلك نجم من تطبيق هذا النظام عدة مشاكل، التي كانت بمثابة الحاجز الذي يعيق الاهداف التي نص عليها المخطط الرباعي الاول[2]، ومن بين هذه المشاكل ما يلي:[3]

-بروز مشاكل بين المؤسسات المحتكرة، نتيجة استيرادهما لنفس السلعة

- زيادة التكاليف من جراء عملية التوزيع، نتيجة سماح المؤسسة المحتكرة للمؤسسات الأخرى بالاستيراد المباشر للسلع

- توقف التمويل، نتيجة عدم جدارة تسيير الواردات، مما ادى الى انشاء مخزن لتجنب الندرة المتوقعة لبعض السلع في السوق المحلية.

ونتيجة لكل هذه المشاكل، عمدت السلطات العمومية للانتقال من تطبيق تلك الاجراءات الى انشاء نظام التراخيص الاجتمالية للاستيراد لانسجام تنظيم الواردات مع تاميم التجارة الخارجية.[4]

II. التراخيص الاجمالية للاستيراد:

ان هذا الاجراء يعتبر من بين سبل توسيع الدولة لاحتكارها للتجارة، وقد بدا تاسيسه بموجب الامر 74-12 المؤرخ في 30 جانفي 1974، المتعلق بابراز شروط استيراد السلع في إطار البرنامج العام للاستيراد PGI، والذي يتم

[1] دراوسي مسعود، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر(2004-1990)، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، الجزائر،2006،ص234.

[2] Benissad Hocine, La réforme Economique en Algérie, Op cit, p71.

[3] عجة الجيلالي، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة الى احتكار الخواص، مرجع سبق ذكره، ص46.

[4] Nahida M'hamsadji Bouzidi, ,Op cit,p221.

اعداده سنويا.[1] ونصت المادة الخامسة في الامر 12/74 على التفرقة بين انواع الرخص الاجمالية للاستيراد، حيث تكون هذه الاخيرة لفائدة [2]:

- هيئات القطاع العمومي الحائزة على ميزة الاحتكار: يسلم هذا النمط من الرخص للمؤسسات المستوردة للسلع الاستهلاكية النهائية او الاستهلاكية الانتاجية.
- الرخصة الاجمالية للاستيراد الخاصة بالنشاط: هي رخص تخصص بالمؤسسات العمومية غير الحائزة على احتكار الاستيراد، بهدف استيراد احتياجاتها الإنتاجية، ولاجراء برنامجها الخاص بالانتاج، والدعم والمشاريع المدروسة، التي تباشر مسؤوليتها.
- الرخصة الاجمالية للاستيراد الممنوحة للقطاع الخاص الهامة التي تطبق برنامج سنوي للتموين، اي المؤسسات التي تساهم في رفع وتطوير الاقتصاد الوطني.

وبناءا على هذا التنظيم، تم التمييز بين تلاث انواع من السلع التي يمكن استيرادها، والمتمثلة في:[3]

- ❖ سلع تنصاع لنظام الحصص، ويقصد بها السلع التي لا تستنفع من التراخيص الاجمالية للاستيراد، وتنفذ على العمليات التجارية
- ❖ السلع المحررة للاستيراد ويقصد بها السلع التي لا يعترضها أي قيد عند استيرادها، ويفرض عليها احترام الالتزامات التقنية والصحية لبعض المنتجات التي تدخل الجزائر.
- ❖ سلع تنصاع لنظام الرخص الاجمالية للاستيراد والتي تقدم سنويا، وتهدف لمراقبة الدولة التبادلات التجارية للمصدرين الخواص.

ويمكن حصر النتائج التي تمخّضت عن تطبيق نظام التراخيص الإجمالية للإستيراد فيمايلي[4]:

- تحول النظام من نظام التراخيص الاجمالية للاستيراد الى نظام الحصص المالية بالعملة الصعبة، وتغلب الطابع المالي لهذه السندات على حساب الطابع الوظيفي لها، والمتمثل في البحث عن أنجع السبل لضمان استقرار التموين، مع فرض رقابة مسبقة على كيفيات الاستيراد. وقد اغتنمت المؤسسات العمومية والخاصة هذا الطابع الى اقصى حد، بحيث تقوم في الكثير من الاحيان الى تضخيم طلباتها، ليس من اجل تامين مواصلة نشاطها، ولكن من اجل الحصول على أكبر حصة ممكنة من العملة الصعبة. وهذا ما ادى الى انفصال استراتيجية المؤسسة عن استراتيجية الدولة من جهة، ودخول القطاع الخاص الى السوق الدولية، بواسطة

[1] Benissad Hocine,La réforme Economique en Algérie, Op cit, p80

[2] الجريدة الرسمية رقم 14، الصادرة في 15 فيفري1974، الامر 74-72 الصادر في 30 جانفي1974، ص21.

[3] Benissad Hocine,La réforme Economique en Algérie,Op-cit,p84.

[4] Nahida M'hamsadji Bouzidi,Le Monopole de L'Etat Sur Le Commerce Extérieur,Op-cit, p178.

اموال عمومية مما ادى الى تضخم القدرات المالية له، والذي ساهم في ظهور بورجوازية محلية باموال عمومية من جهة اخرى. وكل هذه المشاكل نتجت من جراء اكتفاء السلطات العمومية بالمظهر الشكلي لتنظيم وظيفة الاستيراد.

- تخصيص نظام التراخيص الاجمالية للاستيراد، لتبعبة متزايدة اتجاه المورد الوحيد، نقيض ما افشت به السلطة من وجوب تنويع الشركاء والاجانب.
- ضعف حصيلة نظام التراخيص الاجمالية للاستيراد، نتيجة تضاعف عدد المستوردين العموميين والخواص، الناجمة من جراء ازدواجية الخطاب الرسمي بشأن نظام التراخيص، حيث يهدف الخطاب النظري الى اقلمة وظيفة الاستيراد مع متطلبات التخطيط واهداف المجتمع الاشتراكي، اما الخطاب الميداني فيميل الى اخراج هذه الوظيفة من عملية التخطيط وتطبيقها على الواقع.

III. تدعيم احتكار الدولة للتجارة الخارجية:

ولمحاولة اجتياز هذه المشاكل واصلاح قطاع التجارة عامة، شرعت السلطات في الاعداد لمشروع قانون خاص بوظيفة الاحتكار بموجب الامر 01فيفري 1978، الذي نص على ان كل من الصادرات والواردات تخضعان لاحتكار الدولة، وان تصدير السلع ونشاطات التموين والخدمات تقتصر وتخضع لسلطة الدولة فقط [1].

بالرغم من الاهداف التي كان يصبوا اليها اليها هذا القانون من حماية الاقتصاد الوطني، وتقوية قدرة التفاوض مع الاطراف الخارجية، الا انه لم يسلم من النقد، كونه يتضمن مجموعة من التنظيمات المتضاربة الوجهتين:[2]

- التضاربات الموضوعية: و هي تتدلى بتراكب انظمة تسيير البرنامج العام للصادرات والواردات، والتي لم يتمكن القانون من تدقيقها والفصل فيما بينها ، اذ انه يبقي بذات الانظمة المعمول بها منذ الاستقلال، كالنظام الموقفي او الحر او حتى نظام التراخيص الاجمالية للاستيراد، والذي هو مجرد إعادة للامر 74-12 بالرغم من استمرارية فشله آنذاك، في تسيير التبادل التجاري الدولي ، وبخصوص الرقابة على الاستيراد ، فان القانون الجديد للاحتكار لم يضفي بشيئ جديد، اذ لا تزال رقابة تشكيلية تعتني بمدى تكافؤ عملية الاستيراد للاجراءات المعمول بها في ميدان التجارة الخارجية ، كذلك النقد الذي وجه ايضا هذا القانون يتمثل في موقعه السلبي اتجاه القطاع الخاص، والذي منعه من حق التمويل الذاتي

[1] Baba Ahmed Mustapha, L'Algérie Entre Splendeurs et Pesanteurs,Alger, Edition Marimoor,1997,p163.

[2] عجة الجيلالي،التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة الى احتكار الخواص، مرجع سبق ذكره، ص117.

لاستلزاماته من السلع المستوردة، و أضطره في الوقت ذاته على المرور عبر مؤسسات القطاع العام كذلك منعه ايضا من حقه في التصدير .

- التضاربات المنهجية: فانها تتمثل في تشابك الصلاحيات ما بين الاجهزة المكلفة بالتجارة الخارجية والتي فشل القانون رقم 78-02 في وضع مستويات مفرقة بينها.

ونتيجة هذه الانتقادات، سعت الدولة لمحاولة اجتياز هذه المشاكل، عن طريق اصدار قوانين جديدة والمتمثلة في قانون 82-11 المؤرخ في 21 اوت 1982 [1]، المتعلق بتنظيم الاستثمار الاقتصادي الوطني الخاص، وتقديم الامتيازات والضمانات والتسهيلات للمستثمرين، حيث تفضل الحكومة الجزائرية من خلاله الاستثمار عن طريق الشركات المختلطة[2]. وذلك بهدف تشجيع مساهمة القطاع الخاص في البرامج التنموية، وتوسيع الاستثمار ليشمل جزءا كبيرا من المناطق الجغرافية في الوطن. اضافة الى اتمام انجاز تعهدات القطاع العام عن طريق الشراكة واعتماد صيغ التعاقد من الباطن.[3]

لكن سرعان ما تغير الوضع، ولم تبلغ اهداف هذا القانون مجراها، بسبب تدهور اسعار النفط سنة 1986، وبالتالي أصبح من الضروري ترقية الصادرات من غير المحروقات. واضطرت الحكومة الى اصدار تعليمات ومراسيم تحفيزية في قانون المالية لسنة 1986، المتعلقة بوضع اعانات فيما يخص السعر، والتشجيع على التصدير والعمل على تنويعه من خلال التخفيضات الجبائية والدعم المالي. الذي نص على اعفائين، يتمثل الاول في الاعفاء من الضريبة على الارباح الصناعية والتجارية، وعلى جزء من ارقام اعمال المؤسسات العمومية والخاصة لنشاطاتها في الخارج. اما الثاني فيتمثل في اعفاء المؤسسات من الدفع الجزافي المتعلق بالأجور من سنة الى خمس سنوات. اضافة الى المرسوم86 /46 المؤرخ في 24ديسمبر 1986[4] المتعلق بدعم و ترقية الصادرات من غير المحروقات، و المرسوم29/88 المؤرخ في 19جويليه 1988[5]، الذي اشترط على ان مزاولة احتكار الدولة للتجارة يكون عن طريق الوكالات، والتي تسلمها الدولة للأعوان و الهيئات العمومية و المجموعات ذات المصالح المشتركة، وتمد هذه الوكالات على أساس دفتر الشروط والتي تعين فيه واجبات وحقوق الوكيل[6]. وبهذا لا تصبح الدولة مجبرة على اعطاء امر

[1] الجريدة الرسمية رقم34، الصادرة في1982/08/24.

[2] عليوش قربوع كمال، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص10.

[3] عبد الرحمان تومي، واقع وآفاق الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، دراسات اقتصادية، مركز البصيرة، دار الخلدونية، الجزائر، العدد08، جويلية2013، ص109.

[4] الجريدة الرسمية، العدد53.

[5] الجريدة الرسمية، العدد29

[6] حشماوي محمد، التجارة الدولية و التنمية الاقتصادية للبلاد النامية خلال عقد الثمانينات—حالة الجزائر-، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، رسالة ماجستير،1994، ص168.

استيراد سلعة ما الى مؤسسة معينة، بل فتحت مجال المنافسة امام العديد من المؤسسات العمومية لإجراء الصفقات التجارية الدولية[1]. كما انه ساهم في منح رخص الاستيراد التي لا تتكفل بها اصحاب الامتياز الى المؤسسات العمومية والمؤسسات الخاصة الوطنية، وحظر الاشخاص التي تتميز بالوساطة، الى مصادقة عقد او صفقة للاستيراد دون ان تكون لديه الصفة القانونية. وتم كذلك إحلال التراخيص الاجمالية للاستيراد بميزانية العملة الصعبة السنوية لموجب المرسوم167/88 المؤرخ في 06سبتمبر1988، وذلك لتنظيم وتسيير الواردات.[2]

كخلاصة لما سبق، فان مرحلة احتكار الدولة للتجارة، إنطلقت مع حلول السبعينيات، وبها توالت حتى اواخر الثمانينات، وحاولت الحكومة من خلالها السيطرة على عمليات التصدير والاستيراد من خلال مؤسساتها الاقتصادية، وحفظ الانتاج الوطني من المنافسة الأجنبية، وتطوير قطاع التجارة الخارجية. لكنها لم تتوصل الى تحقيق الاهداف المرجوة من المخططات التنموية، وتحول الاحتكار الى اداة لممارسة البيروقراطية، وانواع الجراءات التعسفية، التي تدفع بالسلطات الجزائرية الى دخول مرحلة جديدة، تتجلى في انتهاج نظام اقتصاد السوق، الذي يخضع قطاع التجارة الخارجية ضمن اولوياته لإنعاش الاقتصاد الوطني، وهذا لا يتحقق الا عن طريق ادخال اصلاحات عميقة على التجارة الخارجية، تتمثل في الغاء سياسة الاحتكار، وانسحاب الدولة من قطاع التجارة الخارجية وتحريرها من القيود الادارية المفروضة عليها.

[1] خالدي الهادي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، الجزائر، دار هومه للنشر،1996، ص222.

[2] Brahim Abdelhamid, L’éconmie Algérienne,Edition OPU,Alger,1991,p425.

المطلب الثالث: مرحلة تحرير التجارة الخارجية

اهم ما يميز هذا الاصلاح هو انه مرحلي، فالمرحلة الأولى كانت عبارة عن تحرير مقيد، اما المرحلة الثانية فعرفت على انها مرحلة مرحلة التحرير الخالي من القيود او مرحلة التحرير التام.

I. مرحلة التحرير التدريجي للتجارة الخارجية:

ان اول مراحل تحرير التجارة، وانهاء احتكار الدولة للتجارة، تتمثل في ايقاف التخصيص المركزي للنقد الاجنبي، وتعيين اسعار الفائدة، واسعار الصرف بناءا على العرض والطلب، ومنح الاستقلالية القانونية لخمس بنوك تجارية، وفقا للاتفاقيات التي ابرمتها الجزائر مع صندوق النقد الدولي سنة1989.[1] والذي تتمثل شروطه في اتباع سياسة نقدية أكثر حذرا، وتقليص العجز الميزاني اضافة الى ازالة التنظيم الاداري للاسعار.[2]

وتميزت هذه المرحلة باصدار قانون النقد والقرض بموجب الامر رقم 90-10 المؤرخ في افريل1990[3]. واهم ما احتوى عليه هذا القانون هو حرية دخول وخروج رؤوس الاموال عبر الحدود، اضافة الى اصدار القانون التكميلي رقم16/90 المؤرخ في اوت 1990، الذي نص على ادخال نظام شركات الامتياز وشركات البيع بالجملة لتفكيك الاحتكار[4]. وظهرت عدة قوانين ومراسيم منها: [5]

- 02/90 المتعلق بفتح وتسيير الحسابات بالعملة الصعبة.
- 03/90 المتعلق بتحديد شروط تحويل رؤوس الاموال من والى الجزائر.
- 04/90 المتعلق باعتماد الوكلاء وتجار الجملة.

ولكن رغم كل هذه الاجراءات الهادفة الى التحرير المقيد لقطاع التجارة الخارجية، لا يزال يعاني القطاع من الكثير من النقائص. من بينها ما يلي:[6]

- التعهد بعدم معالجة او شراء او بيع السلع غير المرخصة.
- الاعتما على السوق الحر، نتيجة عدم القدرة على المنافسة بين البنوك لتمويل التدفقات التجارية.
- تعهد أصحاب الحقوق الخاصة غير المقيمين بالالتزام بانتاج السلع المحلية.

---

[1] صالحي صالح، مجلة الدراسات الاقتصادية، المؤسسات المكملة لدور صندوق النقد الدولي، العدد1، السداسي الاول،1999، الجزائر، ص124.

[2] قدي عبد المجيد، فعالية الموبل بالصرية في ظل التغيرات الدولية، دراسة حالة النظام الضريبي في الجزائر خلال الفترة1988-1995، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، الجزائر،1995،ص259.

[3] الجريدة الرسمية رقم16، لسنة1990، المتضمنة قانون النقد و القرض.

[4] قانون90-16، المؤرخ في1990/08/07.

[5] الجريدة الرسمية، العدد39، السنة27، المؤرخة في1990/09/12.

[6] Benissad Hocine, Op-cit,p92.

تواصلت هذه المشاكل الى غاية شهر افريل1991، اين تم اصدار المرسوم بموجب الامر رقم 37/91 المؤرخ في 13 فيفري 1991[1]، المتعلق بشروط التدخل في عمليات التجارة الخارجية، اضافة الى المرسوم رقم03/91 المؤرخ في 21 افريل 1991[2]، المتعلق بتعليمه البنك المركزي، حيث صار لكل مستورد الحق في الحصول على النقد الاجنبي، وتم الغاء تراخيص الاستيراد والسماح لغير المقيمين بتحويل رؤوس الاموال الى الجزائر[3]. وتولى النظام البنكي مهمة تمويل وتدعيم التجارة الخارجية، وهذا ما أتاح للقطاع العام والخاص التوسع في عملية الاستيراد.

وفي 18 اوت 1992، اصدرت الحكومة التعليمة رقم 625، ونصت هذه التعليمة على ما يلي:[4]

- ان تظل الأسبقية في الواردات للاستلزامات بتقشف، لاسيما لم يتيقن من توافر الموارد المالية الكافية للدولة.
- لا يتم الحصول على العملات الأجنبية، على حساب توفر خزينة موجبة للمتعاملين فقط، لانها ستمنح امتيازات للتجارة الخارجية على حساب المنتجين.
- عدم حيازة البنوك والمؤسسات حكم الحصول على قروض خارجية، بموجب استجابتها لقوانين السوق.

وهذا ما يبين ان الدولة تحاول جاهدة الى الاقتصاد في العملة الصعبة، وتحفيز الانتاج الوطني على منافسته للمنتجات الاجنبية، مع الحفاظ على القطاعات التي تشارك في تنمية الاقتصاد الوطني. ولتوسيع مبادلاتها التجارية مع الخارج وتحرير التجارة الخارجية، تم تكوين لجنة خاصة في نوفمبر 1992، مسؤولة عن مراقبة التجارة الخارجية والتسيير الامثل لمختلف الموارد، حيث تسعى من خلالها على تحقيق أمثل تمويل لعملية الاستيراد، بفضل الكبح من المديونية وتجنب معضلات الخزينة، اضافة الى انها تتولى بتكريس غلاف مالي من العملات الصعبة للمستوردين والعموميين والخواص[5].تعرف ب Ad-hoc ،تحت رعاية رئيس الحكومة، وتضم هذه اللجنة ممثلين من كل بنك الجزائر،وزارة التجارة و وزارة الصحة. وبالرغم من انشاء هذه اللجنة لتفادي الصعوبات السابقة، الا انها كانت تخص القطاع العام بالغلافات المالية عنه في القطاع الخاص، وهذا ما ادى الى اصدار التعليمة 13، المؤرخة في 12 افريل1994، لالغاء التعليمة 625.[6]

---

[1] الجريدة الرسمية رقم12 لسنة 1991، ص418.

[2] الجريدة الرسمية رقم23 لسنة 1991، ص700.

[3] Benabdellah.Y, L'Economie Algérienne, incuonde Arabe Maghreb, Machrek,1999, p22.

[4] سمية كبير، التجارة الخارجية و تمويلها بعد الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001، ص47.

[5] بن موسى كمال، المنظمة العالمية للتجارة و النظام التجاري العالمي الجديد، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص433-434.

[6] زايد مراد، مرجع سبق ذكره، ص195.

II. مرحلة التحرير الكامل للتجارة الخارجية:

انطلقت هذه المرحلة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94/20 المؤرخ في 12 افريل1994، واهم ما احتواه هو السماح بكل عملية استيراد البضائع دون اي قيد ابتداءا من جانفي 1995، وبذلك تصبح الجزائر أكثر الدول المغاربية تحريرا لتجارتها الخارجية من السلع[1]. وتم ارجاع مكانة البنك التجاري، كمصدر اساسي لتمويل التجارة الخارجية، وتقمص حرية النيل على العملة الصعبة لكل المتعاملين الاقتصاديين الحاملين لسجل تجاري. حيث تقوم البنوك بالتأكد من قدرة المستورد على تسديد الواردات، مع خدمة الدين الذي قد تم التعاقد عليه لحسابه. وسعيا لتحقيق الاهداف المرجوة، قامت الجزائر بتخفيض تدريجي لمعدلات الرسوم الجمركية، حيث خفضت سنة 1994الى معدل60% ثم 45% سنة1997.[2]

وفي منتصف1995، تم الغاء الحظر على الواردات، وعلى جانب الصادرات. حيث تم تحرير نظام المعاملات التجارية الدولية كل القيود الكمية في جوان 1996.كما عرف اواخر التسعينات انشاء العديد من الصناديق والهيئات للمساهمة في ترقية الصادرات خارج المحروقات. ومن بين هذه الهيئات مايلي:

- الصندوق الخاص بترقية الصادرات(ESPE)، بموجب قانون المالية لسنة 1996.ويقوم هذا الصندوق لتمويل الابحاث المتعلقة بالاسواق الدولية. حيث تقدم الدولة مساعدات لمنفعة اي شركة مقيمة منتجة من خلال هذا الصندوق، ويتم تعيين مبلغ هذه المساعدات باشراف وزارة التجارة. و قد تم امتداد مجال تدخل الصندوق بمقتضى المادة 129 من قانون المالية لسنة1997، حيث اصبح في الواقع اشبه بمؤسسة مالية تضمن السير الحسن لعمليات التصدير، و ذلك عن طريق قانون المالية لسنة2007 و تم تنظيمه عن طريق المرسوم الوزاري المعدل و المتمم لسنة2009، الذي يظهر ايرادات و نفقات و طرق الدعم للصندوق، و تم انشاء مجلس وطني لترقية الصادرات يشرف عليه رئيس الحكومة، و انشاء هيئة وطنية تتكلف بترقية التجارة الخارجيةALGEX، تتمتع بصلاحية انشاء مكاتب ربط و امتداد تجاري في الخارج بغرض مساعدة دخول شركاتنا الى الاسواق الدولية.[3]
- الشركة الجزائرية للتامين وضمان الصادرات(GAGEX)، بموجب الامر رقم06/69 المؤرخ في10جانفي1996، الجريدة الرسمية،العدد3،المؤرخ في 1996/01/14. وهي عبارة عن شركة تضم

[1] اكرام مياسي، الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر، دار الهومة للطباعة والنشر و التوزيع، الجزائر، ص189.

[2]Benissad Hocine, Lagustement Structurel et Expérience, Algérie, Alain Edition, 1994, p64.

[3]عجة الجيلالي،التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة الى احتكار الخواص، مرجع سبق ذكره، ص 258.

مساهمات مجموعة من المؤسسات المصرفية وشركات التامين، تهدف الى ترقية الصادرات خارج المحروقات، وحث المصدرين على اقتحام الاسواق الدولية، وذلك راجع للضمانات التي تمنحها والتمويل المقدم من طرف البنوك. ومن بين المخاطر التي تقوم تقوم الشركة بتامينها هي المخاطر السياسية والمخاطر التجارية، مخاطر الكوارث الطبيعية وخاطر عدم التمويل.[1]

- الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعات(caci)، بموجب المرسوم التنفيدي93/69 المؤرخ في 03مارس1996.[2]وهي عبارة عن هيئة عامة ذات طابع صناعي وتجاري، تعمل على تطوير مختلف القطاعات الاقتصادية، وابرام اتفاقيات ثنائية مع الغرف التجارية الاجنبية، بالاضافة الى فك النزاعات المتعلقة بالتبادل التجاري.
- الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية(promex)، بموجب المرسوم التنفيدي327/69 المؤرخ في 01 اكتوبر1996[3]. وهي هيئة عامة ذات طابع اداري، تتولى إقامة برنامج لتطوير وتحليل ظروف السوق، ونقل البضائع وتمويل التكاليف المتعلقة بتكييف المواد. اضافة الى تحصير الدراسات المستقبلية وضبط كل المساعدات التقنية في قطاع التجارة الخارجية.[4]

وبعد انشاء هذه الهيئات، قامت السلطات باصدار قانون متعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات السلع وتصديرها بموجب الامر 40/23 المؤرخ في 19 جويليه2003. والذي ينص على نوعين من الاستثناءات. الاول يضم استثناءات ذات صيغة عامة لمبدأ حرية الاستيراد والتصدير، مطابقة لقواعد اتفاقية الجات، خصوصا المواد19،6 و20 منها. اما الثاني فقد اشترط على نمط آخر من الاستثناءات المرتبطة بأدوات حماية الانتاج الوطني من ممارسة الاغراق والدعم، متماثلا تماما لقواعد المنظمة العالمية للتجارة.[5]

رافق مسار الاصلاحات الاقتصادية سعي الجزائر لخيار الانفتاح أكثر على العالم، والخروج من عزلتها لمواكبة التغيرات الحاصلة في مجال الانتاج والتنظيم، وذلك من خلال الاندماج في الاقتصاد العالمي عن طريق توقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوروبي من جهة، وكذلك فتح مفاوضات الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة التي انطلقت منذ1998 الى يومنا هذا. وهذا ما سوف نتطرق اليه في المبحثين المواليين.

---

[1]وصاف سعيدي، تنمية الصادرات و النمو الاقتصادي في الجزائر الواقع و التحديات، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد2002،01، ص11.

[2] الجريدة الرسمية، العدد16، سنة1996، ص10.

[3]الجريدة الرسمية،العدد58،المؤرخ في1996/10/06

[4]Benhamou.A, Les institutions Algériennes Chargé de La Gestion et de La Promotion du Commerce Extérieure, revue de l'économie, N°52, Mai1998, p24.

[5]وزارة التجارة، مداخلة حول التجارة الخارجية، المؤتمر العاشر لاتحاد رجال الاعمال العرب، الجزائر، 18 نوفمبر2006.

المبحث الثاني: الجزائر والشراكة الاقتصادية الأورو–متوسطية

اضطر الاتحاد الاوروبي الى توسيع نفوذه لتصريف منتجاته وزيادة حجم مبادلاته في المنطقة المتوسطية، من خلال عقد اتفاقيات مع كل دولة متوسطية على حدي، الى ان تم عقد مرتمر البرشلونة للشراكة الاورومتوسطية. وباعتبار الجزائر أحد أطراف مسار البرشلونة والشريك الاقتصادي الاول للاتحاد الاوروبي، قررت اقامة شراكة مع هذا القطب الاقتصادي، لمراجعة الامور التجارية الموروثة من الفترة التي اعقبت الاستقلال، ولمحاولة الاتحاد الاوروبي تحقيق تكتل اقتصادي عابر للقارات، الذي يمثل بدوره الخطوة الاولى نحو عولمة الاقتصاد الجزائري قبل المنظمة العالمية للتجارة. وعلى هذا الاساس سنتناول في هذا المبحث نظرة عامة حول الشراكة الاورو متوسطية وابعادها في المطلب الاول، اما المطلب الثاني يتضمن مسار ومضمون اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الاوروبي، في حين يضم المطلب الثالث انعكاسات الشراكة الاورو جزائرية على الاقتصاد الوطني.

المطلب الاول: ماهية الشراكة الاورو–متوسطية

تستلزم التطورات في النظام الاقتصادي الدولي الجديد، ضرورة مواكبة هذه التحولات عن طريق تكوين تكتلات اقليمية ودولية في شكل اتحادات وعقد شراكات تعاون بين الدول، من اجل تعظيم المكاسب الدولية المشتركة، واكتساب مزايا تنافسية تدعم اقتصاديات الدول. وفي هذا السياق تظهر اهمية الشراكة في التاثير على طبيعة علاقات العديد من الدول المتوسطية وتوجهات مستقبلها. وقبل التطرق الى مسار ومضمون اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، لا بد من معرفة ماهية الشراكة الأورو متوسطية ومختلف ابعادها والأهداف التي ترمي اليها.

I. تعريف الشراكة الاورو متوسطية:

تمثل الشراكة الاورو متوسطية إحدى الأدوات الرئيسية لتجسيد التعاون الحقيقي بين الاتحاد الاروبي وكل من الدول المتوسطية المشاركة من أجل مواجهة التحديات المشتركة[1].وتعتبر تجمعا إقليميا، يشمل جميع الدول الواقعة على البحر الأبيض المتوسط سواء كانت أوروبية أو آسيوية أو افريقية، وتضم هذه الشراكة دول الاتحاد الأوروبي في شمال المتوسط

[1] يوسف سعداوي، عمار بزعرور، الشراكة الاورو–متوسطية، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و تحديات المناخ الاقتصادي الجديد، ورقلة، 22افريل2003،ص10.

سواء كانت متوسطية أو ليست متوسطية طالما أنها أعضاء في الاتحاد الأوروبي، وجميع الدول العربية في شرقه وجنوبه، إضافةإلى تركيا وإسرائيل.[1]

II. أبعاد الشراكة الاورو متوسطية:

تستند الشراكة الأورو متوسطية الى ابعاد مختلفة تتمثل فيما يلي:

- **الشراكة في المجال السياسي والأمني:** تقوم الدول المشاركة بتكثيف الحوار السياسي، بالاعتماد على مجموعة من القيم والمبادئ، كاحترام السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام حقوق الإنسان ودولة القانون والديمقراطية، وعدم اللجوء إلى القوة وحل المنازعات حلا سلميا، والسيطرة على التسلح وانتشار الأسلحة ولاسيما أسلحة الدمار الشامل، ومحاربة الإرهاب والمخدرات والجريمة المنظمة.[2]
- **الشراكة في المجال الاقتصادي والمالي:** توضع عملية برشلونة شراكة اقتصادية تعمل على:

أ – إنشاء منطقة للتجارة الحرة: يطمح الاتحاد الأوروبي ان يصبح اتفاق برشلونة الممهد الرئيسي لإنشاءأكبر منطقة للتجارة الحرة في العالم في سنة2010، عملا بالشروط المبرمة من قبل المنظمة العالمية للتجارة. وتضم هذه المنطقة حوالي 30-40 دولة يتراوح عدد سكانها ما بين 600-900 مليون نسمة. ويتم تحرير التبادل التجاري عن طريق إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية تدريجيا لتجارة السلع المصنعة عبر مفاوضات ثنائية بين الاتحاد الأوروبي وأعضاء الشراكة وفقا لجداول زمنية محددة. وبالنسبة للتجارة في المنتجات الزراعية يشير الإعلان إلى العمل على تحرير تجارة المنتجات الزراعية بقدر ما تسمح به السياسات الزراعية للاتحاد.

أ– تجسيد التعاون الاقتصادي والتنسيق الإقليمي.

ب– زيادة حجم المساعدات المالية المقدمة من الاتحاد الأوروبي للشركاء المتوسطين: يعد برنامج MEDA المسؤول عن السياسات المالية والفنية اللازمة للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في دول المتوسط، وسيلة التمويل الرئيسية لسياسات الشراكة الأورومتوسطية. حيث خصص الاتحاد الأوروبي في الفترة الممتدة من 1996-1999، حوالي 3400مليون أوروا من إجمالي 4685مليون أوررو، إعانات إنمائية في إطار برنامج المساعدات المالية، وقد توزعت هذه الإعانات

[1] مطانيوس حبيب،العولمة و التكتلات الاقليمية، مجلة آفاق، العدد06، افريل2006،ص46.

[2] صارم سمير، اوروبا و العرب: من الحوار الى الشراكة، دار الفكر، دمشق،2000، ص211.

بنسبة 86 %على تسع دول من بين الإثني عشر دولة متوسطية الأعضاء في اتفاقية الشراكة، باستثناء كل من الكيان الإسرائيلي ومالطا وقبرص، نظرا لارتفاع مستويات الدخل والناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول الثلاث، أما 14% المتبقية فهي متاحة في شكل مشاريع وبرامج إقليمية.[1]

- **الشراكة في المجال الثقافي، الاجتماعي والإنساني:** ويقصد بها تشجيع التعاون والتبادل الثقافي والتعليمي واحترام الأديان والعادات والتقاليد لشعوب المنطقة. وكذا القطاع الصحي، والاهتمام بالشباب، ومحاربة الإرهاب والحد من الهجرة غير المشروعة، إضافة إلى منع المتاجرة بالسلع الممنوعة ومقاومة الفساد والتعصب والتمييز العنصري والطائفي.[2]

III. أهداف اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية:

يمكن استعراض أهم أهداف الشراكة الاورو-جزائرية من خلال النقاط التالية:

- الاستفادة من الأسواق الأوروبية أمام الصادرات العربية.
- الاستفادة من المساعدات والقروض المالية والاستثمارات الأجنبية.[3]
- تحديد فضاء مشترك للسلم والأمن.
- تكوين منطقة للازدهار والتعاون الاجتماعي، الثقافي والإنساني تتفاعل فيها إبداعات كل دول المنطقة.
- الشراكة في مجال القانون والتشريعات وكذا في الشؤون الداخلية.
- إنشاء منطقة للتبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الاوروبي مدعمين بقوانين المنظمة العالمية للتجارة.
- حرية تنقل الاشخاص، وحرية حركة رؤوس الاموال.
- التسهيلات في مجال التنمية الاقتصادية بالاضافة الى نزع الرسوم الجمركية، وحرية تبادل السلع والخدمات.[4]

---

[1] عماد جاد، الاتحاد الأوروبي و الشرق الأوسط: الواقع و احتمالات المستقبل، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية بالأهرام، مطابع الأهرام التجارية، مصر، 2001،ص27.

[2] شعباني إسماعيل، محتوى الشراكةالأورو-عربية: تحليل اتفاقيات تونس و المغرب و آفاق الشراكة الأورو جزائرية، ملتقى حول الشراكة الأورو جزائرية، الجزائر، جمعية المعرفة العلمية و الثقافية، 06 جوان2001،ص02.

[3] عبد الرحمان تومي، الاستثمار الاجنبي المباشر في منطقة تبادل حر اورو متوسطية، دراسات اقتصادية، مركز البصيرة، دار الخلدونية، الجزائر، العدد10،السنة2008،ص51.

[4] اكرام مياسي،الاندماج في الاقتصاد العالمي و انعكاساته على القطاع الخاص،مرجع سبق ذكره،ص199.

المطلب الثاني: مسار ومضمون اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي

اجتازت العلاقات التجارية الأوروبية الجزائرية سلسلة من المراحل والمفاوضات، للوصول الى توقيع اتفاقيات التعاون مع المجموعة الاوروبية في سنوات السبعينات. وعلى هذا الاساس سنتطرق في هذا المطلب الى مسار ومضمون هذه الاتفاقية.

I. مسار اتفاق الشراكة الاورو جزائرية:

من اجل توطيد علاقة التبادل التجاري بين الجزائر والسوق الأوروبية، والزيادة في تدفقات التجارة الخارجية، قامت الجزائر في سنة1976 بتصديق اتفاق التعاون مع الإتحاد الأوروبي[1]. وفي الفترة الممتدة من (1978-1995) حصلت الجزائر على اعانات مالية قدرت بِ 949مليون أورو، توزع الى 214 اورو في شكل بروتوكولات مالية، و95 اورو بموجب تسهيلات التعديل الهيكلي، و640مليون أورو كقروض ميسرة من البنك الأوروبي للاستثمار[2]. ولكن بعد التطورات الحاصلة في العلاقات الاقتصادية التجارية العالمية، وسياسات وإجراءات المنظمة العالمية للتجارة، أصبح هذا الاتفاق تقليدي وغير مجدي، وهذا ما أدى الى البحث عن سبل اخرى لتنظيم التجارة الخارجية[3].بعدها سارعت الجزائر إلى القيام بمفاوضات مع الإتحاد الأوروبي على نظير باقي الدول المتوسطية الاخرى منذ 13 اكتوبر1993، من أجل إبرام اتفاق الشراكة، للخوض في الديناميكية الجديدة التي اقامتها القمة الاوروبية في برشلونة 1992، والقائمة على وضع شراكة حقيقية بين الشركاء المتوسطيين الاثني عشر ودول الاتحاد الاوروبي والتي وثق قواعدها مؤتمر برشلونة في نوفمبر1995.[4]ومن هذا المنطلق، اعلنت المفاوضات رسميا بين الجزائر والاتحاد الاوروبي في مارس1997، لكن تم الغاء هذه المفاوضات في ماي 1997، من قبل الجزائر بسبب المديونية، وتخفيض الحقوق الجمركية، اضافة الى مد مجال التعاون الاقتصادي ليعم كل المجالات والقطاعات، وخاصة القطاعات الصناعية والانتاجية والمصرفية[5]. وبعدها تم متابعة المفاوضات لدراسة الاقتراحات المقدمة من الطرفين في افريل سنة2001، وبلوغها بعد 17جولة، بقرار المصادقة على اتفاقية الشراكة في 2001/12/19 ببروكسل، والتي تم التوقيع عليها

[1] د.سمينة عزيزة،الشراكة الأورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي و التنمية المستقلة، مجلة الباحث، العدد09،سنة2011،ص152.

[2] Bensidioune Isabelle, Agnés chevalier, Europe méditerranée, Le pari de l'ouverture, Economica, CEPII,Paris, 1996, P135.

[3] عمورة جمال، مضمون اتفاق الشراكة الموقع بين الجزائر و الاتحاد الاوروبي، مجلة العلوم الانسانية، السنة الرابعة، العدد2007،33،ص11.

[4] اكرام مياسي،الاندماج في الاقتصاد العالمي و انعكاساته على القطاع الخاص،مرجع سبق ذكره،ص212.

[5] Belattaf .M. & Arhab. B, le partenariat euro- med et les accords d'associations des pays du Maghreb avecl'UE, colloque international, université de Tlemcen , 21-22/oct/2003, PP.14-16.

بصفة رسمية في2002/02/22 بمدينة فالنس، الذي قضى بدخول الجزائر إلى منطقة التبادل الحر البحر الأبيض المتوسط في 2010.وقد دخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2005. [1]

II. مضمون اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية:

اتسمت اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية عن باقي اتفاقيات الشراكة، التي ابرمتها الدول المتوسطية الاخرى مع الاتحاد الاوروبي، باحتوائها على ملفين جديدين هما، العدالة والشؤون الداخلية وحرية تنقل الاشخاص، وبند مكافحة الارهاب والتعاون المشترك بين الطرفين في هذا الجانب. حيث تضمن اتفاق الشراكة الاورو جزائرية على 110 مادة، والتي تمثلت في ثمانية محاور اساسية:[2]

- المحور الاول: والذي يضم المواد 3و 4و 5، والمتمثل في تشييد حوار سياسي بين الطرفين، بغية تحقيق رفاهية وامن المنطقة المتوسطية.
- المحور الثاني: المتمثل في تأسيس تدريجي لمنطقة التبادل الحر خلال فترة لا تفوق 12 سنة، اتباعا للاجراءات التي تناولتها الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية، ومختلف الاتفاقيات المتعددة الاطراف التي اقامت المنظمة العالمية للتجارة.
- المحور الثالث: الذي يتناول المواد من30 الى37 المتعلق بتجارة الخدمات، حيث يتقيد الاتحاد الاوروبي بمنح الجزائر معاملة الدولة الاولى بالرعاية في اطار الاتفاقية العامة للتجارة و الخدمات.

– المحور الرابع: ويتناول المواد من38 الى 46، حيث يتعلق هذا المحور بالمدفوعات ورؤوس الاموال والمنافسة، وذلك من خلال تحديد الاجراءات والقواعد التي تهيمن المنافسة، والسياسات المشتركة لتنظيم تحرر حركة رؤوس الاموال بين الجزائر و دول الاتحاد الاوروبي.

– المحور الخامس: و الذي تناولته المواد(48ومن 50 الى55) من الاتفاقية، المرتبط بالتعاون الاقتصادي بالقطاعات، والتي تم التفاهم لتحرير مبادلاتها بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي اضافة الى القطاعات التي تسمح بتسهيل اللانسجام بين الاقتصاد الجزائري و الاقتصاد الاوروبي و خاصة القطاعات المساهمة في رفع مستويات التنمية و خلق فرص التشغيل، و منح الاولوية للقطاعات المؤدية الى تنويع الصادرات الجزائرية.

[1]Nordine Grim,L'économie algérienne de la politique, Casbah Édition, Alger,2004,page145.

[2] Décret présidenttiel n° 05-159 du 18 Rabie ELAOUEL 1426 correspondant au 27 avril 2005portant ratification de l'accord euroméditérraneen établissant une association entre la républipue Algériennedémocratipue et populuire d'une part et la communauté européene et ses Etats menbres d'autre part, signé
à valence le 22 avril 2002, ansi pue ses annexes 1 à 6, les protocoles n° 1a7 et – l'actefinal yafférents, g.O.n° 31, le 30 avril 2005.

– المحور السادس: و الذي تناولته المواد(67 الى78)، المتعلق بالتعاون الاجتماعي و الثقافي، الذي يهدف الى تشجيع تبادل المعلومات و التفاهم المتبادل بين الثقافات باستعمال الوسائل الاعلامية المختلفة.

– المحور السابع: والذي تناول المواد (79 الى81)، المتعلق بالتعاون المالي، الذي يهدف الى تاهيل الهياكل الاقتصادية و العمل على تشجيع الاستثمار لخلق مناصب الشغل، بالاضافة الى تسهيل الدعم للتنمية الريفية.

– المحور الثامن: والذي يتناول المواد (81الى91)، ويتعلق بالتعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية، حيث يشمل هذا التعاون مجالات مختلفة، كالتعاون في مجال القانون والقضاء ومكافحة الجريمة المنظمة، وتبيض الاموال وغيرها. [1]

المطلب الثالث: انعكاسات الشراكة الاورو جزائرية

من المنتظر ان آثار اتفاق الشراكة على مختلف جوانب الاقتصاد الوطني، ستتراوح بين انعكاسات إيجابية التي يمكن تبيانها من خلال البرامج والمساعدات المقدمة من طرف الاتحاد الأوربي للجزائر، وكذلك انعكاسات سلبية التي يمكن توضيحها من جراء الصعوبات والمعوقات التي تواجه الاقتصاد الجزائري للتماشي مع هذا الاتفاق. وعليه سنحاول في هذا المطلب سرد اهم الآثار السلبية والايجابية الناتجة عن ابرام اتفاق الشراكة مع دول الاتحاد الاوروبي في مايلي:

I. الآثار الإيجابية لاتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري:

اتخذ اتفاق الشراكة كدافع للسوق الجزائرية الى المنافسة، ومواجهة الاثار السلبية المتوقعة من اندماج الاقتصاد الوطني، والتفتح على الاقتصاد العالمي. فيما يلي سنحاول سرد اهم الاثار الايجابية على الاقتصاد الوطني، الناتجة عن ابرام اتفاق الشراكة مع دول الاتحاد الاوروبي: [2]

- المساهمة في تخفيض نفقات المنتجات الجزائرية، وذلك من خلال التقليص في نسب الرسوم الجمركية للمواد الاولية، والمواد نصف المصنعة.
- تحفيز تدفق رؤوس الاموال الأجنبية الى الجزائر، وذلك باستبدال رؤية العالم الخارجي للجزائر، من اجل ضمان الاستقرار والامن في الجزائر، بالنسبة للمستثمرين الأجانبين بشكل عام، والاوروبيين بشكل خاص.
- منح الفرصة للمنتوج الجزائري لاحتلال مكانة في السوق الأوروبية، وتحسين جودته. عن طريق تطوير اساليب وتقنيات انتاج المؤسسات الوطنية الجزائرية.

[1] عمورة جمال، مضمون اتفاق الشراكة الموقع بين الجزائر والاتحاد الاوروبي، مرجع سبق ذكره، ص13.

[2] د.ز عباط عبد الحميد، الشراكة الأورو–متوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الجزائر، العدد الأول، ص64.

- اقامة برنامج شامل لتأهيل القطاع الصناعي، ورفع قدرته على المنافسة، وزيادة مستويات الانتاج والجودة والمواصفات الفنية.
- حصول الجزائر على بعض المزايا المتعلقة بتصدير منتوجات الصيد البحري ومنتوجاتها الزراعية، حيث تضمن اتفاق الشراكة ما يقارب800 منتوج فلاحي.
- استفادة الجزائر من فتح السوق الاوروبية، مع الاعفاء الجمركي الكامل وعلى الفور امام الصادرات الجزائرية، وفي المقابل تفتح السوق الجزائرية امام الواردات الاوروبية من السلع بإعفاء جمركي متدرج خلال 12 سنة.
- تقيد الطرف الاوروبي بدعم الطرف الجزائري في مجال الخبرة والتأهيل، والاستثمار المباشر ودعم الخوصصة، فقد تم الالتزام بدعم الوفد الجزائري في مفاوضاته الرامية للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة.
- تقليص تكاليف النقل للمنتوجات الجزائرية نتيجة موقعها الجغرافي القريب من الاتحاد الاوروبي.

II. الآثار السلبية لاتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري:

بالرغم من الآثار الايجابية المنتظرة من اتفاق الشراكة، فان هناك جملة من الآثار السلبية على الاقتصاد الوطني، واهمها: [1]

- افلاس العديد من المؤسسات الجزائرية، وزيادة نسبة البطالة، نتيجة تزايد المنتجات الاجنبية، وانخفاض الطلب على المنتجات المحلية.
- ضعف المؤسسات الوطنية على مواجهة المنافسة بشكل جيد، نتيجة تقليص مدة التفكيك الجمركي.
- جعل المؤسسات الوطنية في صف واحد مع المؤسسات الاجنبية، في دفع نفس النسبة على تصدير سلعها النهائية الى الجزائر، نتيجة تخفيض التعريفة الجمركية المفروضة على المواد الاولية المستوردة من دول الاتحاد الاوروبي الى 05%.
- عدم استفادة القطاع الفلاحي بالدعم الكافي مقارنة بنفس القطاع الاوروبي.
- زيادة فرض الضرائب على المواطنين، بسبب الانخفاض المحسوس في عائدات الجزائر من الجباية الجمركية، والتي قدرت بحوالي 02 مليار دولار سنويا.
- ضعف الدينار الجزائري مقابل اليورو.

[1] ناصر دادي عدون، متناوي محمد، الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة، دار المحمدية العامة،ا لجزائر،2003،ص183-184.

المبحث الثالث: علاقة الجزائر بالمنظمة العالمية للتجارة

عاشت الجزائر تغيرات جذرية تصادفت مع تحولات اقتصادية عالمية، صارت تدفع الاقتصاد الجزائري للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة لضمان الاندماج في الاقتصاد العالمي وتحقيق سلسلة من الاهداف والمزايا، خصوصا بعد التصحيح الهيكلي الذي فرض على الجزائر من طرف صندوق النقد الدولي من جهة، والتوقيع على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوروبي في مارس1999من جهة اخرى. وقد أنشأت منظمة التجارة العالمية لتحل مكان سكرتارية الغات بعد توقيع الإتفاقية الموقعة في مراكش1994بعد إنتهاء جولة الأروجواي، وتشمل المنظمة وقت إنشائها في أول جانفي 1995حوالي 110دولة منهم85 دولة نامية[1].ومن هذا المنطلق سنتطرق في هذا المبحث لعموميات حول المنظمة العالمية للتجارة في المطلب الاول، وتضمن المطلب الثاني دوافع وشروط واجراءات الانضمام، اما المطلب الثالث فاحتوى على صعوبات وانعكاسات انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة.

المطلب الاول: ماهية المنظمة العالمية للتجارة

تمثل المنظمة العالمية للتجارة عنصرا أساسيا من عناصر النظام الاقتصادي العالمي، فهي تعمل على تنظيم وتسيير الاقتصاد العالمي، من اجل تحرير التجارة العالمية وتصويب السياسات الاقتصادية الدولية المختلفة. لهذا سنتعرض في هذا المطلب الى مفاهيم أساسية حول المنظمة العالمية للتجارة فيمايلي:

I. تعريف المنظمة العالمية للتجارة:

تعرف منظمة التجارة العالمية بأنها منظمة دولية ذات صفة قانونية مستقلة من الناحيتين الادارية والمالية[2]،تمثل الإطار التنظيمي والمؤسسي الذي يحتوي على كافة الاتفاقيات التي اسفرت عنها مفاوضات جولة الاروغواي.[3]تعمل على حرية التجارة العالمية، من خلال إنتقال السلع والخدمات والأشخاص بين الدول، وما يترتب على ذلك من آثار إقتصادية وسياسية وإجتماعية وثقافية وبيئية وحماية الملكية الفكرية.[4]

وتعرف المنظمة العالمية للتجارة ايضا على انها عبارة عن إطار مؤسسي واحد يجمع كل الإتفاقيات والوثائق القانونية التي تم التفاوض بشأنها في جولة أوروغواي، وتغطي التجارة في السلع والخدمات، وحماية حقوق الملكية

[1]عبد الحميد عبد المطلب، النظام الإقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 10سبتمبر، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، مصر،2003، ص104-105.

[2]محمد مطر، الالتام بمعايير المحاسبة والتدقيق كشرط لانضمام الدول الى المنظمة العالمية للتجارة، دراسات استراتيجية، العدد1998،18، ص10.

[3]سمير صارم، معركة سياتل حرب من اجل الهيمنة، دار الفكر، سوريا، الطبعة الاولى،2000، ص25.

[4]حسين القتلاوي سهيل، منظمة التجارة العالمية، الطبعة الأولى، دار الثقافة، عمان، 2006، ص46.

الفكرية، بالإضافة إلى إجراءات تسوية المنازعات، ومع الرصد المنتظم للسياسات التي يطبقها أعضاء منظمة وبالإضافة إلى ذلك هناك عددا من القرارات والإعلانات الوزارية التي تكمل الإتفاقيات التي تم التوصل إليها.[1]

يتضح من خلال التعريفات السابقة ان المنظمة العالمية للتجارة، هي منظمة دولية كباقي المنظمات الدولية الاخرى، حيث يتم اتخاذ القرارات في هذه المنظمة بمشاركة كل الاعضاء، سواءا من خلال الوزراء، او من خلال المسؤولين، وعادة ما تصدر القرارات باتفاق الأراء.[2]

II. اهداف المنظمة العالمية للتجارة:

تسعى المنظمة العالمية للتجارة الى تحرير التجارة العالمية، وفي هذا الإطار تعمل على تحقيق الاهداف التالية:

- شد الاقتصاد العالمي: ويتحقق ذلك بتحرير التجارة من جميع القيود، الذي يؤدي بدوره الى ارتفاع الطلب على الموارد الاقتصادية، وتيسيير الوصول الى الاسواق العالمية، مما يسمح بزيادة مستوى الدخل القومي الحقيقي للدول الاعضاء.[3]
- خلق منتدى للمفاوضات التجارية[4]:وذلك من خلال تشاور دول الأعضاء في كل ما يخص بالامور التجارية، فهي بذلك تسمح لهم بإقامة اجتماعات دائمة، خاصة وان الاجتماع الوزاري يتم مرة كل سنتين على الاقل، وهو ما يتيح للدول بطرح مشاكلها، والتفاوض حول القضايا المتعلقة بالتجارة.
- احراز التنمية المستدامة وحماية البيئة[5]: من خلال تفهم اوضاعها الاقتصادية عند اتخاذ واصدار القرارات، بالاضافة الى قدرتها بالانتفاع من المعاملة التفضيلية، والاستفادة من احتياطات العالم لتحقيق التنمية الاقتصادية.
- حل المنزاعات وايجاد تواصل بين الاعضاء: ان آلية الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية كافية لفض المنازعات بين دول الاعضاء، التي قد تنشأ بسبب الاختلاف حول تفسير احكام واتفاقية جولة الاوروغواي، نظرا لكثرتها وتشعبها، وبسبب المشاكل التي عانت منها، لذلك كان من الضروري انشاء آلية فعالة وذات قوة رادعة تمثلت هذه الالية في المنظمة العالمية للتجارة.[6]

---

[1] سعيد النجار، إتفاقية الجات وآثارها على البلاد العربية، بدون طبعة، دار الشروق، القاهرة، 1997، ص27.

[2] ناصر دادي عدون، متناوي محمد، مرجع سبق ذكره،ص75.

[3] ناصر دادي عدون، متناوي محمد، مرجع سبق ذكره،ص59.

[4] Berangere Taxil,L'OMC Et Les Pays En Developpement,Montchrestien,Paris,1998,p29.

[5] Mutation :recrue par la chambre commerce et industrie,N°24 Juin1998,p15.

[6] سليم سعداوي،الجزائر ومنظمة التجارة العالمية:معوقات الانضمام و آفاقه،الطبعة الاولى،دار الخلدونية،الجزائر،2008،ص20.

- رفع مستوى المعيشة:[1]بتخصيص ادارة العلاقات فيما بين اعضاء المنظمة في مجال التجارة والجهود الاقتصادية.

III. مهام المنظمة العالمية للتجارة:

سعيا وراء الوصول الى تحرير كامل للتجارة الخارجية، تتولى المنظمة العالمية للتجارة المهام التالية:[2]

- ترصد السياسات الدولية لدول الاعضاء، تبعا للاسس المتفق عليها، لتلاؤم هذه السياسات مع القواعد والضوابط المتفق عليها في إطار المنطمة.
- العزل في المنازعات التي قد تحدث بين الدول الاعضاء حول تنفيذ الاتفاقات التجارية الدولية، وذلك من خلال الإدارة والإشراف على الاتفاقية المنشئة لجهاز تسوية المنازعات، والتي تحدد طبيعة عمل واسلوب تشكيل لجان التحكيم وجهاز الاستئناف، لحقوق والتزامات الدول في إطار الجهاز المذكور، وذلك طبقا للتفاهم الذي تم التوصل اليه في هذا الشأن في جولة الاوروغواي، ويتولى هذه المهمة المجلس العام بالمنظمة.
- مراقبة وتنفيذ وادارة اعمال الاتفاقية الخاصة بجولة الاوروغواي والموقعة في مراكش، والعمل على تحقيق اهدافها. كما توفر الإطار اللازم لادارة وتنفيذ الاتفاقات متعددة الاطراف.
- التضامن مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والوكالات التابعة له، في عرض السياسات على الصعيد الدولي، وتحديد برامج الاصلاح الاقتصادي في الدول النامية، من اجل تحقيق أكبر قدر من التناسق فيما بين المنظمات الثلاث لقيادة الاقتصاد العالمي، فالمنظمة توصف بالعالمية وهي مفتوحة لكل الدول التي ترغب في الانضمام اليها.[3]

IV. مبادئ المنظمة العالمية للتجارة:

يمكن تلخيص مجموعة المبادئ التي تستند اليها المنظمة العالمية للتجارة فيما يلي:

- **مبدأ عدم التمييز:** ويقصد به تطبيق شرط الدولة الاولى بالرعاية، حيث تتقيد كل دولة باخضاع المنتجات المماثلة للواردات في مختلف الدول لنفس المزايا، سواءا فيما يتعلق بالمعاملة الجمركية او اي معاملات اخرى.[4]

---

[1] فادي علي مكي،مابين الاتفاقية العامة للنجارة و التعريفة الجمركية و المنظمة العالمية للتجارة،المركز اللبناني للدراسات،2000،ص57.

[2] أسامة المجذوب،الجات و مصر و البلدان العربية،الدار المصرية اللبنانية،القاهرة،1996،ص95.

[3] خالد سعد زغلول حلمي، مثلث قيادة الاقتصاد العالمي، الطبعة الاولى، الكويت،مجلس النشر العلمي،2002،ص400.

[4] د.مرسي السيد حجازي،منظمة التجارة العالمية:عرض تاريخي تحليلي،الدار الجامعية للطباعة و النشر،لبنان،2001،ص66.

- **مبدأ التجارة التفصيلية:** ويثبت ان للدول النامية ميزاتها فيما يتعلق بعقبة التنمية، وعائق القدرة على المنافسة، ولهذا فان المنظمة العالمية للتجارة تمنح للدول النامية بعض الامتيازات لزيادة حصتها، وتشجيع سعيها للوصول الى الاسواق العالمية.[1]
- **مبدأ الحماية من خلال التعريفة الجمركية:** إ ذا اقتضت الضرورة يمكن للدولة أن تحمي تجارتها، عن طريق التعريفة الجمركية وليس بإجراءات تقييدية أخرى كالقيود الكمية.
- **قاعدة المعاملة الوطنية:** ويقصد بها توافق الاحكام المطبقة على المنتجات الأجنبية، مع تلك الاحكام المطبقة على السلع الوطنية من حيث الضرائب المحملة والرقابة الحكومية.[2]
- **مبدأ الشفافية:** وتقصد بها ضرورة تكفل دول الاعضاء باظهار جميع القواعد واللوائح المحلية التي تحكم تجارة الخدمات، وتبليغ بجميع الاحكام والتدابير الجديدة لمجلس التجارة في الخدمات. اضافة الى إقامة على الاقل نقطة واحدة او أكثر للاستفسار، ويمكن للبلدان الاعضاء الاخرى الحصول منها على معلومات عن القوانين واللوائح التي تؤثر على التجارة في قطاع الخدمات.[3]

V. الهيكل التنظيمي والوظيفي للمنظمة العالمية للتجارة:

يبين الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة، الاهداف والمهام التي اقامت من أجلها، ولتوضيح وظيفة المنظمة، يمكن تقسيم هيكلها التنظيمي الى مجموعتين من الاجهزة:

1.V. الاجهزة العامة :

تشمل الاجهزة العامة كل من المؤتمر الوزاري، المجلس العام، الامانة العامة، جهاز تسوية المنازعات ومراجعة السياسات التجارية.

1.1.v. المؤتمر الوزاري :

يعتبر هذا المجلس الهيئة الرئاسية للمنظمة فهو راس السلطة فيها. ويتالف من ممثلي جميع الدول الاعضاء بالمنظمة طبقا لمبدأ المساواةخاصة في التصويت، فلكل عضو صوت واحد عكس صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وبالتالي تعتبر أكثر ديمقراطية من المنظمتين الآخريين. ويلتقي اعضاء المؤتمر الوزاري مرة كل سنتين على الاقل، وهو السلطة العليا للاشراف على إنجاز مهام المنظمة، واستخدام الاجراءات والقرارات

[1] عبد الحميد عبد المطلب، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، مصر، 2003ص .18

[2] د.مرسي السيد حجازي،منظمة التجارة العالمية:عرض تاريخي تحليلي،مرجع سبق ذكره،ص67.

[3] سليم سعداوي،الجزائر ومنظمة التجارة العالمية:معوقات الانضمام و آفاقه،مرجع سبق ذكره،ص19.

اللازمة في جميع المواضيع المتعلقة بالاتفاقيات التجارية متعددة الاطراف، واهمها منح العضوية وسريان الاتفاقات وانشاء اللجان. [1]

v.1.2 المجلس العام :

يتالف من ممثلين عن جميع الاعضاء، ويجتمع تسع مرات في السنة على الاقل، كما يجتمع كلما دعت الحاجة الى ذلك. ويقوم بالوظائف التي يستند له المجلس الوزاري، ويتولى مهام هيئة فض الصراعات والمشاكل، ومهام اثابة ومعاودة السياسات التجارية للدول الاعضاء، بالاضافة الى انه يشرف على مجلس تجارة السلع ومجلس الخدمات ومجلس حقوق الملكية الفكرية.[2]

v.1.3 الامانة العامة :

يتضمن هيكل المنظمة امانة عامة يرأسها مدير عام يعيينه المؤتمر الوزاري، ويحدد مسؤولياته وسلطاته وشروط خدمته وفقا للقواعد التي يعتمدها المركز الوزاري. وللامانة دور مهم في مساعدة هيئة فض المنازعات، ومنح الدعم الفني والمنشورة القانونية لها، ويعتبر كل العاملين في الامانة العامة موظفيين دوليين غير خاضعين لاي تعليمات من اي دولة، مهما كانت جنسية هؤولاء الموظفين[3].

v.1.4 جهاز مراجعة السياسات التجارية :

تعتبر هذه الهيئة من اهم الاجهزة للمنظمة العالمية للتجارة، الى جانب جهاز تسوية المنازعات، وقد انشئت لغرض مراجعة السياسات التجارية للدول الاعضاء حسب الفترات الزمنية المحددة بعامين للدول المتقدمة، واربعة اعوام للدول النامية، وستة اعوام للدول الاقل نموا. وذلك من اجل تشجيع الدول الاعضاء بالمنظمة على الالتزام بمبدأ الشفافية.[4]

v.1.5 جهاز تسوية المنازعات :

يعتبر هذا الجهاز من اهم اجهزة المنظمة، وتشمل ولايته كافة مجالات التجارة في السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية بشكل متكامل، ويعتمد الجهاز في عمله على اسلوب تسوية المنازعات المنصوص عليه

---

[1] Thiebaut Flory,L'OMC,droit institutionel et substantiel,Bruxelles,1996,p17.

[2] عاطف السيد،الجات و العالم الثالث،الطبعة الاولى،مجموعة النيل العربية،القاهرة،2002،ص33.

[3] سمير محمد عبد العزيز،المنظمة العالمية للتجارة و مؤتمراتها الوزارية:وقائع مشاكل و تحديات،الاسكندرية،المكتب العربي الحديث،2006،ص04.

[4] ناصر دادي عدون،متناوي محمد،الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة،مرجع سبق ذكره،ص66.

تفصيلا في احكام الاتفاقية الخاصة به، ويصدر الجهاز احكاما ملزومة الاطراف المتنازعة من خلال هيئة المحكمين، ويحق لاي طرف استئناف قرار هيئة المحكمين اذا وجد ما يستوجب ذلك.[1]

v.2. الاجهزة التخصصية: وتشمل المجالس المختلفة في مجال السلع والخدمات وحقوق الفكرية واللجان المختلفة:

v.2.1. المجالس المتخصصة :

تضم ثلاث مجالس رئيسية متخصصة، تخضع لإشراف المجلس العام وتزاول اختصاصاتها حسب المجال الذي يتبعها، والعضوية في هذه المجالس مفتوحة لكل الدول الاعضاء، كما بامكانها تكوين لجان فرعية حسب الاحتياجات، حيث تضع القواعد والاجراءات لسير عملها شريطة ان يوافق عليها المجلس التابعة له[2]. وتتمثل هذه المجالس في مجلس السلع الذي يحرص على تطبيق جميع الاتفاقيات التي تم التوصل اليها، والمتعلقة بالتجارة في السلع والمنتجات، أما مجلس تجارة الخدمات فهو بمثابة الجهاز التنفيدي لادارة الاتفاقية المتعلقة بالتجارة في الخدمات، وتنفيدها من خلال التزامات الدول الاعضاء، في حين ان مجلس حماية حقوق الملكية الفكرية يقوم على تنفيذ اتفاقية الملكية الفكرية، التي تم التوصل اليها خلال مفاوضات جولة الاورغواي، اذ يهتم بالبحث في القضايا المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية[3].

v.2.2 اللجان:

لقد تم انشاء لجان اخرى من طرف المؤتمر الوزاري ومستمدة من المجلس العام، منها لجنة التجارة والتنمية التي تهتم بانشغالات الدول النامية، ولجنة الميزانية والمالية والإدارة التي تقوم بتمويل ميزانية المنظمة، والعضوية في هذه اللجان مفتوحة لكل الدول الأعضاء، كما تقوم هذه اللجان باعلام المجلس العام بكافة انشطتها.[4]

[1] أسامة مجذوب،الغات من هافانا الى مراكش،الطبعة الاولى،الدار المصرية اللبنانية،1996،ص08.

[2] Olivier Blin,L'organisation Mondiale de Commerce,Paris,Ellipes Edition,1999,p17.

[3] Annie Krieger.Krynicki,L'organisation Mondial du Commerce,Vuibert,Paris,1997,p60.

[4] اكرام مياسي،الاندماج في الاقتصاد العالمي و انعكاساته على القطاع الخاص،مرجع سبق ذكره،ص229.

الشكل رقم (II–1): الهيكل التنظيمي و الوظيفي للمنظمة العالمية للتجارة

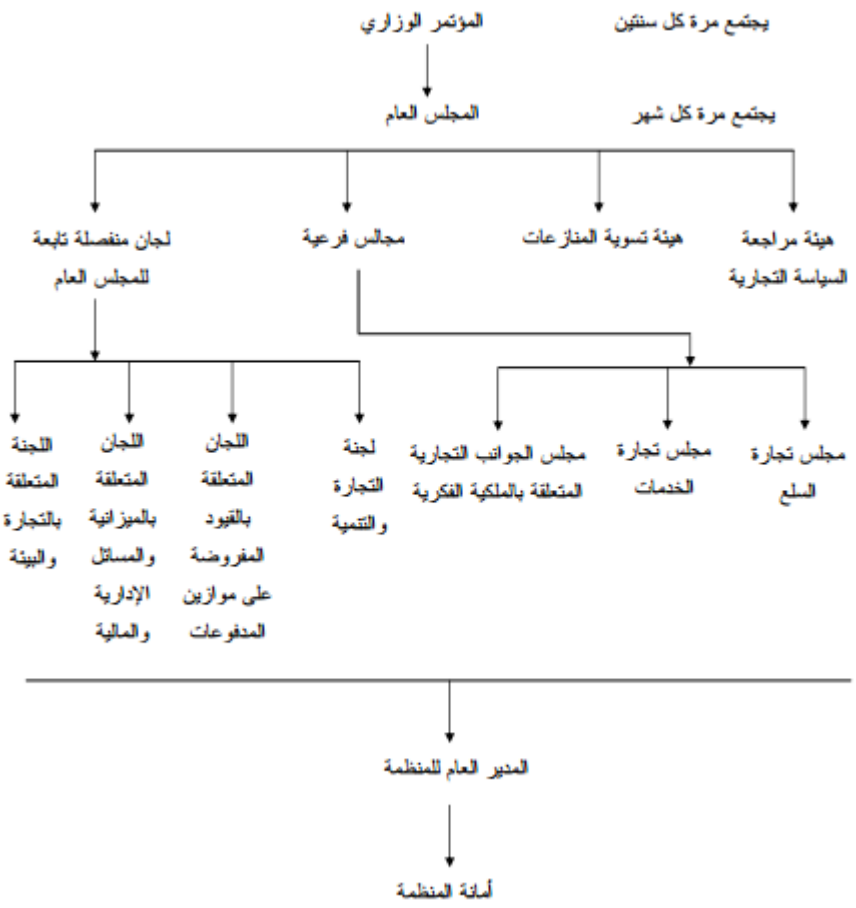

المصدر:رانيا محمود عبد العزيز عمارة،**تحرير التجارة الدولية وفقا لاتفاقية الغات**،الطبعة الاولى، دار الفكر الجامعي،الإسكندرية،2008،ص55.

VI. تطور المنظمة العالمية للتجارة:

نشأت المنظمة العالمية للتجارة، لغرض تنظيم التجارة الدولية بين دول الاعضاء، والسعي لتحقيق المزيد من التحرير للمبادلات التجاري، وتنمية التجارة الخارجية بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي. ومن خلال قيام هذه المنظمة بنشاطها، والعمل على انجاز المهام الموكل اليها، مرت بعدة تطورات حيث عقد فيها اربعة مؤتمرات. سنحاول ابراز هذه التطورات فيمايلي:

- **المؤتمر الوزاري الأول في سنغافورة عام1996**:

أقيم أول مؤتمر وزاري للمنظمة العالمية للتجارة في سنغافورة، بعد سنتين من تأسيس المنظمة من 10 الى 13 ديسمبر1996، وذلك طبقا لأحكام الاتفاقية المؤسسة لهذه المنظمة التي تنص على عقد المؤتمر الوزاري مرة كل سنتين على الأقل.و ساهم في هذا المؤتمر وزارة التجارة الخارجية و المالية و الزراعية لأكثر من 120دولة عضو

بالمنظمة العالمية للتجارة[1]،حيث كان الهدف الرئيسي من عقد هذا المؤتمر، هو تقييم السياسات التجارية متعددة الأطراف، ومراجعة لمدى تنفيذ الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية للالتزامات المقدمة منها في إطار المنظمة، بالإضافة إلى اتمام المفاوضات حول بعض المواضيع التي لم يتم تكميلها في المفاوضات الخاصة بتحرير التجارة في الخدمات.[2]

- **المؤتمر الوزاري الثاني في جنيف بسويسرا 1998** :

عقد المؤتمر الوزاري الثاني لمنظمة التجارة العالمية بجنيف بسويسرا من18 إلى 20 ماي 1998، لغرض عرض موضوعات جديدة، بعد أن مر على إنشاء المنظمة أربع سنوات، ومن بين هذه المواضيع مايلي: [3]

- استعراض أنشطة المنظمة العالمية للتجارة، ومناقشة تنفيذ اتفاقيات المنظمة.
- بيانات رؤساء الدول والحكومات، ومناقشة النشاطات المستقبلية للمنظمة.
- تحديد مكان وزمان المؤتمر الوزاري الثالث.

ولقد تعاهد دول الأعضاء في المنظمة على مواصلة عدم فرض رسوم جمركية على التحويلات الالكترونية، وذلك للتعرف على مجال التجارة الالكترونية وتنميته. كما أوصى بضرورة مساهمة النظام التجاري في تحقيق النمو والتوظيف والاستقرار، وتهيئة المناخ الملائم للعلاقات التجارية الدولية وفق الأهداف المتضمنة في اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة.[4]

- **المؤتمر الوزاري الثالث في سياتل بالولايات المتحدة الامريكية 1999**:

عقد المؤتمر الوزاري الثالث بسياتل في الفترة من30نوفمبر1999 إلى 04ديسمبر1999، بعد مرور خمس سنوات من تأسيس المنظمة العالمية للتجارة، وهي فترة كافية لإظهار نتائج تطبيق جولة الاروغواي، من هنا أطلق مؤتمر سياتل العنان للفكر العالمي لكي يحث بقوة عن عمولة أكثر وضوحا، حيث شارك في هذ المؤتمر 135دولة.[5] وتضمن جدول أعمال هذا المؤتمر المواضيع التالية:[6]

- إعلان بداية المفاوضات التجارية الخاصة بالخدمات والزراعة، لتوسيع نطاق تحرير الأسواق الدولية الخاصة بهذين المجالين، مما يؤدي إلى إدماجهما في نظام التجارة الخارجية.
- الدعم المقدم للإنتاج الزراعي.

---

[1] سمير محمد عبد العزيز، المنظمة العالمية للتجارة و مؤتمراتها الوزارية: وقائع مشاكل وتحديات، مرجع سبق ذكره،ص176.

[2] عبد الحميد عبد المطلب، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية، مرجع سبق ذكره، ص343.

[3] ناصر دادي عدون، متناوي محمد، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، مرجع سبق ذكره، ص91.

[4] نفس المرجع، ص92.

[5] عبد اللطيف عبد الحميد، الغات وأليات OMC من اوروغواي لسياتل حتى الدوحة، الدار الجامعية،2003/2002، ص363.

[6] سمير صارم، معركة سياتل حرب من اجل الهيمنة، مرجع سبق ذكره، ص52.

- تطوير قطاع التجارة الالكترونية.
- الاتفاق حول بداية جولة تجارية شاملة بعد مناقشة جميع المواضيع السابقة التي تم برمجتها في جدول أعماله.

ويعود فشل هذا المؤتمر الى التناقضات، واتساع هوة الخلافات في المرافق بين مختلف الدول المتقدمة خاصة[1]،وتتمثل أهم هذه الخلافات فيما يلي:[2]

- رفض دول الاتحاد الأوروبي لإزاحة المساعدات التي تقدمها للإنتاج الزراعي، وإصرار الولايات المتحدة الأمريكية على المطالبة برفع هذه المساعدات.
- رفض الدول النامية إضافة موضوع التجارة ومعايير العمالة في جدول الأعمال، واعتبرت أن المنظمة المعنية بمعايير العمل هي منظمة العمل الدولية.
- انزعاج الدول النامية حول طريقة صنع القرار داخل المنظمة من طرف الدول المتقدمة، حيث احست الدول النامية والدول الأقل نموا خلال المؤتمر بالعزلة، وعدم امكانها بالتعبير عن مواقفها من مختلف المسائل التي تناولتها الاجتماعات الجانبية للمؤتمر الوزاري.

- **المؤتمر الوزاري الرابع في الدوحة عام2001:[3]**

عقد مؤتمر الدوحة المؤتمر الوزاري في الفترة من9 الى 13 نوفمبر2001، بمشاركة الدول الاعضاء البالغ عددها حول142 دولة، بالاضافة الى حضور حوالي 300فرد من منظمات دولية، وكان عدد الدول النامية المشاركة في المؤتمر 99دولة تمثل حوالي70% من الدول الاعضاء بالمنظمة، وعدد الدول العربية 11وتمثل55%من مجموع الدول العربية. حيث شهد هذا المؤتمر انضمام الصين لتكون الدولة رقم142 التي تنضم الى المنظمة العالمية للتجارة، وهي مسألة لها دلالات كبيرة في المستقبل.

تم انعقاد هذا المؤتمر في ظروف جديدة تماما حيث أصبح مطارد بهاجس الفشل والإخفاق وخاصة مع بداية الأعمال التحضيرية له، ومن هنا قام مدير المنظمة العالمية للتجارة"مايك دور" بدعوة الدول النامية والدول المتقدمة، بان تدخل قاعة المحادثات والمفاوضات في هذا المؤتمر المنعقد بالدوحة على أرضية"إننا جميعا مستهلكون من بعضنا

[1] عبد اللطيف عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص364.

[2] جمال الدين زروق،القضايا الهامة و الحيوية للدول النامية في جدول اعمال منظمة التجارة العالمية المستقبلي،نشرة اللجنة الاجتماعية و الاقتصادية لغربي آسيا،نيويورك،2001،ص07.

[3] سليم سعداوي، الجزائر ومنظمة التجارة العالمية: معوقات الانضمام و آفاقه،مرجع سبق ذكره،ص35-36.

البعض"[1]،لمحاولة إقناع الدول النامية بان العالم أصبح في حاجة ملحة إلى نظام اقتصادي عالمي جديد يتحمل عبء مكافحة الإرهاب، وزيادة الرفاهية للجميع وتقليل الفقر في العالم.

المطلب الثاني: التجارة الخارجية الجزائرية وانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

يرجع تفكير الجزائر في انضمامها المرتقب الى المنظمة العالمية للتجارة، الى الحكم الذي إتخذه مجلس الوزراء في شهر فيفري 1996، والى جملة الاصلاحات الضخمة التي باشرتها لادماج الاقتصاد الوطني ضمن الاقتصاد العالمي، والانتفاع من الفوائد التجارية التي يمدها السوق الدولي. حيث جاءت هذه التغيرات الهيكلية والإستراتيجيات موافقة لقواعد المنظمة العالمية للتجارة. وسنتطرق في هذا المبحث الى دوافع واجراءات وشروط انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة.

I. دوافع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة:

رغبت الجزائر في الانتقال من اقتصاد الموجه نحو اقتصاد السوق، وذلك عن طريق القيام بعدة إصلاحات للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة. ومن بين اهم دوافع انضمام الجزائر لهذه المنظمة مايلي:[2]

- إنعاش الاقتصاد الوطني: عن طريق الزيادة في حجم الواردات من الدول الأعضاء، نتيجة تقييد حدود التعريفة الجمركية، ومنع استخدام القيود الكمية، وهذا ما يساهم في الانتفاع من أساليب الانتاج الحديثة والمتطورة، التي يمكن أن تستخدمها الجزائر كوسيلة لتنويع الاقتصاد الوطني.
- الحث على تشجيع الاستثمارات: وذلك عن طريق انتفاعها من الاتفاقية الخاصة بالاستثمارات في مجال التجارة، والتي قد تنعكس عليها ايجابيا باستثمارات مهمة، خصوصا مع استغلالها من أثر الشبكات التي تكونها الشركات متعددة الجنسيات على المستوى الجهوي والدولي؛ وما تمثله من وسائل ضرورية في مقايضة السلع والخدمات، وفي الاستفادة من الهوامش المتاحة في الربحية، ودخل عوامل الإنتاج بين الدول.
- مواكبة التجارة الدولية: ان هشاشة قطاع الانتاج في الجزائري، وعدم استطاعته على تطوير اساليب انتاجه، ومنافسته للمنتوجات الاجنبية المستوردة، دفعها الى الجوء للأسواق العالمية، وانضمامها الى المنظمة العالمية للتجارة، لاحرازها على الفرص التي تمنحها لها هذه الأخيرة، وحصولها على احتياجات الضرورية المختلفة، وم تم مسايرتها للمستجدات الحديثة في العلاقات الاقتصادية الدولية.

[1] نبيل حشاد، الغات و المنظمة العالمية للتجارة، الطبعة الثانية، دار ايجي،مصر للطباعة و النشر،1999،ص28-29.

[2] د.ناصر دادي عدون،متناوي محمد، "مجلة الباحث: انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة"، جامعة ورقلة ،العدد 03/2004،ص70-71.

- إستغلال المزايا التي تمنح للدول الأعضاء النامية بالمنظمة وذلك عن طريق حماية المنتوج الوطني من المنافسة، ومحافظتها على التعريفة الجمركية المرتفعة، وكذلك مدة التصدير والتي قد تصل إلى 10سنوات، بدلا من 6سنوات للدول المتقدمة. كما يمكن مواصلة دعم صادرات مختلف القطاعات لفترة تصل إلى 08سنوات.

II. شروط انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة:

يلتزم البلد الساعي للانضمام بعدة شروط تمليها عليه دول الاعضاء في المنظمة، ويجب على الجزائر ان تقوم بتشريع اقتصادي يتوافق مع قوانين المنظمة، والحث على توفير مجموعة من الشروط للانضمام الى هذه المنظمة. ويمكن ان نميز بين نوعين من الشروط كالآتي:

- **الشروط العامة:**

يحق لكل دولة او اقليم اقتصادي او اتحاد جمركي لديه حرية كاملة في ادارة علاقاته التجارية الخارجية، ان ينضم للمنظمة وكافة الاتفاقيات التابعة لها طبقا للشروط المتفق عليها بين دول الأعضاء. تتمثل هذه الشروط في الموافقة على نتائج الاوروغواي ككل، ومنح ضمانات في مجال السلع والخدمات من ناحية، ومن ناحية اخرى يتحمل المؤتمر الوزاري الذي يعقد كل سنتين على الاقل عملية البث في طلبات الانضمام باغلبية 3/2 اصوات دول الاعضاء، والتي تعمل على منح جداول التنازلات في السلع، وعروض التعهدات في الخدمات، وتتفاوض حولها مع مختلف الاعضاء على ان يتم الادراك حول التزامات العضو الجديد.[1]

- **الشروط الخاصة:**

من اهم الشروط الخاصة التي تفرضها المنظمة العالمية للتجارة على الدول الراغبة في الانضمام اليها، والتي يجب على الجزائر القيام بها، هي اتباع نظام اقتصاد السوق من اجل تحقيق الانفتاح الاقتصادي وتحرير تدفقاتها التجارية الدولية، بالاضافة الى ازالة الرسوم الجمركية، وتنقيح قوانينها طبق التشريعات الدولية.[2]

III. اجراءات انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة:

انطلقت اول مراحل انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة في 30 افريل1987، منذ منحها لأمر التعاقد مع الغات، وعند بيان هذه المنظمة في 01 جانفي1995، تم التفاهم بين الجزائر والاعضاء المتعاقدة في الغات على تكوين مجموعة مشتركة تلتزم بارسال ملف التعاقد في الغات الى المنظمة العالمية للتجارة. والحصول على عضوية المنظمة العالمية للتجارة يكون باتباع الاجراءات التالية:

[1] عبد الحميد عبد المطلب، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية، مرجع سبق ذكره، ص194.

[2] سليم سعداوي، الجزائر ومنظمة التجارة العالمية: معوقات الانضمام و آفاقه، مرجع سبق ذكره،ص51.

1- تقديم طلب الانضمام:

سلمت السلطات المعنية طلب الانضمام رسميا للمنظمة الى المدير العام لهذه المنظمة عن طريق سكرتاريتها في جوان1996، لتقسيمه على كل الدول الاعضاء بالمنظمة، ثم يقوم المجلس العام بدراسة وفحص واتخاذ القرار بشأن تكوين فريق لمراجعة ملف انضمام الجزائر الى المنظمة.[1]

2- تقديم مذكرة السياسة التجارية:

بعد تقديم طلب الانضمام الى المنظمة، تقوم الدولة المعنية بالعضوية باعداد مذكرة تحتوي على اهم السياسات المتعلقة بالجوانب التجارية.[2] وبالنسبة للجزائر فقد قدمت مذكرة توضح فيها سياستها التجارية بتاريخ05 جوان1996، وكانت تحتوي هذه المذكرة على العناصر الاساسية التالية:[3]

أ- توضيح مبادئ السياسة الاقتصادية، حيث تم التعرض الى التطورات الكبيرة التي حققت على مستوى التنظيم الاقتصادي، والذي تحول من سياسة التخطيط المركزي الى سياسة اقتصاد السوق.

ب- جمع كل المعلومات المتعلقة بسياسة المؤسسات الجزائرية وتنظيمها وأثرها، اذ تم التطرق الى توزيع الصلاحيات ما بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، التي تتسم بتنظيم مؤسساتي، بالاضافة الى توضيح القوانين والتشريعات التي تسيطر في التجارة الخارجية، وسرد دقيق للاحكام والاجراءات القانونية التي تضمن تطبيقها.

ت- تنظيم الصادرات والواردات من المواد الصناعية والمواد الزراعية، بغرض اصلاح الهياكل الصناعية وتحسين إنتاجية القطاعات الفلاحية.

ث- توضيح النظام التجاري للخدمات وحقوق الملكية الفكرية.

IV. مراحل مفاوضات الجزائر مع المنظمة العالمية للتجارة:

من اجل اتمام مسار الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، وبعد تسليم طلب الانضمام اضافة الى مذكرة الانضمام، دخلت الجزائر مرحلة المفاوضات مع اعضاء المنظمة العالمية للتجارة، وقد مرت المفاوضات بثلاثة مراحل:

- **المرحلة الأولى:** امتدت مرحلة التفاوض النظامي من سنة (1996-1998)، أين تلقت الجزائر في 11 جويليه1996 مجموعة من الاسئلة من عدة دول كسويسرا التي طرحت33 سؤالا، وركزت حول الانظمة

[1] .ناصر دادي عدون،متناوي محمد، "مجلة الباحث: انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة"،مرجع سبق ذكره، ص74.

[2] ناصر دادي عدون، متناوي محمد، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، مرجع سبق ذكره، ص102.

[3] ناصر دادي عدون،متناوي محمد، "مجلة الباحث: انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة"،مرجع سبق ذكره، ص75.

الضريبية الجزائرية ونشاطات البنوك والتأمينات، وتنقل الاموال، وشروط تاسيس الشركات وفروع البنوك وغيرها. بينما طرحت اليابان09 اسئلة واستراليا08 اسئلة، في حين وجه الاتحاد الاوروبي 124 سؤالا، تناولت مختلف اوجه النشاط الاقتصادي والتجاري، وبعض الاسئلة عن حماية الملكية الفكرية والنظام الجمركي والجبائي، والمصرفي وغيرها. وكانت الولايات المتحدة الامريكية هي البلد الذي طرح أكبر عدد من الاسئلة اذ بلغ عددها 170 سؤالا. وكانت الاجابة عن هذه الاسئلة بشكل كتابي، وقد اقيم اول لقاء بين الوفد الجزائري واعضاء المنظمة العالمية للتجارة يومي16 و 17 فيفري1997.حيث دار النقاش حول المذكرة المقدمة، و كذا الاجابة عن الاسئلة المطروحة.[1]

- **المرحلة الثانية:** تم الشروع في الجولة الثانية من المفاوضات بين الوفد الجزائري واعضاء المنظمة العالمية للتجارة سنة2000، فمن الأسئلة والملاحظات الموجهة لها، اخذت الجزائر على محاولة تعديل سياساتها طبقا للسياسات المعمول بها في المنظمة. وبالفعل قدمت الجزائر مذكرة جديدة معدلة في جوان2001، شملت اهم الإصلاحات الاقتصادية التي بادرت بها الجزائر. وتابعت المفاوضات في 07 فيفري2002 بوفد جزائري يتكون من 40 خبيرا، واخصائيا يترأسهم وزير التجارة، وقد قدمت للجزائر عدة تنبيهات لعدم تحديد البيانات التجارية والاقتصادية، وعدم توافق القوانين مع تلك الموثوقة لدى المنظمة. [2]وبعد تعديل الملفات المعنية، بدات المفاوضات الثنائية في افريل2002، ودامت الى غاية ماي من نفس السنة. وكانت هذه المفاوضات عبارة عن سلسلة اولى جرت مع الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة الامريكية، وكندا وسويسرا واليابان. وخلال اللقاءات وصفت التطلعات الجزائرية من قبل الاطراف المفاوضة بانها ذات أهمية كبيرة، وتستحق التفاوض بشأنها، من جهة اخرى تم اقتراح ملاحظات تتعلق بطول فترة التكييف بحيث قدرها الطرف الجزائري بين 05 الى 10 سنوات، بينما فضلت الاطراف الاخرى ان تكون المدة ما بين03 الى07 سنوات كحد اقصى، اضافة الى اسئلة اخرى تم طرحها كانت معظمها تتعلق بالنظام الجركي و الجبائي و الخدمات بصفة عامة.[3]

- **المرحلة الثالثة:** بعد اكمال مرحلة توجيه الاسئلة في جوان 2002، تم الانتقال الى المفاوضات الثنائية مع دول الاعضاء. وقد بدأت الدورات المتعلقة بالمفاوضات الثنائية انطلاقا من31اكتوبر2002. حيث ابرمت في مارس 2003 الدورة الخامسة للمفاوضات بجنيف، والتي تمحورت حول تتبع نظام التجارة الخارجية

[1] اكرام مياسي،الاندماج في الاقتصاد العالمي و انعكاساته على القطاع الخاص،مرجع سبق ذكره،ص234.

[2] ناصر دادي عدون،متناوي محمد،الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة،مرجع سبق ذكره،ص146.

[3] اكرام مياسي،الاندماج في الاقتصاد العالمي و انعكاساته على القطاع الخاص،مرجع سبق ذكره،ص236.

الجزائرية، ومختلف التحولات التشريعية اضافة الى تقييم المفاوضت الثنائية. وفي 25 جوان، عقدت الدورة السادسة للمفاوضات مع فريق العمل المكلف بالانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة. وابرمت الدورة السابعة في 25 فيفري2005، حول المقترحات الجزائرية فيما يخص مسألة الحصص، والتعريفات الجمركية، ومختلف المساعدات. وفي 21 اكتوبر2005 عقدت الدورة الثامنة لمفاوضات انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة، حيث لم يسجل اي تقدم بسبب اصرار الدول الاعضاء خاصة الولايات المتحدة الامريكية، والاتحاد الاوروبي على تقديم الجزائر لمزيد من التوضيحات، بسبب عدم اقتناعهم بمختلف الاجوبة الجزائرية المتعلقة بالتجارة الخارجية، ومدى مطابقتها لقواعد المنظمة، كما تعلقت المحادثات ايضا بدخول سوق السلع والخدمات. وعقدت الدورة العاشرة في جنيف بتاريخ10جوان 2006، اين قامت الجزائر بعرض مختلف التعديلات التي ادخلت على بعض القوانين، بما يتماشى مع قواعد و شروط المنظمة العالمية للتجارة. وسيتم في الدورة الجديدة من المفاوضات بين الجزائر وأعضاء المنظمة العالمية للتجارة، تقديم عرض للتعريفات الجمركية والذي تم إعداده من طرف كافة القطاعات المعنية، مما يسمح بإكمال المفاوضات مع ست دول أعضاء على الأقل، كل هذا يدخل ضمن شروط المنظمة العالمية للتجارة لإكساب عملية عضوية الجزائر الى المنظمة الطابع القانوني والشرعي.[1]

[1] اكرام مياسي،الاندماج في الاقتصاد العالمي و انعكاساته على القطاع الخاص،مرجع سبق ذكره،ص238.

المطلب الثالث: صعوبات وانعكاسات انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة

يترتب انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة، تنفيذها للتعهدات التي صادقت عليها، بموجب الاجتماعات التي ابرمتها معها. ولهذا فان الانضمام الى هذه المنظمة قد ينعكس إيجابيا على الاقتصاد الوطني، من خلال استفادة المؤسسات الوطنية من جوانب خبرة وتكنولوجية المؤسسات الأجنبية. او سلبيا بسبب ضعف الموسسات الوطنية وعدم قدرتها على منافسة نظيراتها الأجنبية. لهذا سنتناول في هذا المطلب لصعوبات ومختلف انعكاسات انضمام الجزائر الى هذه المنظمة.

I. الصعوبات والعراقيل التي تواجه الجزائر في مسار انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة:

هناك العديد من العوامل التي ساهمت في عرقلة انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة، من بينها مايلي:

- التبديل المستمر للمسئولين عن ملف الانضمام، الذي يؤثر سلبا على أداء فريق التفاوض، وعدم وجود إستراتيجية تفاوضية مبنية على أولويات محددة وفق الواقع التنموي للبلد والقدرات الاقتصادية الآنية والمستقبلية، ومدى قدرة القطاعات المختلفة على مواجهة الانضمام المتمثلة في فتح الأسواق المحلية للمنافسة أمام المنتجات الأجنبية ومقدمي الخدمة الأجانب.[1]
- عدم توكيل المفاوض الجزائري صلاحيات كبيرة، وتضييق مساحات التفاوض، وهوامش الحركة لديه، وتبني ذات النظرة المعتمدة على تغليب السياسي على الخبير، والاعتبارات الإيديولوجية السياسية على المعطيات التقنية، وهو ما يحول التفاوض إلى عمل سياسي أكثر منه اقتصادي، ويعطي الأولوية للاعتبارات السياسية.
- احتكار القطاع العام للتجارة الخارجية، وفقدان اهميتها، نتيجة عدم احداث تطورات في البنية الصناعية، والاستناد الكبير على المستوردات من المواد الغذائية والفلاحية، وهذا أمر يتنافى مع الفلسفة التي تقوم عليها اتفاقيات الغات.[2]
- وجود اقتصاد موازي، فهذا يعرقل الغاية من الانضمام إلى المنظمة، ولذا فعلى الحكومة أن تحد من هذه الظاهرة. وغياب إستراتيجية تفاوضية صحيحة، وتثبيت الجزائر على نفس الشكل من المفاوضات التي أقامت مع الاتحاد الأوروبي.
- التسرع في الانتقال من النظام الاشتراكي إلى نظام مفتوح دون تخطيط مسبق.

[1] علي بن ابي طالب عبد الرحمن محمود،تقييم نظام الإنضمام الى منظمة التجارة العالمية:الصعوبات و العوائق التي تواجهها الدول الساعية للإنضمام،المؤتمر العربي الرابع مستقبل مفاوضات تحرير التجارة في ظل منظمة التجارة العالمية الفرص و التحديات امام الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الادارية صنعاء، فبراير،2009،ص10.

[2] مقنعي فتيحة حرم ملوح، تحسين الاداؤ الجمركي في ظل نظام التجارة العالمية، دراسة حالة الجزائر، نوميديا،2009،ص47.

- التغيير المستمر للحكومات، وعدم استقرار القوانين، مما يجعل الجزائر غير قادرة على تحديد مشاريع اقتصادية دقيقة، نتيجة تباين المعطيات والبيانات المسلمة للمنظمة، مما كبح مسار الانضمام[1].
- غموض شروط الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، حيث يتم التفاوض مع أعضائها وفق المادة12، و التي لا تحتوي على شروط محددة، مما فتح المجال لشروط مختلفة بخصوص عدة قطاعات لها علاقة بالتجارة، وبالتالي فالدولة الراغبة في الانضمام حاليا، تتحمل مسؤوليات تزيد عن تلك المسؤوليات التي منحتها الدول خلال جولة الاورغواي.[2]
- عدم تحديد أي برنامج واضح، وعدم دقة المعطيات المقدمة ولاسيما الإحصائية، فالملاحظ أن تضارب المعطيات المقدمة، وتغير الحكومات وتعاقب القوانين من قبل الهيئة الجزائرية يفقد مصداقية الملف الجزائري، نتيجة عدم الاستقرار المؤسساتي والإطار التشريعي، وعدم تحديد خيارات اقتصادية واضحة ودقيقة.
- عدم تساير الترسانة القانونية في الميدان التجاري، والتي بقيت متأخرة عن العصرنة في هذا المجال، حيث اقتصر العمل في السنوات الماضية على تكثيف التكوين والتحسس بأهمية الانضمام والشروع في تحرير القطاع الاقتصادي، إلا أن الإصلاح التشريعي يظل أهم شرط لتعجيل هذا الانضمام.[3]

II. الإيجابيات المتوقعة من انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة:

هناك جملة من الانعكاسات الايجابية المتوقعة من جراء انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة، نذكر منها مايلي:[4]

- العمل على تطوير كفاءة وفعالية المؤسسات الجزائرية الصناعية، لقدرتها على المنافسة الدولية.
- تنويع الإنتاج الصناعي وتوسيعه، بعد إلغاء الحصص على التصدير.
- خلق مناصب شغل جديدة وتخفيض معدل البطالة، نتيجة تحفيز وزيادة الاستثمارات الأجنبية.
- ولوج المؤسسات الصناعية الجزائرية في شراكة مع المؤسسات الأجنبية.
- واستحواذ خبرات جديدة، والانتفاع من التطور التكنولوجي من اجل تطوير الصناعة المحلية.
- احراز الحق في معاملة متميزة وأكثر تفضيلا، لان الجزائر دولة نامية، كما تعطي لها فرصة حماية الصناعات الوطنية الناشئة.
- زيادة الطلب على المحروقات.

---

[1] جميلة الجوزي، ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، جامعة ورقلة،العدد11، 2012،ص229.

[2] جميلة الجوزي، ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، مرجع سبق ذكره، ص228.

[3] سليم سعداوي، الجزائر ومنظمة التجارة العالمية: معوقات الانضمام وآفاقه، مرجع سبق ذكره، ص78-79.

[4] ناصر دادي عدون، متناوي محمد، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، مرجع سبق ذكره، ص156

- دعم الاستثمارات في المجال الفلاحي، ودعم مداخيل الإنتاج الفلاحي للمنتجين ذوي المداخيل الضعيفة، بالإضافة إلى دعم تخفيض تكلفة تسويق الصادرات، وتكاليف النقل الدولي.
- رفع الدعم عن الصادرات الفلاحية، يؤدي الى زيادة الإنتاج الفلاحي الوطني، وقدرته على منافسة المنتوجات الفلاحية الأجنبية غير المدعمة، مما قد يؤهله لاحتلال مكانة في السوق الدولية.
- الزيادة من معدل التبادل التجاري في القطاع الزراعي، نتيجة تقليص الرسوم الجمركية على الصادرات والواردات الفلاحية، مما يزيد ويشجع الزارعين على دخول أسواق كان يصعب الوصول إليها من قبل.
- تنامي القطاع المصرفي في الجزائر، بسبب انفتاح الأسواق الجزائرية أمام موردي الخدمات المصرفية.
- تقليص حجم الديون الخارجية التي أثقلت بها الجزائر، بسبب حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التي أدت الى انتزاح القروض المصرفية التجارية.
- زيادة معدل النمو الاقتصادي، الذي يتبع الزيادة في الاستثمار المحلي، الناجم عن الانفتاح المالي الجزائري الذي يؤدي الى الوصول إلى الأسواق المالية الدولية، للحصول على ما تحتاجه من أموال لسد النقص في المدخرات الموجهة لتمويل الاستثمارات.
- ينجم عن الإنتاج المالي زيادة الاستثمارات الأجنبية، وهذا ما يتبعه تخفيف تكلفة التمويل، بسبب المنافسة بين الوكلاء الاقتصاديين.
- التقليص من ظاهرة هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، نتيجة تحرير وتحديث النظام المصرفي والمالي، وخلق بيئة مشجعة لنشاط القطاع الخاص.

III. السلبيات المتوقعة من انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة:

رغم الآثار الايجابية المنتظرة من انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة، فان هناك جملة من المخاوف التي تترجم في آثار سلبية على الاقتصاد الوطني، واهمها:[1]

- زيادة تبعية الاقتصاد الوطني للخارج من حيث المنتجات الاستهلاكية الصناعية، لان الصادرات الصناعية لا تتعدى3% من إجمالي الصادرات الجزائرية.
- الزيادة في تكاليف الإنتاج الذي يتبعه ضعف استعمال التكنولوجيا المتطورة، وغياب الخبرات اللازمة في المكان المناسب لها، نتيجة عدم مراقبة التسيير وطرق الإنتاج في المؤسسات الإنتاجية.

[1] ناصر دادي عدون،متناوي محمد،الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة،مرجع سبق ذكره،ص156

- اغفال الدور الفعال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالرغم من اعتبارها أساسا للصناعات المحلية.
- ركود الصناعة الجزائرية، بدافع ميول المستهلك الجزائري للمنتجات الأجنبية.
- زيادة منافسة الواردات للمنتجات المحلية، مما يؤدي يؤول إلى تقليص حجم نشاط المنشآت الصناعية.
- ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية في ظل النظام التجاري العالمي الجديد، مما قد يزيد من فاتورة الغذاء الجزائري، علما ان25% من إجمالي واردات الجزائر عبارة عن مواد غذائية أي ما قيمته2.3 مليار دولار.[1]
- انخفاض محسوس في الإنتاج المحلي، وضعف القدرة الشرائية للمستهلكين المحليين، بسبب ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية في السوق الداخلية.
- إعاقة الاستثمارات، والزيادة في تكاليف التسويق، نتيجة نقص البنية الأساسية، التي أدت بدورها الى عرقلة سرعة نقل المنتجات القابلة للتلف نحو الأسواق.
- عدم استطاعة المؤسسات الجزائرية على البقاء في السوق، أمام محدودية إمكانياتها وخدماتها وضعف مستويات أدائها.
- تفاقم مشاكل سعر الصرف مع زيادة الطلب على العملات الأجنبية، وارتفاع الاستثمار الأجنبي الناتجة عن ارتفاع عمليات التبادل التجاري مع الدول الأعضاء.
- القدرة المحدودة للمؤسسة المالية والمصارف المحلية في توفير رؤوس الأموال الكافية للمؤسسات، من أجل الاستثمار خاصة مع زيادة الطلب عليها لمواجهة توافد الاستثمار الأجنبي.
- فتور جهاز الاتصال الوطني، قد يؤثر على تنمية الاقتصاد الجزائري، ويتجلى ذلك بشكل واضح أمام المنافس الأجنبي.
- الامتداد الانتشاري للوكالات السياحية والشركات الدولية المرتبطة بها في ظل غياب المؤسسات الوطنية المؤهلة، وضعف مساهمتها في هذا الميدان، سيؤدي إلى إنشاء جزر نموذجية لوحدات متقدمة في أوساط الفقر والحرمان التشريد.[2]
- ارتفاع التراخيص وتكاليف الاختراع، وهذا ما يؤثر على تكاليف السلع المنتجة محليا ودرجة تنافسيتها، وبذلك تصبح عملية التطوير والتجديد مكلفة في المجالات الأساسية.
- عدم السيطرة على السلع الداخلية والخارجية لكثرة تدفق السلع.

[1] سليمان ناصر،التكتلات الاقتصادية الإقليمية،مجلة الباحث،العدد01 ،ورقلة،الجزائر،2002،ص86.

[2] صالح صالحي،آثار المنظمة العالمية للتجارة على التجارة الخارجية للجزائر،مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة فرحات عباس، سطيف،العدد2002،01،ص60.

- انخفاض كبير في حصيلة الرسوم الجمركية، وهذا ما يؤدي إلى عجز أكبر في ميزان المدفوعات، وبالتالي الدخول في دوامة الاقتراض والديون والتبعية للخارج.
- افتقار اقتصاد الجزائر من فرصة النقل والمحاكاة، والتقليد للمنتجات المتاحة على غرار التجربة الغربية في التطوير، وبهذا يتم التحكم في نوعين أساسيين من التكنولوجيا المؤثرة على العمليات الإنتاجية وتكنولوجيا المنتجات الجديدة.[1]

[1] صالح صالحي،آثار المنظمة العالمية للتجارة على التجارة الخارجية للجزائر،مرجع سبق ذكره،ص62.

خلاصة الفصل الثاني:

باشرت الجزئر بالقيام بالعديد من الاصلاحات التي استهدفت قطاع التجارة الخارجية في الجزائر، انطلاقا من مرحلة الرقابة التي اتبعت فيها جملة من الاجراءات الحمائية لمراقبة التجارة الخارجية الى مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية التي حاولت من خلالها التحكم في عمليات التصدير و الاستيراد عن طريق مؤسساتها الاقتصادية و القضاء على الوسطاء و الخواص لحماية الانتاج الوطني في المنافسة الاجنبية و تنمية قطاع التجارة الخارجية، لكن لم تتوافق هذه السياسة الاحتكارية مع المستجدات التي عرفها العالم انذاك، وهذا ما ادى بالاقتصاد الجزائري الى الخوض لتأسيس سياسة جديدية باتجاه الحرية التجارية، من جراء تطبيق مجموعة من المراسيم التشريعية الخاصة بهذا التحرير من جهة، و انشاء مؤسسات وطنية مكلفة بتسيير و ترقية قطاع التجارة الخارجية من جهة اخرى، بغية الانفتاح على العالم الخارجي.

وفي هذا السياق، حاولت الجزائر تفعيل دورها و الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال عقد اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوروبي في افريل2002، لكن انعكست نتائج هذا الاتفاق سلبا على الاقتصاد الجزائري، و ذلك لانه لا يزال في بداية تطوره و لم يواكب اقتصاديات الدول الاخرى، بالاضافة الى عدم تبادل المزايا الاقتصادية لكلا من الجزائر و الاتحاد الاوروبي، و انتفاع هذا الاخير من هذه الشراكة اكبر من انتفاع الجزائر منها، نتيجة القوة الاقتصادية للاتحاد الاروبي الذي يجمع 25 دولة مقابل الجزائر منفردة، و العراقيل التي واجهها المنتوج الجزائري للولوج الى الاتحاد الاوروبي.

الفصل الثالث

نمذجة محددات

التجارة الخارجية

تمهيد:

تميزت العلاقات الاقتصادية الدولية بالصفة التبادلية في ظل روابط تجارية يحكمها انفتاح الأسواق العالمية، وبروز التكتلات الاقتصادية، سواء على المستوى العالمي، أو على المستوى الإقليمي، وهذا ما ساهم في تشييد المنافسة الدولية في مجال التجارة، باعتبارها من أهم العناصر الداعمة للنمو الاقتصادي ،وتعزيز الميزة التنافسية التي تتمتع بها الدول ، حيث صارت معظم هذه الاخيرة تعطي اهتماماً كبيراً لقطاع التجارة الخارجية من خلال تطوير مستوى سياستها التجارية الهادفة إلى الانفتاح على الدول الإقليمية، وإقامة التكتلات الاقتصادية التي تخدم معدلات النمو في هذه الدول ، عن طريق تحقيق التكامل الاقتصادي.

وتعتبر الجزائر واحدة من بين الدول التي تعتمد مبادلاتها التجارية الدولية على عدد محدود من الشركاء التجاريين من جهة، واعتماد اقتصادها بشكل كبير على الواردات من السلع والخدمات، في قطاعاتها الاستهلاكية والإنتاجية من جهة اخرى، بالاضافة الى انحصار الصادرات الجزائرية في منتج واحد وهو المحروقات، والذي يكون عرضة للتقلبات المستمرة في اسعاره. وبالتالي يؤدي الى الاختلال في تمويل برامج التنمية نتيجة لعدم استقرار اسعار النفط. إذ نلاحظ في الآونة الأخيرة تفوق حجم الواردات على الصادرات الجزائرية، حيث بلغت قيمة الواردات 3.72 مليار دولار خلال شهر أكتوبر لسنة 2015، بينما بلغ حجم الصادرات 2.35 مليار دولار، وعلى إثر ذلك، بلغ العجز في الميزان التجاري حوالي 1.375 مليار دولار في نفس الفترة. هذا وقد بلغت نسبة تغطية الواردات للصادرات حوالي 63 % في شهر أكتوبر 2015 مقابل 105% خلال نفس الفترة من سنة 2014 مسجلة بذلك تراجعا بـ 42 %.[1]

تنوعت الأبحاث التطبيقية التي تقوم على أساس تقنيات قياسية لتقدير النماذج وتفسير العلاقات، كما تعددت النماذج المستعملة في قياس العوامل المؤثرة على حجم الواردات والتجارة الخارجية ككل، فمنها ما كان تطبيقها على زوج من الاقاليم، ومنها ما كانت على مجموعة من الدول والتي تفرض استخدام بيانات البانل. وتسمى هذا النوع من النماذج بنموذج الجاذبية، حيث عرفت هذه الاخيرة باهمية بالغة في ادبيات اقتصاد الدولي باعتبارها أمثل نموذج، لقياس تدفقات التجارة الخارجية بين الشركاء التجاريين.

سنحاول في هذا الفصل تطبيق هذا النموذج بالاعتماد على تقنيات الاقتصاد القياسي الذي يعتبر من العلوم البالغة الأهمية في الوقت الحالي، باعتباره الأداة والوسيلة الأساسية التي تقدر مكونات النظرية الاقتصادية

[1] المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات التابع لمديرية الجمارك الجزائرية

وغيرها من العلوم وبنا ء ا على ماسبق سنتطرق من خلال المبحث الأول الى تقديم تحليل وصفي للتجارة الخارجية الجزائرية وتحديد تركيبها السلعي والجغرافي عبر فترة الدراسة، بينما يتضمن المبحث الثاني عرضا للاسلوب القياسي المتبع في التحليل، ،ثم تعرضنا إلى النمذجة القياسية لتدفقات التجارة الخارجية بين الجزائر وشركاؤها التجاريين في المبحث الثالث، وفي الأخير خصص المبحث الرابع لعرض التقدير القياسي لدالة الطلب على الواردات الجزائرية.

المبحث الأول: التحليل الوصفي لتطور التجارة الخارجية في الجزائر

بعد التطرق في الفصل الثاني الى وضعية قطاع التجارة الخارجية قبل وبعد فترة الاصلاحات، ولدراسة واقع هاتين المرحلتين في الواقع. يصبوا هذا المبحث الى توضيح خصائص وميزات كل مرحلة على حدي، وذلك من خلال تحليل تطور تدفقات الصادرات والواردات الجزائرية، ومعرفة التوزيع السلعي والجغرافي لكل منهما، مع ابراز اهم السلع المنتجة والمستوردة، واهم الشركاء التجاريين للجزائر خلال فترة الدراسة.

المطلب الأول: تطور الميزان التجاري (1984–2014):

يتأثر تطور الميزان التجاري في الجزائر بشكل كبير باسعار المحروقات، وعليه سنتطرق في هذا المطلب الى مراحل تطور كل من التجارة الخارجية في الجزائر بشكل عام، وتطور كل من الواردات والصادرات الجزائرية بشكل خاص.

I. مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1984–1993):

شهد الميزان التجاري سنة 1984 رصيدا ايجابيا بلغ حوالي 115015 مليون دينار ، حيث سجل فائضا تجاريا قدر ب 12501 مليون دينار، و لكن سرعان ما انخفضت قيمته بسبب الانهيار المفاجئ لأسعار النفط سنة 1986م ، التي كان لها اثار وخيمة على إيرادات الجزائر من العملة الصعبة، و ارتفاع نسبة خدمة الدين الى الناتج الداخلي الخام.[1] بالإضافة إلى انخفاض القدرة الشرائية لهذه الاحتياطات بسبب تدهور قيمة الدولار في أسواق الصرف الأجنبي، وأمام هذه الوضعية وجدت الجزائر صعوبة في الحصول على القروض الأجنبية، و هذا ما دفع بالحكومة إلى إصدار قرار سياسي يهدف إلى التقليل من التبعية الغذائية للخارج[2] عن طريق فرض قيود على الاستيراد و اللجوء إلى تمويل الواردات عن طريق القروض التجارية. ومن سنة (1988-1993) عرف الميزان التجاري ارتفاعا ملحوظا حيث انتقل رصيده من 115364مليون دينار سنة 1988 الى 529373 مليون دينار سنة 1993. كما سجل فائضا انتقل من 28510 مليون دينار سنة 1988 الى 146572 مليون دينار سنة 1990، ليصل الى 119304 مليون دينار سنة 1993.لكنه سجل تذبذبا خلال الفترة الممتدة من (1991 -1993) نتيجة تفاوت قيمة نمو كلا من الصادرات والواردات، حيث انخفضت الصادرات من 249009.8 مليون دينار سنة 1990 الى

[1] برودي نعيمة، الاقتصاد الجزئري بين سندان الاختلالات الهيكلية والانعاش الاقتصادي و مطرقة التعديل الهيكلي، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الاول حول: ابعاد الجيل الثاني من الاصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، ديسمبر2006، ص 6.

[2] عجة الجيلالي،التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة الى احتكار الخواص، مرجع سبق ذكره،ص156.

233589.5مليون دينار سنة 1993 م. أما الواردات فسجلت حصيلة مرتفعة انتقلت من 87018 مليون دينار سنة1990 الى 205034.6 مليون دينار سنة 1993.

الشكل رقم(III–1): تطور الميزان التجاري خلال مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية

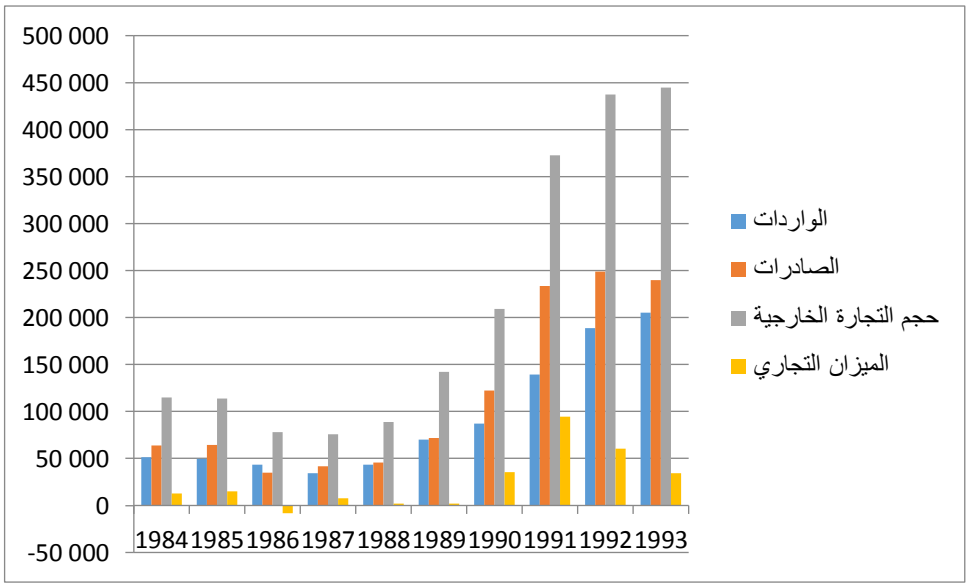

المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام برنامج EXCEL بالاعتماد على بيانات المديرية العامة للجمارك والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وبيانات ONS

II. مرحلة تحرير الدولة للتجارة الخارجية (1994–2014):

عرف الميزان التجاري في بداية مرحلة التحرير التام للتجارة الخارجية، أول عجز له بمقدار15805مليون دينار سنة 1994، لينخفض هذا العجز في سنة1995 الى14742مليون دينار، و و يمكن تفسير هذا العجز إلى الانخفاض الكبير في حصيلة الصادرات ، نتيجة انخفاض أسعار البترول من 20.4 دولار للبرميل سنة1991 الى16.3دولار في بداية 1994.بالاضافة الى المبالغ التي تم تخصيصها لدفع قيمة الدين الخارجي و دخول الجزائر في مفاوضات لاعادة جدولتها [1]، مع عدم قدرة منتجاتها على منافسة المنتجات الاجنبية بسبب ارتفاع معدل التضخم من 29% الى 30.1% سنة 1995 . كما ترجع أسباب هذا العجز المسجل خلال هاتين السنتين إلى ارتفاع حجم الواردات الجزائرية الى340142.4 و513192.5 مليون دينار خلال سنتي 1994 و 1995 على التوالي. بينما في الفترة الممتدة من (1996–2000) فقد شهد الميزان التجاري فائضا إجماليا قدرت قيمته ب242485 و 966790 مليون دينار على التوالي، نتيجة ارتفاع حصيلة الصادرات من 740810.9 مليون

[1] بوزيدي عبد المجيد، تسعينات الاقتصاد الجزائري، ترجمة جريب أم لحسن، الجزائر، موفم للنشر و التوزيع،1999،ص41.

دينارسنة1996 الى 1657215.6 مليون دينار سنة 2000، بسبب ارتفاع أسعار النفط التي بلغت21.6 و 19.49 دولار على التوالي. الا انه عرف انخفاضا حادا في سنة 1998 قدر بحوالي 36517 مليون دينار بسبب انخفاض ايرادات الصادرات الى 588875.6 مليون دينار بعدما كانت تقدر بحوالي 791767.5 مليون دينار، وارتفاع الواردات الى ما قيمته552358.60 مليون دينار. في حين الفترة الممتدة من (2001-2008) فعرف فيها الميزان التجاري رصيد موجب، انتقل من 2245198 مليون دينار سنة2001، ليصل الى 7667053 مليون دينار سنة 2008، حيث سجل فائضا تجاريا مستمرا انتقل من 715473 مليون دينار سنة 2001 الى 2522986 مليون دينار سنة 2008. اما في سنة 2009 فسجل الميزان التجاري انخفاضا حاد قدر ب 6202441 مليون دينار، نتيجة ارتفاع وتيرة الواردات من 2572033.40 مليون دينار سنة 2008 الى 2854805.30 مليون دينار سنة 2009، وانخفاض حصيلة الصادرات الى 3347636 مليون دينار بعدما كانت 5095019.7 مليون دينار سنة 2008. بسبب الكساد الذي اصاب العالم بعد الازمة المالية العالمية وانخفاض اسعار النفط الى 61.06 دولار للبرميل.

أما الفترة الممتدة بين(2010-2014): فعرف الميزان التجاري في سنتي2010 و 2011 ارتفاع ملحوظا قدر بحوالي 1321780 و1931630 مليون دينار على التوالي، نتيجة ارتفاع حصيلة الصادرات من 3011807.6 سنة 2010 الى3442501.6 مليون دينار سنة2011، و هذا ما أدى بدوره إلى ارتفاع حصيلة الواردات إلى 5374131.3 مليون دينار سنة2011، و يرجع ذلك الى انتعاش السوق الدولية في ظل الاصلاحات المستمرة للاقتصاد العالمي بعد الأزمة العالمية، و ارتفاع سعر النفط إلى 107 دولار للبرميل سنة 2011 .لينخفض هذا الفائض الى 6833507 مليون دينار سنة 2012 ،نتيجة الارتفاع المستمر في حصيلة الواردات الجزائرية مقارنة بالصادرات. لكن سرعان ما يرتفع إلى 7134471 مليون دينار و7435434 مليون دينار سنتي 2013 و2014 على التوالي.

الشكل رقم(III-2): تطور الميزان التجاري خلال مرحلة تحرير الدولة للتجارة الخارجية

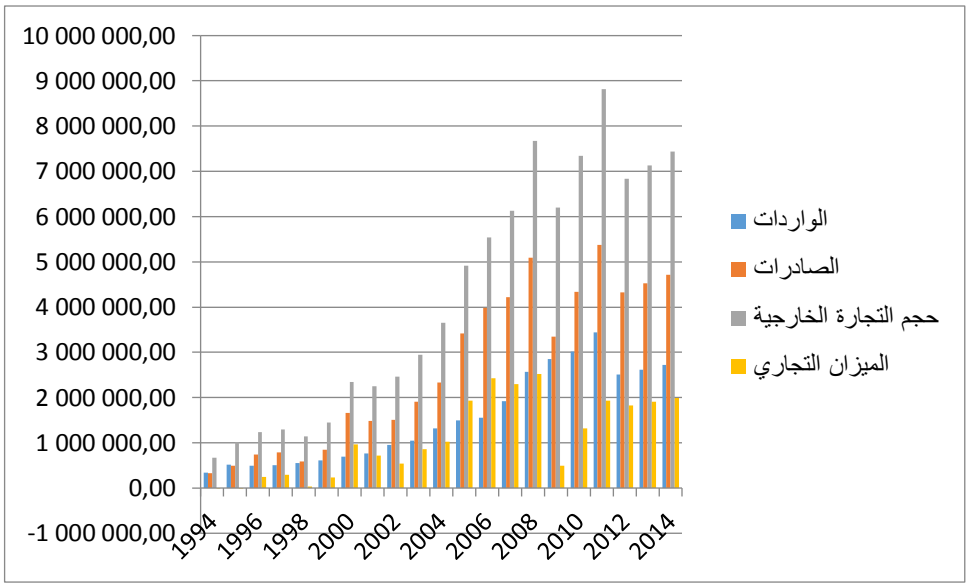

المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام برنامج EXCEL بالاعتماد على بيانات المديرية العامة للجمارك والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وبيانات ONS

المطلب الثاني: التوزيع السلعي للتجارة الخارجية

ان التوزيع السلعي للتجارة الخارجية يساعد في معرفة مدى تنوع كل من الواردات والصادرات من حيث التركيب السلعي في مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية ومرحلة تحريرها، التي كان من بين اهداف هذه الاخيرة زيادة الصادرات وكبح الواردات.

I. تطور التوزيع السلعي للواردات الجزائرية:

تم تقسيم الفترة الزمنية الى مرحلتين:

1.I. مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية الجزائرية (1984-1993):

تميزت البنية السلعية للواردات الجزائرية في هذه الفترة بسيطرة معدات التموين الصناعي، والآلات والسلع التجهيزية والمواد الغذائية على إجمالي الواردات الجزائرية. حيث احتلت معدات التموين الصناعي المرتبة الأولى، بنسبة تقدر بحوالي 40.96 % من إجمالي الواردات، وعرفت الواردات من هذه السلعة تراجعا ملحوظا، فقد انتقلت قيمتها من 21627 مليون دينار سنة 1984 إلى حوالي 13730 مليون دينار سنة 1987، ثم ترتفع الى ان تصل الى اعلى قيمة لها قدرت بحوالي 98353 مليون دينار سنة 1993. تليها الآلات والسلع التجهيزية في المرتبة الثانية بنسبة 22.92 % من إجمالي الواردات، حيث سجلت تذبذبات بين الارتفاع والانخفاض، وسجلت أعلى قيمة لها في سنة1993 قدرت ب 40445 مليون دولار من إجمالي الواردات. ثم تأتي المواد الغذائية والمشروبات في المرتبة

الثالثة بنسبة 22.72 %من إجمالي الواردات. فقد سجلت هذه الاخيرة اعلى قيمة لها سنة 1992 قدرت بحوالي 50696 مليون دينار، اما أدنى قيمة لها سنة1987 ب 7096 مليون دينار. أما فيما يخص الواردات من معدات النقل وقطع الغيار، السلع الاستهلاكية، الوقود ومواد التشحيم فقد احتلت المرتبة الرابعة والخامسة والسادسة بالترتيب.

الشكل(III-3): تطور التركيب السلعي للواردات الجزائرية للفترة (1984-1993)

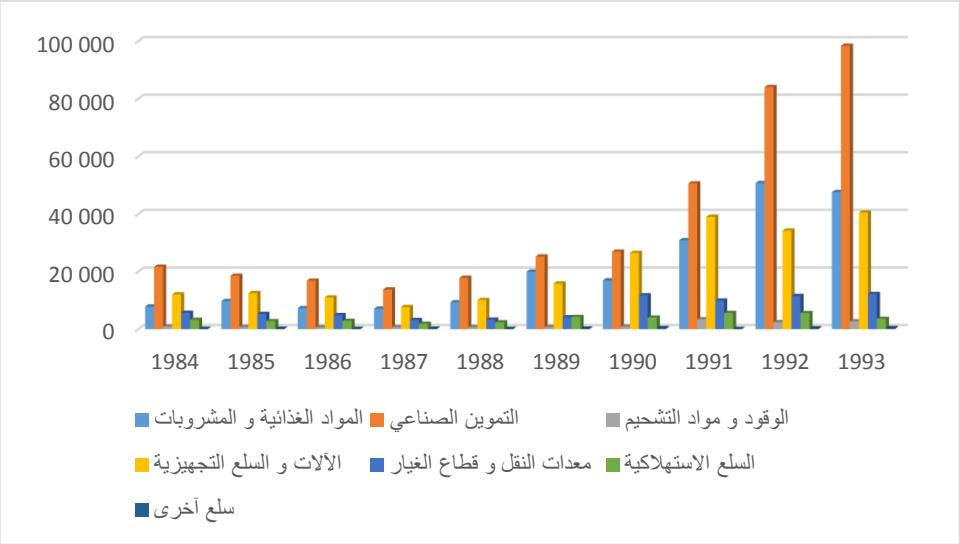

المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام برنامج EXCEL بالاعتماد على بيانات المديرية العامة للجمارك والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وبيانات ONS.

I.2. مرحلة تحرير التجارة الخارجية (1994-2014):

استمرت معدات التموين الصناعي في السيطرة على البنية السلعية للواردات الجزائرية في هذه الفترة. حيث تراوحت نسبتها حوالي47% من إجمالي الواردات. وبلغت أقصى قيمة لها سنة 2014 قدرت ب 1184887 مليون دينار، وهذا راجع إلى عدم حيوية القطاع الصناعي والمنشآت القاعدية، بالإضافة إلى السياسة التنموية المعتمدة في الجزائر لا تزال محدودة. تليها الآلات والسلع التجهيزية في المرتبة الثانية حيث تراوحت حصتها في الواردات حوالي 34 %. وشهدت واردات الآلات والسلع التجهيزية ارتفاعا مستمرا، انتقل من 49552مليون دينار في سنة 1994 إلى 49433 مليون دينار سنة 2011 وهذا ما كان له أثرا كبيرا على الميزان التجاري. لتنخفض إلى 32372 مليون دينار سنة 2014. ثم تأتي المواد الغذائية والمشروبات في المرتبة الثالثة بنسبة 24 % من إجمالي الواردات، وسجلت هذه الأخيرة ارتفاعا ملحوظا انتقل من93515 مليون دينار سنة 1994 إلى 464487 مليون دينار سنة2008، لينخفض بعدها إلى 391287 مليون دينار سنة 2009، ثم تستمر بعدها في الارتفاع لتصل الى 538586 مليون دينار سنة2014، وترجع هذه الزيادة الى فشل سياسة الاصلاح الفلاحي وعدم فعالية برامج التنمية الزراعية في توفير

احتياجات الجزائر من الغذاء. أما معدات النقل وقطاع الغيار فاحتلت المرتبة الرابعة بنسبة 21 % من إجمالي الواردات، حيث سجلت زيادة معتبرة انتقلت من 24224 مليون دينار سنة 1994 الى حوالي 90502 مليون دينار سنة 2000، لتنخفض الى 82050 مليون دينار سنة 2001، ثم تعاود في الارتفاع إلى أن تصل إلى 548830 مليون دينار سنة 2014. أما فيما يخص الواردات من السلع الاستهلاكية فقد احتلت المرتبة الخامسة بنسبة 11% من إجمالي الواردات،و عرفت ارتفاعا مستمرا انطلاقا من سنة 1994 قدر بحوالي 4881 مليون دينار الى 139723 مليون دينار سنة 2005، لتشهد سنة 2006 تراجعا نوعيا قدر ب138280 مليون دينار ، لتعاود الارتفاع مرة اخرى من سنة 2007 بحوالي 161277 مليون دينار الى 278604 مليون دينار سنة 2014و هذا ما يفسر بضعف القطاع الصناعي، و عدم استغلاله للموارد المتاحة لتأتي الواردات من الوقود ومواد التشحيم و السلع الاخرى في المرتبة الأخيرة من حيث الأهمية. وهذا راجعإلى وفرة الموارد الطبيعية كالبترول والغاز من جهة، والمواد الأولية والمنتجات التامة من جهة أخرى، بالإضافة إلى زيادة الاكتشافات البترولية، وبالتالي اقتصرت الواردات من هذه المجموعة على بعض السلع لسداحتياجات السوق المحلي.

الشكل(III–4): تطور التركيب السلعي للواردات الجزائرية للفترة (1994–2014)

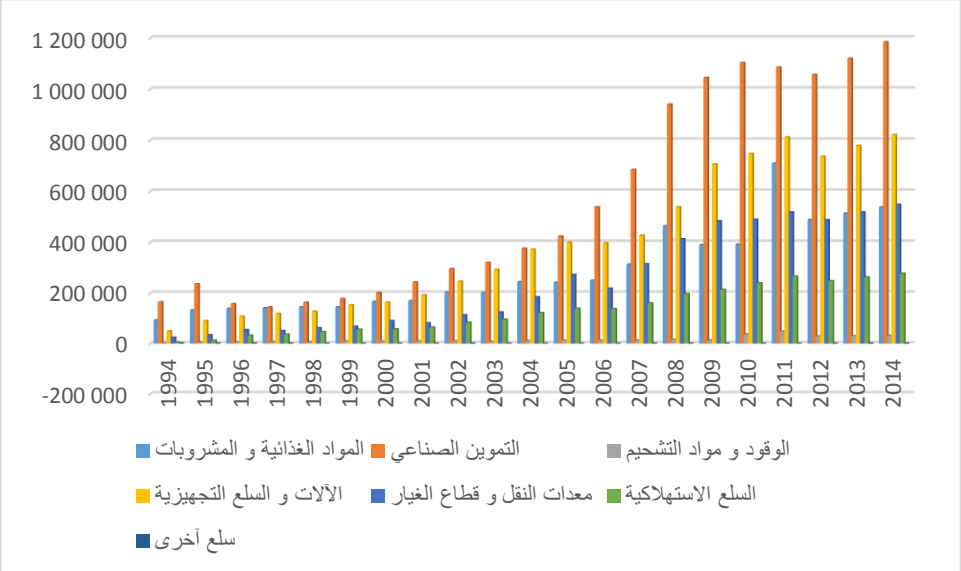

المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام برنامج EXCEL بالاعتماد على بيانات المديرية العامة للجمارك والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وبيانات ONS.

II. التوزيع السلعي للصادرات الجزائرية:

يمكن تقسيم تطور التركيب السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (1984-2014) إلى فترتين كالآتي:

1.II. مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية الجزائرية (1984-1993):

اتصفت البنية السلعية للصادرات الجزائرية في هذه الفترة بسيطرة الصادرات من الوقود و مواد التشحيم على إجمالي الصادرات الجزائرية بنسبة 96 %، حيث سجلت ارتفاعا طفيفا انتقل من 62297 مليون دينار سنة 1984 الى 63299 مليون دينار سنة1985، لتشهد بعد ذلك تراجعا نوعيا قدر ب34003 مليون دينار سنة 1986 سبب انخفاض أسعار البترول، لتعاود الارتفاع مرة اخرى من سنة 1987 بحوالي 40700 مليون دينار الى 228120 مليون دينار سنة 1993. تأتي بعدها في المرتبة الثانية الصادرات من معدات التموين الصناعي بنسبة44%.[2] حيث عرفت انخفاضا كبيرا انطلاقا من 1204مليون دينار سنة 1984 إلى 729 مليون دينار سنة 1987، لترتفع بعدها من 1462 مليون دينار سنة 1988 الى8077 مليون دينار سنة 1993. تم تليها بقية الصادرات السلعية بنسب ضئيلة جدا، وهذا يدل على ضعف القطاع الزراعي والصناعي في الجزائر، وعدم إمكانيته على تصنيع المواد نصف المصنعة المستوردة وتصديرها إلى الأسواق الخارجية.

الشكل(III-5): تطور التركيب السلعي للصادرات الجزائرية للفترة (1984-1993)

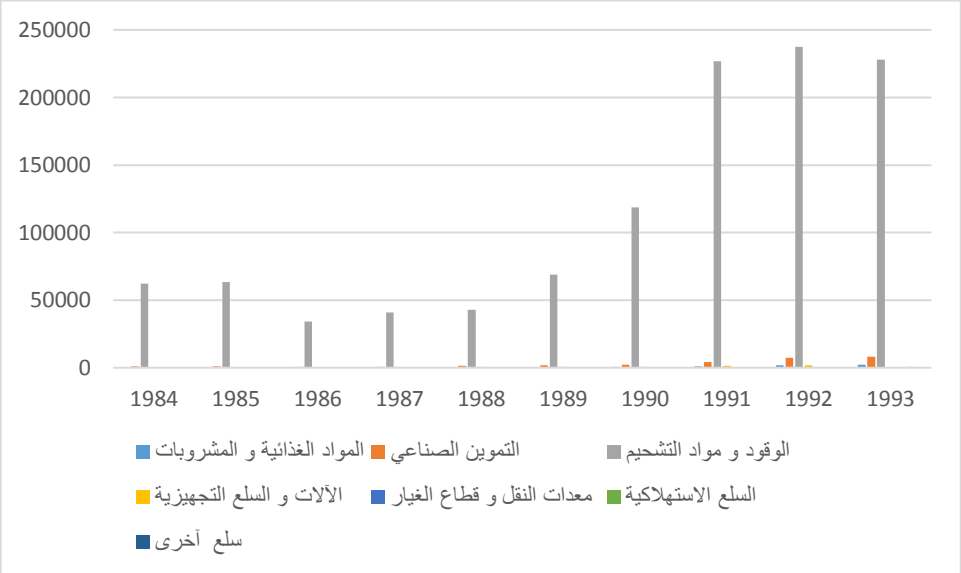

المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام برنامج EXCEL بالاعتماد على بيانات المديرية العامة للجمارك والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وبيانات ONS.

II.2. مرحلة تحرير التجارة الخارجية (1994–2014):

واصلت الصادرات من مواد الوقود ومواد التشحيم في احتلال المرتبة الأولى، حيث تراوحت نسبتها 97.37 % من إجمالي الصادرات الجزائرية خلال هذه الفترة. فقد سجلت ارتفاعا محسوسا انتقل من311362 مليون دينار سنة1994 الى 762709 مليون دينار سنة 1997، لتنخفض سنة 1998 الى حوالي 566616 مليون دينارنتيجة انخفاض أسعار البترول إلى 12.28 دولار للبرميل في هذه السنة، و هذا ما كلّف خزينة الجزائر خسارة قدرها 3523 مليون دينار.ثم تعرف بعد ذلك ارتفاعا سنتي 1999 و 2000 يقدر بحوالي811266مليون دينار و 1611973 مليون دينار على التوالي، لتنخفض مرة اخرى سنة2001 الى 1428968مليون دينار ، لتعرف ارتفاعا ملحوظا انتقلت قيمته من 1441871 مليون دولار سنة 2002 إلى 4970025 مليون دولار سنة 2008، نتيجة ارتفاع أسعار البترول الذي انتقل من 24.36 دولار للبرميل سنة 2002 إلى 94.1 دولار للبرميل سنة 2008، تم تعاود الانخفاض مرة أخرى سنة 2009 بحوالي 3270227 مليون دولار بسببالكساد العالمي الناتج عن الأزمة المالية العالمية لسنة 2009 التي أدت إلى تقلص الطلب العالمي على المحروقات، و تدهور مستوى إيراداتها نتيجة انخفاض أسعار النفط[1].ثم تسير في اتجاه الارتفاع سنتي 2010 و 2011 بقيمة 4220106 مليون دولار و 5223836 مليون دولار على التوالي، ثم تنخفض مرة أخرى انطلاقا من 69804 مليون دولار سنة 2012 إلى 60304 مليون دولار سنة 2014، نتيجة انخفاض أسعار البترول في السنوات الأخيرة من 109.45دولار للبرميل سنة 2012 إلى 96.29 دولار للبرميل سنة 2014. تليها الصادرات من معدات التموين الصناعي بنسبة **2.07**% من إجمالي الصادرات الجزائرية، حيث شهدت ارتفاعا ملحوظا انطلاقا من10791 مليون دولار سنة1994 الى 44226 مليون دولار سنة1996، نتيجة تسديد الجزائر لجزء من ديونها كبضائع اتجاه روسيا[2].ثم سجل تزايدا مستمرا نتيجة للحوافز التي طرحتها الحكومة الجزائرية في إطار سياستها التنموية لتنويع و تنمية صادراتها المتمثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي و برامج دعم النمو الاقتصادي ، و انتقلت قيمتها من 44262 مليون دولار سنة 2001 لتصل إلى أعلى قيمة لها قدرت بحوالي 107584مليون دولارفي سنة 2014 ، باستثناء التراجع الطفيف الذي عرفته خلال سنتي 2003 و 2009 قدر ب 44030مليون دولار و 64788 مليون دولار على التوالي،الناجم عن إجبار العديد من المؤسسات الجزائرية المصدرة إلى إيقاف صادراتها بسبب الحرب على العراق، بالإضافة إلى الأزمة المالية العالمية. ثم تأتي الصادرات

[1] عبد الرحمان مغاري، انعكاسات الازمة العالمية على الاقتصاد الجزائري، الملتقى العلمي الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية، سطيف،2009، ص04.

[2] وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد01،2002، ص10.

من المواد الغذائية و المشروبات في المرتبة الثالثة بنسبة 0.28%، و الصادرات من السع الاستهلاكيةفي المرتبة الرابعة بنسبة 0.14% و الالات و السلع التجهيزية في المرتبة الخامسة بنسبة 0.05%، ثم تأتي معدات النقل و قطاع الغيار بنسبة 0.04% ، أما سلع التجهيز الفلاحية فتحتل نسبة ضئيلة جدا تكاد تنعدم من إجمالي الصادرات الجزائرية و هذا راجع إلى عجز القطاع ألفلاحي في تكوين إنتاج زراعي قادر على التصدير.

نستنتج مما سبق أنه رغم توقيع اتفاق الشراكة الاورو متوسطية والسعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة إلا انه بقيت وضعية الميزان التجاري مرهونة بالصادرات النفطية، حيث استحوذت على أكثر من 97% من إجمالي الصادرات الجزائرية، لتبقى حوالي 3% من نصيب الصادرات خارج المحروقات، وهذا ما يعكس غياب إستراتيجية محددة للتصدير أو على الأقل تلبية الطلب المحلي والتي تعتبر جزء ضروري لتنمية وتوزيع الصادرات وتحقيق تنافسية، تعطي الاعتبار للجانب الاقتصادي والاجتماعي والتداخل بين الاسواق المحلية والأجنبية[1].

الشكل(III–6): تطور التركيب السلعي للصادرات الجزائرية للفترة (1994–2014)

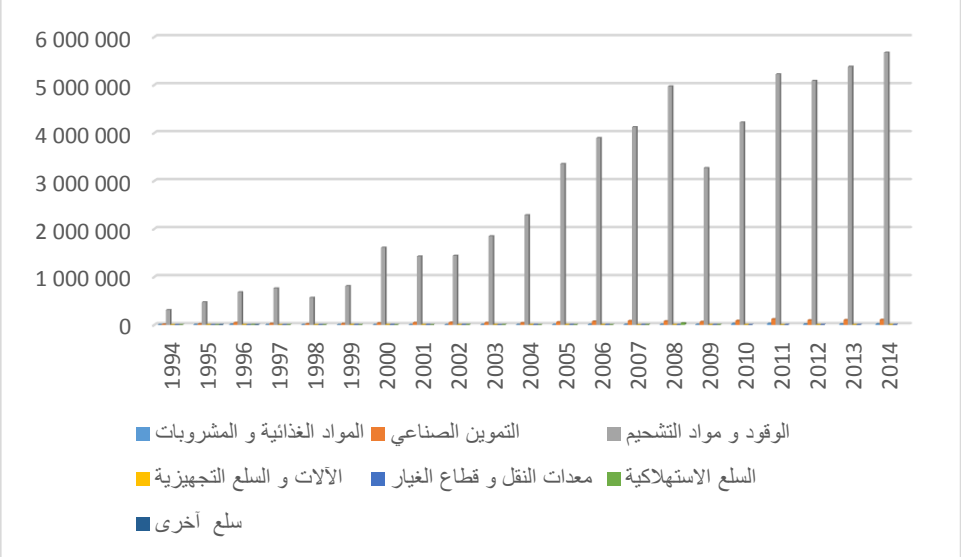

المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام برنامج EXCEL بالاعتماد على بيانات المديرية العامة للجمارك والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وبيانات ONS.

[1] وصاف سعيدي، تنمية الصادرات و النمو الاقتصادي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص12.

III. تطور أهم السلع المصدرة والمستوردة للجزائر:

III.1. اهم المنتجات المستوردة:

III.1.1 . خلال مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية:

نلاحظ من الشكل الموالي رقم(**III–7**)، ان الحليب المسحوق يعتبر من أكثر المنتجات المستوردة الى الجزائر، حيث استحوذ المرتبة الاولى طوال الفترة (1984–1993) بنسبة 17.15 % من اجمالي الواردات الجزائرية. اما المستوردات من المواد الصيدلانية و القمح فاحتلت المرتبة الثانية و الثالثة باستيعابها نسبة 13.78% و 13.54% على التوالي من اجمالي الواردات الجزائرية، في حين جاءت المستوردات من السكر في المرتبة الرابعة بنسبة بلغت حوالي 10% ، بينما المستوردات من الخشب ظهرت في المرتبة الخامسة بنسبة 8.90%، تليها المستوردات من القهوى في المرتبة السادسة بنسبة 4.94% ، ثم كل من المستوردات الورق و الورق المقوى والاسمنت في المرتبة السابعة والثامنة بنسبة 4.68% و14.4% على التوالي، وجاءت في المرتبة التاسعة والعاشرة والحادية عشر كل المستوردات من التجارة المعدنية والصفائح المعدنية و الالياف الاصطناعية نسبة 3.10% و 2.97% و 2.93% على الترتيب، ثم تاتي في المرتبة الثانية عشر و الثالثة عشر مستوردات كل من الاسلاك و الكوابل و البلاط و الخزف بنسبة 2.55% و2.08 % على الترتيب.و بعدها جاءت المستوردات من الزبدة في المرتبة الرابعة عشر بنسبة 1.98%. ثم المستوردات من الزفت والروافد المعدنية بنسبة 1.26%، تليها في المراتب الاخيرة كل من السيارات الصناعية والجلود والكبريت والمطاط بنسبة 0.90% و 0.78% و 0.74% و 0.40% على الترتيب من اجمالي الواردات الجزائرية.

الشكل رقم(III-7): اهم المنتجات المستوردة خلال مرحلة احتكار الدولة للتجارة (1984-1993)

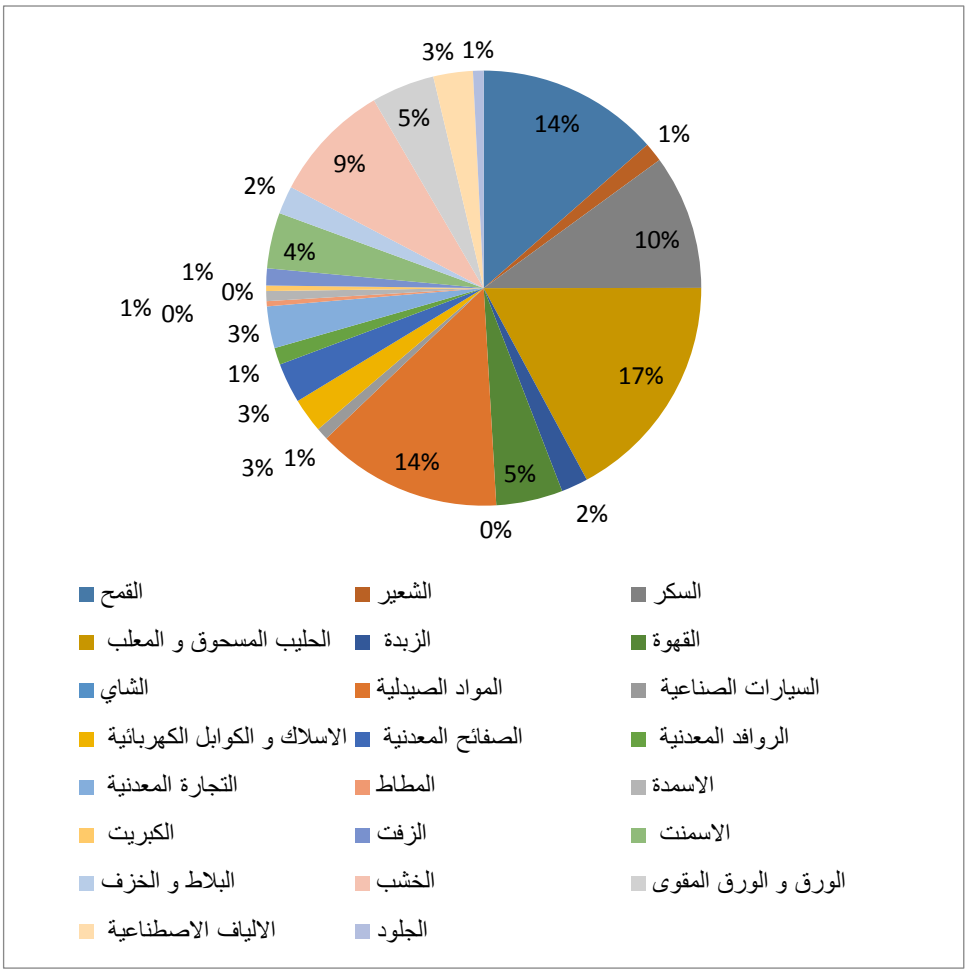

المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام برنامج EXCEL بالاعتماد على بيانات المديرية العامة للجمارك والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وبيانات ONS.

2.1.III خلال مرحلة تحرير التجارة الخارجية:

نلاحظ من الشكل الموالي رقم(III-8) ، ان القمح يعتبر من اكثر المنتجات المستوردة الى الجزائر ، حيث استحوذ المرتبة الاولى طوال الفترة (1994-2014) بنسبة 26.45% من اجمالي الواردات الجزائرية. اما المستوردات من المواد الصيدلانية و الحليب المسحوق فاحتلت المرتبة الثانية و الثالثةباستيعابها نسبة 21.39% و 14.46% على التوالي من اجمالي الواردات الجزائرية، في حين جاءت المستوردات من السكر في المرتبة الرابعة بنسبة بلغت حوالي 8.38% ، بينما المستوردات من الخشب ظهرت في المرتبة الخامسة بنسبة 7.76%، تليها المستوردات من الورق المقوى والقهوة والاسلاك والكوابل الكهربائية في المرتبة السادسة والسابعة والثامنة بنسبة 4.21 % و 3.52% و 3.50 على التوالي. ثم جاءت في المرتبة التاسعة والعاشرة و الحادية عشر كل المستوردات من الاسمنت والبلاط والاسمدة بنسبة 2.04% و 1.56% و 1.16% على الترتيب، ثم تاتي في المرتبة الثانية عشر والثالثة عشر مستوردات

كل من السيارات الصناعية و الالياف الاصطناعية بنسبة 1.14% و 1.10 % على الترتيب. تليها في المراتب الاخيرة كل من الشعير والزبدة والزفت والجلود بنسبة 0.96% و0.71% و0.49% و0.40% على الترتيب من اجمالي الواردات الجزائرية. اما المستوردات من الصفائح والروافد المعدنية والمطاط والجلود والكبريت والشاي فهي تشكل نسبة قليلة جدا تكاد تنعدم من اجمالي الواردات الجزائرية.

الشكل رقم(III–8): اهم المنتجات المستوردة خلال مرحلة تحرير التجارة (1994–2014)

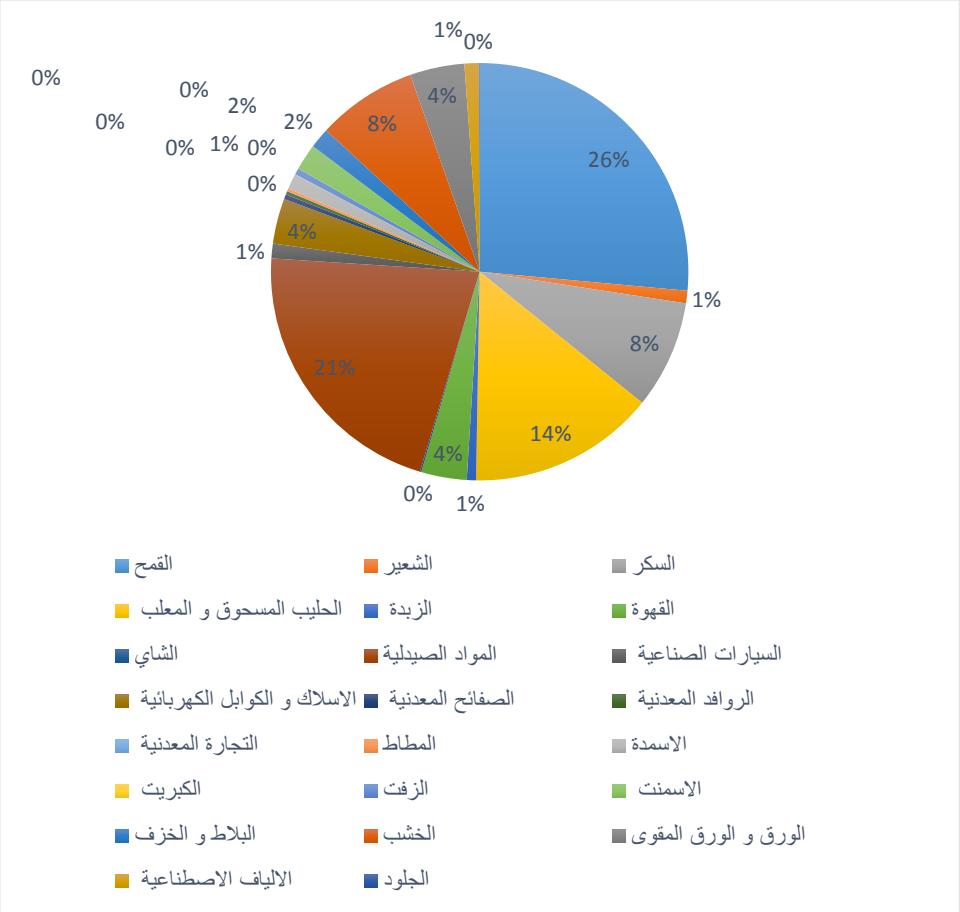

المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام برنامج EXCEL بالاعتماد على بيانات المديرية العامة للجمارك والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وبيانات ONS.

2.III. اهم المنتجات المصدرة:

1.2.III . خلال مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية:

نلاحظ من الشكل الموالي رقم(III-9)، سيطرة المحروقات على اجمالي الصادرات في الجزائر، حيث استحوذ المرتبة الاولى طوال الفترة (1984-1993) بنسبة 99.06% من اجمالي الصادرات الجزائرية. اما الصادرات من التمور والمنتوجات الحديدية والفوسفاط والحمضيات والمواد الاخرى فبلغت نسبة ضئيلة جدا من اجمالي الصادرات الجزائرية.

الشكل رقم(III-9): اهم المنتجات المستوردة خلال مرحلة احتكار الدولة للتجارة (1984-1993)

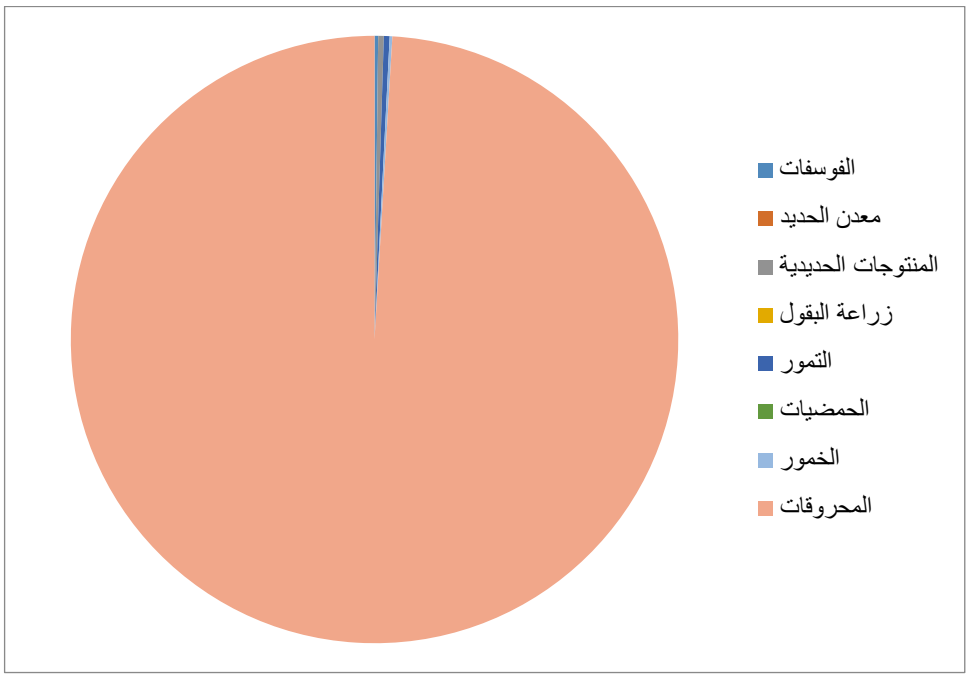

المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام برنامج EXCEL بالاعتماد على بيانات المديرية العامة للجمارك والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وبيانات ONS.

2.2.III . خلال مرحلة تحرير التجارة الخارجية:

نلاحظ من الشكل الموالي رقم(III-10)، سيطرة المحروقات على اجمالي الصادرات في الجزائر، حيث استحوذ المرتبة الاولى طوال الفترة (1994-2014) بنسبة 99.81% من اجمالي الصادرات الجزائرية. اما الصادرات من التمور والمنتوجات الحديدية والفوسفاط والحمضيات والمواد الاخرى فبلغت نسبة ضئيلة جدا من اجمالي الصادرات الجزائرية.

الشكل رقم(III-10): اهم المنتجات المستوردة خلال مرحلة تحرير التجارة (1994-2014)

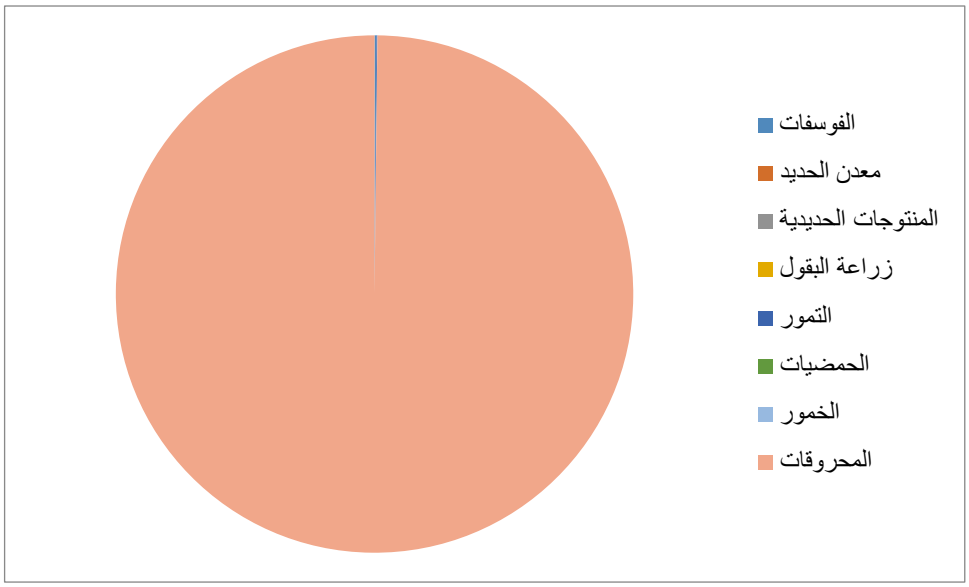

المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام برنامج EXCEL بالاعتماد على بيانات المديرية العامة للجمارك والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وبيانات ONS.

المطلب الثالث: تطور التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية في الجزائر:

يبرز التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية اتجاه المبادلات التجارية الجزائرية نحو مختلف دول العالم، يمكن من معرفة اهم المتعاملين التجاريين والشركاء الاقتصاديين للجزائر خلال مرحلة الاحتكار ومرحلة التحرير التجاري.

I. تطور التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية:

تم تقسيم الفترة الزمنية الى مرحلتين:

1.I. مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية الجزائرية (1984-1993):

يوضح الشكل الموالي رقم(III-11) الاستناد الكبير للجزائر على صادرات دول المجموعة الاقتصادية الاوروبية، حيث بلغت نسبة الاستيراد منها حوالي 56.25% من إجمالي الواردات الجزائرية خلال هذه الفترة. وعرفت صادرات دول المجموعة الاوروبية تراجعا ملحوظا، فقد انتقلت قيمتها من 28167 مليون دينار سنة 1980 إلى حوالي 19689 مليون دينار سنة 1987، ثم تستمر في الارتفاع الى ان تصل الى اعلى قيمة لها قدرت بحوالي 119584.8 مليون دينار سنة 1993. تليها دول اوروبية اخرى (كاسبانيا وسويسرا) في المرتبة الثانية بنسبة 6.13%من إجمالي الواردات الجزائرية، ولقد سجلت اعلى قيمة للواردات من هذه الدول سنة 1993 ب36376.8 مليون دينار، بينما بلغت ادنى قيمة لها سنة 1987 قدرت بحوالي 4836 مليون دينار. تاتي بعدها دول أمريكا الشمالية في المرتبة الثالثة بنسبة8.89% فقد سجلت هذه الاخيرة اعلى قيمة لها سنة 1990

قدرت بحوالي 12871 مليون دينار، اما ادنى قيمة لها سنة1987 ب3045 مليون دينار. ثم جاءت دول اروبا الاشتراكية ودول آسيا في المرتبة الرابعة والخامسة على التوالي، بينما ساهمت دول افريقيا والدول العربية وبقية دول العالم المراتب الاخيرة بنسبة قليلة لا تتجاوز في مجملها 5% من اجمالي الواردات الجزائرية، وهذا راجع لتماثل ومحدودية السلع المنتجة مما يعرقل تسويقها.

الشكل رقم(III-11): تطور التركيب الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة (1984-1993)

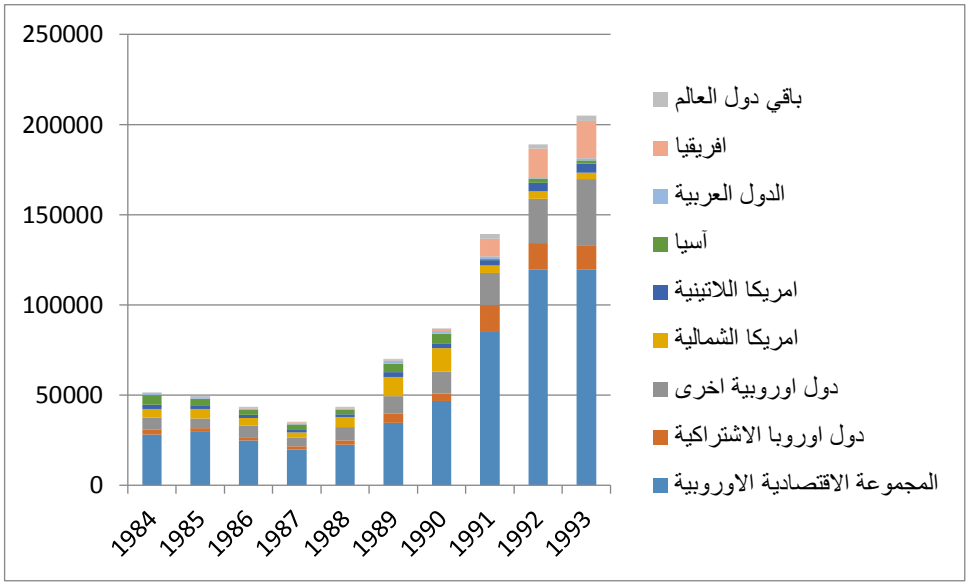

المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام برنامج EXCEL بالاعتماد على بيانات المديرية العامة للجمارك والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وبيانات ONS.

I.2. مرحلة تحرير التجارة الخارجية (1994-2014):

يبين الشكل الوالي رقم(III-12) استمرار سيطرت دول المجموعة الاقتصادية الاوروبية على اجمالي الواردات الجزائرية، حيث بلغت نسبة حصتها حوالي 56.57% ،ومن أهم الموردين في هذه المجموعة فرنسا، ايطاليا ألمانيا واسبانيا على الترتيب، ولقد سجلت قيمة الواردات من هذه الاخيرة ارتفاعا مستمرا انتقل من 190040.7 مليون دينار سنة 1994 إلى 1746838.15 مليون دينار سنة 2014 و ذلك راجع لأهمية الموقع الجغرافي الذي تحتله الجزائر بالقرب من القارة الأوروبية مما سهل عليها إجراءات التبادلات التجارية، والعامل التاريخي الاستعماري الذي يربط السوق الجزائرية بالأسواق الأوروبية عموما و السوق الفرنسية خصوصا[1]، بالإضافةإلى العامل التفضيلي للتفكيك الجمركي للشراكة الاورو جزائرية التي تعطي امتياز في تكلفة المنتجات الأوروبية مقارنة بسلع دول أخرى

[1] ايات الله مولحسان، المنظمة العالمية للتجارة و انعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية –دؤاسة حالة (الجزائر- مصر)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر –باتنة-، 2011/2010، ص316.

كالسلع الصينية والأمريكية[1] . تليها دول آسيا في المرتبة الثانية بنسبة 18.76% من إجمالي الواردات الجزائرية، فقد سجلت ارتفاعا مستمرا وصل إلى 728792.83 مليون دينار سنة 2014 بعدما كان لا يتعدى 29265.9 مليون دينار سنة 1994، باستثناء التراجع الطفيف الذي عرفته هذه المجموعة خلال سنة 2001 والذي قدر بحوالي 60102,3 مليون دينار. و يرجع هذا الارتفاع إلى تمتع عدد من دول هذه المجموعة بمزايا تنافسية لتصريف منتجاتها في السوق الجزائرية، وهذا ما جعلها تحقق أعلى معدل نمو في سنة 2013، أين تصدرت واردات الجزائر من الصين لأول مرة المرتبة الأولى من إجمالي الواردات، بعدما كانت معظم الواردات الجزائرية من دول الاتحاد الأوروبي عموما و فرنسا خصوصا لعدة سنوات. ثم تاتي دول أمريكا الشمالية في المرتبة الثالثة بنسبة7.94% من إجمالي الواردات الجزائرية، و من أهم مورديها الولايات المتحدة الأمريكية و كندا، حيث شهدت الواردات الجزائرية من هذه المجموعة ارتفاعا كبيرا يصل إلى 88984,1 مليون دينار سنة 1995، ليعرف بعدها اضطرابات بين الارتفاع و الانخفاض من سنة 1996 إلى سنة 2004. ثم يسير في اتجاه الارتفاع ابتدءا من سنة 2005 ليسجل أعلى قيمة له سنة 2014 قدرت بحوالي 203976.54 مليون دينار.ثم تأتي باقي الدول الأوربية في المرتبة الرابعة بنسبة 7.10% من إجمالي الواردات الجزائرية، و تميزت قيمة هذه المجموعة بالتذبذب بين الارتفاع و الانخفاض، نتيجة انسحاب بعض المودين في المجموعة و انضمامهم إلى مجموعة الاتحاد الأوروبي، و بالتالي تحول نصيب هذه الدول إلى مجموع نصيب الاتحاد الأوروبي من الواردات الجزائرية.و قد احتلت المركز الخامس دول أمريكا اللاتينية بنسبة 5.33% و التي سرعان ما عرفت صادراتها نحو الجزائر ارتفاعا ملحوظا انطلاقا من سنة 2004.و من ثم تأتي الدول العربية في المركز السادس بنسبة 1.96%، تليها كل من دول المغرب العربي و دول إفريقيا و باقي دول العالم بنسب ضئيلة قدرت ب 1.14% و 0.8% و 0.76% على الترتيب من إجمالي الواردات الجزائرية، وهذا راجع إلى ضعف التجارة العربية البينية و تشابه الهيكل الاقتصادي و الإنتاجي[2] لهذه المجموعات .

[1] سي محمد كمال، التقييم الكمي لاثر اليورو و الدولار على التجارة الخارجية في الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية و مؤسسات، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان-،2014/2013، ص64.

[2] عبد الحميد براهيمي، أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي و احتمالات المستقبل، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الرابعة،1986، ص109.

الشكل رقم(III-12): تطور التركيب الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة (1994-2014)

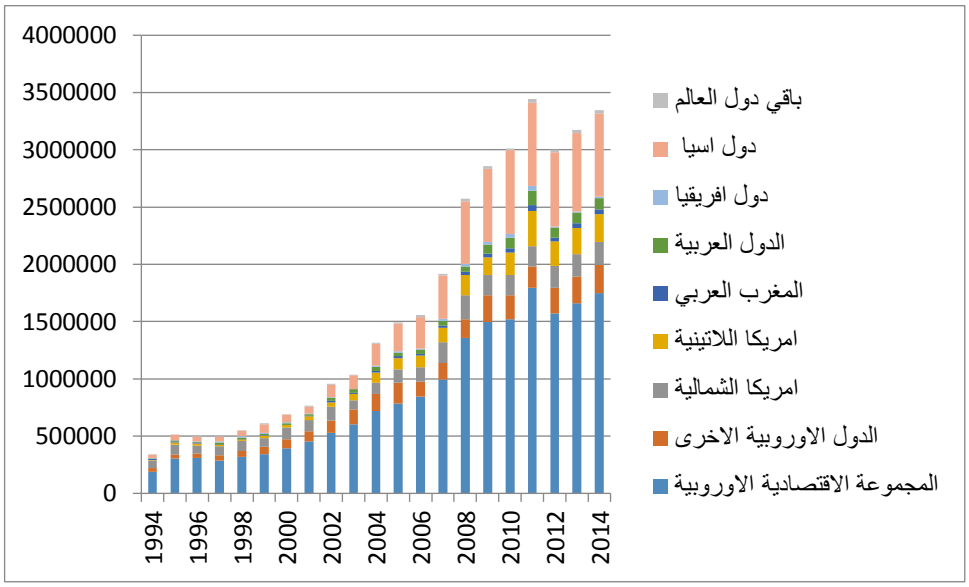

المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام برنامج EXCEL بالاعتماد على بيانات المديرية العامة للجمارك والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارو بيانات ONS.

II. تطور التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية:

1.II. مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية الجزائرية (1984-1993):

يوضح الشكل رقم (**III-13**)، هيمنة المجموعة الاقتصادية الأوروبية على حوالي 67.51% من إجمالي الصادرات الجزائرية خلال الفترة الممتدة من (1984-1993)، و من أهم زبائن هذه المجموعة فرنسا و ألمانيا على الترتيب، و لقد سجلت قيمة الصادرات لهذه المجموعة ارتفاعا مستمرا انتقل من 40707 مليون دينار سنة 1984 إلى 181294.7مليون دينار سنة 1992، ماعدا سنة 1986 أين بلغت قيمتها حوالي 23171 مليون دينار، ويعود هذا التراجع إلى زيادة حصة المناطق الجغرافية الأخرى من الحصة الإجمالية للصادرات الجزائرية. تليها دول أمريكا الشمالية في المرتبة الثانية بنسبة 16.82% ، و تعتبر الولايات المتحدة أهم زبون في هذه المجموعة، حيث شهدت صادرات الجزائر إلى هذه المجموعة اضطرابات بين الارتفاع و الانخفاض، و بلغت أعلى قيمة لها سنة 1993 قدرت حوالي 41916.8 مليون دينار.ثم تأتي الدول الأوروبية الأخرى في المرتبة الثالثة بنسبة 7.57 % من إجمالي الصادرات الجزائرية، و تأتي بعدها في المرتبة الرابعة أمريكا اللاتينية بنسبة 2.92%، تليها دول افريقيا في المرتبة الخامسة بنسبة 1.48%، ثم تاتي في المرتبة السادسة دول المغرب العربي بنسبة 1.10% من إجمالي الصادرات، تليها دولأوروبا الاشتراكية في المرتبة السابعة بنسبة 1.08% من اجمالي الصادرات الجزائرية. أما فيما يخص الدول الآسيوية و الدول العربية و و باقي دول العالم فهي تحتل المراتب الأخيرة على الترتيب بنسب ضئيلة تكاد تنعدم.

الشكل رقم(III-13): تطور التركيب الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (1984-1993)

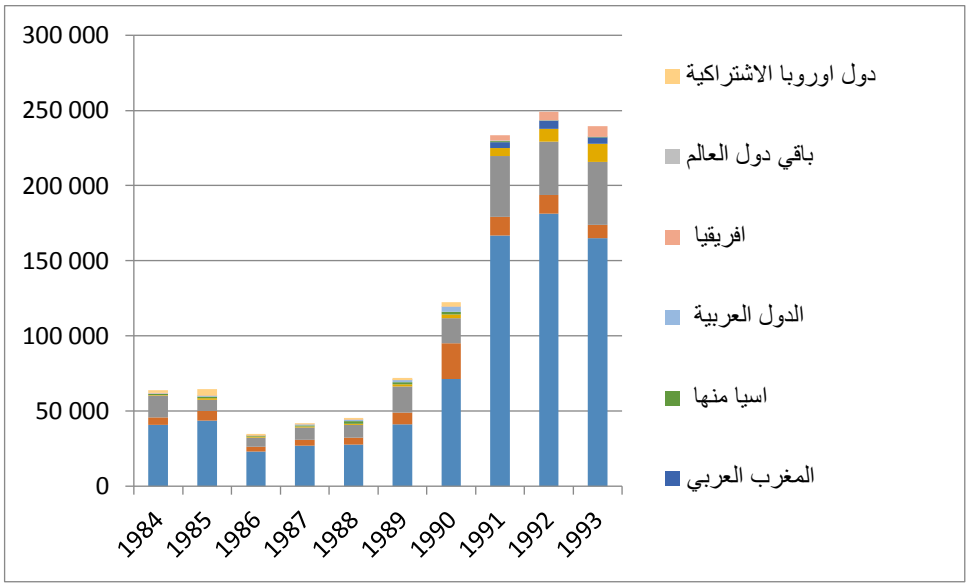

المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام برنامج EXCEL بالاعتماد على بيانات المديرية العامة للجمارك والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وبيانات ONS.

2.II .مرحلة تحرير التجارة الخارجية (1994-2014):

يبين الشكل الموالي رقم(III-14)، أن دول المجموعة الاقتصادية الاوروبية تعتبر أهم منفذ للصادرات الجزائرية، وذلك بنسبة 53.35% من إجمالي الصادرات الجزائرية،و تتصدر هذه الدول على التوالي ايطاليا و فرنسا و اسبانيا، و لقد شهدت الصادرات الموجهة لهذه المجموعة تذبذبات بين الارتفاع و الانخفاض، إذ بلغت اعلي قيمة لها سنة 2011 ب 2728125 مليون دينار، أما أدنى قيمة فقد سجلت سنة 1994 ب 225886.3 مليون دينار، و ترجع هذه التذبذبات إلى ضعف تنافسية الصادرات الجزائرية في الأسواق الأوروبية ، بالإضافة إلى عدة تبعات اقتصادية أثرت في حجم الصادرات و توجهاتها. تليها دول أمريكا الشمالية في المرتبة الثانية بنسبة 28.17 % من إجمالي الصادرات الجزائرية، و تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أهم الزبائن في هذه المجموعة. و سجلت أعلى قيمة لها سنة 2007 ب 1594014,3مليون دينار، في حين بلغت أدنى قيمة لها في سنة 1994 ب 58089 مليون دينار.ثم تأتي دول أمريكا اللاتينية في المرتبة الثالثة بنسبة 5.24% من اجمالي الصادرات الجزائرية، حيث عرفت هذه الاخيرة اضطرابات بين الارتفاع و الانخفاض، سجلت اعلي قيمة لها سنة 2014 ب336555.4 مليون دينار، في حين أدنى قيمة لها سجلت في سنة 1994 ب 8607 مليون دينار ، و بعدها الدول الافريقية و بقية الدول الاوروبية في المرتبة الرابعة والخامسة بنسبة 5.07% و 5.07% من إجمالي الصادرات الجزائرية، و تعد تركيا من أهم الزبائن في هذه المجموعة، والتي سجلت أعلى قيمة لها سنة 2011 ب315105.7 مليون دينار سنة 2014 بعدما

كانت قيمتها لا تتعدى 14641.7 مليون دينار سنة 1994. وقد احتلت دول المغرب العربي المرتبة السادسة بنسبة 1.69% من اجمالي الصادرات الجزائرية. ثم تاتي دول آسيا في المرتبة السابعة بنسبة 1.07% من اجمالي الصادرات الجزائرية. تليها كل من الدول العربية وباقي دول العالم بنسب ضئيلة قدرت ب0.21% و0.09% على الترتيب من اجمالي الصادرات الجزائرية، و هذا راجع الى الحواجز الجمركية التي تحد من التبادل التجاري خاصة مع دول المغرب العربي، و بدائية التركيب القطاعي لهياكل الإنتاج للدول العربية والإفريقية، بالإضافة إلى تداخل الأهداف السياسية مع القرارات الاقتصادية والتي تقلص من التجارة العربية البينية[1].

الشكل رقم(III-14): تطور التركيب الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (1994-2014)

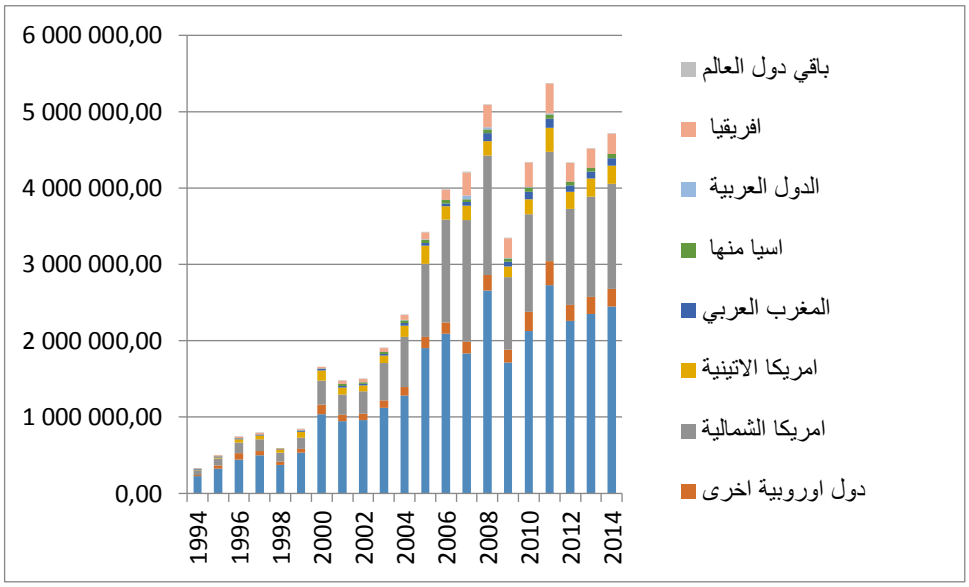

المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام برنامج EXCEL بالاعتماد على بيانات المديرية العامة للجمارك والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وبيانات ONS.

III. اهم الشركاء التجاريين للجزائر:

1.III. أهم الشركاء التجاريين للجزائر خلال الفترة (1984-1993):

يتضح من الشكل الموالي رقم(III-15) ان اهم شريك تجاري للجزائر هي فرنسا، حيث استحوذت المرتبة الاولى طوال الفترة(1984-1993)، بنسبة 20.99 % من اجمالي التجارة الخارجية للجزائر. اما ايطاليا فاحتلت المرتبة الثانية باستيعابها نسبة 17.93% من اجمالي التجارة الخارجية الجزائرية، في حين جاءت الولايات المتحدة الامريكية في المرتبة الثالثة بنسبة بلغت حوالي 12.87% ، بينما بلجيكا ظهرت في المرتبة الرابعة بنسبة 9.96%،

[1] أسامة المجذوب، العولمة الإقليمية، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2001، ص128.

تليها المانيا في المرتبة الخامسة بنسبة 7.50% ، ثم اسبانيا في المرتبة السادسة بنسبة 5.89%، وجاءت في المرتبة السابعة والثامنة كل من كندا و اليابان بنسبة 4.74% و 4.69% على الترتيب، ثم ظهرت البرازيل و بريطانيا في المرتبة التاسعة والعاشرة بنسبة 3.39 % و 3.38% على الترتيب، تليها مصر و تونس و المغرب في المرتبة الحادية عشر و الثانية عشر و الثالثة عشر على التوالي بنسبة 2.75% و 2.69% ، 2.18% , من اجمالي التجارة الخارجية للجزائر. اما باقي دول العالم (كسويسرا، النمسا، البرتغال، السويد، اندونيزيا، الغابون ونيوزيلاندا) فقد ساهمت بنسب قليلة جدا تكاد تنعدم تبلغ في مجملها حوالي 1% من اجمالي التجارة الخارجية الجزائرية.

الشكل رقم(III–15): الدائرة النسبية لاهم الشركاء التجاريين للجزائر خلال الفترة(1984–1993)

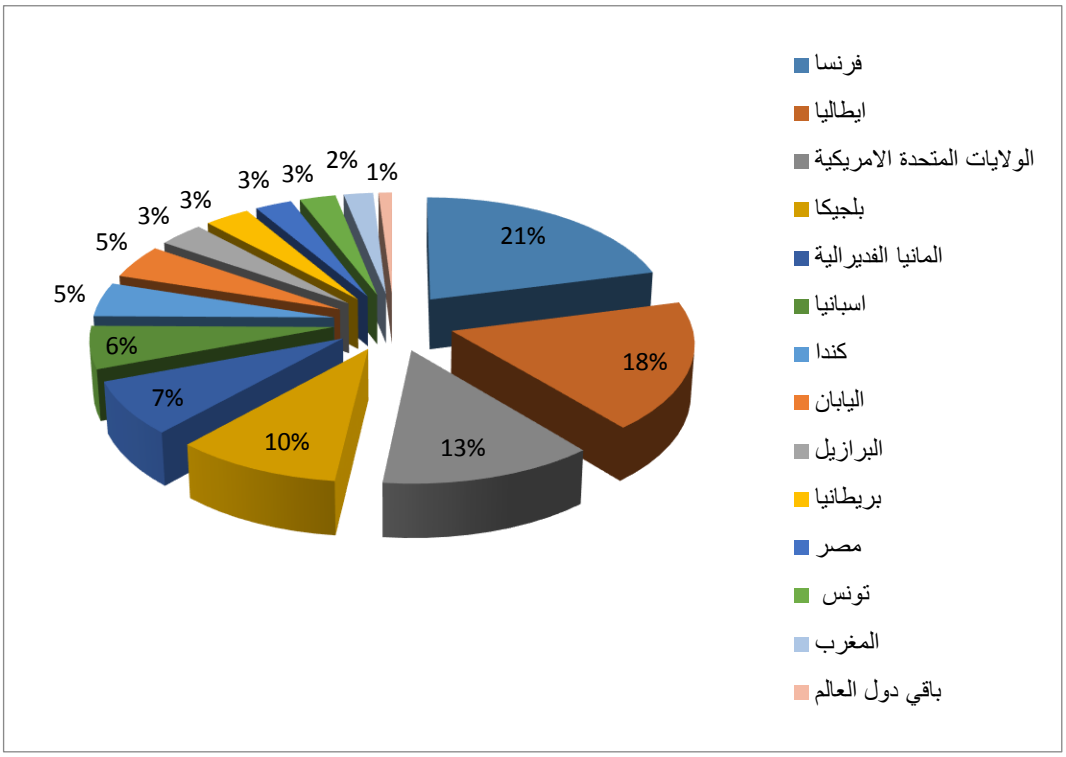

المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام برنامج EXCEL بالاعتماد على بيانات المديرية العامة للجمارك والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وبيانات ONS.

III.2. أهم الشركاء التجاريين للجزائر خلال الفترة (1994–2014):

يتضح من الشكل الموالي رقم (III-16)، ان اهم شريك تجاري للجزائر هي الولايات المتحدة الامريكية، حيث استحوذت المرتبة الاولى طوال الفترة(1994–2014)، بنسبة 32.63 % من اجمالي التجارة الخارجية للجزائر. اما ايطاليا فاحتلت المرتبة الثانية باستيعابها نسبة 13.43% من اجمالي التجارة الخارجية الجزائرية، في حين جاءت فرنسا في المرتبة الثالثة بنسبة بلغت حوالي 12.10% ، بينما اسبانيا ظهرت في المرتبة الرابعة بنسبة 8.95%، تليها

كندا في المرتبة الخامسة بنسبة 4.95% ، ثم هولندا في المرتبة السادسة بنسبة 4.56%، و جاءت في المرتبة السابعة و الثامنة كل من تركيا و البرازيل بنسبة 4.13% و 3.74% على الترتيب، ثم ظهرت المانيا و بلجيكا في المرتبة التاسعة و العاشرة بنسبة 2.65 % و 2.62% على الترتيب، و بعدها جاءت الصين و بريطانيا و البرتغال في المرتبة الحادية عشر و الثانية عشر و الثالثة عشر على التوالي بنسبة 2.25% و 2.15% ، 1.69% من اجمالي التجارة الخارجية للجزائر. ثم تاتي اليابان و بولندا و مصر في الرتبة الرابعة عشر و الخامسة عشر و السادسة عشر بنسبة 1.22% و 0.89% و0.80 % على الترتيب. تليها في المراتب الاخيرة كل من بلغاريا والارجنتين والمغرب وتونس بنسبة 0.78% و0.75% و 0.72% و 0.68%على الترتيب من اجمالي التجارة الخارجية الجزائرية.

الشكل رقم (III–16):: الدائرة النسبية لاهم الشركاء التجاريين للجزائر خلال الفترة(1994–2014)

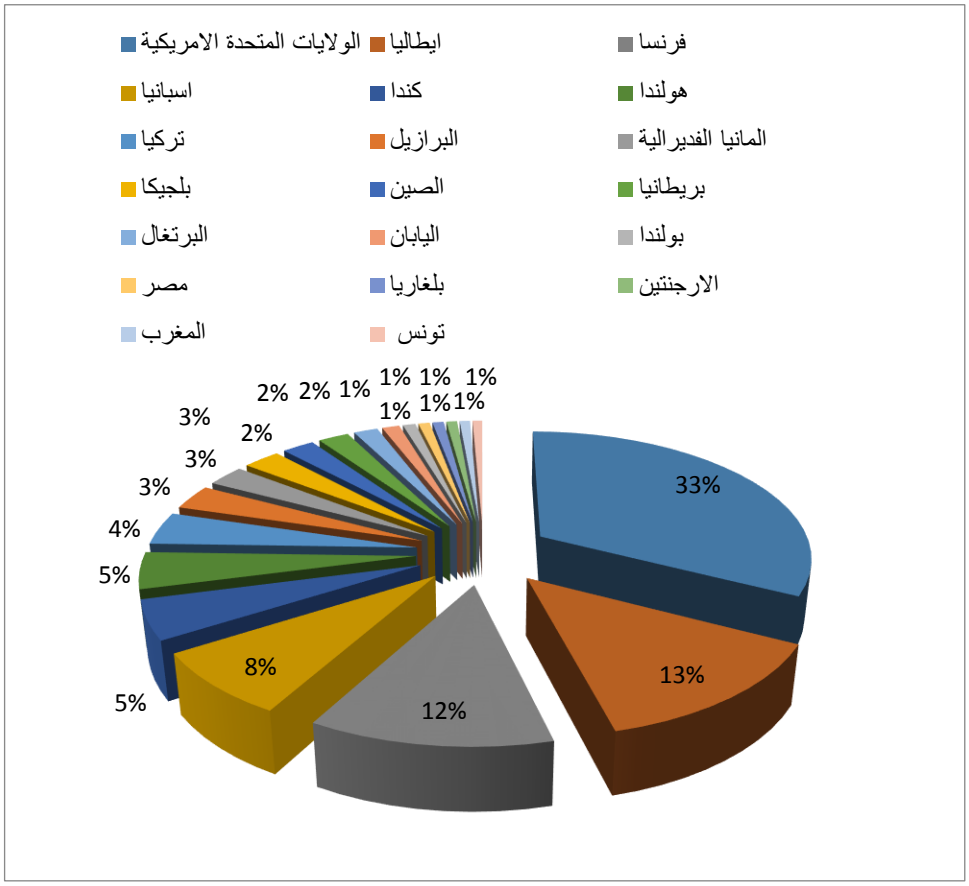

المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام برنامج EXCEL بالاعتماد على بيانات المديرية العامة للجمارك والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وبيانات ONS.

المبحث الثاني: الاسلوب القياسي المتبع في التحليل

ترتكز أغلبية الدراسات التطبيقية على أدوات الاقتصاد، لاختبار ومطابقة النظرية الاقتصادية مع الواقع، وعلى هذا الأساس سوف نحاول من خلال هذا الجزء تسليط الضوء على أهم المحاور المتعلقة بمنهجية الاقتصاد القياسي المتبع في التحليل، والتي تشتمل على نماذج أو بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (بيانات البانل) المستخدمة في تقديرها، بحيث يتم استعمال هذه النماذج (Panel Data) عند تقارب الآثار، والمميزات الفردية بين مجموعة الدراسة، كما يمكن أن نجدها في النماذج الخاصة بالاقتصاد الكلي ودراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية،ولهذا فقد استعمل أغلب الاقتصاديين في دراستهم التطبيقية الخاصة بنمذجة قطاع التجارة الخارجية بيانات البانل لمعرفة محددات تدفقات التجارة الخارجية بين مختلف الدول. وبذلك سنلجأ في دراستنا إلى استعمال هذا النوع من النماذج كون أن هذه الدراسة تخص مجموعة من الدول التي ترتبط فيما بينها بالتبادلات التجارية، بالإضافة إلى الاعتماد على اختبارات دراسة استقرارية السلاسل الزمنية والبانل الديناميكي من اجل نمذجة التجارة الخارجية الجزائرية.

المطلب الأول: مفاهيم حول بيانات البانل

تمثل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية أو معطيات البانل تلك البيانات التي لها بعدين، بعد زمني وبعد مقطعي (cross-section)، وتتكون من مشاهدات لعدد من الوحدات الاقتصادية كالأفراد والشركات خلال فترة زمنية[1]، فهي عبارة عن اندماج للبيانات المقطعية والسلاسل الزمنية في آن واحد. فالبيانات المقطعية تنعت سلوك عدد من المفردات أو الوحدات المقطعية (شركات أو دول) عند فترة زمنية واحدة[2]، في حين ان بيانات السلاسل الزمنية تنعت سلوك مفردة واحدة خلال فترة زمنية معينة. وعليه تتوارى أهمية استخدام بيانات البانل كونها تشتمل على معلومات ضرورية تتماشى مع ديناميكية الوقت، وعلى مفردات متعددة. [3] وبخصوص انواع نماذج البانل، فهي تتوزع حسب طبيعة الفترة الزمنية للافراد، فإذا كانت الفترة الزمنية نفسها لكل الأفراد نسمي نموذج البانل ب" المتوازن"، أما إذا اختلفت الفترة الزمنية من فرد لآخر يكون نموذج البانل غير متوازن[4]، و يسمى ب(panel rotatif) عند اختلاف الافراد من فترة زمنية لاخرى[5].

[1] خالد محمد السواعي، "أساسيات الاقتصاد القياسي باستخدام Eviews "، دار الكتاب الثقافي، الأردن، 2011، ص 239.
[2] Sylvain Willart, Analyse de données de panel,Ecole Universitaire de management IAE, Lille,p5,6.
[3]Frees. A, Kim, Longitudinal and Panel Data, University of Wisconsin, Madison, 2007, p.02
[4]Dielman, Pooled Cross-Sectional and Time Series Data Analysis, Texas Christian University, USA, 1989. p.02.
[5] Celine Nanges, Econométrie des données de panel, INRA et Ecole D'Economie de Toulouse,p3.

I. أهمية بيانات البانل:

تمتاز دراسات معطيات البانل، عن دراسات البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية لوحدها، بجملة من المميزات، يوضحها(2003) Hsiao في النقاط التالية[1]:

- إمكانية تحليل معظم الظواهر الاقتصادية، والقدرة على دراسة التباينات في السلوك بين الأفراد، والمقارنة بينهما[2].
- تعطي أفضل التقديرات، وتعمل على التخفيف من مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات.[3]
- تعطي بيانات البانل كفاءة أفضل وزيادة في درجة الحرية وكذلك أقل تعددية خطية بين المتغيرات، ومحتوى معلوماتي أكثر إذا ما تم استخدام البيانات المقطعية أو الزمنية فقط.[4]
- التحكم في عدم تجانس التباين الخاص الذي يظهر في حالة البيانات المقطعية أو حالة البيانات الزمنية[5].
- المساهمة في الحد من إمكانية ظهور مشكلة المتغيرات المهملة والناتجة عن خصائص المفردات غير المشاهدة، والتي تقود عادة إلى تقديرات متحيزة في الانحدارات المفردة[6].
- العمل على الحد من مشكلة انعدام ثبات تباين حد الخطأ Heteroscedasticity"" في عملية التقدير، والأخذ بعين الاعتبار ما يسمى "بعدم التجانس أو الاختلاف غير الملحوظ" الخاص بمفردات العينة سواء المقطعية أو الزمنية[7].

[1]Hsiao C. (2003), « Analysis of panel Data », Cambridge University Press, Cambridge, P12.
[2]William Green, 2003, Econometric Analysis, 5 ed, New Jersey, Prentice Hall, Apper Saddle River, p 272.
[3] Patrick Sevestre, Econométrie des Données de Panel, Dunod, Paris,2002,p4.
[4] Domadarn, Gujaratip635
[5] Claudioraujo. Jean, Français.Brun, Jean Louis.combes, Econométrie, Bréal2008, p157-158.
[6]Dimitrios A. and Stephen G. Hall (2007), « Applied Econometrics : A modern Approch », 1sted . Palgrave Macmillan, P 344.
[7]Peracchi. F, 2001, Econometrics, England, John Wiley et Sons LTD, p 397.

المطلب الثاني: اختبارات التحديد

تتجلى اختبارات التحديد، في اختبار ميزة تجانس المسار العام للبيانات أو عدمه. وذلك من اجل اختبار تساوي معاملات النموذج المدروس في البعد الفردي من الجانب القياسي. والتأكد من امكانية افتراض أن النموذج النظري المدروس متماثل بالنسبة لكل المفردات، أو تتسم كل مفردة بميزة خاصة بها، من الجانب الاقتصادي [1]. ويجدر بالذكر إلى وجود أربع حالات يمكن أن تتأخذها البيانات المقطعية والتي يمكن فحصها بواسطة اختبار Hsiao المتعلق بالتجانس[2].

I. اختبارات التجانس لـ Hsiao (1986):

الغرض من هذا الاختبار هو التحقق من تجانس معلمات النموذج المقدر، من خلال أخذ عينة مكونة من **T** ملاحظات لـ **N** فردية في المجموعة. ويكتب النموذج الأساسي لمعطيات البانل على الشكل التالي[3]:

$$y_{it} = \alpha_i + \beta_i X_{it} + \varepsilon_{it} \dots\dots\dots\dots (1)$$

حيث:

$\boldsymbol{y_{it}}$: المتغير التابع، والخاص بـ i وحدة، خلال فترة t

$\boldsymbol{X_{it}}$: يمثل شعاع k متغير مستقل، حيث يمثل القيمة الملاحظة من أجل k متغير مفسر للعينة أو الوحدة $\boldsymbol{i}$في الفترة t.

$\boldsymbol{\alpha_{oi}}$: يمثل الحد الثابت للعينةi.

$\boldsymbol{\beta_i}$: شعاع المعاملات المفسرة لـ k متغير مفسر.

$\boldsymbol{\varepsilon_{it}}$: يمثل حد الخطأ العشوائي للعينة i في الفترة t.

يفترض أن حد الأخطاء $\boldsymbol{\varepsilon_{it}}$ مستقلة ومتماثلة التوزيع بمتوسط معدوم وتباين يساوي $\boldsymbol{\sigma_i^2}$، كما يفترض أن معاملات النموذج $\boldsymbol{\alpha_i}$ و$\boldsymbol{\beta_i}$ يمكن اختلافها في البعد الفردي لكنها ثابتة في الزمن، لذلك بإمكان هذا النموذج الممثل بالمعادلة (1) أن يأخذ عدة حالات كالآتي:

الحالة الأولى: وهي حالة التجانس التام أو التطابق الكلي (Hémogénéité total)

[1]Madala,G.S (1987), « Limited dependent Variable models using panel data », the Journal of Human Resource, Vol 22, NO.3, Summer, P 315.
[2]Régis Bourbonnais, OP. cite,PP :346-347.
[3]Régis Bourbonnais (2009), « économetrie, Manuel et exercices corrigés », Dunod, Paris, P 346.

حيث يكون تساوي أو توافق تام بين معاملات الثابت، ومعاملات المتغيرات المفسرة لكل البيانات المقطعية أي: $\alpha_i = \alpha$ و $\forall_i \epsilon [1, N]$ $\beta_i = \beta$

ويقصد به ان تأثير المتغيرات المفسرة مماثل بالنسبة لجميع العينات، وكذلك العوامل الثابتة تكون نفسها، فيكون لدينا نموذج بانل متجانس.

الحالة الثانية:

وهي حالة عدم التجانس الكلي أو عدم التطابق (Hétérogénéité total) نظرا لوجود تفاوت بين الثوابت α_i وتمايز بين معاملات المتغيرات β_i من عينة لأخرى، أي يوجد أكثر من نموذج مختلف (N نموذج مختلف) ، وفي هذه الحالة يتم رفض صيغة العينات المقطعية (معطيات السلة)

الحالة الثالثة: تطابق الثوابت α_i واختلاف بين المعاملات β_i الخاصة بالفرديات المدروسة

$$\forall_i \epsilon [1, N] \alpha_i = \alpha$$

يقصد بها ان كل العوامل الثابتة التي تفسر الظاهرة المدروسة واحدة، بالنسبة لجميع العينات أو الفرديات، بينما يكون هناك اختلاف في تأثير المتغيرات المفسرة في النموذج، أي يوجد هناك أكثر من نموذج مختلف (نموذج مختلف) وبالتالي نرفض صيغة العينات المقطعية (معطيات السلة).

الحالة الرابعة: عدم تجانس أو تطابق الحدود الثابتة α_i وتساوي أو تجانس معاملات المتغيرات المفسرة β_i في العينات المدروسة $(\forall_i \beta_i [1, N] \epsilon (\beta =$

وهذا ما يدل على وجود تأثيرات فردية، ويقصد بها تساوي مساهمة المتغيرات المفسرة في تفسير الظاهرة المدروسة بين عينات الدراسة أو فرديات الدراسة، مع وجود اختلاف في مساهمة تفسير باقي العوامل الأخرى والمتمثلة بالحد الثابت.

ويتم التفرقة بين الحالات الاربع السابقة، وفحص تجانس نموذج بانل بواسطة اختبار Hsiao، اعتمادا على تشكيلة متشعبة من الاختبارات والفرضيات الفرعية. يمكن تلخيصها فيمايلي: [1]

[1] أسماء حجيلة، دور المصاريف الإسلامية في تحقيق النمو الاقتصادي في الدول النامية: دراسة قياسية لاستخدام بيانات البانل لعينة من13دولة نامية(2000-2012)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص مالية، جامعة ابي بكر بلقايد، بتلمسان،2015/2014، ص298-299.

➢ **الخطوة الأولى: اختبار فرضية التجانس الكلي (الثوابت والمعاملات متطابقة).**

تتمثل هذه الخطوة في اختبار فرضية بنية التجانس العام القائمة على تطابق الثوابت $\boldsymbol{\alpha_i}$ وتماثل شعاع المعاملات$\boldsymbol{\beta_i}$،حيث أن:

$$H_0 : \alpha_i = \alpha \beta_i = \beta \forall_i \in [1, N]$$

$$H_1 : \exists (i; j) \in [1, N] \beta_i \neq \beta_j \ \ ou \ \ \alpha_i \neq \alpha_j$$

$$H_0^1 : \alpha_i = \alpha \beta_i = \beta \forall_i \in [1, N]$$

ومنه نستخدم إحصائية**Fisher** ويرمز لها بـ$\boldsymbol{F_1}$ المقدمة لاختبار التجانس الكلي للنموذج(1)، بافتراض أن البواقي $\boldsymbol{\varepsilon_{it}}$تكون مستقلة التوزيع في البعدين $\boldsymbol{i}$ و $\boldsymbol{t}$: تتبع القانون الطبيعي بتوقع معدوم وتباين محدد $\boldsymbol{\sigma_i^2}$ ، حيث تتبع توزيع Fisher مع *(N-1) (K+1)*ودرجة حرية *(NT-N) (K+1)*، ويتم كتابتها على شكل الصيغة التالية:[1]

$$\boldsymbol{F_1 = \frac{(SCR_{1,c} - SCR_1)/[(N-1)(K+1)]}{SCR_1/[NT-N(K+1)]}}$$

حيث يمثل:

SCR_1مجموع مربعات البواقي للنموذج (1).

$SCR_{1,C}$ مجموع مربعات بواقي النموذج المقيد بـ:

$$y_{i,t} = \alpha_i + \beta'_i X_{i,t} + \varepsilon_{it}$$

ويمكن أن نلخص نتائج هذا الاختبار كالآتي:

- إذا تم قبول الفرضية **H_0** للتجانس نحصل على نموذج بانل المتجانس كليا أي:

$$y_{i,t} = \alpha + \beta X_{i,t} + \varepsilon_{it}$$

- أما إذا تم رفض فرضية العدم، ننتقل إلى الخطوة الثانية التي تتمثل في تحديد ما إذا كان عدم التجانس مصدره المعاملات$\boldsymbol{\beta_i}$.

➢ **الخطوة الثانية: اختبار تجانس المعاملات$\boldsymbol{\beta_i}$**

تتمثل هذه الخطوة في اختبار المساواة بالنسبة لكل المفردات لـ $\boldsymbol{K}$ *مركبة للأشعة*$\boldsymbol{\beta_i}$*،حيث:*

$$H_0 : \beta_i = \beta \forall_i \in [1, N]$$

[1]Regis Bourbonnais, (2009), « Econometrie », 7ème édition, Donod, Paris, p 332.

$$H_1 : \exists (i;j) \in [1,N] \,/\, \beta_i \neq \beta_j$$

وبالتالي يمكن كتابة الفرضية العدمية على الشكل التالي:

$$H_0^2 : \ \beta_i = \beta \quad \forall i \in [1,N]$$

إذن إحصائية **Fisher** لتجانس المعاملات $\boldsymbol{\beta_i}$، والتي يرمز لها بـ $\mathbf{F_2}$ تتبع توزيع Fisher مع K(N-1) وعند درجة حرية (NT-N)(K+1)، وتأخذ الصيغة التالية:

$$\boldsymbol{F_2 = \frac{(SCR_{1,C} - SCR_1)/[(N-1)K]}{SCR_1/[NT-N(K+1)]}}$$

حيث يمثل:

SCR_1: مجموع مربعات بواقي النموذج (1).

$SCR_{1,C}$ مجموع مربعات بواقي النموذج المقيد بـ:

$$y_{i,t} = \alpha_i + \beta_i' X_{i,t} + \varepsilon_{it}$$

- ففي حالة ما إذا تم رفض الفرضية $\mathbf{H_0}$ لتجانس المعاملات $\boldsymbol{\beta_i}$ يتم إذن رفض بنية نموذج البانل لأنه في هذه الحالة تكون فقط الثوابت $\boldsymbol{\alpha_i}$ متطابقة بين المفردات، لذلك يتم تقدير معلمات الأشعة $\underrightarrow{\boldsymbol{i}}$ باستخدام النماذج المختلفة مفردة لمفردة.
- أمّا إذا تم قبول فرضية العدم لتجانس المعاملات $\boldsymbol{\beta_i}$ فإننا نقوم بالاحتفاظ بنموذج البانل وننتقل بذلك إلى الخطوة الثالثة.

➢ **الخطوة الثالثة: اختبار تجانس الثوابت $\boldsymbol{\alpha_i}$**

تقوم الخطوة الأخيرة على تحديد اختبار مساواة الثوابت الفردية $\boldsymbol{\alpha_i}$ في ظل فرضية المعاملات $\boldsymbol{\beta_i}$ المشتركة لكل المفردات، حيث:[1]

$$H_0 : \alpha_i = \alpha \forall_i \in [1,N]$$

$$H_1 : \exists (i;j) \in [1,N] / \alpha_i \neq \alpha_j$$

ويمكن كتابة الفرضية العدمية على الشكل التالي مع وضع $\beta_i = \beta$:

$$H_0^3 : \alpha_i = \alpha \quad \forall i \in [1,N]$$

[1] Alain Pirotte, (2011), « Econométrie des données de panel: Théorie et Application », édition economica, Paris, France, p 73.

أما إحصائية **Fisher** لاختبار تجانس الثوابت $\boldsymbol{\alpha_i}$والتي يرمز لها بـ $\mathbf{F_3}$،فهي تتبع توزيع Fisher مع (N-1) وعند درجة حرية N(T-1)-K، وتكتب الصيغة على الشكل التالي:

$$F_3 = \frac{(SCR_{1,c} - SCR_{1,c'})/(N-1)}{SCR_{1,c'}/[N(T-1)-K]}$$

الشكل رقم(III–17):خطوات ومراحل اختبار التجانس لHsiao

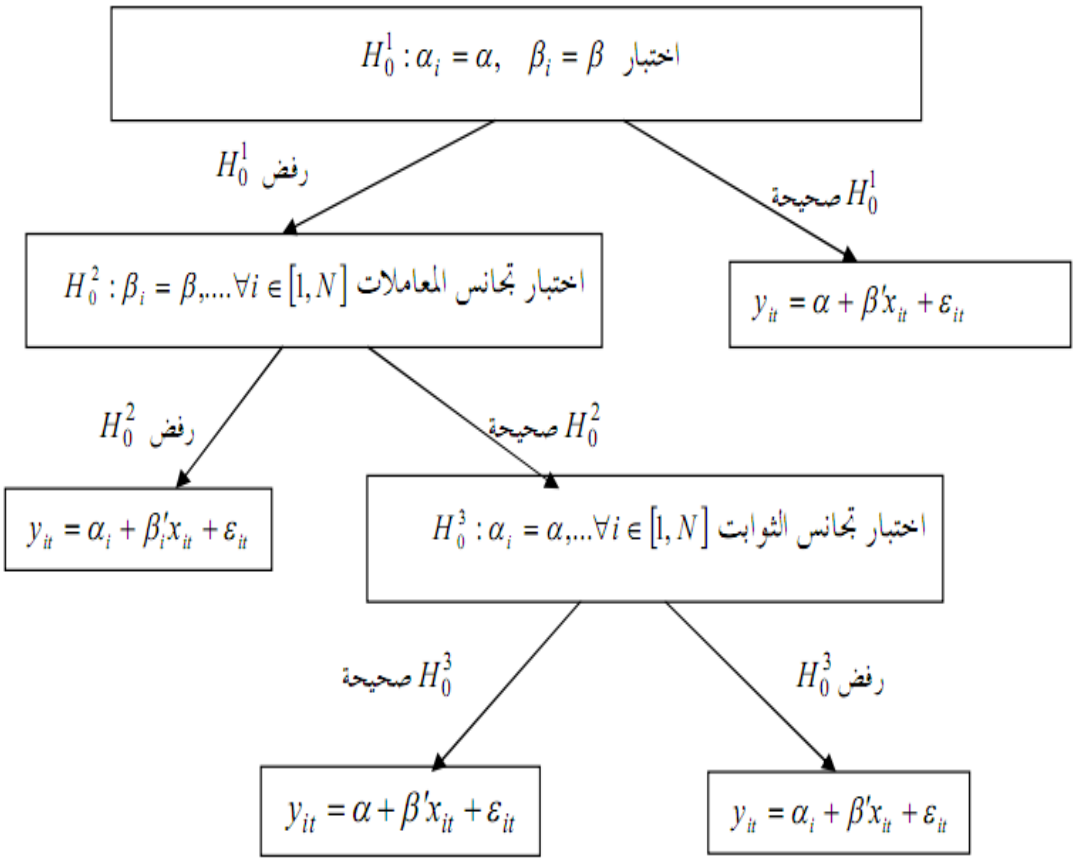

المصدر: Hsiao. C (1986), « Analysis of Panel Data », Econometric Society Monographs N°11, Cambridge University Press , p50.

II. اختبار هوسمان (Hausman Test 1978):

يعتمد اختبارHausman(1978) على الفارق الأساسي بين التأثيرات الثابتة والعشوائية. ويستعمل هذا الاختبار للمساعدة على تعيين واختيار طبيعة التاثيرات المناسبة لتقدير النموذج، وذلك بالاستناد على فرضية العدم، و الفرضية البديلة. وعلى هذا المبدأ تأخذ الفرضيتين الشكل التالي:

$$\begin{cases} \boldsymbol{H_0: E(\alpha_i / X_i) = 0} \\ \boldsymbol{H_1: E(\alpha_i / X_i) \neq 0} \end{cases}$$

حيث تعبر:

H_0: هي فرضية العدم عندما يكون نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم، وفي هذه الحالة يتم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى المعممة **GLS**.

H_1: وهي الفرضية البديلة عندما يكون نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم، وفي هذه الحالة يتم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية **OLS.**

وعليه تكون صيغة الاختبار لـ **Hausman** على الشكل التالي:[1]

$$H = (\hat{\beta}_{OLS} - \hat{\beta}_{GLS})' \, [Var(\hat{\beta}_{OLS} - \hat{\beta}_{GLS})]^{-1} (\hat{\beta}_{OLS} - \hat{\beta}_{GLS})$$

بحيث:

$(\hat{\beta}_{OLS} - \hat{\beta}_{GLS})$تمثل الفرق بين مقدّرات التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية.

و$Var(\hat{B}_O) - Var(\hat{B}_{GLS})$:هي الفرق ببين مصفوفة التباين المشترك لكل مقدّرات التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية.

بحيث تتبع **H** تحت فرضية العدم توزيع كاي تربيع (X^2) مع درجة حرية **K** أي عدد المتغيرات المستقلة، فإذا تبين بأن القيمة المحسوبة لإحصائية الاختبار **H** أكبر من القيمة الجدولية يتم رفض فرضية العدم المؤيدة لأفضلية نموذج التأثيرات العشوائية وقبول الفرضية البلدية القائلة بأن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأفضل.

[1]- William Green, op cit, p 300.

المطلب الثالث: النماذج الأساسية لتحليل بيانات بانل

تقسم النماذج الأساسية لتحليل بيانات البانل، حسب طبيعة الأثر الفردي للوحدات، فاذا كان هذا الاخير نفسه عبر جميع الوحدات المقطعية، فيتم اعتبار النموذج في هذه الحالة نموذج كلاسيكي، ويقدر بطريقة المربعات الصغرى العادية، ويتميز بمقدرات مقدرات مثلى. بينما إذا تباين الأثر الفردي من وحدة لاخرى، ففي هذه الحالة يمكن الحصول على نموذجين أساسيين. [1]وهما كالآتي[2]:

-نموذج التأثيرات الثابتة Effets Fixesالذي يعتبر αiمجموعة من الحدود الثابتة الخاصة بكل وحدة.

-نموذج التأثيرات العشوائية Effets Aléatoiresالذي يعتبر αiضمن عنصر الخطأ العشوائي.

I. نموذج التأثيرات الثابتة:

إن نموذج التأثيرات الثابتة تفترض ان العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية، متوافقة بالنسبة لجميع المفردات، أي ان تغير المعلمات يتم بشكل ثابت. وعلى هذا المبدأ تمت تسميتها بنماذج التأثيرات الثابتة Modèle à effets fixes. وتضم بدورها نموذج التأثيرات الثابتة الفردية، ونموذج نموذج التأثيرات الثابتة الفردية.

1.I. نموذج التأثيرات الثابتة الفردية:

يقدر نموذج التأثيرات الثابتة بطريقة المربعات الصغرى ذات المتغيرة الصورية (LSDV)، ويأخذ الصيغة التالية [3]:

$$\boldsymbol{Y_{i=}\, D\alpha + X\, B + \varepsilon} \ldots\ldots (2)$$

ومنه فإن تقدير معالم βلهذا النموذج يتم عن طريق طريقة المربعات الصغرى كما يلي:

مع: $$\boldsymbol{b = [X' M_D X]^{-1} [X' M_D Y]}$$

$$\boldsymbol{M_{D=} I - D(D'D)^{-1} D'}$$

يمكن كتابة المصفوفة القطرية التالية:

$$M_D = \begin{bmatrix} M^0 & 0 & 0 & \ldots & 0 \\ 0 & M^0 & 0 & \ldots & 0 \\ 0 & 0 & 0 & \ldots & M^0 \end{bmatrix}$$

حيث كل مصفوفة من هذه المصفوفة القطرية تكتب كما التالي:

$$M^0 = I_T - \frac{1}{T} ii'$$

[1]Alain Trognon, L'économétrie des panels en perspective, Revue d'économie politique, 113 (6), Nov/Déc 2003, p.130.

[2] بدراوي شهيناز، تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية: دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل لعينة من18 دولة نامية(1980-2012)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص مالية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان،2015/2014، ص220-221.

[3]William Green, Econometric Analysis, 5th ed , New Jersey , Prentice Hall, Apper Saddle River, 2003, p.287.

من منطلق ما سبق، تبين ان إجراء طريقة المربعات الصغرى على المتغير التابع $M_D Y$ والمتغير المستقل $M_D X$ يعادل انحدار كل من $[y_{it} - \overline{y}_i]$ على $[x_{it} - \overline{x}_i]$. بحيث تمثل $\overline{y}_i$ و $\overline{x}_i$ متوسط المشاهدات لشعاع العامودي ذات K سطر المتعلقة بالفرد **i**. وبالتالي، يتم تقدير معالم المتغيرات الصورية بتقسيم معادلة الانحدار كالأتي:

$$D'D\hat{\alpha} + D'XD = D'Y$$

ومنه

$$\hat{\alpha} = [D'D]^{-1} D' (Y - Xb)$$

و لكل فرد لدينا:

$$\widehat{\alpha_i} = \overline{y_{i.}} - b'\overline{x_{i.}}$$

- تكتب مصفوفة التباين والتباين التقاربية المرافقة لمعلمة b كالتالي:

$$Var[b] = S^2[X'M_D X]^{-1}$$

حيث أن:

$$S^2 = \frac{ee'}{nt - n - k} = \frac{\sum_{i=1}^{N}\sum_{t=1}^{T}(y_{it} - \alpha_i - x'_{it}b)^2}{nt - n - k}$$

أما مصفوفة التباين التقاربية للأثر الفردي تعطى كما يلي:

$$(\alpha_i) = \frac{\sigma^2}{T} + \overline{x}_i Var[b]\overline{x}_i$$

I.2.نموذج التأثيرات الثابتة الزمنية والفردية:

ان نموذج التأثيرات الثابتة الزمنية والفردية، هو عبارة عن نموذج يدمج بين المتغيرات الصورية الفردية والزمنية. ويكتب بالصيغة التالية: [1]

$$y_{it} = \alpha_i + y_t + B'X_{it} + \varepsilon_{it} \dots\dots\dots (3)$$

وفق القيد التالي :

$$\sum_{i=1}^{n} \alpha_i = \sum_{i=1}^{T} \gamma_t = 0$$

وبالتالي يتم تبديل المتغيرات، لتقدير معالم المتغيرات الخارجية عن طريق طريقة المربعات الصغرى كما يلي[2]:

$$Y^*_{it} = Y_{it} - \overline{Y}_i - \overline{Y}_t + \overline{\overline{Y}} \quad \text{و} \quad X^*_{it} = X_{it} - \overline{x}_i - \overline{x}_t + \overline{\overline{x}}$$

بحيث: $\overline{\overline{y}} = \frac{1}{nt}\sum_{i=1}^{n}\sum_{i=1}^{t} y_{it}$ و $\overline{y}_t = \frac{1}{N}\sum_{t=1}^{n} y_{it}$ و $\overline{y}_i = \frac{1}{T}\sum_{t=1}^{n} y_{it}$

ويتم استخراج الثوابت الأخرى، عن طريق المعادلات التالية:

$$\alpha_i = (y_i - \overline{\overline{y}}) - b'(\overline{x}_i - \overline{\overline{x}}) \quad ، \quad C_i = (\overline{y}_i - \overline{\overline{y}}) - b'(\overline{x}_i - \overline{\overline{x}})$$

[1]- William Green, Op cit, p 291.
[2] op-cit, p.292

أما التقدير التقاربي للتباين المشترك لـ bيتم الحصول عليه عن طريق مجموع المربعات المتحصل عليه من تقديرX_{it} كما يلي:

$$s^2 = \frac{\sum_{i=1}^{n}\sum_{t=1}^{T}(y_{it} - x'_{it}b - \hat{\mu} - \hat{\alpha} - \hat{\gamma})^2}{nT - (n-1) - (T-1) - K - 1}$$

II. نموذج التأثيرات العشوائية:

يفترض نموذج التأثيرات العشوائية، عدم ارتباط الآثار العشوائية مع المتغيرات التفسيرية للنموذج. وتتبع كعناصر عشوائية في حد الخطأ العشوائي للنموذج. حيث يختلف هذا الأخير من عينة لاخرى. وبالتالي تكون معالم الآثار المقطعية والزمنية غير ثابتة(عشوائية)، ومستقلة بوسط يساوي صفر وتباين محدد.[1]

يمكن كتابة النموذج بالصيغة التالية [2]:

$$y_{i,t} = \alpha + \beta X_{i,t} + \varepsilon_{it} \dots\dots\dots (3)$$

مع: $\varepsilon_{it} = \alpha_i + u_t + u_{it}$ و $i = 1,2,\dots\dots N$ و $t = 1,2,\dots T$

يشمل الخطأ ε_{it} الآثار الخاصة الفردية α_i والأثر المحدد للزمن u_t في نفس الوقت، التي تتصف بالعشوائية. يكون حدّ الخطأ α_i ، u_t ، u_{it} متجانس، والذي يوضح أن الخاصية الفردية والزمنية تظهر فقط على مستوى تباين المتغيرة المفسرة Y .

وليكن: $E(y_{it}) = \alpha + X_{it}\beta$

$$Cov\left(Y_{i,t}, Y_{i',t'}\right) = \begin{cases} \sigma_\varepsilon^2 & si \quad i = i' \quad t = t' \\ \sigma_\alpha^2 & si \quad i = i' \quad t \neq t' \\ \sigma_\mu^2 & si \quad i \neq i' \quad t = t' \\ 0 & si \quad i \neq i' \quad t \neq t' \end{cases}$$

مع:

مختلف قيم التغاير وتعني:

$$\sigma_\varepsilon = \sigma_\alpha + \sigma_u + \sigma_u\sigma_\varepsilon$$

[1] Geromehericout, Julien Reymond,p169

[2]Alain Pirotte, Économétrie des données de panel: Théorie et application, Edition Economica, Paris, France,2011, p.42.

- من جهة عندما $i \neq i'$، $t \neq t'$، يكون الارتباط مستقلا عن زوج المفردات ومماثل بالنسبة لكل الفترات (يعني أن $cov(y_{it}, y_{i't'}) = \sigma_u^2$).[1]
- ومن جهة أخرى، فإن المفردات تكون متجانسة Homoscédastique فيما بينها وبالنسبة لكل مفردة بين الفترات لأن التباين اتجاهي، بحيث: $V[y_{it}] = \sigma_\varepsilon$، $\forall i, t$.

وفي نهاية المطاف لكل مفردة ارتباط ذاتي زمني، مستقلا ومماثلا بالنسبة لكل المفردات $t = t'$ و $i = i'$، مع $cov(y_{it}, Y_{i't'}) = \sigma_u^2$

وانطلاقا من صيغة التغاير COV للمتغيرة المشروحة y_{it} يعرّف معامل الارتباط كالتالي:[2]

$$\rho = \frac{Cov\left(Y_{i,t}, Y_{i',t'}\right)}{V[Y_{i.t}]} = \begin{Bmatrix} 1 & si & i = i' & t = t' \\ \frac{\sigma_\alpha^2}{\sigma_\varepsilon^2} & si & i = i' & t \neq t' \\ \frac{\sigma_\mu^2}{\sigma_\varepsilon^2} & si & i \neq i' & t = t' \\ 0 & si & i \neq i' & t \neq t' \end{Bmatrix}$$

وبتبين من المعادلة أن: $cov(y_{it}, y_{i't'}) = cov(\varepsilon_{it}, \varepsilon_{i't'})$ الأخطاء مرتبطة بالنسبة للمفردة وبالنسبة للفترة، وعليه فإن مصفوفة التباين والتباين المشترك للأخطاء لا تساوي $\sigma_\varepsilon^2 I_{NT}$ والذي يؤدي الى تقارب مقدّر المربعات الصغرى العادية **OLS** ، فهو لا يعتبر أفضل مقدّر خطي بدون تحيّز لشعاع المعلمات:

$$\mathbf{B^T} = (\mathbf{b_1} + \mathbf{b_2} + \ldots\ldots\ldots + \mathbf{b}_k) .$$

ويمكن صياغة نموذج مكونات الخطأ، بالشكل المجزء كالتالي:

$$\boldsymbol{\varepsilon_{it}} = \boldsymbol{\alpha_{it}} + \mathbf{u_{it}} \ldots\ldots\ldots (4)$$

تضم الصيغة (4) الآثار الفردية المحددة α_i والخطأ العشوائي ε_{it} ، حيث تستعمل هذه الصيغة المجزئة بكثرة في المجال القياسي، لان المعلومة الإحصائية تفضل في معظم الأحيان البعد الفردي مقارنة بالبعد الزمني.[3]

يتم استعمال هذا النوع من النماذج، عند عدم ارتباط التأثير الفردي، بالمتغيرات المقدرة. ويقدر هذا النموذج بطريقة المربعات الصغرى المعممة، أو طريقة المربعات الصغرى المعمّمة المقدّرة "ما بين الأفراد" (Between) والتقدير"داخل الأفراد"(within). [4]

[1] Laszlo Matyas, Patrick Sevestre, The Econometrics of Panel data, springer,p50.
[2]- Alian Pirotte, op cit, p43.
[3]- Alain Pirote, op cit, p44.
[4] Laszlo Matyas, Patrick Sevestre,op cit,p50-52.

1.II.طريقة المربعات الصغرى المعمّمة GLS:

ان مقدّر المربعات الصغرى المعمّمة **(GLS)** ، هو أفضل مقدّر خطي غير متحيز لمعلمات النموذج، والذي يكتب بالشكل التالي: [1]

$$y_{i,t} = \beta X'_{i,t} + \alpha + u_i) + \varepsilon_{it}$$

مع اعتبار:

$$\mathrm{E}(u_{it}^2) = \sigma_u^2, \quad E(\varepsilon_{it}^2) = \sigma_\varepsilon^2, \quad E(\varepsilon_{it}) = E(u_{it}) = 0$$

ومن أجل المشاهدات T نضع:

$$n_{it} = \varepsilon_{it} + u_i$$

والذي يمثل الخطأ المركب بحيث:

$$\mathrm{E}[n_{it}n_{is}] = 0;\ \forall t \cap S, i \neq s, \mathrm{E}[n_{it}n_{is}] = \sigma_u^2\ , t \neq s, \mathrm{E}[n_{it}^2] = \sigma_\varepsilon^2 + \sigma_u^2$$

وبوضع كل المشاهدات T المتعلقة بالفرد i: $\sum = E\,[n_i n_i']$ نحصل على:

$$\sum = \begin{bmatrix} \sigma_\varepsilon^2 + \sigma_\mu^2 & \sigma_\mu^2 & \sigma_\mu^2 & \dots\ \sigma_\mu^2 \\ \sigma_\mu^2 & \sigma_\mu^2 + \sigma_\varepsilon^2 & \sigma_\mu^2 & \dots \sigma_\mu^2 \\ \dots & \cdots & & \dots \\ \sigma_\mu^2 & \sigma_\mu^2 & \sigma_\mu^2 \dots \sigma_\mu^2 + \sigma_\varepsilon^2 & \end{bmatrix} = \sigma_\mu^2 I_T + \sigma_\varepsilon^2 i_T i_T'$$

وتكتب مصفوفة التباينات لكل أفراد المجتمع المدروس nT كالآتي:

$$\Omega = \begin{bmatrix} \sum & 0 & 0 \dots 0 \\ 0 & \sum & 0 \dots 0 \\ \vdots & \vdots & \vdots \\ 0 & 0 & 0 \dots \sum \end{bmatrix} = I_n \left| \otimes \sum \right.$$

وعليه يأخذ تقدير معالم النموذج بواسطة طريقة المربعات الصغرى الصيغة التالية:

$$\widehat{B}_{GLS} = (X'\Omega^{-1}X)^{-1}X'\Omega^{-1}Y$$

ويجب حساب الجذر التربيعي Ω، ويمكن إعادة كتابة مقدّر **GLS** على النحو التالي:

$$\widehat{B}_{GLS} = (\sum_{i=1}^{n} X_i' \Omega^{-1} X_i)^{-1} (\sum_{i=1}^{n} X_i' \Omega^{-1} Y)$$

كما يجب حساب الجذر التربيعي ومعكوس للمصفوفة Ω، وبحل المصفوفة نتحصل على:

$$\Omega^{-1/2} = I - \frac{\theta}{T} ii' \dots\dots\dots\dots (5)$$

بحيث: $\theta = 1 - \frac{\sigma_\varepsilon}{(T\sigma_u^2 + \sigma_\varepsilon^2)^{1/2}}$

[1] Régis Bourbonnais, op-cit, p120.

وبشكل عملي تحسب المقدرة **GLS** عن طريق تحويل البيانات إلى انحرافات جزئية:

$$y^* = \begin{bmatrix} y_{i1} - & \theta\overline{y}_i \\ y_{i2} - & \theta\overline{y}_i \\ \vdots & \vdots \\ y_{it} - & \theta\overline{y}_i \end{bmatrix} x^* = \begin{bmatrix} x_{i1} - & \theta\overline{x}_i \\ x_{i2} - & \theta\overline{x}_i \\ \vdots & \vdots \\ xy_{it} - & \theta\overline{x}_i \end{bmatrix}$$

ومن ثم يطبق انحدار y^*على x^*. وتتركز طريقة **GLS** على معرفة مكونات المصفوفة، ولكن بالرغم من هذه الخصائص التي يمتاز بها مقدر **GLS** ، إلا أنه لا يمكن حسابه. بحيث يعتمد على معلمات مجهولة وهي التباين σ_u^2، σ_ε^2 وبالتالي لابد من تقديرها من أجل الحصول على تقدير θ، إذن فإن تعويض القيمة المقدّرة في القيمة الحقيقية $\hat{\theta}$ يسمح بحساب θ مقدّر جديد هو مقدّر المربعات الصغرى المعمّمة المقدرة **FGLS** ومنها يتم الحصول على النسبة المستخدمة في عملية التحويل. [1]

II.2.طريقة المربعات الصغرى المعمّمة المقّدرة FGLS:

هناك عدة اساليب لتقدير التباينات σ_u^2، σ_ε^2، بحيث يتم في مرحلتين، تتمثل المرحلة الأولى في حساب المقدّرة σ_ε^2، بينما المرحلة الثانية فتتمثل في استغلال هذه المقدرة لحساب المقدرة الأخرى σ_u^2.

المرحلة الأولى: تقدير σ_ε^2

تتلخص طريقة الحصول على σ_ε^2 المقدّرة بالوصول إلى مقدّرة التباين لنموذج طريقة المربعات الصغرى، ذات المتغيرات الصورية **LSDV** كما في المعادلة **(3)**، وبشكل أوضح يتضمن ذلك الحصول على معلومات داخل كل مجموعة **"Within-Groups"*i*** للتخلص من عدم التجانس غير المشاهد الخاص بكل وحدة وتدعى بالتأثيرات العشوائية الخاصة، ويتم ذلك وفق المعادلتين التاليتين: [2]

$$y_{it} = \alpha + \beta' X_{it} + \varepsilon_{it} + u_i \dots\dots\dots (6)$$

$$\overline{y}_{it} = \alpha + \beta' \overline{X}_i + \overline{\varepsilon}_i + u_i \dots\dots\dots\dots (7)$$

ولحساب الانحراف عن متوسط الوحدات نقوم بالفرق بن المعادلتين:

$$y_{it} - \overline{y}_i = \beta'[X_{it} - X_i] + [\varepsilon_{it} - \overline{\varepsilon}_i]$$

كما يجري تقدير النموذج بطريقة **OLS** على nT مشاهدة وتستخدم بواقي الانحدار للحصول على مقدرة التباين σ_ε^2 كما يلي:

$$\hat{\sigma}_\varepsilon^2 = S_{LSDV}^2 = \frac{\sum_{i=1}^{N}\sum_{t-1}^{T}(e_{it}-\overline{e_i})^2}{(nT-n-K)}$$

[1] Patrick sevestre, op cit,p57-59.

[2] بدراوي شهيناز، مرجع سبق ذكره، ص229.

ثانياً: تقدير σ_u^2

يقصد بالمقدّرة σ_ε^2 مقدّرة التباين بين المجموعات **"Between-Groups"**، وللتوصل إليها يتم حساب تباين النموذج الإجمالي والذي يضم الثابت المشترك (Pooled)، وبالتالي نحصل على الصيغة التالية:

$$P\lim S_{pooled}^2 = P\ lim \frac{ee'}{nT-K-1} = \sigma_\varepsilon^2 + \sigma_u^2$$

$$\Longrightarrow \qquad \widehat{\sigma}_u^2 = S_{pooled}^2 - S_{LSDV}^2$$

المطلب الرابع: عرض نموذج البانل الديناميكي المستخدم

تتميز نماذج بانل الديناميكية بالكثير من الايجابيات حيث تسمح في الوقت نفسه بتقدير التأثيرات على المدى القصير والطويل. النماذج الديناميكية على بيانات بانل تتطلب ضرورة الأخذ بالاعتبار أهمية وقوة عدم تجانس الفردي غير الملاحظ. ويتم التميز بين النموذج الديناميكي بمركبات الخطأ ونموذج التأثيرات الثابتة. ويكون من الأهمية الإشارة إلى أن النماذج الديناميكية تستند بشكل أساسي إلى نماذج الانحدار الذاتي، أي الأخذ بعين الاعتبار إبطاء أو تأخير المتغيرة الداخلية endogène وبإدخالها في النموذج، إلا أنه حسب خصائص الأبعاد الفردية والزمنية، فإن الارتباط بين بعض المتغيرات الداخلة في الانحدار بشكل خاص المتغيرة المبطأة وحد الخطأ يؤدي إلى تغير والتأثير القوي على خصائص الإحصائيةللمقدرات المستخدمة (التحيز وعدم التقارب) ونتيجة لذلك هناك طرق تقدير بديلة تأخذ بعين الاعتبارهذه الخصوصيات وتستخدم للحصول على مقدرات متقاربة للمعلمات. في هذا الإطار، ومن أجل تقدير هذا النوع من النماذج نستعمل ما يسمى بطريقة العزوم المعممة، حيث أن هذه الطريقة تجمع ما بين طريقة المربعات الصغرى شبة المعممة؛ والطريقة التي تأخذ بالمتغيرات المساعدة[1].

I. دراسة استقرارية بيانات السلاسل الزمنية المقطعية:

يمكن إدراج الأدبيات المتعلقة باختبار الجذور الأحادية في جيلين من الاختبارات، بحيث يقوم الجيل الأول على فرضية الاستقلالية بين فرضيات المجموعة، أما الجيل الثاني من الاختبارات فيرفع فرضية الاستقلالية ويعتبر الارتباطات بين الأفراد كمعلمات، كما تقترح هذه الاختبارات استغلال الحركات المشتركة للأفراد من أجل تعريف إحصائيات اختبار جديدة.

[1]Brigitte Dormont, « Introduction à l'économétrie », Montchrestien, Paris, 1999, p.406

تقدم لنا كل من اختبارات الجذور الأحادية والتكامل المتزامن لبيانات البانل نتائج أفضل من السلاسل الزمنية الفردية، وذلك راجع إلى أن قوة الاختبار تزداد مع تزايد حجم العينة، بحيث تعتبر إضافة البعد الفردي إلى البعد الزمني بالغة الأهمية في تحليل السلاسل الزمنية غير المستقرة فمعطيات البانل تسمح بالعمل على عينة صغيرة من ناحية السياق الزمني واتساع البيانات من ناحية السياق الفردي، مما يؤدي إلى ما يسمى بمشكل الانقطاع الهيكلي*في حالة زيادة المشاهدات وإخفاء مشكلة ضعف قوة اختبار العينة الصغيرة، وفي هذا الصدد يرى كل من Beltagi وKao بأن استخدام الاقتصاد القياسي في معطيات البانل يجمع بين أحسن المجالين وهي معالجة السلاسل غير المستقرة بمساعدة طرق السلاسل الزمنية وزيادة عدد المعطيات وقدرة الاختبارات بإضافة البعد الفردي.[1]

تتضمن اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل محتوى معلوماتي مقطعي وزمني معا يقودها إلى نتائج أكثر دقة ما يجعلها تتفوق على اختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية الفردية، إلا أن هناك مشكل تختص به معطيات البانل أصبح اليوم أساسيا في أدبيات اختبار جذر الوحدة ويتعلق الأمر هنا بالارتباط بين الأفراد، حيث يبقى التساؤل المطروح حول ما إذا كان يمكن السماح بوجود الارتباط بين بواقي مختلف الأفراد في البانل، وبناءا على ما سبق يمكن التمييز بين جيلين من الاختبارات كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم (III–1):اختبارات جذر الوحدة في بيانات البانل.

اختبارات الجيل الأول: الاستقلالية بين المفردات	
1- نوعية التجانس لجذر الانحدار الذاتي (Autoregressive) تحت الفرضية التعاقبية H_1:	-اختبار Levin and Lin (1992 -1993)
	-اختبار Levin, Lin and Chu(2002)
	-اختبار Hanis and Tzavalis (1999)
2- نوعية عدم التجانس لجذر الانحدار الذاتي (Autoregressive):	-اختبار Im, Pesaram and Shin (1997, 2002, 2003
	-اختبار Wu and Maddala (1999)
	-اختبار Choi (1999, 2001)
	- اختبار Hadri (2000)
3- اختبار تسلسلي أو تعاقبي	-اختبار Henin, Jolivaldt and Nguyen (2001)
اختبارات الجيل الثاني: الارتباط بين المفردات	

* الانقطاع الهيكلي: يحدث لما تكون سلسلة المعطيات تشمل مرحلتين مختلفتين من حيث الظرف الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي.

[1]-Christhophe Hurlin et Valerie Mignon, 2005, « Synthèse de tests de racine unitaire sur données de panel », Université d'Orléans, Janvier p 02 - 03.

1- اختبارات معمقة مبنية على أساس نماذج عاملية:	-اختبار Bai and Ng (2001)
	-اختبار Moon and Perron (2004)
	-اختبار Phillips and Sul (2003)
	-اختبار Pesaran (2003)
	-اختبار Choi (2002)
2- مقاربات وطرق أخرى	-اختبار O'connell (1998)
	-اختبار Chang (2002, 2004)

المصدر: Christphe Hurlin et Valérie Mignon, 2005, « Synthèse de tests de racine unitaire sur données de panel », Université d'Orléans, Janvier, p 04

وسنقدم فيما يلي شرحا مفصلا عن بعض الاختبارات والتي تعتبر الأكثر شيوعا واستخداما، بحيث سوف نقتصر على دراسة ثلاثة من هذه الاختبارات المطورة الخاصة بالجيل الأول لغرض الكشف عن خواص السلاسل الزمنية لمتغيرات البانل والقائمة على فرضية الاستقلالية بين المفردات، بغية تحليل وفحص جذر الوحدة لبيانات البانل (Panel Unit Root Tests) وهي تتمثل في:

1.I.اختبار[LLC](2002) Levin, Lin and Chu:

تعتبر دراسة السلاسل الزمنية غير المستقرة باستخدام مختلف اختبارات جذر الوحدة خطوة مهمة في تطبيق الاقتصاد القياسي الحالي، وفي المقابل فإن تحليل معطيات بانل غير المستقرة لم يعرف تطورا إلا منذ وقت قريب، ويعود ذلك إلى أعمال كل من Levin and Lin (1992) فهما أول من اقترحا هذا الاختبار من خلال سلسلة الأعمال التي قاموا بها(1992، 1993، 2002)، وقد كانت انطلاقتهم مأخوذة مباشرة من اختبارات جذر الوحدة في السلاسل الزمنية من نوع Dickey-Fuller الصاعدة (ADF).[1]

ومن أجل إجراء هذا الاختبار تم وضع ثلاثة نماذج لاختبار وجود جذر الوحدة:[2]

النموذج (1): $\Delta y_{i,t} = Py_{i,t-1} + \varepsilon_{i,t}$

النموذج (2): $\Delta y_{i,t} = \alpha_i + Py_{i,t-1} + \varepsilon_{i,t}$

النموذج (3): $\Delta y_{i,t} = \alpha_i + \beta_{i,t} + Py_{i,t-1} + \varepsilon_{i,t}$

[1] Fouquau p162.
[2]- Levin. A, Lin. C-F, 1992, « Unit Root Test in Panel Data: Asymptotic and finite sample properties », Department of Economics, University of California, San Diego, p 104.

بحيث: $i = 1, 2, \ldots\ldots, N$

$t = 1, 2, \ldots\ldots\ldots, T$

وبذلك يمكن تسجيل ملاحظتين:

- نلاحظ أن النماذج الثلاثة تفرض استقلالية حدود الخطأ في البعد الفردي وهي فرضية مقبولة في كل اختبارات جذر الوحدة لمعطيات البانل الخاصة بالجيل الأول من الاختبارات، كما تسمح باستعمال نظرية النهاية المركزية للحصول على توزيعات مقاربة.
- أمّا فيما يخص الملاحظة الثانية فهي تتعلق بعدم تجانس السلاسل المولدة للمعطيات وهي مشكل أساسي في الاقتصاد القياسي لبيانات البانل، وفي هذه الحالة يفترض الاقتصاديين Levin, Lin and Chu تجانس جذر الانحدار الذاتي "Autoregressive" ($P_i = P_J = P$) وبالتالي فإنه عندما يكون هناك جذر الوحدة في حركية المتغيرة **Y**، فإمّا أن نقبل فرضية الجذر الأحادي لمجموع الفرديات أو نرفض الفرضية من أجل مجموع الفرديات، وهذا بالضبط الحد الرئيسي لهذا الاختبار.

وانطلاقا من النماذج الثلاثة السابقة يقترح Levin, Lin and Chu اختبار الفرضيات التالية:

النموذج (1): $H_0 : P = 0 \quad H_1 : P < 0$

النموذج (2): $H_0 : P = 0 \ , \alpha_i = 0 \ , \ \forall_i = 1,2, \ldots\ldots\ldots, N$

$H_1 : P < 0 \ , \alpha_i \in R \ , \quad \forall_i = 1,2, \ldots\ldots\ldots, N$

النموذج (3): $H_0 : P = 0 \ , B_i = 0 \ , \ \forall_i = 1,2, \ldots\ldots\ldots, N$

$H_1 : P < 0 \ , B_i \in R \ , \quad \forall_i = 1,2, \ldots\ldots\ldots, N$

وتجدر الإشارة إلى أن فرضية العدم في النموذجين (2) و(3) هي فرضيات مترافقة، بمعنى أن في النموذج الثاني فرضية العدم هي فرضية جذر الوحدة لكل مفردات البانل ($P_i = P = 0$) مترافقة مع فرضية غياب الأثر الفردي وبالتحديد انعدام كل الحدود الثابتة ($\alpha_i = 0$)، أما فيما يخص النموذج الثالث فإن فرضية العدم تقتضي اختبار فرضية جذر الوحدة كما في النموذج (2) مع فرضية غياب مركبة الاتجاه العام من أجل كل مفردات البانل ($\beta_i = 0$).

في الحالة العامة وفي حالة وجود ارتباط ذاتي بين البواقي $(\theta_{i,k} \neq 0)$ فإن اختبار Levin, Lin and Chu بني على أساس نماذج Dickey-Fuller المدعم (ADF) كما ذكرنا سابقا، كونه اختبار يسمح بوضع البواقي في توزيعات معروفة من أجل الإحصائيات ***t*** الفردية، وبالتالي تأخذ النماذج الثلاثة الشكل التالي:[1]

النموذج (1): $\Delta Y_{it} = PY_{i,t-1} + \sum_{S=1}^{P_t} Y_{i,s}\Delta Y_{i,t-s} + U_{it}$

النموذج (2): $\Delta Y_{it} = \alpha_i + \Delta Y_{it} + PY_{i,t-1} + \sum_{S=1}^{P_t} Y_{i,s}\Delta Y_{i,t-s} + U_{it}$

النموذج (3): $\Delta Y_{it} = \alpha_i + B_{it} + \Delta Y_{it} + PY_{i,t-1} + \sum_{S=1}^{P_t} Y_{i,s}\Delta Y_{i,t-s} + U_{it}$

بحيث: $u_{i.t} \sim i.i.d(0, \sigma_{u,i}^2)$

2.I.اختبار[IPS](2003) Im, Pesaram and Shin:

ذكرنا سابقا أن الحد الأساسي الذي يقف أمام اختبار Levin, Lin and Chu يكمن في فرضية تجانس جذر الانحدار الذاتي تحت الفرضية البديلة H_1 والتي تقتضي وجود انحدار ذاتي مشترك P_i لكل الأفراد، ثم جاءت بعد ذلك الأعمال المشتركة لكل من Im, Pesaran and Shin في السنوات (1997، 2003 2002) والتي سمحت بمعاجلة هذه الفرضية، علما أن هذا الاختبار يندرج ضمن نماذج الجيل الأول بحيث يعتبر هؤلاء الاقتصاديون أول من قاموا بتطوير اختبار التجانس تحت الفرضية البديلة مع اختلاف جذر الانحدار الذاتي. والنموذج المقدم في هذه الحالة هو نموذج بآثار فردية ودون اتجاه عام والمطابق للنموذج (2) الخاص بكل من LLC وغياب ارتباط بين البواقي، ويكتب بالصيغة التالية:[2]

$$\Delta y_{i,t} = \alpha_i + P_i y_{i,t-1} + \varepsilon_{i,t}$$

بحيث: $i = 1, 2, \ldots N$

أما الآثار الفردية فهي تعرف كالتالي:

$$\alpha_i = -\rho_i y_i$$

مع: $\varepsilon_{i,t} \sim N.I.d(0, \sigma_{\varepsilon,i}^2)$ و $y_i \in R$

يعتبر اختبار IPS مثل اختبار LLC فهو عبارة عن اختبار مرافق، بحيث يجمع بين فرضيتي جذر الوحدة وانعدام الآثار الفردية بحيث:

[1]- Levin. A, Lin .C and Chu. C, 2002, « Unit root test in panel data: Asymptotic and finite sample properties », Journal of Econometrics 108, p 24.

[2] Im. K.S, Pesaran. M and Shin. Y, 2003,« Testing for Unit Roots in Heterogeneous Panels », revised version of DAE, Working paper 9526, University of Cambridge, p 53.

اختبار (IPS):

$$H_0 : P_1 = 0 , \forall_i = 1,2, \dots \dots \dots, N$$
$$H_0 : P_1 < 0 , \forall_i = 1,2, \dots \dots \dots, N$$
$$P_i = 0 , \forall_i = N_1 + 1, N_1 + 2, \dots \dots, N$$

يوجد نوعين من الفرديات هما:

- واحدة من أجل المتغير $y_{i,t}$ مبنية على $i = 1,2,\dots N_1$ وتكون مستقرة.
- والأخرى من أجل حركية المتغير $y_{i,t}$ تقبل جذر الوحدة ومبنية على شكل $i = N_1+1,\dots N$ وتكون $0<N_1<N$، كما أن النسبة N_1/N تحقق العلاقة التالية:

$$\lim_{N\to\infty}\left(\frac{N_1}{N}\right) = \delta \quad , 0 < \delta < 1$$

وحسب الفرضية السائدة في اختبارات الجيل الأول فإن البواقي مستقلة فيما بينها في البعد الفردي حيث أن نموذج IPS يسمح بوجود ارتباط ذاتي للبواقي برتب مختلفة من أجل كل فرد في بيانات البانل، وفي هذه الحالة اشتق IPS توزيعات تقاربية لإحصائيتهم المتوسطة عندما T وN تتجه نحو ∞ واقترحوا احصائيتين متوسطتين موحدتين للنموذج.

ومن أجل إجراء هذا الاختبار اقتراح IPS استخدام متوسط الإحصائيات الفردية ADF المعرفة كما يلي:

$$t_{bar_{NT}} = \frac{1}{N}\sum_{i=1}^{N} t_{P_{it}}$$

بحيث: $\boldsymbol{t_{pit}}$ تمثل الإحصائية الفردية والتي تتعلق بإحصائيةt-student المرتبطة بالفرضية العدمية $\mathbf{H_0}: \boldsymbol{\rho_i} =$ **0** بالنسبة لـ **i** مفردة فيما يخص الفرضية $\mathbf{H_1}: \boldsymbol{\rho_i} < \mathbf{0}$ ، وفي ظل فرضية غياب الارتباط الذاتي للأخطاء. يشير IPS أن هذه الإحصائية المتوسطة تتبع القانون الطبيعي في حالة $\boldsymbol{T.N} \to \infty$، وبناء عليه قاموا بتعريف إحصائية معيارية $\mathbf{Z_{IPS}}$ متقاربة نحو القانون الطبيعي **N(0,1)**، ويكتب بالصيغة التالية:

$$\boldsymbol{Z_{IPS}} = \frac{\sqrt{\mathbf{N}}(\boldsymbol{t_{bar_{NT}}} - \frac{\mathbf{1}}{\boldsymbol{N}}\sum_{\boldsymbol{i=1}}^{\boldsymbol{N}} \boldsymbol{E}\left[\boldsymbol{t_{P_{it}}}\right])}{\sqrt{\frac{\mathbf{1}}{\boldsymbol{N}}\sum_{\boldsymbol{i=1}}^{\boldsymbol{N}} \boldsymbol{Var}\left[\boldsymbol{t_{P_{it}}}\right]}}$$

مع: $(\mathrm{T,N} \to \infty) \Rightarrow N(0,1)$

أما القيم $\boldsymbol{E}\left[\boldsymbol{t_{P_{it}}}\right]$ والتباين $\boldsymbol{var}\left[\boldsymbol{t_{P_{it}}}\right]$ فتحسب باستخدام محاكاة العديد من قيم البعد الزمني**T**ودرجة الانحدار**Pi**.

I.3.اختبار Wu and Maddala (1999):

هو عبارة عن اختبار Fisher (1932) وقد تم توضيحه جيدا وبشكل عام من طرفWu and Maddala عام 1999، حيث أن مبدأ هذا الاختبار بسيط ويعتمد على تركيبة من مستويات المعنوية**(p-value)** لـ **N** اختبار فردي مستقل لجذر الوحدة.

ليكن $p_i = F_{ti}(G_i)$ عبارة عن (p-value) المتعلقة بالإحصائية**Gi** وهذه الأخيرة عبارة عن إحصائية اختبار لفرضية العدم لجذر الوحدة من أجل الفرد **(i)**، أما **F_{ti}(.)** فهي عبارة عن دالة الكثافة الإحصائية الفردية **Gi** بالنسبة للبعد الزمني**T_i**. وقد عرف كل من Wu and Maddala إحصائية الاختبار بالصيغة التالية:

$$P_{MW} = -2\sum_{i=0}^{n} \ln_{(p_i)}$$

في ظل فرضية الاستقلالية للإحصائيات الفردية، فإن إحصائية **MW** تتبع توزيع كاي تربيع بدرجة حرية **2N** في حالة $T \to \infty$ وبالنسبة لـ **N** محددة[1]، وبالتالي فإذا كانت أكبر من قيمة كاي تربيع بدرجة حرية **2N** عند مستوى خطأ $\alpha\%$يتم رفض فرضية العدم لجذر الوحدة بالنسبة لمجموع الأفراد.

يعتبر اختبار Wu and Maddala مثل اختبار IPS بحيث أنه لم يهمل الفرضية البديلة لجذر الوحدة واعتبروا جذر الانحدار الذاتي غير متجانس بين الأفراد[2]، غير أن Choi (2001) اقترح استعمال إحصائية موحدة في حالة كون حجم العينة **N** مرتفع، وهي معرفة على النحو التالي:

$$P_s = \frac{1}{2\sqrt{N}}\sum_{i=1}^{N}[-2\ln(P_i) - 2]$$

وكما يبدو من العلاقة فإن إحصائية Choi تتعلق بالاحصائية المتوسطة من النوع $N^{-1}P_{Mw}$ مركزة ومختصرة، وإذا كانت قيم (p-value) من نوع i.i.d فإنّ استخدام نظرية النهاية المركزة يسمح بالوصول إلى كون هذه الاحصائية **(P_s)** تتبع توزيع القانون الطبيعي أي: [3]

$$P_s \sim N(0,1)$$

وهذا تحت فرضية العدم H_0 و $N \to \infty$.

[1] Valérie Mignon, Tests de Racine unitaire et de Cointegration sur données de panel, Une Revue de La Littérature, Université de Paris,2004,p07.
[2] Vincent Fromentin, Les Conséquences Economiques de L'immigration Sur Le Marché du Travail Des Pays D'Accueil : Le Recours Aux Tests de Cointégrations et Aux Elasticités de Complémentarité, Université Nancy2,2010,p288.
[3] Christphe Hurlin et Valérie Mignon, op cit,p21-22.

II. اختبارات التكامل المتزامن:

قدمت اختبارات التكامل المتزامن من طرف Engel and Granger (1987) ، للتحقق من وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة. ويقصد بهذه الاختبارات، على أنها اختبار فرضية جذر الوحدة لبواقي التكامل، وهي متماثلة في الجيل الأول والثاني [1]. وفي هذا السياق سوف نقوم بعرض أهم اختبارات التكامل المتزامن الأكثر شيوعا والمتمثلة في اختبار Pedroni.

- **اختبار Pedroni**:

قدم Pedroni سبعة اختبارات، في عدة دراسات وأبحاث قام بها خلال سنوات 1995، 1999، 2004، للتأكد من تحقق فرضية التكامل المتزامن. حيث تأخذ هذه بعين الاعتبار عدم التجانس الفردي، لذلك يشرع تطبيق هذه الاختبارات، بتقدير مكان العلاقة على المدى الطويل بحيث:[2]

$$y_{it} = d_{i,t} + x_{i,t}b_i + u_{i,t} \dots\dots\dots (1)$$

وتأخذ $\boldsymbol{d_{i,t}}$ في الغالب دالة كثير الحدود في الزمن بدرجة **1**، $\boldsymbol{x_{i,t}}$ شعاع، **K** متغيرة تفسيرية من المفروض أن تكون متكاملة من الدرجة الأولى **I(1)**.

لقد عمل Pedroni على تطوير مجموعتين من الاحصائيات على التوالي:

- احصائيات التكامل لبانل « Panel coitegration statistics (P) »
- احصائيات متوسط مجموعة التكامل المتزامن « Group mean contegration statistics (m) ».

وكلتا الحالتين تقومان على أساس اختبار الفرضية العدمية لغياب علاقات التكامل المتزامن $\mathbf{H_0}: \boldsymbol{P_1} = \mathbf{1}$ ، بحيث $\mathbf{P_1}$ يشير إلى ارتباط البواقي المقدّرة تحت الفرضية التعاقبية التالية:

$$U_{i,t} = P_i \widehat{U}_{i,t-1} + \varepsilon_{i,t}$$

تمثل: $\overline{\boldsymbol{u}}_{\boldsymbol{t}}$, بواقي النموذج (1)، كما أن الاختلاف بين هاتين الفئتين من الاختبارات يكون على مستوى نوعية وصياغة الفرضيات البديلة والتي تقوم على أساس الشكل التالي:

[1] Jorgbreitunget. Hashem pesaran,Unit Root and Cointegration in Panels,Deutsch Bundes Bank Germany,p30.
[2]- Pedroni. P, 2004, « Panel Cointegration: Asymptotic and Finite sample properties of pooled times series tests with an application to the PPP hypothesis », Econometric Theory, 20 (3), p 597 - 598.

$$\begin{cases} H_1^{\rho}: \rho_i = \ \rho < 1, \forall_i \\ H_1^{m}: \rho_i = \rho < 1, \forall_i \end{cases}$$

وبعد إجراء المقارنة يتضح أن الفرضية $\boldsymbol{H_1^m}$ تسمح بمصدر إضافي لعدم التجانس بين المفردات، أما صيغ هذه الاحصائيات فتكون بالأخذ على التوالي بإحدى الإحصائيات غير معلمية $\boldsymbol{Z_{t_{\widehat{P}NT}}^{\rho}}$ الخاصة بـ Philips-Perron (1988) وإحصائية غير معلمية $\boldsymbol{Z_{t_{\widehat{P}NT}}^{\rho*}}$ من الصنف الأول من النوع ADF، وتتمثل فيما يلي:[1]

$$Z_{t_{\widehat{P}NT}}^{\rho} = \frac{\sum_{i=1}^{N}\sum_{i=2}^{T}\hat{L}_{1,1,i}^{-2}(\widehat{U}_{i,t-1}D\widehat{U}_{i,t}\widehat{\lambda}_i)}{\sqrt{\widehat{\sigma}_{NT}^2\sum_{i=1}^{N}\sum_{t=2}^{T}\hat{L}_{1,1,i}^{-2}\widehat{U}_{i,t-1}^2}} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

$$Z_{t_{\widehat{P}NT}}^{\rho*} = \frac{\sum_{i=1}^{N}\sum_{i=2}^{T}\hat{L}_{1,1,i}^{-2}\,\widehat{U}_{i,t-1}^{*}\,D\widehat{U}_{i,t}^{*}}{\sqrt{\widehat{\sigma}_{NT}^{*2}\sum_{i=1}^{N}\sum_{t=2}^{T}\hat{L}_{1,1,i}^{-2}\widehat{U}_{i,t-1}^{*2}}} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

وباعتماد المنطق نفسه على الفئة الثانية، يكون:

$$\frac{1}{\sqrt{N}}Z_{t_{\widehat{P}NT}}^{m} = \frac{1}{\sqrt{N}}\sum_{i=1}^{N}\left[\frac{\sum_{t=2}^{T}(\widehat{U}_{i,t-1}D\widehat{U}_{i,t}\widehat{\lambda}_i)}{\sqrt{\widehat{\sigma}_i^2\sum_{t-2}^{T}\widehat{U}_{i,t-1}^2}}\right] \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(4)$$

$$\frac{1}{\sqrt{N}}Z_{t_{\widehat{P}NT}}^{m^*} = \frac{1}{\sqrt{N}}\sum_{i=1}^{N}\left[\frac{\sum_{t=2}^{T}(\widehat{U}_{i,t-1}^{*}\,D\widehat{U}_{i,t}^{*})}{\sqrt{\hat{S}_i^2\sum_{t-2}^{T}\widehat{U}_{i,t-1}^{*2}}}\right] \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(5)$$

$$\hat{\sigma}_{NT}^2 = N^{-1}\sum_{i=1}^{T}\hat{L}_{1,1,i}^{-2}\hat{\sigma}_i^2 \ , \hat{\sigma}_i^2 = \hat{S}_i^2 + 2\hat{\lambda}_i \ , \hat{S}_i^2 = T^{-1}\sum_{i=1}^{T}\hat{\varepsilon}_{i,t}^2 \ldots\ldots\ldots(6)$$

$$\hat{\lambda}_i = T^{-1}\sum_{S=1}^{wi}\left[1-\frac{S}{w_i+1}\right]\sum_{t=s+1}^{T}\hat{\varepsilon}_{i,t}\,\hat{\varepsilon}_{i,t-s} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(7)$$

$$\hat{L}_{1,1,i}^2 = T^{-1}\sum_{t=1}^{T}\hat{n}_{i,t}^2 + 2\sum_{S=1}^{wi}\left(1-\frac{S}{w_i+1}\right)\sum_{t=s+1}^{T}\hat{n}_{i,t}\,\hat{n}_{i,t-s} \ldots\ldots\ldots(8)$$

[1] جبوري محمد، «تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي: دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل»، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، بنوك ومالية، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان-، 2013/2012، ص329.

$$\hat{S}_{NT}^{*2} = N^{-1}\sum_{i=1}^{N}\hat{S}_i^{*2} \quad , \quad \hat{S}_i^{*2} = N^{-1}\sum_{t=1}^{T}\hat{S}_{i,t}^{*2} \quad \dots\dots\dots(9)$$

مع اعتبار:

$$\hat{n}_{i,t} = Dy_{it} - \sum_{j=1}^{K}\hat{b}_{j,i}\,DX_{j,i,t}$$

ويوضح Pedroniأن كلإحصائية تتبع التوزيع الطبيعي:

$$\frac{S_{NT}-\mu\sqrt{N}}{\varphi^2}(\text{N,T}\infty) \quad \mathbf{N(0,1)} \quad \rightarrow$$

تعودS_{NT}إلى إحصائية الاختبار المختار، أما قيم التوقع $\boldsymbol{\mu}$ و $\boldsymbol{\varphi^2}$ للتباين موضحة من خلال جدولتها.

$T > 100$ حيث يوضح Pedroni بأنه في هذه الحالة تكون قوة هذه الاختبارات كافية، أما في الحالة التي يكون فيها البعد الزمني أصغر $(T < 20)$ فإن إحصائية الاختبار الأكثر قوة تكون تلك المتعلقة بإحصائية المعادلة(4). وبمعنى آخر إذا كانت الإحصائية المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة للقانون الطبيعي عند مستوى $\propto$ % يتم رفض فرضية العدم لغياب التكامل المتزامن، كما يشير Pedroni بوضوح إلى كيفية حساب إحصائيات هذه الاختبارات المعلمية وغير المعلمية.[1]

III. طريقة العزوم المعممة:

تم اقتراح طريقة العزوم المعممة لاول مرة من طرف الباحثين Nerloveو Balestraسنة(1966)، و التي تنص على ادخال المتغيرات الأدواتية المساعدة اثناء $(x_{i,t}, x_{i,t-1}, x_{i,t-2}, \dots)$ عملية التقدير ، حيث يفترض هذا النموذج ان الاثر الخاص(μ_i) يكون عشوائيا كالآتي:

$$y_{i,t} = \lambda y_{i,t-1} + \beta X_{i,t} + \mu_{i,t} \quad i = 1, \dots, N; t = 1, \dots, T$$

ثم جاء كل من Hsiao و Anderson سنة (1981) بمقاربة مكملة لمقاربةNerloveو Balestra، لان تقارب هذه الاخيرة مرتبط بمدى تحقق فرضية عدم وجود ارتباط بين المتغيرات التفسيرية و التأثيرات الخاصة الفردية. وتتمثل مقاربة Hsiao و Anderson فيإضافة الفروق من الدرجة الأولى للمتغيرات لازالة الاثر الخاص الفردي (μ_i) ،و تحويل النموذج في حالة التاثيرات الثابتة كالتالي:

$$y_{i,t} = \lambda y_{i,t-1} + \beta X_{i,t} + \mu_{i,t} + V_{i,t} \quad i = 1, \dots, N; t = 1, \dots, T$$

[1]Pedroni.P, Op cit, p 47.

$$y_{i,t} - y_{i,t-1} = \lambda(y_{i,t-1} - y_{i,t-2}) + (x_{i,t} - x_{i,t-1}) + (v_{i,t} - v_{i,t-1})$$

رغم الاضافات التي قدمتها المقاربة، الا انها لم تاخذ شرط انعدام التباين المشترك بين المتغيرات المبطاة والبواقي بعين الاعتبار. لهذا اقترح كل من Arellano &Bondسنة(1991)، مقاربة اكثر كفاء سميت بطريقة العزوم المعممة باستخدام الفروق الأولي للقيم الأصلية لمتغيرات النموذج محل التقدير[1].و تتمثل في استخدام القيم المبطأة لمستويات المتغيرات المستقلة كمتغيرات مساعدة[2]، و في ظل الافتراضات التالية: أن حد الخطأ يكون غير مرتبط تسلسليا، وأن المتغيرات المستقلة تعتبر متغيرات خارجية ولكن بشكل ضعيف، فإن طريقة GMMسوف تستخدم شروط العزوم Conditions des Momentعلى المتغير التابع المبطأ ومجموعة المتغيرات المستقلة كالآتي:[3]

$$E[g_{it-s} * (U_{it} - U_{it-1}] = 0 \; for \; s \geq 2; t = 3, \dots T$$
$$E[X_{it-s} * (U_{it} - U_{it-1}] = 0 \; for \; s \geq 2; t = 3, \dots T$$

وبعدها جاء كل من Arellano و Boverسنة (1995) بمقدر يتمثل في دمج كل من الأدوات عند المستوى $(x_{i,1}, x_{i,2}, \dots, x_{i,T})$ والأدوات الأخرى، $(y_{i,1}, y_{i,2}, \dots, y_{i,t-2})$ ونتيجة لذلك، تكون كل المتغيرات الخارجية أدوات صحيحة[4]. ثم طورت المقاربة من طرف الباحثين Blundell و Bond سنة (1998)، من خلال الجمع بين المقاربة المقدمة من قبل Arellanoو Bond (1991)وتلك المقدمة من قبل Arellanoو Bover، (1995)وبالتالي يضاف إلى شروط التعامدية تلك الشروطالمتعلقة بالأدوات المساعدة بالفروق، مما يجعل شروط التعامدية الاضافية تشكل حلاً خاصاً بالمتغيراتالتفسيرية التي يتولد عنها مسار عشوائي[5]. وسميت بطريقة System GMM التي تؤدي إلى لتقدير في آن واحد المعادلة بالفروق الأولى والمعادلة عند المستوى، ومنه تسمح هذه المقاربة بزيادة عدد المتغيرات المساعدة المستخدمة كأدوات. وبالتالي نستخلص أن اختيار الطريقة الأمثل لتقدير النموذج تتوقف على عدة عوامل من أهمها حجم العينة، حيث نجد أن Tو Nتحدد درجة التحيز للمقدر، فإذا كانت N أكبر يكون هذا المقدر غير متحيز وفعال[6].حيث لا تسمح طرق القياس الاقتصادي العادية الأخرى

[1]Loayza. N, « A test of the international convergence hypothesis using panel data», Policy Research Working paper, N°1333, World Bank, 1994, p.13.
[2]Arena, M. (2003), "Foreign Direct Investment, Economic Growth and the sources of Growth: IS there Evidence of a Causal Link for Developing Countries," presented at the 2002 Latin American Meetings of the Econometric Society, São Paulo, Brazil.
[3]Carkovic. M, Levine. R, Does Foreign Direct Investment Accelerate Economic Growth? Research Conferences financial globalization, World Bank, 2002, p.14.
[4] جبوري محمد، «تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي: دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل»، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص342.
[5]Crepon. B, Jacquement. N, « Économétrie: méthode et application », Ouvertures économiques, De Boeck, 2010, p.320.
[6]Alain Pirotte, « Économétrie des données de panel: Théorie et application », Edition Economica, Paris, France, 2011, p.229.

بخلاف طريقة العزوم المعممة لبيانات بانل الديناميكي، من الحصول على التقدير الصحيح لهذه النماذج. ولهذه الأسباب تم اختيار استخدام طريقة،GMM-syst حيث يؤكد Blundellو Bond،(1998)باستخدام محاكاة Monte-Carlo أن مقدر GMM-systيكون أكثر دقة وقوة من مقدرالفروق الأولى في الحالة التي تكون فيها الأدوات المساعدة ضعيفة.

وقد تم اختيارGMMلتقدير هذا النموذج لتمتع هذه الطريقة بالعديد من المزايا من أهمها: معالجة مشاكل التحيز الناتج عن إهمال بعض المتغيرات المستقلة، معالجة مشكلة احتمال أن تكون هذه المتغيرات متغيرات داخلية، وتجنب آثار جذر الوحدة في كل من اختيار المتغيرات المساعدة، واستخدام متغيرات تابعة مبطأة[1]. وللتعرف على جودة نتائج التقدير سوف يتم استخدام اختبارين، الاول ينحقق من عدم وجود الارتباط التسلسلي من الدرجة الثانية بين الأخطاء، حيث تتمثل فرضية العدم في عدم وجود ارتباط تسلسلي من الدرجة الثانية بين البواقي المقدرة الناتجة عن تقدير نموذج ديناميكي لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية بواسطة GMM باستخدام الفروق الأولي لمتغيرات هذا النموذج. اما الفرضية البديلة فهي تشير الى عكس ذلك.

والاختبار الثاني Sargan/Hansenيعبر عن مدى ملائمة وصلاحية المتغيرات المساعدة المستخدمة في النموذج، حيث تتمثل فرضية العدم في صلاحية المتغيرات المساعدة، اما لفرضية البديلة فهي تشير الى عكس ذلك. وتحقق الفرضية البديلة يشير إلى أن حد الخطأ الأصلي غير مرتبط تسلسلياً ويتبع عملية المتوسط المتحرك على الأقل من الدرجة الأولي .وبالتالي قبولفرضية العدم يعنى أن حد الخطأ الأصلي غير مرتبط تسلسلياً، مما يؤكد صلاحية كل من المتغيرات المساعدة وشروط العزوم المستخدمة في التقدير.[2]

[1]Nkurunziza, J. D. and Bates, R. H. (2003), "Political Institutions andEconomic Growth in Africa," Havard university, csae wps,2003/03.p11.

[2]Calderón, C., Chong, A. and Loayza, N. (1999), Determinants ofCurrenct Account deficits in Developing Countries, Central Bank of Chile, Working Papers, N°51.p12.

المبحث الثالث: النمذجة القياسية لتدفقات التجارة الخارجية الجزائرية باستخدام نموذج الجاذبية

سنحاول في هذا المبحث نمذجة قطاع التجارة الخارجية، وذلك بتحديد اثر المتغيرات الاقتصادية الكلية و المؤسساتية على تدفق التجارة الخارجية بين الجزائر و شركاؤها التجاريين، و ذلك في نموذجين منفصلين خلال الفترة (1984-1993) و الفترة (1994-2014)، و هذا بسبب الاوضاع الاقتصادية التي شهدتها التجارة الخارجية الجزائرية في الفترتين، حيث تميزت الفترة الاولى باحتكار الدولة للتجارة الخارجية، اما الفترة الثانية فشهدت تحرير التجارة الخارجية الجزائرية.

وللوصول إلى هدف هذه الدراسة سوف نقوم من خلال هذا المبحث بالتعرف أولا على الإطار العام للدراسة القياسية وأهدافها، أما الجزء الثاني فسنقوم من خلاله بعرض النموذج المستخدم مع وصف شامل للمتغيرات الداخلة في النموذج، ثم نشرع بعد ذلك من خلال الجزء الثالث في تطبيق مختلف مراحل تقدير النموذج وتفسير وعرض النتائج.

المطلب الأول: الإطار العام للدراسة القياسية وأهدافها

على الرغم من كثرة الدراسات التجريبية السابقة والتي تناولت موضوع نمذجة قطاع التجارة الخارجية باستعمال نموذج الجاذبية والتي قامت باختباره عن طريق استخدام مختلف نماذج الاقتصاد القياسي، إلا أنه لا يوجد اتّفاق بشكل كامل بين نتاج هذه الدراسات فبعضها توصل إلى وجود تأثير واضح للمحددات الاقتصادية الكمية والنوعية على حجم التجارة الخارجية، والبعض الآخر كانت نتائجه تشير إلى أن العلاقة بين هذه الاخيرة و محدداتها الاقتصادية إما أن تكون ضعيفة أو غير معنوية، لذلك فمن أجل تحديد العوامل المؤثرة في تجارة الجزائر الخارجية و قياس مدى جاذبية حجم التجارة الجزائرية لشركاوها التجاريين، لغرض تقييم الوضع الراهن للتجارة الخارجية الجزائرية و تحديد مشاكلها و معيقاتها. ومع وجود شروط استقرار الاقتصاد الكلي تم الاستناد إلى بعض الدراسات التطبيقية، من أجل اختيار مزيج يتكون من أهم المتغيرات التي تساهم في تفسير وفهم موضوع الدراسة والاستعانة أيضا بالمتغيرات الصورية التي تمثل اشتراك لدول في البعد الثقافي والديني والعمل على اختبارها بتطبيق نماذج البانل.

وعليه فإن الهدف الرئيسي في هذه المرحلة من الدراسة هو قياس تأثير العوامل الاقتصادية الكمية والنوعية على حجم التجارة الخارجية وطبيعة العلاقة بينهما، باستعمال بيانات البانل لعينة متكونة من **13** شريك تجاريللجزائر خلال مرحلة الاحتكار الممتدة من 1984 إلى1993، وعينة متكونة من **20**شريك تجاري للجزائر خلال مرحلة

التحرير التجاري الممتدة من 1994 إلى2014، بناء على البيانات والمعطيات المتوفرة وذلك للإلمام بأكبر قدر من المعلومات.

المطلب الثاني: منهجية الدراسة والنموذج المستخدم

تتمثل منهجية البحث في استعمال المنهج القياسي لاختبار مدى صحة الفرضيات سالفة الذكر، من خلال استخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data)، بحيث اكتسبت هذه النماذج في الآونة الأخيرة اهتماما خاصة بالنسبة للدراسات الاقتصادية لأنها تأخذ بعين الاعتبار أثر تغير الزمن وأثر تغير الاختلافات بين الوحدات المقطعية.

وانطلاقا مما سبق فإن الخطوة الأولى تتمثل في عرض الإحصاء الوصفي ومصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة، وبعدها ننتقل إلى دراسة الاستقرارية وتقدير النماذج الاساسية لبيانات البانل، ثم نقوم بإجراء مختلف الاختبارات للوصول إلى نموذج البانل الديناميكي والتقدير بطريقة العزوم المعممة والتي من خلالها سيتم النمذجة القياسية لمحددات تدفقات التجارة الخارجية بين الجزائر وشركاؤها التجاريين.

I. النموذج المستخدم:

حتى يمكن استخدام النموذج النظري لتأثير العوامل الاقتصادية والمؤسساتية على حجم التجارة الخارجية تطبيقيا اعتمدنا على الدراسة التجريبية السابقة في كتابة نموذج الجاذبية لدراسة هذه العلاقة مع إضافة المتغيرات الصورية الخاصة بالاشتراك في البعد الثقافي والديني والجغرافي بين الدول محل الدراسة.

وبعد عدة محاولات تضمنت إدراج العديد من المتغيرات التفسيرية، تم حصر ستة محددات تفسيرية لتدفقات التجارة الخارجية بين الجزائر وشركاؤها التجاريين، هي كالآتي:

$$TR_{ij} = f\left(Y_i, Y_j\ D_{ij}, R_{ij}, ICRG_i, ICRG_j, RELIG_{ij}, CML_{ij}, CLN_{ij}, CNT_{ij}\right)$$

- في مرحلة الاحتكار تمتد فترة الدراسةمن سنة 1984الى سنة 1993، أما العينة محل الدراسة فتتكون من ثلاث عشر دولة وهي: **فرنسا، ايطاليا، الو.م.أ،بلجيكا، ألمانيا،اسبانيا،كندا،اليابان، البرازيل،بريطانيا، مصر، تونس، المغرب**. وقد تم اختيار هذه الدول طبقا لمعيار مدى توافر البيانات للمتغيرات محل الدراسة لكل سنوات الفترة محل الدراسة، ومن ثم فإن دراستنا سوف تستخدم بيانات سلاسل زمنية مقطعية متوازنة، ويتوقف عدد المشاهدات ($NT=N\times T$) على عدد السنوات ($T=10$) التي يتوافر فيها بيانات المتغيرات محل الدراسة

الخاصة بكل دولة والتي يبلغ عددها 13 (N=13)، وبالتالي يكون عدد المشاهدات المستخدمة في التحليل هو **130** مشاهدة.

- اما مرحلة التحرير التجاري فتمتد فترة الدراسة من سنة 1994الى سنة 2014، والعينة محل الدراسة تتكون من عشرون دولة وهي: **الو.م.أ، ايطاليا، فرنسا، اسبانيا، كندا،هولندا، تركيا،البرازيل، ألمانيا، بلجيكا، الصين،بريطانيا، البرتغال، اليابان، بولندا، مصر، بلغاريا، الارجنتين، المغرب، تونس**. وقد تم اختيار هذه الدول طبقا لمعيار مدى توافر البيانات للمتغيرات محل الدراسة لكل سنوات الفترة محل الدراسة، ومن ثم فإن دراستنا سوف تستخدم بيانات سلاسل زمنية مقطعية متوازنة، ويتوقف عدد المشاهدات (NT=N×T) على عدد السنوات (T=21)التي يتوافر فيها بيانات المتغيرات محل الدراسة الخاصة بكل دولة والتي يبلغ عددها 20(N=20)، وبالتالي يكون عدد المشاهدات المستخدمة في التحليل هو **420** مشاهدة.

وانطلاقا مما سبق يمكن كتابة دالة النمو السابقة بصيغتها النهائية كما يلي:

$$TR_{ij,t} = \alpha_{ij} + \beta_1 Y_{it} + \beta_2 Y_{jt} + \beta_3 D_{ij} + \beta_4 R_{ijt} + \beta_5 ICRG_{it} + \beta_6 ICRG_{jt} + \beta_7 RELIG_{ij} + \beta_8 CML_{ij} + \beta_9 CNT_{ij} + \beta_9 CLN_{ij} + \varepsilon_{ij,t}.$$

الجدول رقم(III–2): التعريف المختصر بالمتغيرات المستعملة في نموذج الدراسة.

رمز المتغير	اسم المتغير
TR_{ij}	حجم التجارة الخارجية بين الجزائر(i) وشركاؤها التجاريين (j)خلال الفترة t
Y_i	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للجزائر(i) خلال الفترة t
Y_j	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للشركاء التجاريين للجزائر(j) خلال الفترة t
D_{ij}	المسافة الجغرافية بين الجزائر وشركاؤها التجاريينخلال الفترة t
R_{ij}	مؤشر تذبذب سعر صرف العملات المحلية للجزائر وشركاءها التجاريين مقابل الدولار الامريكي خلال الفترة t
$ICRG_i$	مؤشر المخاطر القطرية للجزائرخلال الفترة t
$ICRG_j$	مؤشر المخاطر القطرية للشركاء التجاريين للجزائر خلال الفترة t
$RELIG_{ij}$	متغير وهمي يمثل الديانة المشتركة بين الجزائر وشركاؤها التجاريين

CML_{ij}	متغير وهمي يمثل اللغة المشتركة بين الجزائر وشركاؤها التجاريين
CNT_{ij}	متغير وهمي يمثل الحدود المشتركة بين الجزائر وشركاؤها التجاريين
CLN_{ij}	متغير وهمي يمثل العامل التاريخي الاستعماري المشترك بين الجزائر وشركاؤها التجاريين

المصدر:من إعداد الطالبة بناءا على متغيرات نموذج الدراسة.

II. مصادر بيانات الدراسة:

لقد تنوعت مصادر بيانات المتغيرات المستعملة في هذه الدراسة القياسية، بحيث تم اقتباسها من مصادر متعددة تمثلت في: البنك الدولي(WDI)،صندوق النقد الدولي (IFS)، والاونكتاد(UNCTAD)و إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء(ONS).أما بالنسبة لمؤشر المخاطر القطرية فقد تم الحصول عليه من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية(ICRG).

III. وصف المتغيرات المستعملة في الدراسة:

بعد وضع نموذج الدراسة بمختلف المتغيرات التفسيرية للنمو الاقتصادي، فيما يلي سنشرح بالتفصيلكل متغير من المتغيرات المستخدمة في النموذج القياسي:

- **نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (Y):**

تعتبر مستويات الدخل المحدد الرئيسي للطلب على كل من الصادرات والواردات، فالواردات تعتمد بشكل كبير على مستويات دخل البلد المستورد، اما الصادرات فهي تعتمد على مستويات دخل زبائنها. وفي حالة الرفاهية الاقتصادية لهؤولاء الزبائن ترتفع امكانية شرائهم للسلع التي لا يوفرها الاقتصاد الوطني من الخارج، وعليه يرتفع حجم استيرادهم من الدولة المصدرة، وبالتالي يزيد حجم الطلب على صادرات هذه الدولة.

- **المسافة الجغرافية:**

تم استعمال المسافة كبديل لتكاليف النقل في النموذج، باعتبارها تعتبر المقيد الطبيعي للتبادلات التجارية بين الدول، حيث كلما كانت المسافة الجغرافية صغيرة كلما قلت تكاليف المعاملات التجارية الدولية وهذا ما يزيد من حجم التدفقات التجارية بين الدول والعكس صحيح. وقد تم حساب المسافة الجغرافية بالاميال بين عواصم الدول من خلال حساب خطوط الطول والعرض وفقا للبروفيسور(2003) Keith في كتابه

Gravity for Beginners. وهي تتوافق مع البيانات الوجودة في مختلف مواقع قياس المسافات بين الدول.

وتحسب قيمة المسافة الجغرافية بين الجزائر ومجموعة عواصم شركاؤها التجاريين وفق المعادلة التالية:

$$Dij = 3962.6 \arccos\left([\sin(Yi) \cdot (Yj)] + [\cos(Yi) \cdot \cos(Yj) \cdot \cos(Xi - Xj)]\right)$$

حيث ان:

D_{ij}: تمثل المسافة بالميل بين عاصمتي الدولتين

Y_i وY_j: تمثل موقع الدولتين i و j على خطوط العرض

X_i وX_j: تمثل موقع الدولتين i و j على خطوط الطول

Arcos: قوس جيب تمام الزاوية

Sin: جيب الزاوية

Cos: تمام جيب الزاوية

❖ **تقلبات سعر صرف العملات المحلية مقابل الدولار الامريكي:**

يوضح سعر الصرف الحقيقي أثر السياسات النقدية وسياسات اسعار الصرف المعتمدة في دول العينة على التجارة الخارجية للجزائر. ويرتبط ايجابيا مع تدفقات التجارة الخارجية ،حيث كل زيادة في سعر الصرف تصاحبها ارتفاع تكلفة الواردات وانخفاض تكاليف الصادرات.و تم حسابه بالصيغة التالية:

سعر الصرف بين البلد i و البلد j = سعر صرف رسمي (عملة محلية للبلد i مقابل الدولار الأمريكي)/ سعر صرف رسمي(عملة محلية للبلد j مقابل الدولار الأمريكي)

❖ **مؤشر المخاطر القطرية:**

يقاس مؤشر المخاطر القطريةبالمؤشر المركب من خلال احتساب وسط مرجح للمؤشرات المركبة الجزئية الخاصة بالعناصر الثلاثة: السياسية، المالية والاقتصادية[1]. يستعمل هذا المؤشر لغرض قياس النوعية المؤسساتية، فهو يعكس الوضعية السياسية والاقتصادية لبلد ما، بحيث تعطى المخاطر المختلفة قيما رقمية يمكن اعتبارها نقاط مخاطرة، بحيث تعكس القيمة المتدنية مخاطر كبرى و القيمة الكبرى مخاطر متدنية. و يتكون هذا المؤشر من مجموعة من المؤشرات الفرعية (الاستقرار الحكومي، الظروف الاقتصادية والاجتماعية، مؤشر ملف الاستثمار، مؤشر النزاعات الخارجية، مؤشر الفساد، التوتر الديني حكم القانون التوتر العرقي، الديمقراطية والمساءلة، نوعية

[1] د.عماد الامام: "المؤسسات و التنمية"، مجلة جسر التنمية ، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد 42، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، السنة الرابعة، حزيران-2005، ص7

الإدارة العامة). ويعتبر عائق امام تدفقات التجارة الخارجية لانه يوثر مباشرة على تكاليف المعاملات التجارية . وبالتالي فإنه من المتوقع حسب الدراسات التجريبية بأن تكون إشارة معامل انحدار مؤشر المخاطر القطرية موجبة لأن النوعية المؤسساتية الجيدة سوف يترتب عليها زيادة في حجم التجارة، أما المصدر الذي اقتبست منه البيانات فيتمثل في مجموعة The Political Risk Services (PRS) من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية International Country Risk Guide (ICRG) .

- **اللغة المشتركة:** متغير اصم، ياخذ القيمة 1 اذا ما كانت اللغة المشتركة بين الدولتين i و j ، و 0 ما عدا ذلك.
- **الديانة المشتركة:** متغير اصم، ياخذ القيمة 1 اذا ما كانت الديانة المشتركة بين الدولتين i و j ، و 0 ما عدا ذلك.
- **الحدود المشتركة:** متغير اصم، ياخذ القيمة 1 اذا ما كانت الحدود المشتركة بين الدولتين i و j ، و 0 ما عدا ذلك.
- **التاريخ الاستعماري المشترك:** متغير اصم، ياخذ القيمة 1 اذا ما اشتركت الدولتين i و j في التاريخ الاستعماري، و 0 ما عدا ذلك.

المطلب الثالث: خطوات تقدير النموذج وعرض النتائج

I. الإحصاء الوصفي للمتغيرات:

في البداية لا بد من القيام بمجموعة من الاختبارات الإحصائية على المتغيرات المدروسة، وللفترتين المدروستين، هذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (III -3): الاحصاء الوصفي لمتغيرات النموذج.

	Variables	Mean	Maximum	Minimum	Std.Dev	Observations
الفترة الاولى (1984-1993)	T_{ij}	1111.27	6387.58	0.00	1359.50	130
	Y_i	2623.57	2848.55	2366.01	153.44	130
	Y_j	10.98	2.94e+15	3702.82	4.49	130
	D_{ij}	2570.223	6711.183	443.4178	2209.801	130
	R_{ij}	7.11e+07	6.23e+09	0.0026331	5.73e+08	130
	$ICRG_i$	3.741667	4	3	0.4002381	130
	$ICRG_j$	4.481282	6	2	1.153294	130
	$RELIG_{ij}$	0.0769231	1	0	0.2675002	130
	CNT_{ij}	0.0769231	1	0	0.3007528	130
	CML_{ij}	0.2307692	1	0	0.4229549	130
	CLN_{ij}	0.0769231	1	0	0.2675002	130
الفترة الثانية (1994-2014)	T_{ij}	2527.672	21150.07	0.25	3690.34	420
	Y_i	2874.97	3400.733	2297.1	374.6071	420
	Y_j	1.87e+14	4.25e+15	442.5254	8.20e+14	420
	D_{ij}	2431.46	6711.183	392	2173.338	420
	R_{ij}	47.43771	1184.062	0.0026331	96.47632	420
	$ICRG_i$	1.814044	3	0.7974	0.6234349	420
	$ICRG_j$	3.801889	6	1.5	1.181671	420
	$RELIG_{ij}$	0.15	1	0	0.3574973	420
	CNT_{ij}	0.05	1	0	0.218205	420
	CML_{ij}	0.30	1	0	0.4588041	420
	CLN_{ij}	0.10	1	0	0.300358	420

المصدر: إعداد الطالبة بناء على مخرجات برنامج Stata14.0

يعرض الجدول احصاءات موجزة عن المتغيرات المستخدمة في التحليل الاقتصادي القياسي، نلاحظ أن القيمة العظمى لتدفقات التجارة الخارجية (Tij) في مرحلة التحرير التجاري، وصلت الى (**21150.07**) مقارنة بالقيمة (**6387.58**) في مرحلة الاحتكار، وهذا ما يدل على النمو المرتفع لتدفقات التجارة الخارجية في السنوات الأخيرة.

II. الارتباط بين المتغيرات:

يسمح اختبار فحص مصفوفة الارتباط بتحديد أزواج الارتباط الممكنة بين هذه المتغيرات، وبالتالي التأكد من خلو النموذج من أهم المشاكل التي يمكن أن تحدث عند تقدير نموذج بيانات البانل، بحيث أن معاملات الارتباط المتعدد تكون ذات صلة بالانحدار الخاص بكل متغير مستقل بالنسبة لباقي المتغيرات التفسيرية والتي يتم حسابها عن طريق البرامج المختلفة للاقتصاد القياسي. وبعد الاعتماد على برنامج **Stata14.0**تحصلنا على الجدول التالي:

الجدول رقم (III -4): مصفوفة الارتباط بين متغيرات النموذج

	Variables	Tr_{ij}	Y_i	Y_j	R_{ij}	$ICRG_I$	$ICRG_j$	D_{ij}	CNT_{ij}	$COML_{ij}$	CLN_{ij}	$RELIG_{ij}$
الفترة الأولى (1984-1993)	T_{ij}	1.000										
	Y_i	0.029	1.000									
	Y_j	0.005	-0.049	1.000								
	R_{ij}	-0.050	-0.068	0.317	1.000							
	$ICRG_I$	0.048	-0.105	-0.008	0.006	1.000						
	$ICRG_j$	0.156	-0.068	0.387	0.139	-0.079	1.000					
	D_{ij}	-0.177	0.1133	-0.198	-0.375	0.005	-0.154	1.000				
	CNT_{ij}	0.172	-0.034	-0.235	0.506	0.003	-0.439	-0.307	1.000			
	$COML_{ij}$	0.007	0.1349	-0.017	0.012	0.225	-0.048	0.010	0.006	1.000		
	CLN_{ij}	0.669	-0.023	0.002	0.348	0.002	0.195	-0.174	-0.079	0.004	1.000	
	$RELIG_{ij}$	0.199	-0.043	-0.259	0.329	0.004	-0.537	-0.314	0.792	0.008	-0.100	1.000
الفترة الثانية (1994-2014)	T_{ij}	1.000										
	Y_i	0.398	1.000									
	Y_j	0.027	0.029	1.000								
	R_{ij}	-0.087	-0.077	-0.093	1.000							
	$ICRG_I$	0.295	-0.832	-0.025	0.1018	1.000						
	$ICRG_j$	0.0910	-0.1715	0.2203	-0.0187	0.229	1.000					
	D_{ij}	-0.116	0.0000	-0.188	-0.010	0.000	-0.209	1.000				
	CNT_{ij}	0.179	-0.000	-0.230	-0.059	-0.000	-0.307	-0.298	1.000			
	$COML_{ij}$	0.052	0.000	0.310	-0.114	-0.000	0.051	-0.357	0.509	1.000		
	CLN_{ij}	0.337	-0.000	-0.003	-0.100	0.000	0.039	-0.168	-0.076	0.350	1.000	
	$RELIG_{ij}$	0.337	-0.000	-0.253	0.190	0.000	-0.413	-0.302	0.793	0.336	-0.096	1.000

المصدر: إعداد الطالبة بناء على مخرجات برنامج Stata14.0

نلاحظ من الجدول اعلاه الذي يظهر مصفوفة معامل الارتباط بين تدفقات التجارة الخارجية، ومحدداتها خلال المرحلتين، تبين ان:

- وجود علاقة ارتباط طردية بين المتغير التابع (التجارة الخارجية) وكل من المتغيرات: نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي للبلد iوالبلد j، متغير النوعية المؤسساتية للبلدين i وj، المتغير الوهمي الذي يمثل اللغة، والديانة، والحدود المشتركة بين البلدين، والمتغير الوهمي الذي يمثل العلاقة استعمارية بين البلدين. حيث قدر معامل الارتباط ب (**0.029**)،(**0.005**)،(**0.048**)،(**0.156**)،(**0.172**)،(**0.007**)،(**0.669**)،(**0.199**)و(**0.398**)،(**0.027**)، (**0.295**)،(**0.091**)،(**0.179**)،(**0.052**)،(**0.337**)، في المرحلة الأولى والمرحلة الثانية على التوالي.
- وجود علاقة ارتباط عكسية بين المتغير التابع (التجارة الخارجية) وكل من المتغيرات: المسافة بين البلدين، وسعر الصرف. حيث قدر معامل الارتباط ب (**0.1770–**)، (**0.050–**) في المرحلة الأولى، و(**0.116–**)،(**0.087–**) في المرحلة الثانية على التوالي.

III. دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لبيانات البانل:

يهدف اختبار جذر الوحدة إلى فحص خصائص السلاسلالزمنية للمتغيرات المدروسة، وذلك باستخدام مجموعة من الاختبارات الأكثر شيوعا وهي:(LLC)،(IPS)،(BRT)،(MW)،(Hadri)، واختبار (Heteroscedastic consistent). وتطبيقها على كل متغير على حدى، وهذا باختيار فترات الابطاء المناسبة بطريقة آلية وفقا لمعيار Schwarz على المتغيرات المدروسة، فكانت النتائج كالآتي:

الجدول رقم (III -5): نتائج اختبارات LLC، ADF، IPS لدراسة استقرارية معطيات البانل.

			H_0: وجود جذر الوحدة في السلاسل الزمنية			H_1: عدم وجود جذر الوحدة في السلاسل الزمنية
			Levin, Lin & Chu(LLC)	Harris–Tzavalis Rho stat	Breitug Lambda stat	MW–ADF Fisher Chi–square	Hadri Z–stat
الفترة الأولى (1984–1993)	عند المستوى	T_{ij}	7.8368 (1.0000)	0.9237 (0.7682)	0.6121 (0.7298)	4.5102 (1.0000)	4.0746 (0.0000)*
		y_i	5.6529 (1.0000)	1.0045 (0.9999)	5.8160 (1.0000)	3.0715 (1.0000)	16.8094 (0.0000)*
		y_j	0.0260– (0.4896)	0.8974 (0.9870)	4.6743 (1.0000)	17.7417 (0.8850)	17.2659 (0.0000)*
		R_{ij}	4.7621 (1.0000)	1.0223 (0.9999)	2.7991 (0.9974)	20.1324 (0.7852)	7.4433 (0.0000)*
		$ICRG_i$	27.1484 (1.0000)	(1.0000) 0.2263	1.2381 (0.8922)	2.8991 (1.0000)	7.1569 (0.0000)*
		$ICRG_j$	0.7508– (0.2264)	0.7780 (0.7465)	0.1672– (0.4336)	21.1499 (0.7342)	8.5863 (0.0000)*
	عند الفروق الأولى	ΔT_{ij}	–3.0392 (0.0012)*	0.0395– (0.0000)*	3.4836– (0.0002)*	253.268 (0.0000)*	0.1330– (0.5529)
		ΔY_i	8.5108– (0.0000)*	0.2629– (0.0000)*	3.4659– (0.0003)	73.7735 (0.0000)*	2.2932– (0.9891)
		ΔY_j	10.2490– (0.0000)*	0.3612 (0.0000)*	2.1458– (0.0159)*	64.9775 (0.0000)*	4.0816 (1.0000)
		ΔR_{ij}	e+031.5– (0.0000)*	0.2510 (0.0000)*	2.5821– (0.0049)	70.0579 (0.0000)*	6.4365 (0.9998)
		$\Delta ICRG_i$	5.3273 (0.0000)*	0.2141 (0.0000)*	2.3561– (0.0092)*	293.888 (0.0000)*	0.4409 (0.3296)
		$\Delta ICRG_j$	0.5577– (0.0000)*	0.0912– (0.0000)*	2.5423– (0.0055)	173.956 (0.0000)*	1.5169 (0.9800)
الفترة الثانية (1994–2014)	عند المستوى	T_{ij}	4.2464 (1.0000)	0.8644 (0.5096)	3.2931 (0.9995)	6.4247 (1.0000)	41.7281 (0.0000)*
		y_i	2.3276– (0.1283)	0.9814 (0.9999)	11.7328 (1.0000)	7.0981 (1.0000)	54.5794 (0.0000)
		y_j	3.4569– (1.0000)	0.9595 (0.9988)	7.3690 (1.0000)	44.1581 (0.3002)	51.2451 (0.0000)*
		R_{ij}	19.6519– (1.0000)	0.7407 (1.0000)	3.1904 (0.9993)	106.7893 (1.0000)	28.3927 (0.0000)*
		$ICRG_i$	4.7120– (1.0000)	0.8559 (0.4035)	3.6761 (0.9999)	35.4458 (0.6753)	36.5570 (0.0000)*

	$ICRG_j$	5.6189– (1.0000)	0.6799 (0.0000)*	0.0786 (0.5313)	138.6381 (1.0000)	16.4373 (0.0000)*
عند الفروق الأولى	ΔT_{ij}	10.6797– (0.0000)*	0.2440– (0.0000)*	13.3952– (0.0000)*	311.2658 (0.0000)*	1.9103– (0.9720)
	ΔY_i	2.0737– (0.0191)	0.2373 (0.0000)	11.1872– (0.0000)*	113.4977 (0.0000)*	0.8174 (0.2069)
	ΔY_j	5.1775– (0.0000)*	0.1240 (0.0000)*	8.2168– (0.0000)*	113.1165 (0.0000)*	5.1692 (1.0000)
	ΔR_{ij}	10.6372– (0.0000)	0.7546 (0.0010)*	2.9040– (0.0018)	309.0144 (0.0000)*	26.0411 (1.0000)
	$\Delta ICRG_i$	12.6626– (0.0000)*	0.0600 (0.0000)*	12.1092– (0.0000)*	239.5445 (0.0000)*	2.4316– (0.9925)
	$\Delta ICRG_j$	9.9455– (0.0000)*	0.0020– (0.0000)*	6.2431– (0.0000)*	225.2361 (0.0000)*	0.2412– (0.5953)

* تشير إلى المعنوية الإحصائية عند مستوى احتمال 1%. الرمز Δ يشير إلى الفروق الأولى

المصدر: إعداد الطالبة بناء على مخرجات برنامج Stata14.0

يتضح من الجدول تطابق نتائج الاختبارات فيما بينها، وتشير بوضوح إلى وجود جذور الوحدة لكل المتغيرات المدروسة عند المستوى، وهذا ما يستدعي القيام بالفروق من الدرجة الأولى. حيث نلاحظ أن الفروق الأولى لكل متغير من المتغيرات هي عبارة عن سلاسل زمنية مستقرة بالنسبة للنماذج الثلاث لاختبارات جذر الوحدة.

IV. دراسة علاقات التكامل المتزامن:

بعد إجراء اختبارات الاستقرارية ووجود بعض المتغيرات غير المستقرة والمتكاملة من نفس الدرجة والتي تنمو بنفس وتيرة الاتجاه على المدى الطويل (علاقة توازنية طويلة الأجل)، يقودنا إلى القيام باختبار علاقات التكامل المتزامن بين هذه المتغيرات باستعمال اختبار **Pedroni**، والذي يرتكز على اختبارات جذر الوحدة للبواقي المقدرة، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (III -6): نتائج اختبار علاقات التكامل المتزامن لـ Pedroni

	اختبار Pedroni				
الفترة الأولى (1984–1993)	**داخل الفرديات (Com.AR)**	**الإحصائية**	**الاحتمال**	**الإحصائية المرجحة (Weighted)**	**الاحتمال**
	- إحصائية V :	-1.0670	**0.8570**	-3.1626	**0.9992**
	- إحصائية RHO :	3.0964	**0.9990**	3.2914	**0.9995**
	- إحصائية PP :	-19.50	**0.9258**	-15.0829	**0.9989**
	- إحصائية ADF :	-5.8666	**0.2945**	-4.7310	**0.0000**
	بين الفرديات (Indiv.AR)	**الإحصائية**			**الاحتمال**
	- إحصائية RHO :	4.7891			**1.0000**
	- إحصائية PP :	-17.2336			**1.0000**
	- إحصائية ADF :	-4.9508			**0.0000**
	اختبار Pedroni				
الفترة الثانية (1994–2014)	**داخل الفرديات (Com.AR)**	**الإحصائية**	**الاحتمال**	**الإحصائية المرجحة (Weighted)**	**الاحتمال**
	- إحصائية V :	2.4116	**0.0793**	-2.2931	**0.9891**
	- إحصائية RHO :	0.8685	**0.8074**	1.7319	**0.9584**
	- إحصائية PP :	-8.4465	**0.1258**	-6.6292	**0.2145**
	- إحصائية ADF :	-3.1490	**0.9122**	-4.4048	**0.9581**
	بين الفرديات (Indiv.AR)	**الإحصائية**			**الاحتمال**
	- إحصائية RHO :	3.5361			**0.9998**
	- إحصائية PP :	-15.2222			**1.0000**
	- إحصائية ADF :	-4.1259			**1.0000**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 9(أنظر الملحق رقم **05**).

تشير النتائج الموضحة في الجدول رقم **(III - 6)** إلى غياب علاقات التكامل المتزامن بين المتغيرات المدروسة المتفاضلة من نفس الدرجة في كلا الفترتين، حيث يتم رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية العدمية. مما يعني عدم وجود علاقة على المدى الطويل بين تدفقات التجارة الخارجية ومحدداتها.

V. تحديد نموذج الدراسة:

تم استخدام منهج بيانات السلاسل الزمنية والمقطعية (Panel Data) من خلال تطبيق ثلاثة نماذج وهي: نموذج الانحدار التجميعي(Pooled Regression Model) ، نموذج الآثار الثابتة (Fixed Effects Model) ونموذج الآثار العشوائية RandomEffects Model) وذلك من اجل التعرف على نوع التأثيرات المستخدمة للمعلمة α_i فيما إذا كانت تتبع أثر عشوائي (نموذج مركبات الخطأ) أو تحديدي (نموذج التأثيرات الثابتة). وبالاعتماد على برنامج**Stata14.0**. تحصلنا على نتائج الجدول التالي:

الجدول رقم (III -7): معلمات نموذج الدراسة المقدرة باستخدام النماذج الثلاثة.

	(T_{ij}) المتغير التابع: يمثل تدفقات التجارة الخارجية من الدولة i الى الدولة j			
	المتغيرات التفسيرية:	نموذج الانحدار التجميعي:	نموذج التأثيرات الثابتة:	نموذج التأثيرات العشوائية:
الفترة الاولى(1993-984)	Y_i	0.427 (0.74)	-0.523 (4.82)***	0.370 (1.46)
	Y_j	-1.427 (0.51)	1,198.084 (1.77)	24.076 (0.20)
	D_{ij}	-0.109 (2.59)***	-	-0.094 (0.51)
	R_{ij}	1.47- (0.95)	-6.490 (0.88)	-3.650 (0.51)
	$ICRG_i$	-0.413 (2.81) ***	7.260 (5.22)***	-0.343 (5.81)***
	$ICRG_j$	8.08 (3.40)***	0.002 (2.76)*	0.803 (0.23)***
	$RELIG_{ij}$	-949.539 (2.68)***	-	-860.606 (0.60)
	CML_{ij}	-816.334 (2.24)**	-	-1134.21 (0.79)
	CNT_{ij}	422.624 (1.01)	-	0.00 (2.01)**
	CLN_{ij}	3715.65 (8.24)***	-	4051.365 (2.06)**
	Cons	1380.235 (0.79)	-13,345.654 (1.64)	967.697 (0.54)
	R^2 Overall	-	0.0218	0.5309
	اختبار LM (POLS vs RE)	(Chibar2)	1904.26	
		(Prob>chibar2)	(0.0000)***	
	اختبار Hausman (RE vs FE)	(Chi2)	3.11	
		(Prob>chi2)	(0.3747)	

	اختبار **Breusch – Pagan**	(Chi2)	**6.80**	
		(Prob>chi2)	**(0.0091)** ***	
الفترة الثانية (2014–1994)	Y_i	**7.1267 (9.08)*** **	**5.3299 (0.00)*** **	**6.9623 (15.81)*** **
	Y_j	**0.0569 (2.84)*** **	**2.0632 (5.31)*** **	**0.1904 (1.87)***
	D_{ij}	**0.1696- (2.09)** **	-	**0.0534- (0.14)**
	R_{ij}	**0.0546- (2.45)** **	**0.0173 (0.34)**	**0.1672- (0.35)**
	$ICRG_i$	**0.4882 (1.64)**	**0.3703 (2.27)** **	**0.3994 (2.40)** **
	$ICRG_j$	**0.5734- (2.53)** **	**0.0231- (0.10)**	**0.1883- (0.81)**
	$RELIG_{ij}$	**0.6342 (2.06)** **	-	**0.8112 (0.55)**
	CML_{ij}	**0.6047- (2.73)** **	-	**1.5537- (1.41)**
	CNT_{ij}	**2.4473 (7.28)*** **	-	**3.3838 (1.94)***
	CLN_{ij}	**1.3350- (3.23)*** **		**0.0808- (0.04)**
	Cons	**48.5292- (7.54)*** **	**57.3936- (15.45)*** **	**49.9064- (10.52)*** **
	اختبار **Hausman** (**RE vs FE**)	(**Chi2**)	**24.96**	
		(**Prob>chi2**)	**(0.2211)**	
	اختبار **LM** (**POLS vs RE**)	(**Chibar2**)	**2040.93**	
		(**Prob>chibar2**)	**(0.0000)*** **	
	اختبار **Breusch – Pagan**	(**Chi2**)	**41.50**	
		(**Prob>chi2**)	**(0.0000)*** **	

المصدر: إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج Stata14.0

نلاحظ من الجدول أعلاه، ان إحصائيةHقانون كاي تربيع صغيرة وغير معنوية، وعليه يتم قبول فرضية العدم، فيكون نموذج الآثار العشوائية هو الأنسب. وان احصائية اختبار**Breusch Pagan** معنوية، ومنه يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تدل على عدم ثبات تباين حدي للاخطاء في النموذج. وبالتالي يمكن القول ان

كل النماذج الثلاث غير فعالة لتمثيل العلاقة بين المتغيرات نظرا لعدم وجود ثبات تباين حدي للاخطاء وتدني قيمة معامل التحديد الكلي، وهذا ما استوجب المرور الى التقدير بواسطة منهجية العزوم المعممة(GMM).

بعد التاكد من طبيعة النموذج وعدم ثبات تباين حدي للاخطاء، وبما انه عينة الدراسة تتكون من مجموعات مختلفة من الدول من حيث المستوى الاقتصادي، مما يستدعي استخدام طرق الاقتصاد القياسي التي تأخذ بعين الاعتبار خاصية عدم التجانس الفردي غير ملاحظ في بيانات بانل، وبشكل خاص نماذج بانل الديناميكي التي تستند بشكل أساسي إلى نماذج الانحدار الذاتي، أي الأخذ بعين الاعتبار إبطاء أو تأخير متغيرة واحدة أو عدة متغيرات الداخلية (endogènes)، وإدخالها في النموذج حتى يتسنى تقييم تأثير القيم الماضية للمتغيرة المشروحة على قيمتها الحالية، إلا أنه حسب خصائص الأبعاد الفردية والزمنية، فإن الارتباط بين بعض المتغيرات الداخلة في الانحدار، بشكل خاص المتغيرة المبطأة وحد الخطأ يؤدي إلى التغير والتأثير القوي على خصائص الإحصائية للمقدرات المستخدمة (التحيز وعدم التقارب)، ونتيجة لذلك هناك طرق تقدير بديلة تأخذ بعين الاعتبار هذه الخصوصيات وتستخدم للحصول على مقدرات متقاربة للمعلمات. في هذا الإطار ومن أجل تقدير هذا النوع من النماذج نستخدم طريقة العزوم المعممة(GMM).

VI. التقدير باستعمال طريقة العزوم المعممة:

بعد نتائج اختبارات(**Breusch –Pagan**,**LM**,Hausman) سوف نقدر معلمات النموذج باستخدام طريقة العزوم المعممة بالاعتماد على برنامج**Stata14.0**، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (III–8): معلمات نموذج الدراسة المقدرة باستخدام طريقة العزوم المعممة

	الفترة الاولى (1984-1993)	الفترة الثانية(1994-2014)
	Tij	**Tij**
L.tij	0.496	0.554
	(29.91)***	(11.59)***
Yi	1.250	5.211
	(2.60)***	(9.45)***
Yj	3.058	-3.673
	(0.64)	(0.44)***
Dij	-0.326	-0.350
	(3.39)***	(1.59)
Rij	-0.081	-0.772
	(1.95)*	(0.41)***

Icrgi	1.061	0.603
	(2.35)**	(2.98)***
Icrgj	0.0004	1.058
	(2.05)**	(3.17)**
Relig	2.171	0.496
	(0.09)	(3.29)
Cml	-0.009	0.916
	(0.04)	(0.65)
Cnt	4.017	0.172
	(0.68)	(2.31)
Cln	2.206	1.236
	(1.96)**	(1.76)*
Cons	-0.038	0.0922
	(0.03)***	(10.25)
N	130	400
Sargan-Hansen Test (p-value)	9.8102 (0.5475)	6.374 (1.0000)
Arellano-Bond Test AR(2) (p-value)	0.5781 (0.5632)	0.84907 (0.3958)

** $p<0.05$; *** $p<0.01$;* $p<0.1$

المصدر: إعداد الطالبة بناء على مخرجات برنامج Stata14.0

توضح نتائج الجدول أهم محددات تدفقات التجارة الخارجية بين الجزائر وشركاؤها التجاريين خلال الفترتين الاولى والثانية:

- **مرحلة احتكار الدولة الجزائرية للتجارة الخارجية** (1984-1993): نلاحظ ان معظم المعلمات موافقة تماما لتوقعات النظرية الاقتصادية، ويظهر ذلك جليا من خلال العلاقة الطردية التي تربط ما بين حجم التجارة الخارجية وكل من حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للبلد المصدر، مؤشر المخاطر القطرية للدولة المصدرة والمستوردة والتاريخ الاستعماري. والعلاقة العكسية التي تربط بين حجم التجارة الخارجية وكل من عامل المسافة وسعر الصرف. باستثناء متغيراتحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للبلد المستورد، اللغة، الحدود والديانة المشتركة الذين لم يكن لهم أي تاثير على تدفقات التجارة الخارجية، وهذا عكس ما تشير إليه الدراسات السابقة.

ونلاحظ ايضا معنوية معامل انحدار حجم التجارة الخارجية في السنة الماضية كمتغير مستقل، وهذا ما يعكس ملائمة هذا النموذج للبيانات المستخدمة.

- **مرحلة تحرير التجارة الخارجية الجزائرية (1994–2014)**، فظهرت كذلك معظم المعلمات موافقة تماما لتوقعات النظرية الاقتصادية، ويظهر ذلك جليا من خلال العلاقة الطردية التي تربط ما بين حجم التجارة الخارجية وكل من حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للبلد المصدر، مؤشر المخاطر القطرية للدولة المصدرة والمستوردة والتاريخ الاستعماري. والعلاقة العكسية التي تربط بين حجم التجارة الخارجية وسعر الصرف. باستثناء متغير حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للبلد المستورد الذي ظهر باشارة سالبة عكس ما توصلت اليه النظرية الاقتصادية، و متغيرات اللغة و الديانة المشتركة فلم يكن لهم أي تاثير على تدفقات التجارة الخارجية.و نلاحظ ايضا معنوية معامل انحدار حجم التجارة الخارجية في السنة الماضية كمتغير مستقل، و هذا ما يعكس ملائمة هذا النموذج للبيانات المستخدمة.

وتشير قيمة إحصائية كل من اختبارArellano and Bond للارتباط التسلسلي من الدرجة الثانية بين الأخطاء واختبارSargan–Hansen خلال الفترتين إلى قبول فرضية العدم لهذين الاختبارين، وهذا ما يدل على أن حد الخطأ الأصلي غير مرتبط تسلسليًا، ويؤكد صلاحية المتغيرات المساعدة المستخدمة في التقديرمن ناحية، وعدم وجود أخطاء تحديد في هذا النموذج من ناحية ثانية، وصلاحية شروط العزوم المستخدمة في التقدير من ناحية ثالثة .ويعد ذلك دليلاً على اتساق القيم المقدرة لمعاملات انحدار النموذجالديناميكي المقدر بواسطة**System–GMM.**

❖ ونلاحظ ايضا أن نتائج التقدير المتحصل عليها في الفترة الاولى متشابهة إلى حد كبير من حيث المعنوية والإشارات مع نتائج التقدير في الفترة الثانية، فكلاهما تتفق على:

وجود علاقة ايجابية بين حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر وحجم التجارة الخارجية وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية ومع نتائج العديد من الدراسات التطبيقية Thai Tri Do, Ranajoy Bhattacharyya, Yu Feng & Abdelaziz,Aljaz Kuncic, M**ohammad A. Alawin, Dinh, D.T.T., Duong, N.V. & Cuong, H.M, Sabyasachi Tripathi & Nuno Carlos, M.Zakir Saadullah Khan & M. Ismail Hossain, Henri L.F.& Gert-Jan M.Linders & Piet Rietveld, Chan–Hyun Sohn, Orindi Merceline Night).** حيث أن ارتفاع حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بوحدة واحدة سيؤدي إلى ارتفاع حجم التجارة الخارجية ب 1.25وحدة و 5.21وحدة خلال الفترة الاولى و الثانية على الترتيب. ويمكن تفسير

ذلك ان ارتفاع حجم الاقتصاد المحلي يؤدي الى الزيادة في الطلب الذي يصاحبه تنوع في السلع والخدمات وبالتالي يزيد حجم التبادل التجاري بين الدول.

– ظهر سعر الصرف الحقيقي بعلاقة سلبية معنوية مع حجم التجارة الخارجية، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية (**Thai Tri Do, Mili Roy, Guglielmo Maria Caporale, M.Zakir Saadullah Khan & M. Ismail Hossain**). حيث أن ارتفاع معامل سعر الصرف بوحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض حجم التجارة الخارجية ب 0.08 وحدة و 0.7 وحدة خلال الفترة الاولى و الثانية على الترتيب. أي أن كل انخفاض في قيمة العملة المحلية للدولة يصاحبه الزيادة في تكاليف معاملاتها التجارية مع الدول الاخرى وهذا ما يؤدي الى كبحها من جهة والتذبذب الكبير لاسعار صرف عملات هذه الدول مقابل الدولار الامريكي، بالاضافة الى اختلاف انظمة سعر الصرف من دولة لاخرى.

– جاء مؤشر المخاطر القطرية الذي يقيس النوعية المؤسساتية في الدولة المصدرة والدول المستوردة بعلاقة طردية معنوية مع حجم التجارة الخارجية (**Henri L.F.& Gert-Jan M.Linders & Piet Rietveld, Sabyasachi Tripathi & Nuno Carlos Wang and Lee,Sidek and Hanif**) حيث أن ارتفاع مؤشر المخاطر القطرية في الدولة المصدرة بوحدة واحدة سيؤدي إلى ارتفاع حجم التجارة الخارجية ب 1.06وحدة وب 0.6 وحدة خلال الفترة الاولى. و ارتفاع مؤشر المخاطر القطرية في الدولة المستوردة بوحدة واحدة سيؤدي إلى ارتفاع حجم التجارة الخارجية ب0.0004و 1.05 وحدة خلال الفترة الثانية ، مع العلم أن إرتفاع قيمة هذا المؤشر تعكس إنخفاض في كل من المخاطر المالية ، المخاطر الاقتصادية و المخاطر السياسية ، و إنخفاض هذه الأخيرة تقلل من تكاليف المعاملات التجارية وتشجع التبادلات التجارية الدولية.

– اما بالنسبة لمعامل التاريخ الاستعماري فجاء بعلاقة طردية ومعنوية مع حجم التجارة الخارجية، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية(**Ranajoy Bhattacharyya**). حيث أن ارتفاع معامل التاريخ الاستعماري بوحدة واحدة سيؤدي إلى ارتفاع حجم التجارة الخارجية ب 2.20وحدة و 1.23 وحدة خلال الفترة الاولى و الثانية على الترتيب. اذ اكلما كانت هناك روابط استعمارية بين الدول كلما زاد حجم التبادل التجاري بينهم، وهذا ما يبين أهمية العامل التاريخي الاستعماري في توجيه المبادلات التجارية الجزائرية خلال هذه الفترة.

لم يظهر كل من متغير الاشتراك في اللغة والدين والحدود كمفسر لتدفقات حجم التجارة بين الجزائر وشركاؤها التجاريين في كلا الفترتين، وهذا راجع الى ان دور العوامل الثقافية والدينية في زيادة حجم التدفقات التجارية (**Yu-**

Feng L.L & Abdelaziz, يتوقف على نوع السلعة الداخلة في التبادل فبعض السلع لا تتطلب **Sabyasachi Tripathi & Nuno Carlos, Dinh, D.T.T., Duong, N.V. & Cuong, H.M)** الإشتراك في اللغة مثل المواد الأولية، فهي تتبادل وفق قانون هكشر واولين لوفرة العوامل وضعيفة رأس المال والتكنولوجيا.

❖ وتختلف نتائج التقدير للفترتين في:

- عدم ظهور حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للبلد المستورد في الفترة الاولى **(Subhani.M, Osman.A & Khokhar.R,)** وربما هذا راجع الى استيراد البلد للسلع الاساسية والضرورية للسكان بغض النظر عن الناتج المحلي الاجمالي للبلد. في حين يظهرحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للبلد المستورد معنوي وباشارة سالبة مع حجم التجارة الخارجية في الفترة الثانية(Guglielmo Maria Caporale)، حيث أن ارتفاع حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بوحدة واحدة سيؤدي إلى انخفاض حجم التجارة الخارجية ب 3.67وحدة، اي ان زيادة دخل الفرد في الدول المستوردة، يؤدي الى تقلص حجم التبادل التجاري والذي يمكن تفسيره بارتفاع الطلب الاستهلاكي الذي يصاحبه الزيادة في الاستثمار المحلي مما يقلل من حجم الاستيراد.
- جاء اثر معامل السافة سلبيا و ذو علاقة عكسية مع حجم التجارة الخارجية في الفترة الاولى. وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية **(Thai Tri Do, Guglielmo Maria Caporale, Ranajoy Bhattacharyya, Yu-Feng L.L & Abdelaziz, Dinh, D.T.T., Duong, N.V. & Cuong, H.M, M.Zakir Saadullah Khan & M. Ismail Hossain, Subhani.M, Osman.A & Khokhar.R, Chan-Hyun Sohn, Henri L.F.& Gert-Jan M.Linders & Piet Rietveld, Orindi Merceline Night, M.Zakir Saadullah Khan & M. Ismail Hossain)** حيث أن ارتفاع معامل المسافة بوحدة واحدة تودي إلى انخفاض حجم التجارة الخارجية ب 0.32 وحدة. وهذا راجع إلى ارتفاع تكاليف النقل للسلع، والتي تؤدي الى اضافة كلفة عالية لاسعار السلع المتاجر بها. في حين لم يظهر اي لهذا المتغير على حجم التجارة الخارجية الجزائرية)وهذا راجع الى التطورات العالمية في قطاع الشحن، و التي تعمل على تخفيض التكلفة و الوقت (**Sabyasachi Tripathi & Nuno Carlos, Mohammad A. Alawin, Mili Roy** اللازم للشحن، و بالتالي لم يعد متغير المسافة عائقا امام حركة التجارة الخارجية.

المبحث الرابع: النمذجة القياسية لدالة الطلب على الواردات الجزائرية خلال الفترة (1984-2014) باستعمال نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL):

المطلب الأول: منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة: ARDL

جاء كل من Pesaran(1997)، Shinand and Sun(1998) ، و Pesaran and Al(2001)، بنموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة(ARDL)، الذي يعتبر ملائما مع النماذج التي تحتوي على مشاهدات قليلة[1]، حيث تكون معلماته المقدرة اكثر اتساقا مقارنة بالطرق مثل وانجر-جرانجر(1987) طريقة جوهانسن(1988) و جوهانسن-جسلس(1990). حيث يتفوق هذا النموذج على غيره من النماذج القياسية، في قدرته على فصل تاثيرات المدى القصير عن المدى الطويل، وامكانية تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المديين الطويل والقصير في نفس المعادلة من جهة، بالاضافة الى تقدير معلمات المتغيرات في المديين القصير والطويل، وامكانية تطبيقه على كل السلاسل الزمنية، بغض النظر عن درجة تكامل المتغيرات سواء كانت من الرتبة (1) أو الرتبة (0)، بشرط أن لا تكون متكاملة من الدرجة I(2)[2]. من جهة أخرى.

ومن اجل تقدير علاقة الانحدار لهذا النموذج، لا بد من دراسة استقرارية السلاسل الزمنية في المرحلة الاولى، ثم اختيار فترة الابطاء المثلى للفروق الاولى لقيم المتغيرات في المرحلة الثانية، وبعدها يتم تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى في المرحلة الثالثة، في حين يتم في المرحلة الرابعة اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، بينما في المرحلة الخامسة يتم تقدير معلمات توازن الأجل الطويل ومعلمات الأجل القصير لنموذج تصحيح الخطأ الديناميكي.

[1] Belloumi, M(2014),The relationship between trade, FDI and economic growth in Tunisia: An application of the autoregressive distributed lag model, Economic Systems, science direct, vol38 ,issue2 ,pp269-287.

[2] محمد بن عبد الله الجراح، مكونات الإنفاق الحكومي و الاستثمار في المملكة العربية السعودية: هل هي علاقة طاردة أم جاذبة؟ مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية،المجلد 25،العدد2009،2،ص8.

I. استقرارية السلاسل الزمنية:

يقصد بالسلاسل الزمنية المستقرة، تلك السلاسل التي لا تتضمن اتجاه عام ولا على مركبة فصلية.[1]حيث يكون وسطها الحسابي وتباينها ثابتان عبر الزمن[2]. ويستلزم توفر ثلاث شروط، لاثبات استقرارية السلسلة الزمنية. وهي كالآتي: [3]

- ثبات متوسط القيم عبر الزمن أي $E(Y_t)$ مستقل عن الزمن (t).
- ثبات التباين عبر الزمن أي $Var(Y_t)$ مستقل عن الزمن (t).
- أن يكون التغاير (Covariance) بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمدة على الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عند التغاير، أي $Var(Y_t)$ مستقل عن الزمن (t).

$$E(Y_t) = E(Y_{t+k}) = \mu$$
$$VAR(Y_t) = VAR(Y_{t+k}) = \gamma_0$$
$$COV(Y_t, Y_{t+k}) = COV(Y_{t+k}, Y_{t+k+s})$$

وبالتالي تستقر السلاسل الزمنية، إذا كانت كل الخصائص الثلاث مستقلة عن الزمن (t).[4]ويوجد الكثير من الاساليب الإحصائية المستعملة لاختبار الاستقرارية سوف نتطرق اليها في الجزء الموالي.

أ. اختبار ديكي–فولر البسيط: "Dickey-Fuller"

يعتبر فولر أول من جاء بهذا الاختبار قبل عام 1976. للتحقق من استقرارية أو عدم استقرارية السلسلة، في حالة وجود نموذج ذو انحدار ذاتي من الرتبة الأولى AR (1) "First-orderAutoregressive Model"، ويعتمد هذا الاختبار على فرضيتين وثلاث نماذج.[5]

الفرضية العدمية: $H_0 : \phi = 1$

الفرضية البديلة: $H_1 : \phi \neq 1$

عند قبول الفرضية العدمية معناه السلسلة تحتوي على الجذر الأحادي وبالتالي هي غير مستقرة، وإذا تتم قبول الفرضية البديلة معناه عدم وجود الجذر الأحادي وبالتالي السلسلة الزمنية هي مستقرة، ونقوم باسقاط هذه الفرضيات

---

[1]- Régis Bourbonnais, « Econométrie »Dunod 5ème édition, Paris 2003 , p 225.

[2]– مكيديش محمد، ساهد عبد القادر، دراسة قياسية لأسعار البترول باستخدام نماذج GARCH، مجلة الاقتصاد المعاصر، خميس مليانة، العدد 03، أبريل 2008.

[3]–تومي صالح، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية 1999 ص173.

[4]– عبد القادر محمد عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق،الدار الجامعية،الإسكندرية،2005 ، ص 648.

[5] – Régis bourbonnais, « Econometrie » op-cit, p 225.

على ثلاث نماذج، ومنه يمكن كتابة النموذج الانحدار الذاتي: $Y_t = \rho Y_{t-1} + \varepsilon_t$ على شكل : $\Delta Y_t = \phi Y_{t-1} + \varepsilon_t$ حيث Δ تمثل الفروق الأولى أو التفاضل الأول، وحسب اختبار DF نقوم باختبار الفرضيات في ثلاثة صيغ أي ثلاث نماذج:

النموذج الأول:..... $\Delta X_t = \phi X_{t-1} + \varepsilon_1$

النموذج الثاني:..... $\Delta X_t = \phi X_{t-1} + c + \varepsilon_1$

النموذج الثالث:..... $\Delta X_t = \phi X_{t-1} + c + B_t + \varepsilon_1$

بحيث:

c : تمثل الثابت.

B_1 : تمثل الاتجاه الزمني.

ε_t: هو حد الخطأ العشوائي.

X_t : متغيرة عند الزمن (t).

X_{t-1} : متغيرة عند الزمن (t-1).

وبالرغم من اسهامات هذا النموذج في التحقق من استقرارية السلاسل الزمنية،أنه لا يصبح ملائما إذا وجد ارتباط ذاتي في الحد العشوائي (ε_t) ، ولا يأخذ بعين الاعتبار فرضية مسار TS ومن جهة أخرى لا يستطيع التعرف على عدم الاستقرارية في المتغيرات الاقتصادية، لأن السلاسل الاقتصادية تتميز بارتباط ذاتي. [1]

وهذا ما أدى ب "Dickeyو Fuller" إلى توسيع المجال إلى اختبار ما يسمى بـ "ديكي فولار الموسع "AugmentedDickey-Fuller".

ب. اختبار ديكي فولر الموسع: "Augmented Dickey-Fuller ADF"

قام العالم ديكي فولر عام 1981، بتطوير اختباره السابق، من خلال إضافة عددا معينا من فروقات المتغير التابع، لتصحيح مشكلة الارتباط الذاتي في البواقي "Test Augmented Dickey-Fuller" (ADF) [2].

يتفوق هذا الاختبار على ختبار DF، في فعالية التحقق من استقرارية السلاسل الزمنية، وامكانيته على تعيين طبيعة عدم الاستقرارية إن كانت من مسار TS أو DS، وذلك من خلال قيامه بتغيير النموذج، من نوع AR(1) ،

[1]- Dickey D. A., Fuller W. A., "Distribution of the estimators for autoregressive time series with a unit root", Journal of the American statistical association, vol. 74, n°366, 1979, p 431.

[2] - Dickey D. A., Fuller W. A., "Likelihood ratio tests for autoregressive time series with a unit root", Econometrica, Vol. 49, 1981, p 1072.

إلى نموذج من نوع AR(p) ، للتخلص من الارتباط الذاتي للحد العشوائي. وهو ايضا يتركز على على ثلاثة صيغ أي ثلاثة نماذج باستعمال طريقة المربعات الصغرى (MCO): [1]

النموذج الأول: ..... $$\Delta Y_t = \phi Y_{t-1} + \sum_{j=2}^{K} \rho_j \Delta Y_{t-j+1} + \varepsilon_1$$

النموذج الثاني: ..... $$\Delta Y_t = \phi Y_{t-1} + \sum_{j=2}^{K} \rho_j \Delta Y_{t-j+1} + c + \varepsilon_1$$

النموذج الثالث:. ... .. $$\Delta Y_t = \phi Y_{t-1} + \sum_{j=2}^{K} \rho_j \Delta Y_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_1$$

بحيث:

$$\phi = (1-\rho)$$

k: تمثل درجة التأخر.

وتتمثل الفروض المراد اختبارها حسب كل نموذج كما يلي:

في النموذج (1): لا تحتوي صيغة هذا النموذج على اتجاه زمني ولا على حد ثابت وتتمثل الفروض في هذه الحالة كما يلي:

الفرضية العدمية: $H_0 : \phi = 0$

الفرضية البديلة: $H_1 : \phi < 0$

في النموذج(2): لا تحتوي صيغة هذا النموذج على اتجاه زمني ولكن تحتوي على حد ثابت وتتمثل الفروض في هذه الحالة كما يلي:

الفرضية العدمية: $H_0 : \phi = 0$ و $c = 0$

الفرضية البديلة: $H_1 : \phi < 0$ و $c \neq 0$

في النموذج (3): نلاحظ أن الصيغة تحتوي على اتجاه زمني وعلى حد ثابت وتتمثل الفروض في هذه الحالة كما يلي:

$H_0 : \phi = 0$ و $c = 0$ و $b = 0$

$H_0 : \phi < 0$ و $c \neq 0$ و $b \neq 0$

[1]-Sandrine Lardic, Valérie Mignon « Econométrie des séries temporelles macroéconomiques et financières » Economica, Pris p148.

ج.اختبار فيلب بيرون: "Philips Perron"

قدم فليبس هذا الاختبار، بهدف تصحيح وجود الارتباط الذاتي في بواقي معادلة اختبار جذر الوحدة، حيث قام بتغيير معلمي لتباين النموذج، الذي يعكس الطبيعة الديناميكية للسلسلة.[1]

ويقوم اختبار PP على اختبار الفرضية العدمية للجذر الأحادي في ثلاث نماذج.

الفرضيتان هما:

الفرضية العدمية: $H_0 : \phi = 0$

الفرضية البديلة: $H_0 : \phi \langle 0$

وتتمثل صيغ النماذج في:

النموذج الأول:..... $\Delta Y_t = \phi Y_{t-1} + \varepsilon_t$

النموذج الثاني:..... $\Delta Y_t = \phi Y_{t-1} + c + \varepsilon_t$

النموذج الثالث:..... $\Delta Y_t = \phi Y_{t-1} + c + B_t + \varepsilon_t$

النموذج الأول بدون اتجاه زمني ولا حد ثابت.

النموذج الثاني بدون اتجاه زمني وبحد ثابت.

النموذج الثالث باتجاه ثابت وبحد ثابت.

ويستعمل اختبار PP اختبار الفرضية العدمية، بداية بالنموذج الثالث ذو اتجاه زمني وحد ثابت، ثم النموذج الثاني ذو حد ثابت. وأخيرا النموذج الأول بدون اتجاه زمني ولا حد ثابت، ونقارن القيم المقدرة ϕ مع القيم الجدولية بنفس طريقة كما في اختبار ADF، ويتميز اختبار PP بإعطاء نتائج جيدة وفعالة، أحسن من نتائج ADF.

د. اختبار الاستقرارية لـ kpss:[2]

جاء هذا الاختبار على يد الباحثين "Kwiatkowski, Philips, Schmidt andShin" (1992)، ويقوم هذا الاختبار بمراعاة الحالة التي يكون فيها التباين للبواقي غير ثابت عبر الزمن، وأيضا الحالة التي يتواجد فيها أكثر

[1] - Phillips Peter C. B., & Perron Pierre, « Testing for a unit root in time series regression », Biometrika, Vol. 75, Jun 1988; p 346.

[2] مكيديشمحمد، ساهد عبد القادر، دراسة قياسية لأسعار البترول باستخدام نماذج GARCH، مرجع سابق، ص 175-176.

من جذر أحادي للوحدة، وذلك من خلال اختبار الفرضيتين السابقتين كما في اختبار ديكي فولار، وحساب مربع البواقي كما يلي: $S_t = \sum_{i=1}^{t} e_t$

ثم بعد ذلك يتم حساب التباين في المدى الطويل عن طريق تقدير العلاقة التالية:

$$S_t^2 = \frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n} e_t^2 + 2\sum_{i=1}^{l}\left(1 - \frac{i}{l+i}\right) \times \frac{1}{n}\sum e_t e_{t-1}$$

ليتم فيما بعد حساب الإحصائية LM (معامل لاغرانج) كما يلي:

$$LM = \frac{1}{S_t^2}\sum \frac{S_t^2}{n^2}$$

فإذا كانت:

$LAM_{cal} \langle LM_{tab}$ فهذا يعني أن السلسلة مستقرة والعكس إذا كانت $LM_{tab} \rangle LAM_{cal}$.

II. اختيار فترة الابطاء المثلى للفروق الاولى لقيم المتغيرات:

تتم في هذه المرحلة اختيار فترة الابطاء المثلى على اساس أقل قيمة للمعايير الإحصائية الاربعة المختلفة و هي كالتالي:

- معيار خطأ التنبؤ النهائي(1969)(**Final Prediction Error (FPE**
- معيار اكايك (**AKAIKE (AIC :1973**
- معيار شوارز(**Schwarz (SC :1978**
- معيار حنان وكوين (**Hannan & Quinn (H-Q :1979**

III. تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى(ols):

تتمثل هذه المرحلة في تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى، وذلك باتباع إجراء اختبار النموذج الذي ينتقل من العام إلي الخاص الذي يحذف بشكل متتال متغير الفروق الأولى لأي متغير تكون القيم المطلقة لإحصاءt – الخاصة به اقل من الواحد الصحيح.[1]

[1] د. شومان و آخرون،(2013)، **السلاسل الزمنية و الارقام القياسية**، دار الدكتوراه للعلوم الادارية و الاقتصادية، بغداد، ص(178-143).

IV. اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج:

يتم في هذه المرحلة اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، وذلك بحساب إحصائية(F)من خلال(Wald Test) . فإذا كانت قيمة(F)المحسوبة أكبر من الحد الأعلى المقترح للقيم الحرجة، فإننا نرفض فرضية العدم أي نرفض فرضية عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل و نقبل الفرض البديل بوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، أما إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من الحّد الأدنى للقيم الحرجة، فإننا نقبل فرضية البديل غياب العلاقة التوازنية في الأجل الطويل، ان الصيغة العامة لفرضيات العدم و البديلة للاختبار-F) statistics)هو كالآتي:

$$\boldsymbol{H_0}: \varphi_1 = \varphi_2 = \varphi_3 = \varphi_4 = \varphi_5 = \varphi_6 = \varphi_7 = 0$$
$$\boldsymbol{H_1}: \varphi_1 \neq \varphi_2 \neq \varphi_3 \neq \varphi_4 \neq \varphi_5 \neq \varphi_6 \neq \varphi_7 \neq 0$$

V. تقدير معلمات توازن الأجل الطويل ومعلمات الأجل القصير لنموذج تصحيح الخطأ الديناميكي:

بعد التأكد من وجود تكامل مشترك ما بين المتغيرات، نمر الى تقدير معلمات توازن الأجل الطويل حيث يعبر معامل الأثر طويل الأجل لمتغير ما، عن حاصل قسمة معامل هذا المتغير المبطأ لفترة واحدة (مضروبا في إشارة سالبة) على معامل المتغير التابع المبطأ لفترة واحدة. اما معلمات الأجل القصير لنموذج تصحيح الخطأ فهي عبارة عن معاملات الفروق الأولى للمتغيرات.[1]

المطلب الثاني: الإطار العام للدراسة القياسية وأهدافها

على الرغم من كثرة الدراسات التجريبية السابقة والتي تناولت موضوع محددات دالة الطلب على الواردات والتي قامت باختباره عن طريق استخدام مختلف نماذج الاقتصاد القياسي، إلا أنه لا يوجد اتّفاق بشكل كامل بين نتاج هذه الدراسات من حيث طبيعة المتغيرات وتاثيرها على حجم الواردات، لذلك فمن أجل تقدير دالة الطلب على الواردات الجزائرية، ومع وجود شروط استقرار الاقتصاد الكلي تم الاستناد إلى بعض الدراسات التجريبية من أجل اختيار مزيج يتكون من أهم المتغيرات التي تساهم في تفسير وفهم موضوع الدراسة.

وبالتالي فإن الهدف الرئيسي في هذه المرحلة من الدراسة هومعرفة أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تؤثر في الطلب على الواردات الجزائرية، ومن ثم ترجمتها إلى نموذج كمي يعكس التداخلات بين مكوناته، بشكل يمكّن

[1]علي عيد الزهرة حسن،أ.د. عبد اللطيف حسن شومان،(2013)، **تحليل العلاقة التوازنية طويلة الاجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة و اسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا و نماذج توزيه الابطاءARDL**، مجلة العلوم الاقتصادية،العدد الرابع و الثلاثون، المجلد التاسع، كلية الادارة و الاقتصاد، بغداد، ص188.

من تحديدنسبة تأثير كل عامل على حدة على مستوى الاستيراد في فترة زمنية مدروسة تمتد من 1984 إلى 2014 باستعمال نموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الإبطاء الموزعة(**ARDL**)حيث يعتبر هذا النموذج أكثر ملائمة مع حجم العينة المستخدمة في هذا البحث والبالغة 31مشاهدة.

I. نموذج الدراسة:

مع بداية منتصف سنوات الستينات ظهرت مجموعة من الدراسات، تمحور معظمها حول صياغة نماذج مختلفة تظهر أهم محددات الواردات في مختلف الأقطار. وفي هذا المبحث من الرسالة سنقوم بإجراءدراسة قياسية من أجل مناقشة الإطار التحليلي لمحددات دالة الطلب على الواردات في الجزائربالاعتماد أهم الدراسات السابقة، وبعد عدة محاولات تضمنت إدراج العديد من المتغيرات التفسيرية، تم حصر خمس محددات تفسيرية لدالة الطلب على واردات الجزائر وهي كالآتي:

LIMP =*f* (LEX, LRER, LCT, LRPI, LICRG)……(1)

بناءا على المعادلة رقم(1)سوف نقدر نموذج(ARDL)وفق الصيغة الآتية:

$$\Delta LIMP = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{p} \beta_1 \Delta LIMP_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \beta_2 \Delta LEX_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \beta_4 \Delta LRER_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \beta_5 \Delta LCT_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \beta_6 \Delta LRPI_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \beta_7 \Delta LICRG_{t-i} + \varphi_1 LIMP_{t-1} + \varphi_2 LEX_{t-1} + \varphi_4 LRER_{t-1} + \varphi_5 LCT_{t-1} + \varphi_6 LRPI_{t-1} + \varphi_7 LICRG_{t-1} + \mu_t$$

حيث ان:

Δ : يشير الى الفرق الاول

α_0: الحد الثابت

P: الحد الأعلى لفترات التخلف الزمني

$\beta_1, \ldots, \beta_6$: معلمات الفترة القصيرة (تصحيح الخطأ)

$\varphi_1 \ldots, \varphi_6$:تمثل العلاقة طويلة الأمد

i:اتجاه الزمن

µt: حد الخطأ العشوائي

الجدول رقم (III–9): التعريف المختصر بالمتغيرات المستعملة في نموذج الدراسة.

رمز المتغير	اسم المتغير
LIMP	لوغاريتم حجم الواردات الجزائرية بالدولار الأمريكي
LEX	لوغاريتم حجم الصادرات البترولية بالدولار الأمريكي
LRPI	لوغاريتم مؤشر الأسعار النسبية للواردات بالدولار الأمريكي
LRER	لوغاريتم سعر الصرف الحقيقي الفعلي بالدولار الأمريكي
LCT	لوغاريتم الرسوم الجمركية على الواردات بالدولار الأمريكي
LICRG	لوغاريتم مؤشر المخاطر القطرية

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على متغيرات نموذج الدراسة.

II. مصادر بيانات الدراسة:

اعتمدت الدراسة على مصادر بيانات متعددة ومتنوعة بهدف الإلمام بأكبر قدر من المعلوماتالخاصة بالمتغيرات المستعملة في هذه الدراسة القياسية، بحيث تم اقتباسها من المصادر التالية: البنك الدولي(WDI)، صندوق النقد الدولي (IFS)، و الاونكتاد(UNCTAD)و إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء(ONS).أما بالنسبة لمؤشر المخاطر القطرية فقد تم الحصول عليه من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية(ICRG).

المطلب الثالث: خطوات تقدير النموذج وعرض النتائج

I. استقرارية السلاسل الزمنية:

يهدف اختبار جذر الوحدة الى فحص خصائص السلاسلالزمنية، سوف نكتفي بثلاث اختباراتو هي اختبارAugmented dickey Fuller(ADF)، اختبارphillips – perron (PP) ، و اختبار Kwiatowski, Phillips, Schmidt and Shin(KPSS).و الجدول التالي يوضح نتائج هذه الاختبارات:

الجدول رقم (III -10): نتائج اختباراتADF PP KPSS لدراسة استقرارية السلاسل الزمنية

السلسلة الزمنية	القرار (الرتبة)	ADF		PP		Kpss	
		عند المستوى	الفرق الأول	عند المستوى	الفرق الأول	عند المستوى	الفرق الأول
LIMP	I(1)	(0) 2.26	(0) -3.95	(3) 1.88	(2) -3.91	(5) 0.180	(7) 0.09
LEX	I(1)	(0) 4.09	(0) -3.68	(1) 3.80	(2) -3.68	(4) 0.149	(1) 0.082
LRER	I(1)	(2) -2.14	(0) -6.68	(2) -1.44	(1)-4.06	(4) 0.154	(2) 0.112
LCT	I(1)	(0) -0.54	(0) -6.04	(2) -0.55	(2) -6.05	(4) 0.144	(1) 0.130
LRPI	I(0)	(1) 2.04	(0) -3.86	(4) -3.32	(4) -3.85	(4) 0.146	(3) 0.060
LICRG	I(1)	(0) -0.17	(0) -4.91	(3) -0.17	(2) -4.90	(4) 0.149	(2) 0.095

The 5% Critical Value: ADF :–1.95 , PP : –1.95 , KPSS: 0. 146

المصدر: إعداد الطالبة بناء على مخرجات برنامج Eviews 9.0

من خلال الجدول التالي(III -10) وبمقارنة القيم الإحصائية مع القيم الحرجة الجدولية، يتضح أن الفروق الأولى لكل متغير من المتغيرات هي عبارة عن سلاسل زمنية مستقرةماعدا سلسلة **LRPI** فهي مستقرة عند مستواها ، وذلك بدلالة أن القيم المطلقة الإحصائية المقدرة تفوق تلك الحرجة لكل مستويات المعنوية الإحصائية بالنسبة لاختباريADF PP، والعكس بالنسبة لاختبارKPSS. وبما أن هذه المتغيرات ليس لها نفس درجة التكامل ولاتوجد متغيرات متكاملة من الدرجة الثانية، فانه يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود بالنسبة للنموذج المقترح.

II. اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود:

بالانتقال إلى منهج الحدود (ARDL)، نقوم باختبار علاقة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة، وذلك بالاعتماد على إحصائية(F)من خلال(Wald Test). و تظهر نتائج هذا الاختبار في الجدول(III -11).

الجدول رقم (III -11): نتائج اختبار منهج الحدود لوجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات

	F- statistique عند k=5		النتيجة
	4.4125		
القيم الحرجة	**الحد الأعلى**	**الحد الأدنى**	
عند مستوى معنوية 10%	**3.3065**	**2.0592**	**وجود تكامل مشترك**
عند مستوى معنوية 5%	**3.9682**	**2.5338**	

المصدر: إعداد الطالبة بناء على مخرجات برنامج Microfit 5.0

بعد مقارنة القيمة المحسوبة لاحصاءة F _ مع القيمة الجدولية المناظرة والمحسوبة من قبل pesaran et al (2001)عندK=5فنجد أن القيمة المحسوبة لF (4.41) اكبر من قيم الحد الأعلى الجدولية عند مستوى معنوية 5% % و10 %، و هذا ما يثبت رفض الفرضية العدمية عند مستوى 5 % و10 %و التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، وعليه توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين حجم الواردات الجزائرية ومحدداتها الاقتصادية .

III. دراسة التوازن في المدى الطويل:

بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين حجم الواردات الجزائرية، أهم بعض المتغيرات الاقتصادية التي يمكن أن تؤثر فيها، قمنا بقياس العلاقة طويلة الأمد في إطار نموذجARDL. وتظهر نتائج التوازن في المدى الطويل في الجدول(III-12).

الجدول رقم (III -12): مقدرات المعلمات في المدى الطويل (المتغير التابعLIMP)

ARDL(1.1.0.0.0.1)	
LIMP	
0.0611 (0.2209)*	**LRER**
0.2925 (0.29)**	**LRPI**
-0.1401 (0.87)**	**LCT**
0.2102 (0.20)***	**LEX**
0.3142 (0.58)	**LICRG**
9.8129 (2.19)**	**CONS**

المصدر: إعداد الطالبة بناء على مخرجات برنامج Microfit 5.0

توضح نتائج الجدول أهم محددات الواردات في الجزائر، إذ ظهرت معظم المعلمات موافقة تماما لتوقعات النظرية الاقتصادية، ويظهر ذلك جليا من خلال العلاقة الطردية التي تربط ما بين حجم الواردات الجزائرية وكل من حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات البترولية. والعلاقة العكسية التي تربط بين حجم الواردات الجزائرية والتعريفات الجمركية. باستثناء متغير سعر الصرف ومتغير الأسعار النسبية للواردات الذين جاءوا بإشارة موجبة عكس ما تشير إليه الدراسات السابقة .

IV. دراسة التوازن في المدى القصير:

فيما يخص معامل حد تصحيح الخطأ **ECM(-1)**فقد ظهر سالب و معنوي، مما يؤكد على وجود علاقة توازنية طويلة الاجل. وتظهر نتائج تقديرات نموذج تصحيح الخطأ في الجدول (III-13) .

الجدول رقم (III–13):نتائج تقديرات نموذج تصحيح الخطأ (المتغير التابعΔLIMP)

ARDL(1.1.0.0.0.1)	
	LIMP
ΔLRER	0.0336 (0.22)*
ΔLRPI	0.1612 (0.29)*
ΔLCT	-0.0772 (0.84)**
ΔLEX	0.1158 (0.95)*
ΔLICRG	0.1732 (0.57)
ECM(-1)	-0.5511 (3.83)***
R-Squared	0.98722

المصدر: إعداد الطالبة بناء على مخرجات برنامج Microfit 5.0

نلاحظ من الجدول، أن نتائج التقدير المتحصل عليها في المدى القصير متوافقة إلى حد كبير من حيث المعنوية والإشارات مع نتائج التقدير في المدى الطويل. ويلاحظ أيضا أن معامل حد التصحيح سالب ومعنوي (0.55-)، وبالتالي يتم التحقق من صحة تصحيح الخطأ وهذا يعني أن سلوك المتغير التابع المتمثل في حجم الواردات الجزائرية يستغرق فترة واحدة حتى يصل إلى وضع التوازن في الأجل الطويل ، كما يظهر من النتائج أن 55% من انحراف حجم الواردات الجزائرية عن مستوى التوازن في المدى الطويل سيتم تصحيحه كل عام.

V. اختبار استقرار النموذج(Stability Test):

بعد دراسة التوازن في المدى القصير، نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها، بالاعتماد على اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقيCUSUMواختبار المجموع التراكمي للبواقيCUSUMSQ.

الشكل رقم(III–18): إختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقيCUSUM

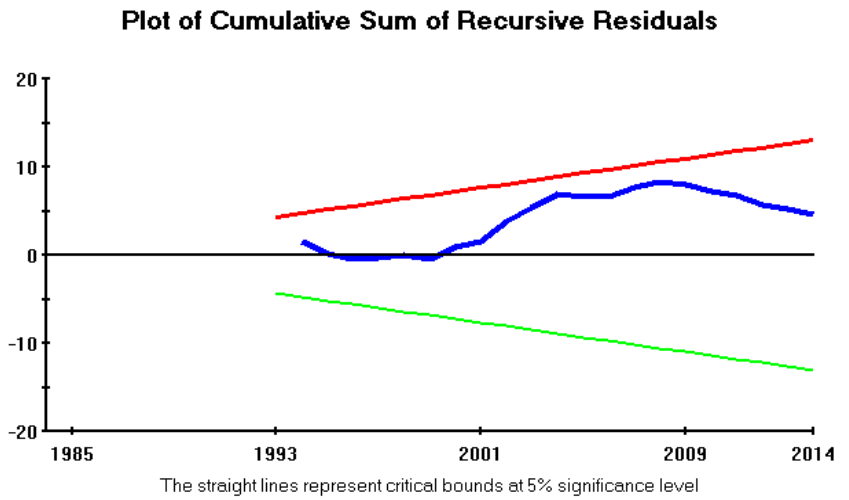

الشكل البياني(III–19): اختبار المجموع التراكمي للبواقيCUSUMSQ

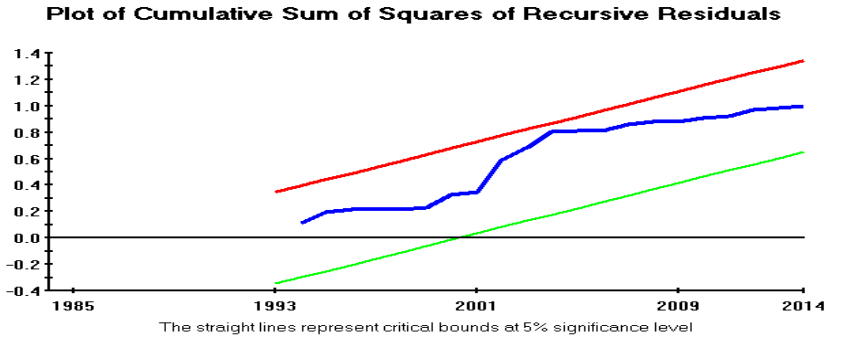

المصدر: إعداد الطالبة بناء على مخرجات برنامج Microfit 5.0

من خلال الشكل البياني(III–18) و(III–19) نلاحظ أن اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودةCUSUMبالنسبة للنموذج يعبر عن وسط خطي داخل حدود المنطقة الحرجة، ليشير إلى الاستقرار في النموذج عند حدود معنوية 5%.نفس الشيء بالنسبة لاختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقيCUSUMSQ. ويتضح من هذين الاختبارين أن المعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المستخدم مستقرة هيكليا عبر فترة الدراسة.

و للتأكد من خلو نموذج تصحيح الخطأ من المشاكل القياسية، فقد تم استخدام عدة اختبارات كما هو موضح في الجدول (III–14) .

الجدول رقم (III-14):نتائج فحص بواقي النموذج :

الاختبارات الإحصائية	Estimated value (p-value)
Normality Test	0.3452 (0.178)
Breush-Godfrey Serial Correlation LM Test	0.0514 (0.823)
Heteroscedasticity Test	0.6480 (0.421)

المصدر: إعدادالطالبة بناء على مخرجات برنامج Microfit 5.0

يتضح من الجدول أن كل الاحتمالات اكبر من 5% ،أي أن النموذج قد تجاوز كافة إحصائيات فحص البواقي، مثل تحقق شرط التوزيع الطبيعي للبواقي،و عدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين بالإضافة إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء،و ارتفاع قيمة معامل التحديد(0.98).و هذا يشير إلى أن النموذج سليم إحصائيا و يمكن الاعتماد عليه في تحليل وتفسير النتائج.

تحليل النتائج:

- بينت نتائج الدراسة على وجود علاقة ايجابية بين الصادرات البترولية ايجابيا وحجم الواردات الجزائرية. وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية **[N'guessan Bi Zambe Serge Constant and Yaoxing Yue(2010), Mayumi FUKUMOTO(2012)]**.حيث أن ارتفاع الصادرات البترولية بوحدة واحدة سيؤدي إلى ارتفاع الواردات ب 0.65 وحدة. وتعكس هذه النتيجة حقيقة الاقتصاد الجزائري وخلله الهيكلي باعتبار الصادرات البترولية الممول الرئيسي لإيرادات الدولة الجزائرية، فكلما ارتفعت قيمة هذه الأخيرة، زادت قيمة الطاقة الاستيرادية لسد مختلف حاجيات الاقتصاد الجزائري. ويمكن تفسير ذلك بالسياسة التنموية التي اتبعتها الجزائر خاصة في السنوات الأخيرة، والتي ساهمت في زيادة الطلب الداخلي سواء تعلق الأمر بطلب العائلات على السلع الاستهلاكية (في ظل ارتفاع الأجور) أو الطلب على السلع الاستثمارية والمواد الخام الضرورية لإنتاجها
- ظهرت التعريفة الجمركية بعلاقة سلبية معنوية مع الواردات، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية **[Jacqueline Dwyer and Christopher Kent (1993), Juita Mohamad(2012)]**.حيث أن ارتفاع التعريفة الجمركية بوحدة واحدة تودي إلى انخفاض الواردات ب 0.96 وحدة. وهذا راجع إلى السياسة التجارية التي

انتهجتها الجزائر في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية، التي أدت إلى تضخيم الحقوق الجمركية، الذي نجم عنه ارتفاع أسعار السلع المستورة، وبالتالي تقليص حجم الواردات الجزائرية.

- ظهر سعر الصرف الحقيقي و مؤشر الأسعار النسبية للواردات بعلاقة ايجابية مع الواردات الجزائرية، و هذا عكس ما تتوقعه النظرية الاقتصادية [**Shaista Alam and Qazi Masood Ahmed(2010), Wang and Lee(2012) (Albatel, A (2002), Jahanzaib Haider and al(2011)**] (**د.صالح تومي(2006)**) حيث أن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي الفعلي بوحدة واحدة، سيؤدي إلى ارتفاع الواردات ب0.30 وحدة، و ارتفاع مؤشر الأسعار النسبية بوحدة واحدة، سيؤدي إلى ارتفاع حجم الواردات ب 1.04وحدة. و يمكن تفسير ذلك بعدم تحقق شروط مارشال- ليرنرMarshal-Lerner(أسلوب المرونات) في ظل عدم تنويع الصادرات الجزائرية وانحسارها في منتج واحد و هو المحروقات ، و أيضا جمود في العرض الداخلي من السلع (فجوة الإنتاج)، بحيث لم يتجاوب هذا الأخير مع التوسع المتتالي في النشاطات الرسمية وغير المعلنة. ويرجع سبب ذلك إلى ضعف إنتاجية عوامل الإنتاج التي انخفضت من 7.5 خلال الفترة 67-69 إلى حوالي -4 خلال الفترة 95-99. وزاد في ضعف الإنتاجية هذه الاستعمال السيئ للطاقات المتوفرة بحيث لم تتعدى 57% خلال الفترة 88-91.
- جاءت نتائج التقدير ان حجم الواردات لا تخضع لجودة المؤسسات، لان الارتفاع الكبير للواردات الجزائرية لم يصحبه تحسن في مؤشر المخاطر القطرية، أي لم يترافق مع الانخفاض في كل من المخاطر المالية، المخاطر الاقتصادية والمخاطر السياسية لدى المؤسسات الجزائرية المختلفة، وهذا ما يفسر عدم تاثير هذا الاخير على الواردات الجزائرية.

خلاصة الفصل الثالث:

استهدف هذا الفصل التطبيقي معرفة محددات الواردات الجزائرية بصفة خاصة وتدفقات التجارة الخارجية بصفة عامة بين الجزائر وشركاؤها التجاريين في نموذجين، وقد استخدمنا في النموذج الاول منهج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية خلال الفترة (1984-1993) والفترة (1994-2014)، وهذا بسبب الاوضاع الاقتصادية التي شهدتها التجارة الخارجية الجزائرية في الفترتين، حيث تميزت الفترة الاولى باحتكار الدولة للتجارة الخارجية ،اما الفترة الثانية فشهدت تحرير التجارة الخارجية الجزائرية، في حين تم استخدام منهجية ARDL في النموذج الثاني المطبق على الجزائر.

والنتيجة التي يمكن أن نستخلصها من الدراسة الاولى، التي استخدمت نموذج الجاذبية في نمذجة تدفقات التجارة الخارجية، خلال مرحلتي الاحتكار والتحرير التجاري، واعتمدت على تقدير معادلة كل مرحلة على حدا، وفق نماذج التاثيرات العشوائية، نماذج التاثيرات الثابتة، ونماذج البانل الديناميكي. وقد بينت النتائج من خلال التقدير بواسطة نماذج التاثيرات العشوائية ونماذج التاثيرات الثابتة، على عدم قبول النتائج من الناحية الاحصائية بسبب انخفاض معامل التحديد خاصة الكلي، مما تطلب المرور الى التقدير بواسطة طريقة العزوم المعممة GMM . وتم التوصل الى ان المحددات الرئيسية لتدفقات التجارة الخارجية بصفة عامة بين الجزائر وشركاؤها التجاريين، تتمثل في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للبلد المصدر، مؤشر المخاطر القطرية للدولة المصدرة والمستوردة، التاريخ الاستعماري، وسعر الصرف. ويمكن تفسير هذا التشابه الكبير بين المرحلتين بعدم اضفاء أي تغيير في الوضعية الاقتصادية للجزائر، حيث بقيت تسيطر المحروقات على مجمل الصادرات الجزائرية خلال المرحلتين، وهذا راجع لضعف القطاعات الصناعية، وعدم نجاح الإصلاحات المتخذة في هذا السياق.

ولقد خلصت الدراسة الثانية على وجود علاقة تكاملية بين حجم الواردات والمتغيرات المدروسة (مؤشر المخاطر القطرية، الرسوم الجمركية، حجم الصادرات البترولية، سعر الصرف ومؤشر الأسعار النسبية) خلال الفترة (1984-2014)، مع وجود علاقة طردية بين حجم الواردات الجزائرية، وكل من حجم الصادرات البترولية، سعر الصرف، ومؤشر الأسعار النسبية. وعلاقة سلبية بين الرسوم الجمركية وحجم الواردات الجزائرية. وبالتالي تتمثل المحددات الرئيسية للواردات الجزائرية بصفة خاصة، في الرسوم الجمركية،حجم الصادرات البترولية يليه باقي المتغيرات الاقتصادية بنسب ضئيلة في كل من المدى الطويل والقصير.كما ينبغي التنويه أن استخدام سعر الصرف ومؤشر الأسعار النسبية كمحددات للواردات لم يظهرا بالإشارة المتوقعة عند إدخالهما في النموذج، ولعل هذا يعكس عدم

تنويع الصادرات الجزائرية وانحسارها في منتج واحد و هو المحروقات، وأيضا جمود في العرض الداخلي من السلع (فجوة الإنتاج)، بحيث لم يتجاوب هذا الأخير مع التوسع المتتالي في النشاطات الرسمية و غير المعلنة.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

القت الدراسة المقدمة على بساط النقاش والتقييم عبر فصولها المختلفة تحليلا لمحددات التجارة الخارجية، حيث لا تزال محددات التجارة الخارجية تثير جدلا واسعا بين الاقتصاديين الذين اهتموا بهذا الموضوع.

وقد حاولنا من خلال هذه الدراسة الإحاطة بمختلف جوانب الإشكالية، والتي تضمن محتواها في محاولة معرفة اهم العوامل المفسرة لتدفقات التجارة الخارجية في الجزائر، وتبيان محدداتها وطبيعة العلاقة بينهما، وذلك من خلال التعرف أولا على الإطار النظري الخاص بالنظريات المفسرة للتجارة الخارجية كان ذلك في الفصل الأول من المذكرة، حيث تم التطرق إلى المفاهيم الاساسية للتجارة الخارجية، بدءا بمفهومها حيث تمثل هذه الاخيرة عملية استيراد وتصدير السلع والخدمات التي تفتقر إليها، والسلع والخدمات المتوفرة لديها، بين الدول لاستغلال امثل لموارد دول العالم. وكذلك اهدافها واسباب قيامها، إذ يعد التخصص الدولي اساس قيام التبادل الدولي، الذي يؤدي الى زيادة الدخل الوطني للدول محل التبادل، ويساهم في زيادة دخل الافراد وارتفاع مستوى رفاهيتهم الاقتصادية، وصولا لتوضيح اهم الفروق بينها وبين التجارة الداخلية. ثم تعرفنا على مختلف مبادءى وانتقادات النظريات المتعلقة بالتجارة الخارجية، بداية من النظريات الكلاسيكية التي بينت ان الاختلاف في التكاليف النسبية للإنتاج هي السبب الرئيسي لقيام التجارة الخارجية بين الدول، و لكنها لم توضح سبب اختلاف الميزة النسبية بين الدولتين، ثم النظريات النيوكلاسيكية التي ارجعت السبب إلى اختلاف ما تملكه كل دولة من عناصر الإنتاج، ومدى وفرتها النسبية لديها، والفرق بينهما كبير، فالأول ترجع الخلاف إلى اختلاف أساليب الإنتاج المستخدمة بين الدول المختلفة أي إلى التفاوت في مستوى الإنتاجية، أما النظرة الثانية فإنها ترى العكس، أي أن أساليب الإنتاج واحدة ولكن تختلف الدول من حيث تمتعها بالوفرة النسبية لعناصر الإنتاج ، عبورا بالنظريات الحديثة التي تفسر التبادل الدولي الى التفوق التكنولوجي واقتصاديات الحجم، تشابه الاذواق والى تنوع المنتجات، حيث تعد النظرية التكنولوجية من اهم نظرياتها. ثم نستعرض من خلاله كذلك السياسات التجارية واساليب تحقيق اهدافها، وتوضيح نوعي السياسة التجارية اللذان يتمثلان في سياسة حرية التجارة، وسياسة تقييد التجارة، والوسائل والاساليب المستخدمة في تحقيق اهداف هذه السياسات، المتمثلة في اجراءات المنع والحظر وحصص الاستيراد وغيرها. لنصل في الأخير من خلال المبحث الثالث إلى استعراض نموذج الجاذبية في التجارة الخارجية، حيث تتجسد فكرة هذا الاخير على أن حجم التبادل التجاري بين البلدين يتزايد مع زيادة حجم البلدين مقاسا بالدخل الوطني، ويتناقص مع زيادة تكاليف النقل مقاسة بالمسافة بين المراكز الاقتصادية في البلدين، إضافة إلى مجموع العوامل غير الاقتصادية التي تؤثر على كثافة المبادلات التجارية بين الدول ، ثم اعطاء نظرة عامة حول تطوره من العلوم الفيزيائية الى العلوم الاقتصادية وكذا توسيع انواعه من النموذج البسيط الى النموذج الموسع، وصولا في النهاية الى ذكر مختلف تطبيقات واستخدامات هذا النموذج.

الخاتمة العامة

انتقلنا من خلال الفصل الثاني من المذكرة، والذي خصصناه لموضوع واقع التجارة الخارجية في الإقتصاد الجزائري، عن طريق التطرق الى مسلك التجارة الخارجية منذ الاستقلال، مع توضيح الانظمة والمراسيم المتبعة مع ابراز النتائج المحققة في كل مرحلة، لتحقيق الغايات المرجوة منها، حيث عرفت الجزائر ثلاث مراحل اساسية بداية من مرحلة الرقابة، التي امتدت من الاستقلال الى غاية 1967، ولجأت الدولة على اثرها الى مجموعة من الأدوات منها الرقابة على الصرف، و التعريفات الجمركية، نظام الحصص والتجمعات الشرائية، لتتطور هذه المرحلة الى مرحلة الاحتكار من بداية 1970 الى غاية 1989، اين ابرمت الجزائر مجموعة من المراسيم تنص على احتكار الدولة للمبادلات التجارية من طرف المؤسسات العمومية، بهدف السيطرة والرقابة التامة على قطاع التجارة الخارجية، لكن مع ظهور الازمة البترولية سنة 1986، وفشل خطط سياسة الاحتكار، نتيجة الاستيراد غير المنتظم للسلع، وضعف التنسيق بين المؤسسات. سعت الدولة الى النهوض بالاقتصاد الوطني، من اجل دعم وترقية الصادرات خارج المحروقات، عن طريق اتخاذ جملة من الإصلاحات، حيث تمثلت هذه الأخيرة، في مرحلة التحرير المقيد الممتدة من سنة 1990 الى غاية 1993، حيث اتخذت الجزائر عدة تدابير خلالها من اجل تغيير السياسة الجمركية، وتخفيض سعر صرف العملة الوطنية، وصولا الى مرحلة التحرير التام للتجارة الخارجية، اين تم الغاء كل القيود على المبادلات التجارية الدولية، للانفتاح على العالم الخارجي، والتحضير للاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، وعقد اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاروبي، التي منحت الفرصة للمنتوج الجزائري لاحتلال مكانة في السوق الأوروبية، واستفادته من مجال الخبرة والتأهيل في العمليات الانتاجية لتحسين جودته، ورفع قدرته على المنافسة. الا انها تلقت عدة صعوبات ومعوقات للتماشي مع هذا الاتفاق، ادت الى افلاس العديد من المؤسسات الجزائرية، وضعفها على مواجهة المنافسة بشكل جيد، نتيجة تقليص مدة التفكيك الجمركي. بالاضافة الى زيادة نسبة البطالة، نتيجة تزايد المنتجات الاجنبية، وانخفاض الطلب على المنتجات المحلية.

وفي الاخير حاولنا في الفصل الثالث والذي يتعلق بالدراسة القياسية من محاولة إظهار محددات التجارة الخارجية وطبيعة العلاقة بينهما، من خلال إعطاء لمحة خاصة عن التحليل الوصفي للتجارة الخارجية في الجزائر، وتطورها حيث:

- يتأثر تطور الميزان التجاري في الجزائر بشكل كبير باسعار المحروقات.
- يتميز التركيب السلعي للواردات بسيطرة معدات التموين الصناعي والآلات والسلع التجهيزية والمواد الغذائية على إجمالي الواردات الجزائرية، حيث يعتبر كل من الحليب المسحوق والقمح والمواد الصيدلانية من أكثر

المنتجات المستوردة الى الجزائر. بينما التوزيع الجغرافي لها فيستند بنسبة كبيرة على صادرات دول المجموعة الاقتصادية الاوروبية في كلا من مرحلتي الاحتكار والتحرير.

- اتصفت البنية السلعية للصادرات الجزائرية بسيطرة الصادرات من الوقود ومواد التشحيم على إجمالي الصادرات الجزائرية في كلا من مرحلتي الاحتكار والتحرير، بينما تعتبر دول المجموعة الاقتصادية الاوروبية أهم منفذ للصادرات الجزائرية من حيث التوزيع الجغرافي.
- اهم الشركاء التجاريين خلال مرحلة الاحتكار هم فرنسا، ايطاليا، الو.م. أ، بلجيكا، ألمانيا، اسبانيا، كندا، اليابان، البرازيل، بريطانيا، مصر، تونس، المغرب. اما في مرحلة التحرير التجاري: الو.م. أ، ايطاليا، فرنسا، اسبانيا، كندا، هولندا، تركيا، البرازيل، ألمانيا، بلجيكا، الصين، بريطانيا، البرتغال، اليابان، بولندا، مصر، بلغاريا، الارجنتين، المغرب، تونس.

وقبل المرور إلى نتائج الدراسة القياسية قمنا أولا بالتعرف على الإطار القياسي المتبع في التحليل من الناحية النظرية، وذلك من خلال مرحلتين، المرحلة الأولى خصصت لمعرفة محددات التدفقات التجارية للجزائر مع اهم شركاؤوها التجاريين، في عينتين، الاولى متكونة من 13 دولة خلال الفترة الزمنية الممتدة من 1984 إلى 1993، والعينة الثانية متكونة من 20 دولة خلال الفترة الزمنية الممتدة من 1994 إلى 2014. باستخدام منهج بيانات السلاسل الزمنية والمقطعية (Panel Data)، التي تميزت بعدم القبول من الناحية الاحصائية، مما استوجب المرور للتقدير بطريقة العزوم المعممة GMM. ثم المرحلة الثانية خصصت لدراسة محددات الطلب على الواردات الجزائرية، خلال الفترة 1984 –2014، باستعمال منهجية ARDL للتكامل المشترك، بسبب عدم تكامل السلاسل الزمنية من نفس الدرجة، وصغر حجم العينة المدروسة.

وقد اكدت النتائج في المرحلة الأولى، الهادفة الى نمذجة التدفقات التجارية البينية للجزائر، خلال مرحلتي الاحتكار والتحرير التجاري، باستعمال نموذج الجاذبية، الذي يضم مجموعة من المتغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية، بغية التعرف على اهم المتغيرات التي تؤثر على حجم التدفقات التجارية بين الجزائر واهم شركاؤوها التجاريين في كلا المرحلتين، وذلك وفق طريقتين، الأولى اعتمادا على نماذج التاثيرات الثابتة والعشوائية التي اظهرت نتائج احصائية ضعيفة من الناحية الاحصائية، مما استلزم التقدير باستعمال طريقة العزوم المعممة**GMM**. وكانت النتائج المحصل عليها في مرحلة الاحتكار متشابهة إلى حد كبير من حيث المعنوية والإشارات، مع النتائج المتحصل عليها في فترة التحرير التجاري، فكلاهما تتفق على:

الخاتمة العامة

- وجود علاقة ايجابية بين حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر وحجم التجارة الخارجية، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية. ويمكن تفسير ذلك ان ارتفاع حجم الاقتصاد المحلي، يؤدي الى الزيادة في الطلب الذي يصاحبه تنوع في السلع والخدمات وبالتالي يزيد حجم التبادل التجاري بين الدول.

- وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف الحقيقي وحجم التجارة الخارجية، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، أي أن كل انخفاض في قيمة العملة المحلية للدولة، يصاحبه الزيادة في تكاليف معاملاتها التجارية مع الدول الاخرى، وهذا ما يؤدي الى كبحها من جهة، والتذبذب الكبير لاسعار صرف عملات هذه الدول مقابل الدولار الامريكي، بالاضافة الى اختلاف انظمة سعر الصرف من دولة لاخرى.

- وجود علاقة طردية بين مؤشر المخاطر القطرية الذي يقيس النوعية المؤسساتية في الدولة المصدرة والدول المستوردة وحجم التجارة الخارجية. مع العلم أن إرتفاع قيمة هذا المؤشر تعكس إنخفاض في كل من المخاطر المالية، المخاطر الاقتصادية والمخاطر السياسية، وإنخفاض هذه الأخيرة تقلل من تكاليف المعاملات التجارية وزيادة التبادلات التجارية الدولية.

- وجود علاقة طردية بين معامل التاريخ الاستعماري وحجم التجارة الخارجية، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية. اذ كلما كانت هناك روابط استعمارية بين الدول، كلما زاد حجم التبادل التجاري بينهم، وهذا ما يبين أهمية العامل التاريخي الاستعماري في توجيه المبادلات التجارية الجزائرية خلال فترة الاحتكار.

- لم يظهر كل من متغير الاشتراك في اللغة والدين والحدود، كمفسر لتدفقات حجم التجارة بين الجزائر وشركاؤها التجاريين في كلا المرحلتين، وهذا راجع الى ان دور العوامل الثقافية والدينية في زيادة حجم التدفقات التجارية، يتوقف على نوع السلعة الداخلة في التبادل، فبعض السلع لا تتطلب الإشتراك في اللغة مثل المواد الأولية، فهي تتبادل وفق قانون هكشر واولين لوفرة العوامل وضعف رأس المال والتكنولوجيا.

وتختلف نتائج التقدير للمرحلتين في:

- عدم ظهور علاقة بين حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للبلد المستورد وحجم التجارة الخارجية في مرحلة الاحتكار، وربما هذا راجع الى استيراد البلد للسلع الاساسية والضرورية للسكان بغض النظر عن الناتج المحلي الاجمالي للبلد. في حين يظهر حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للبلد المستورد معنوي وباشارة سالبة مع حجم التجارة الخارجية في مرحلة التحرير التجاري، اي ان زيادة دخل الفرد في الدول المستوردة، يؤدي الى تقلص حجم التبادل التجاري والذي يمكن تفسيره بارتفاع الطلب الاستهلاكي، الذي يصاحبه الزيادة في الاستثمار المحلي مما يقلل من حجم الاستيراد.

الخاتمة العامة

- وجود علاقة عكسية بين معامل السافة وحجم التجارة الخارجية في مرحلة الاحتكار. وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، وهذا راجع إلى ارتفاع تكاليف النقل للسلع، والتي تؤدي الى اضافة كلفة عالية لاسعار السلع المتاجر بها. في حين لم يظهر أي تأثير لمعامل المسافة على حجم التجارة الخارجية الجزائرية في مرحلة التحرير التجاري، وهذا راجع الى التطورات العالمية في قطاع الشحن خلال هذه المرحلة، والتي تعمل على تخفيض التكلفة والوقت اللازم للشحن، وبالتالي لم يعد متغير المسافة عائقا امام حركة التجارة الخارجية.

وفي المرحلة الثانية، فقد أيدت النتائج في الجزائر، باستعمال منهجية ARDLللتكامل المشترك، على قبول الفرضية البديلة القائلة بوجود تكامل مشترك بين حجم الطلب على الواردات والمتغيرات المدروسة، أي انها ذات سلوك متشابه على المدى الطويل، حيث لاتبتعد على بعضها البعض كثيرا، مما يدل على العلاقة طويلة الاجل بين المتغيرات خلال فترة الدراسة في الجزائر، وركز نموذج تصحيح الخطأ على أن 55% من انحراف حجم الواردات الجزائرية عن مستوى التوازن في المدى الطويل سيتم تصحيحه كل سنة. كما تم التوصل الى ان حجم الواردات الجزائرية يتاثر سلبيا بالرسوم الجمركية، وايجابيا مع حجم الصادرات البترولية، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية. اما العلاقة الايجابية التي تربط بين كل من سعر الصرف الحقيقي، والأسعار النسبية مع حجم الواردات، جاءت مناقضة للنظرية الاقتصادية، وربما هذا راجع الى عدم تحقق شروط مارشال– ليرنر (أسلوب المرونات) في ظل الاعتماد على المورد الوحيد المتمثل في المحروقات، وأيضا ثبات في العرض الداخلي من السلع، بسبب انخفاض إنتاجية عوامل الإنتاج، وضعف تسيير الطاقات المتاحة.

من خلال هذه النتائج، ونتائج الدراسات السابقة، تم الاستنتاج ان محددات تدفقات التجارة الخارجية بين الجزائر واهم شركاوها التجاريين في مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية، تكمن في كل من حجم النشاط الاقتصادي للبلد المصدر، الروابط التاريخية الاستعمارية، النوعية المؤسساتية، والبعد الجغرافي وسعر الصرف. اما محددات تدفقات التجارة الخارجية بين الجزائر واهم شركاوها التجاريين في مرحلة تحرير الدولة للتجارة الخارجية تتمثل في كل من حجم النشاط الاقتصادي للبلد المصدر والمستورد، الروابط التاريخية الاستعمارية والنوعية المؤسساتية وسعر الصرف. وعليه يمكن القول ان محددات التدفقات التجارية تقريبا نفسها في كلا المرحلتين، وهذا راجع الى عدم اضفاء أي تغيير في الوضعية الاقتصادية للجزائر، حيث بقيت تسيطر المحروقات على مجمل الصادرات الجزائرية، ولاتزال تهيمن سلع التجهيز والسلع الغذائية على مجمل الواردات خلال المرحلتين، وهذا مايدل على ضعف القطاعات الصناعية، وعدم نجاح الإصلاحات المتخذة في هذا السياق. بينما تتمثل اهم محددات الطلب على الواردات

الجزائرية، في الاسعار النسبية للواردات، حجم الصادرات البترولية، الرسوم الجمركية، وسعر الصرف في كل من المدى الطويل والقصير.

وبناءا على النتائج المحصل عليها من الدراسة القياسية، يمكن القول ان النتائج تؤكد صحة وقبول الفرضية الأولى المطروحة في بداية البحث، والتي تنص على أن التدفقات التجارية بين الجزائر واهم شركائها التجاريين في الفترة الأولى تتأثر إيجابيا بالناتج المحلي الإجمالي، العامل التاريخي، النوعية المؤسساتية وسلبيا بأسعار الصرف وبالمسافة الفاصلة بينهما. اما الفرضية الثانية والتي تنص على أن تأثير نفس العوامل السابقة على التدفقات التجارية بين الجزائر واهم شركائها التجاريين في مرحلة التحرير التجاري لا يختلف كثيرا عن تأثيرها في مرحلة الاحتكار، يمكن اعتبارها صحيحة إلى حد ما رغم وجود بعض الاختلافات التي تم ذكرها في النتائج، حيث أنه لا يمكن التفرقة بين مرحلة الاحتكار ومرحلة التحرير، رغم كل الاصلاحات التي قامت بها الدولة في هذا القطاع، نتيجة غياب التنوع في التركيب السلعي للصادرات الجزائرية، والتوزيع الجغرافي للتدفقات التجارية الجزائرية ككل. في حين لم تثبت نتائج الدراسة صحة الفرضية الثالثة، والتي تنص على أن الواردات الجزائرية تتأثر سلبيا بسعر الصرف والأسعار النسبية للواردات. وبالتالي يمكننا القول ان سلوك التجارة الخارجية في الجزائر بصفة عامة، يتأثر بالحجم الاقتصادي له، سعر الصرف، النوعية المؤسساتية للبلد المصدر والمستورد، والروابط التاريخية الاستعمارية. اما سلوك الواردات الجزائرية فتتاثر بالأسعار النسبية للواردات، التعاريف الجمركية، حجم الصادرات البترولية وسعر الصرف بصفة خاصة خلال فترة الدراسة.

في ختام الموضوع، يستوجب علينا تقديم بعض التوصيات بشأن هذه الدراسة، ندرج بعضها فيمايلي:

- العمل على تنويع الصادرات خارج المحروقات، والتخلص من الاعتماد المفرط على الخارج، وتوجيه الفوائض المالية التي استفادت منها الجزائر، فيما يتلائم مع متطلبات النمو الاقتصادي، والعمل على تنويع وتطوير القطاعات الإنتاجية لتلبية الطلب المحلي، من خلال تطوير الكفاءات واستعمال الأساليب التكنولوجية في الإنتاج. ودعم قطاع الزراعة من اجل توفير احتياجات السكان وللتخفيف من فاتورة الغذاء المستورد من الخارج.
- تحسين المنتوج المحلي ومحاولة اختراقه الأسواق التجارية، وضمان قدرته على المنافسة الدولية، للتأثير في سياسات المنظمة العالمية، وتسهيل الانضمام لها.
- ضرورة تفعيل التعاون الاقتصادي العربي، وزيادة معدلات التبادل بينهما، من اجل تحرير العلاقات الاقتصادية بين الأقطار العربية من كافة القيود واشكال الحماية، كضرورة ملحة للبقاء في عالم يموج بتحولات

الخاتمة العامة

اقتصادية متسارعة، وتكتلات إقليمية فاعلة، مما يجعلها قادرة للارتقاء لمستوى التكتلات الإقليمية الاقتصادية الأخرى.

وفي نهاية هذه الرسالة، يجدر ان نذكر بانه قد طرحت بعض الاشكاليات التي تحتاج الى مزيد من البحث والتعمق ذات الصلة بالموضوع، الا ان إطار الدراسة لم يسمح بالتطرق اليها باسهاب، ومن هذا المنطلق نقول ان المجال مازال واسعا لدراسات أخرى في الموضوع، واستكمالنا له لا يعني اننا استوفيناه حقه، وملأنا وعاءه، فكل وعاء يضيق بما فيه، الا وعاء العلم فانه يتسع. **فسبحان من أبى ان يكون الكمال الا لكتابه...**

تمت بحمد الله وعونه

قائمة المراجع

قـــــائـــمة المـراجـــــع

قائمة المراجع باللغة العربية

- احمد جامع، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، الجزء الأول، مصر،1979.
- احمد جامع، د. صفوت عبد السلام، دروس في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار التهضة العربية، مصر 1992.
- احمد عبد الخالق، الاقتصاد الدولي والسياسات الاقتصادية الدولية، كلية الحقوق، المنصورة، 2000.
- أسامة المجذوب، الجات ومصر والبلدان العربية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1996.
- أسامة المجذوب، العولمة الإقليمية، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2001.
- أسماء حجيلة، دور المصاريف الإسلامية في تحقيق النمو الاقتصادي في الدول النامية: دراسة قياسية لاستخدام بيانات البانل لعينة من13دولة نامية (2000-2012)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص مالية، جامعة ابي بكر بلقايد، بتلمسان،2015/2014.
- اسماعيل عبد الرحمان، حربي محمد عريفات، مفاهيم ونظم اقتصادية: التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر، الاردن،2004.
- أشرف احمد عدلي، التجارة الدولية، الطبعة الأولى، شركة رؤية ومؤسسة طيبة، مصر، 2006.
- اكرام مياسي، الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر، دار الهومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.
- الأونكتاد(2011)، اعادة بناء قطاع سلع التبادل التجاري الفلسطيني: نحو الانتعاش الاقتصادي وتكوين الدولة،UNCTAD/APP/2010/1.
- ايات الله مولحسان، المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية –دراسة حالة (الجزائر-مصر)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر –باتنة-، 2011/2010.

- بدراوي شهيناز، تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية: دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل لعينة من18 دولة نامية(1980-2012)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص مالية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان،2015/2014.
- برودي نعيمة، الاقتصاد الجزئري بين سندان الاختلالات الهيكلية والانعاش الاقتصادي ومطرقة التعديل الهيكلي، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الاول حول: ابعاد الجيل الثاني من الاصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، ديسمبر2006.
- بن جدو سامي، دراسة قياسية تحليلية لمحددات الطلب على الواردات الجزائرية للفترة (1790-2009)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، بجامعة الجزائر3، 2010-2011.
- بن حمود سكينة، دروس الاقتصاد السياسي، دار الملكية للطباعة والإعلام، الجزائر، 2006.
- بن موسى كمال، المنظمة العالمية للتجارة والنظام التجاري العالمي الجديد، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2004.
- بوزيدي عبد المجيد، تسعينات الاقتصاد الجزائري، ترجمة جريب أم لحسن، الجزائر، موفم للنشر والتوزيع،1999 .
- بول كروغمان، تحليل النظريات الاقتصادية، ترجمة:رانيا محمد عبد اللطيف، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة،2007.
- تومي صالح، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، 1999.
- جبوري محمد، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي: دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، بنوك ومالية، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان-، 2013/2012.
- الجريدة الرسمية الجزائرية،رقم 68 الصادرة بتاريخ 21 اوت 1964.
- الجريدة الرسمية رقم 14، الصادرة في 15 فيفري1974، الامر 74-72 الصادر في 30 جانفي1974.
- الجريدة الرسمية رقم 88.
- الجريدة الرسمية رقم12 لسنة 1991.
- الجريدة الرسمية رقم16، لسنة1990، المتضمنة قانون النقد و القرض.

- الجريدة الرسمية رقم23 لسنة 1991.
- الجريدة الرسمية رقم34، الصادرة في1982/08/24.
- الجريدة الرسمية، العدد16، سنة1996.
- الجريدة الرسمية، العدد29.
- الجريدة الرسمية، العدد53.
- الجريدة الرسمية،العدد58،المؤرخ في1996/10/06
- جمال الدين زروق، القضايا الهامة والحيوية للدول النامية في جدول اعمال منظمة التجارة العالمية المستقبلي، نشرة اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا، نيويورك، 2001.
- جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار الهومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2000.
- جمعة سعيد سرير، النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، الطبعة الأولى، 2002.
- جميلة الجوزي، ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد11، 2012.
- حازم الببلاوي، نظرية التجارة الدولية، منشأة المعارف، سنة1999.
- حسن النادر، احمد الريموني وألاء الرشيدات، (2004)، دراسة تطبيقية لمحددات تدفق الصادرات السياحية باستخدام نموذج الجاذبية: حالة الاردن (2004-1976)، ابحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، الاردن، المجلد26، العدد4 ،2004.
- حسين القتلاوي سهيل، منظمة التجارة العالمية، الطبعة الأولى، دار الثقافة، عمان، 2006.
- حسين عمر، تطور الفكر الاقتصادي، دار الفكر العربي، القاهرة،1994.
- حشماوي محمد، التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية للبلاد النامية خلال عقد الثمانينات—حالة الجزائر- ، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، رسالة ماجستير،1994.
- حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر2000.
- خالد سعد زغلول حلمي، مثلث قيادة الاقتصاد العالمي، الطبعة الاولى، الكويت، مجلس النشر العلمي، 2002.

- خالد محمد السواعي، التجارة والتنمية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، 2006.
- خالد واصف ألوزني وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2009.
- خالدي الهادي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومه للنشر، الجزائر، 1996.
- دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر(1990-2004)، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، الجزائر،2006.
- رشاد العصار وآخرون، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2000م.
- رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الاولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر،2011.
- رعد حسن الصرن، السياسات التجارية الدولية المعاصرة، الجزء الأول، دار الرضا للنشر، 2000.
- رنان مختار، التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، منشورات الحياة، الجزائر،2009.
- زايري بلقاسم، اقتصاديات التجارة الدولية، دار الاديب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.
- زعباط عبد الحميد، الشراكة الأورو-متوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الأول، الشلف،2012.
- زيرمي نعيمة، اثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي، حالة الجزائر (1970-2013)،اطروحة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية،جامعة تلمسان،2015-2016
- سامي عفيف حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية: قضايا معاصرة في التجارة الدولية، الطبعة الثانية، الكتاب الثالث، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة،2005.
- سعيد النجار، إتفاقية الجات وآثارها على البلاد العربية، بدون طبعة، دار الشروق، القاهرة،1997.
- سعيد النجارة، تاريخ الفكر الاقتصادي من التجاريين الى نهاية التقليديين، دار النهضة العربية، بيروت،1973.
- سليم سعداوي، الجزائر ومنظمة التجارة العالمية: معوقات الانضمام وآفاقه، الطبعة الاولى، دار الخلدونية، الجزائر، 2008.
- سليمان ناصر، التكتلات الاقتصادية الإقليمية، مجلة الباحث، العدد01 ، ورقلة، الجزائر،2002.
- سمير صارم، معركة سياتل حرب من اجل الهيمنة، دار الفكر، الطبعة الاولى، سوريا،2000.

- سمير محمد عبد العزيز، المنظمة العالمية للتجارة ومؤتمراتها الوزارية: وقائع مشاكل وتحديات، الاسكندرية، المكتب العربي الحديث، 2006.
- سمينة عزيزة، الشراكة الأورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة، مجلة الباحث، العدد09، 2011.
- سهير محمد السيد الحسن، محمدمحمد البنا، اللإتجاهات الحديثة في السياسات التجارية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2004.
- سي محمد كمال، التقييم الكمي لاثر اليورو والدولار على التجارة الخارجية في الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ومؤسسات، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان-،2014/2013.
- سي محمد كمال، مدخل الاقتصاد الدولي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر،2015.
- شعباني إسماعيل، محتوى الشراكةالأورو-عربية: تحليل اتفاقيات تونس والمغرب وآفاق الشراكة الأورو جزائرية، ملتقى حول الشراكة الأورو جزائرية، الجزائر، جمعية المعرفة العلمية والثقافية، 06 جوان2001.
- شومان وآخرون، (2013)، السلاسل الزمنية والارقام القياسية، دار الدكتوراه للعلوم الادارية والاقتصادية، بغداد.
- صارم سمير، اوروبا والعرب: من الحوار الى الشراكة، دار الفكر، دمشق،2000.
- صالح تومي، عيسى شقبقب، النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر، مجلة الباحث، ورقلة، العدد الرابع، 2006.
- صالح صالحي، آثار المنظمة العالمية للتجارة على التجارة الخارجية للجزائر،مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة فرحات عباس، سطيف،العدد01،2002.
- صالحي صالح، مجلة الدراسات الاقتصادية، المؤسسات المكملة لدور صندوق النقد الدولي، العدد1، السداسي الاول،1999، الجزائر.
- عابد العبدلي، محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، العدد32، 1428هـ/2007م.
- عادل احمد حشيش، د.مجدي محمود شهاب، اساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت،2013.

- عادل أحمد حشيش، أسامة محمد الفولي، اساسيات الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، الدار الجامعية الجديدة للنشر، مصر،2000.
- عادل احمد حشيش، مجدي محمود شهاب، اساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان،2003.
- عاطف السيد، الجات و العالم الثالث، الطبعة الاولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2002.
- عبد الحميد براهيمي، أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الرابعة، 1986.
- عبد الحميد عبد المطلب، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، مصر، 2003.
- عبد الحميد عبد المطلب، النظام الإقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 10سبتمبر، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، مصر،2003.
- عبد الرحمان تومي، الاستثمار الاجنبي المباشر في منطقة تبادل حر اورو متوسطية، دراسات اقتصادية، مركز البصيرة، دار الخلدونية، الجزائر، العدد10، 2008.
- عبد الرحمان تومي، واقع وآفاق الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، دراسات اقتصادية، مركز البصيرة، دار الخلدونية، الجزائر، العدد08، جويلية2013.
- عبد الرحمان زكي، اقتصاديات التجارة الدولية، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية،2001.
- عبد الرحمان مغاري، انعكاسات الازمة العالمية على الاقتصاد الجزائري، الملتقى العلمي الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية، سطيف،2009.
- عبد الرحمن يسري وآخرون، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، الاسكندرية،2007.
- عبد الرحيم فؤاد الفارس، د.فراس اكرم الرفاعي، مدخل الى الاعمال الدولية، الطبعة الاولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان،2013.
- عبد الرشيد بن ديب، تنظيم وتطور التجارة الخارجية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2003/2002.
- عبد العزيز عبد الرحيم سليمان، التبادل التجاري، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2004.

- عبد القادر محمد عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
- عبد اللطيف عبد الحميد، الغات وألياتOMC من اوروغواي لسياتل حتى الدوحة، الدار الجامعية،2003/2002.
- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية، مكتبة زهراء الشرق، الطبعة الأولى، مصر،1997.
- عجة الجيلالي، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة الى احتكار الخواص، الدار الخلدونية للنشر، الطبعة الأولى، الجزائر،2007.
- علي بن ابي طالب عبد الرحمن محمود، تقييم نظام الإنضمام الى منظمة التجارة العالمية: الصعوبات والعوائق التي تواجهها الدول الساعية للإنضمام، المؤتمر العربي الرابع مستقبل مفاوضات تحرير التجارة في ظل منظمة التجارة العالمية الفرص والتحديات امام الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الادارية صنعاء، فبراير،2009.
- علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2007.
- علي عيد الزهرة حسن، أ.د. عبد اللطيف حسن شومان، (2013)، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الاجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة واسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيه الابطاءARDL ، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد الرابع والثلاثون، المجلد التاسع، كلية الادارة والاقتصاد، بغداد.
- عليوش قربوع كمال، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
- عماد الامام، المؤسسات والتنمية، مجلة جسر التنمية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد 42، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، السنة الرابعة، حزيران-2005.
- عماد جاد، الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط: الواقع واحتمالات المستقبل، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، مطابع الأهرام التجارية، مصر،2001.
- عمورة جمال، مضمون اتفاق الشراكة الموقع بين الجزائر والاتحاد الاوروبي، مجلة العلوم الانسانية، السنة الرابعة، العدد2007،33.
- عوض الله زينب حسين، الاقتصاد الدولي، الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر ،1999.
- فادي علي مكي، مابين الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية والمنظمة العالمية للتجارة، المركز اللبناني للدراسات،2000.
- فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر ، الأردن ، 2004.

- فؤاد مرسى، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الثانية، دار المعارف، مصر، 1958.
- كاظم جاسم العيساوي وآخرون، الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي، دار المسيرة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، عمان،2007.
- مارون زهرة، استخدام نموذج تصحيح الخطأ في تقدير دالة الواردات –حالة الجزائر–، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي واحصاء، جامعة حسيبة بن بوعلي –الشلف– ،2010-2011.
- متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي: النظرية والسياسات، الطبعة الاولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان،2010.
- مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، مصر،2007.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004، جويليه2005.
- محمد ابراهيم عبد الرحيم، العولمة والتجارة الدولية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية،2009.
- محمد احمد ألسريتي وآخرون، التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية، الطبعة الأولى، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر، المعمورة، الإسكندرية، 2012.
- محمد الناشد، التجارة الخارجية والداخلية، المكتبة الجامعية، حلب، 1988.
- محمد بن عبد الله الجراح، مكونات الإنفاق الحكومي والاستثمار في المملكة العربية السعودية: هل هي علاقة طاردة أم جاذبة؟ مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 25، العدد2009 ،02.
- محمد عبد العزيز عجمية، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، مصر،1973.
- محمد عمر ابوعبيدة، وعبد الحميد محمد شعبان، تاريخ الفكر الاقتصادي، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2009، ص49.
- محمد لبيب شقير، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة،1961.
- محمد مطر، الالتام بمعايير المحاسبة والتدقيق كشرط لانضمام الدول الى المنظمة العالمية للتجارة، دراسات استراتيجية، العدد18،1998.
- محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1996.
- محمود عبد الرزاق، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010.

- محمود محمد الامام وآخرون، منطقة التجارة الحرة العربية: التحديات وضروريات التحقيق، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى، بيروت، لبنان، 2005.
- محمود يونس، اساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية، مصر،1993.
- مدحت القريشي، تطور الفكر الاقتصادي، دار وائل للنشر، عمان،2008.
- مرسي السيد حجازي، منظمة التجارة العالمية: عرض تاريخي تحليلي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، لبنان،2001.
- المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات التابع لمديرية الجمارك الجزائرية
- مصطفى رشدي شيحة، الاسواق الدولية: المفاهيم والنظريات والسياسات، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية،2003.
- مطانيوس حبيب، العولمة والتكتلات الاقليمية، مجلة آفاق، العدد06، افريل2006.
- مقنعي فتيحة حرم ملوح، تحسين الاداؤ الجمركي في ظل نظام التجارة العالمية، دراسة حالة الجزائر، نوميديا،2009.
- مكيد علي، الاقتصاد القياسي، دروس ومسائل محلولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2007.
- مكيديش محمد، ساهد عبد القادر، دراسة قياسية لأسعار البترول باستخدام نماذج GARCH، مجلة الاقتصاد المعاصر، خميس مليانة، العدد 03، أبريل 2008.
- موردخاي كريانين، الاقتصاد الدولي: مدخل السياسات، ترجمة: محمد ابراهيم منصور وعلي مسعود عطية، المملكة العربية السعودية، الرياض،2007.
- موسى سعيد مطر وآخرون، التجارة الخارجية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان،2001.
- ناصر دادي عدون، متناوي محمد، مجلة الباحث: انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، جامعة ورقلة ،العدد ،2004/03.
- ناصر دادي عدون، متناوي محمد، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، دار المحمدية العامة، الجزائر،2003.
- نبيل حشاد، الغات والمنظمة العالمية للتجارة، الطبعة الثانية، دار ايجي، مصر للطباعة والنشر،1999.
- نداء محمد ألصوص، التجارة الخارجية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان،2008.
- هجير عدنان زكي أمين، الاقتصاد الدولي: النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار اثراء للنشر والتوزيع، عمان،2010.

- وزارة التجارة، مداخلة حول التجارة الخارجية، المؤتمر العاشر لاتحاد رجال الاعمال العرب، الجزائر، 18 نوفمبر2006.
- وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد01، 2002.
- يوسف سعداوي، عمار بزعرور، الشراكة الاورو–متوسطية، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، ورقلة، 22افريل2003.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية

- Adam.smith, (1776),An Inquiry Into the Nature and Causes of the Wealth of Nations,Modem Libray Edition House,NewYork,Vol 1,1937.
- Alain Pirotte, Économétrie des données de panel: Théorie et application, Edition Economica, Paris, France,2011.
- Alain Trognon, L'économétrie des panels en perspective, Revue d'économie politique, 113 (6), Nov/Déc 2003.
- Aliyu, Shehu Usman Rano. 2007. Imports-Exports Demand Functions and Balance of Payments Stability in Nigeria: A Co-integration and Error Correction Modeling. MPRA Paper No. 10396.
- Aljaz Kuncis(2013),Trade and institutions: do not forget institutional distance, Working Paper No. 462.
- Andrea Maneschi ,Comparative Advantage in International Trade: A Historical Perspective, Edward Elgar Publishing , Northampton , USA , 1998,
- Annie Krieger .Krynicki,L'organisation Mondial du Commerce,Vuibert,Paris,1997.
- Appleyard,Field,International Economics,Fourth Edition,Mc Graw Hill,2001.
- Arena, M. (2003), Foreign Direct Investment, Economic Growth and the sources of Growth: IS there Evidence of a Causal Link for Developing Countries, presented at the 2002 Latin American Meetings of the Econometric Society, São Paulo, Brazil.
- Arize A.C., Nippani Srinivas,(2010), Import demand behaviour in Africa: Some new evidence. The Quarterly Review of Economics and Finance.
- Aydın, M. Faruk, Uğur Çıplak, and M. Eray Yücel.(2004). "Export Supply and Import Demand Models for the Turkish Economy," The Central Bank of the Republic of Turkey, Research Department Working Paper no.04/09

- Aysu Insel & Mahmut Tekçe,(2009), Bilateral Trade Flows of the Gulf Cooperation Council Countries: A New Approach To Gravity Model, Discussion Paper, Turkish Economic Association, N°2010/2.
- Baba Ahmed Mustapha, L'Algérie Entre Splendeurs et Pesanteurs,Alger, Edition Marimoor,1997.
- Belattaf .M. & Arhab. B, le partenariat euro- med et les accords d'associations des pays du Maghreb avecl'UE, colloque international, université de Tlemcen , 21-22/oct/2003
- Belloumi, M(2014), The relationship between trade, FDI and economic growth in Tunisia: An application of the autoregressive distributed lag model. Economic Systems, science direct, vol38,issue2.
- Ben Sheperd,(2008),"Introduction to gravity modeling", Art net bulding work shop for trade rasearch:Behind The Border gravity modeling, December 18th, 2008.
- Benhamou.A, Les institutions Algériennes Chargé de La Gestion et de La Promotion du Commerce Extérieure, revue de l'économie, N°52, Mai1998.
- Benissad Hocine, Lagustement Structurel et Expérience, Algérie, Alain Edition, 1994.
- Benissad Hocine,La réforme Economique en Algérie,2ieme Editin,alger,1982.
- Benissad.M.H,Economie de Developpement de L'Algérie,Alger,OPU et Economica,1979.
- Bensidioune Isabelle, Agnés chevalier, Europe méditerranée, Le pari de l'ouverture, Economica, CEPII,Paris, 1996,.
- Berangere Taxil, L'OMC Et Les Pays En Developpement, Montchrestien, Paris,1998,.
- Bernard Fustier, Les échanges commerciaux euro-méditerranéens : essai d'analyse structurale, Revue des Sciences Économiques et de Gestion, Setif : université Ferhat Abbas, n 03, 2004
- Bita .s, Asghar.A.H, Farhad .G, Mahdi.S.S, Mahdi.F,(2015), Effects Of Exchange Rate Arrangements On Trade Cooperation In Brics Countries, Asian Economic and Financial Review,5(3).
- Bo Sandelin, Swedish Economics,Harvard University Press,First Published1933, London.
- Brahim Abdelhamid, L'éconmie Algérienne, Edition OPU,Alger,1991.
- Brigitte Dormont, « Introduction à l'économétrie », Montchrestien, Paris, 1999,
- Calderón, C., Chong, A. and Loayza, N. (1999),Determinants of Currenct Account deficits in Developing Countries, Central Bank of Chile Working Papers, N°51.
- Carine.N ,(2005), Les théories des avantages comparés expliquent-t'elles le commerce entre pays de l'ALENA ?, Montréal : Université de Montréal

- Carkovic. M, Levine. R, Does Foreign Direct Investment Accelerate Economic Growth? Research Conferences financial globalization, World Bank, 2002.
- Celine Nanges, Econométrie des données de panel, INRA et Ecole D'Economie de Toulouse,p3.
- CHERUNILAM.F, International Economics, Tata McGraw-Hill Education, FifthEdition, New Delhi, 2012.
- Christhophe Hurlin et Valerie Mignon, 2005, « Synthèse de tests de racine unitaire sur données de panel », Université d'Orléans, Janvier
- Christophe Rault et al, Modeling International Trade Flows between CEEC and OECD Countries, CESIFO WORKING PAPER , (Munich :CESifo, n 2282, 2008).
- Claudioraujo. Jean, Français.Brun, Jean Louis.combes, Econométrie, Bréal2008.
- Crepon. B, Jacquement. N, Économétrie: méthode et application , Ouvertures économiques, De Boeck,2010.
- D. N. Dwivedi, Microeconomics: Theory And Applications,University of Dellhi, DorlingKindersley, First Impression,India,2006.
- Daniel M. Bernhofen, Gottfried Haberler's 1930, Reformulation of Comparative Advantage in Retrospect,The University of Nottingham, Research Paper 2005/29.
- Dickey D. A., Fuller W. A., "Distribution of the estimators for autoregressive time series with a unit root", Journal of the American statistical association, vol. 74, n°366, 1979.
- Dickey D. A., Fuller W. A., "Likelihood ratio tests for autoregressive time series with a unit root", Econometrica, Vol. 49, 1981,
- Dielman, Pooled Cross-Sectional and Time Series Data Analysis, Texas Christian University, USA, 1989.
- Dilip Dutta and Nasiruddin Ahmed,(2006),An Aggregate Import Demand Function for India:Acointegration Analysis, School of Economics and Political Science, University of Sydney,pp1-12.
- Dimitrios A. and Stephen G. Hall (2007), « Applied Econometrics : A modern Approch », 1sted . Palgrave Macmillan, P 344.
- Dinh, D.T.T., Duong, N.V. & Cuong, H.M., 2012, " Applying Gravity Model to Analyze Trade Activities of Vietnam" retrieved from www.freit.org/WorkingPapers /Papers/TradePatterns/FREIT639.pdf on 16.06.2015
- Dominick Salvatore, Economie International :Cours et Problemes, MC craw-hill,paris,1982,.
- Elhanan HELPMAN,(1981),International Trade In The Presence Of Product Differentiation,Economies Of Scale And Monopolistic Competition,Journal Of International Economics11.

- Emmanuel .N & Pierre.p, Le Commerce International : Théories, Politiques et Perspectives Industrielles, Presses de l'université de Québec, 3éme Edition, 2006.
- Emmanuel Nyahoho, Pierre-Paul Proulx, Le Commerce International : Théories, Politiques et Perspective Industrielles,3iéme Edition, Presses de l'Université du Québec, Canada, 2006.
- Ford.J.l , (Sep., 1963),The Ohlin-Heckscher Theory of the Basis of Commodity Trade, The Economic Journal, Vol. 73, No. 291.
- Frees. A, Kim, Longitudinal and Panel Data, University of Wisconsin, Madison, 2007.
- Gazon julies, Theorie du commerce International, Université De Liége : Faculté d'economie, de gestion et de sciences sociales, 2003-2004.
- Ghai.P & Gupta.A,Microeconomics Theory And Applications, FirstEdition, Published by Sarup& Sons, New Delhi,2002.
- Guglielmo Maria .C, Christophe .R, Robert .S, and Anamaria S(2009), ¨The Impact of Association Agreements on Trade Flows and the Trade Balance:Evidence from the CEEC-4¨,Working Paper No. 09-17.
- Guillon Bernard, Kawechi Annie, Economie International : Commerce et Macroéconomie, 6iéme Edition,Dunod, Paris,2008,p62.
- Hafeez Ur Rehman(2007), An Econometric Estimation Of Traditional Import Demand Function For Pakistan, Pakistan Economic and Social Review, Volume 45, No. 2 (Winter 2007).
- Haider, Jahanzaib; Afzal, Muhammad; Riaz, Farah, (2011), Estimation of import and export demand functions using bilateral trade data: The case of Pakistan",Business and Economic Horizons, Vol.6, Issue3.
- Henri L.F, Gert-Jan M.Linders , Piet Rietveld,(2005),Instiutions,Governance and International Trade, Iatss Research , Vol.29 No.2, 2005.
- Hsiao. C (1986), « Analysis of Panel Data », Econometric Society Monographs N°11, Cambridage University Press .
- Husein, & Jamal,(2008), Traditional Export Demand Relation: A Cointegration and Paramater Constancy Analysis. International Journal of Applied Econometrics and Quantitative Studies , 5 (2).
- Im. K. S, Pesaran. M and Shin. Y, 2003, « Testing for Unit Roots in Heterogeneous Panels », revised version of DAE, Working paper 9526, University of Cambridge.
- J Howard wall, "Gravity Model Specification and the Effects of the Canada US border, Federel- reserve Bank of Louis, working paper n:° 024, 2008.
- Jacque Cédras, Le Paradoxe de L'éontief et La Théorie de la Spécialisation Internationale, Revue Economique, Vol 9,n°4.

- Jaime de Milo, Jean-Marie Grether, Commerce International : Théories et Applications, Edition de Boeck, Belgique, 1999.
- Jain,T.R, Public Finance and International Trade, New Delhi,V.K Publications.(2009).
- Jain .T.R & Khanna O.P &Vir Sen, Development and Environmental Economics and InternationalTrade,V.K.Publications,New Delhi,2009.
- James c.Ingram and All,International Economics,Fourth Edition,1995.
- James C.Ingram,International Economics,Second Edition,John Willey & Sons,New York,1976.
- James E. Anderson,The Gravity Model, Nber Working Paper Series, National Bureau Of Economic Research,1050 Massachusetts Avenue Cambridge, MA02138, December 2010.
- Jean Didier.L & Jean Marie.P & Christian Ottauj, Economie Contemporaine, de Boeck, Bruxelles, 3iéme Edition, 2008.
- Jean Louis Muchielli, Principe D'économie Internationale, Economica, Paris, 1987, p21.
- Jean Luis Muiccheielli, Economie Internationale ,2é édition, Paris, Dalloz,1997.
- Jean Paul.R, L'espace économique mondiale, Québec, Presses de l'université du québec,2000.
- Jean-Marc Daniel, Histoire Vivante de La Pensée Economique : Des Crises et Des Hommes, Person, Paris, p24.
- Jorgbreitunget. Hashem pesaran, Unit Root and Cointegration in Panels,Deutsch Bundes Bank Germany,p30
- Jorge Morales Meoqui,(2014),Reconciling Ricardo's Comparative Advantage withSmith's Productivity Theory,Economic .
- Journal Officiel N°11du 06/02/1968,Relatif à L'ordonnanceN°68-35du 02/02/1968.
- Journal Officiel N°36 04/06/1963,Décret N°63-188 du 16/05/1963,p582.
- Justin Paul, International Business, Fifth Edition, PHI Learning private, Limited, New Delhi,2001,
- Kandogam .Y, Consisten Estimates of Regional Blaocs : Trade Effects Review of International Economics,2008.
- Kassi Abes, LeTarif Douanier, Evolution et Perspective, Revue Douane, Algérie, N° Spécial, Avril 2002.
- Khan .Z.S, Hossain.M.I,(2012), Determinants of Trade Balance of Bangladesh: A Dynamic Panel Data Analysis, Bangladesh Development Studies, Vol XXXV,june2012,No.2.
- Koi Nyen Wong and Tuck Cheong Tang(2007), EXCHANGE RATE VARIABILITY AND THE EXPORT DEMAND FOR MALAYSIA'S SEMICONDUCTORS: AN EMPIRICAL STUDY, School of Business, Monash

University Malaysia, , 2 Jalan Universiti, Bandar Sunway, 46150 Petaling Jaya, Selangor Darul Ehsan, Malaysia.

- Kravis I. B. (1956) – "Availability & Other Influences on the Commodities Composition of Trade "– *Journal of Political Economy*, Vol. LXIV, April.
- LASARY, le commerce international à la portée de tous,ouvrage imprimé à compte d'auteur,2005.
- Laszlo Matyas, Patrick Sevestre, The Econometrics of Panel data, springer,p50.
- Levin. A, Lin .C and Chu. C, 2002, « Unit root test in panel data: Asymptotic and finite sample properties », Journal of Econometrics 108.
- Lionel Fontagné et al..,potentiels de commerce entre économies hétérogènes :un petit mode d'emploi des modèles de gravité, " la doc Française, economie & prévision,(paris : La Documentation française,vol 1, n 152, 2002.
- Loayza. N, « A test of the international convergence hypothesis using panel data», Policy Research Working paper, N°1333, World Bank, 1994.
- Luca De Benedictis And Daria Taglioni, The Gravity Model In International Trade,selected works of Luca De Benedictis , 2011.
- M. MARIA JOHN KENNEDY ,International Economics,Phi Learning Private Limited,Delhi,2014.
- M.V.Posner, International Trade and Technological change, Oxford, economic paper 1961.
- Madala,G.S (1987), « Limited dependent Variable models using panel data », the Journal of Human Resource, Vol 22, NO.3, Summer, P 315.
- Marc Ecrement,Indépendance Politique et Libération Economique (1962-1985),OPU,Alger/Grenoble,.
- Marton Balint,Modèle De Gravité Appliqué à L'Australie,Université de Montréal :Rapport de Recherche Présenter en vue du grade de maitrise En Sciences Economiques, Canada, Avril 2004.
- Maurice Bye , relation économique internationale, Dalloz, paris, 1971,
- Mayumi FUKUMOTO, Estimation of China's disaggregate import demand functions, China Economic Review,v 23.
- M-BYE: Relations économiques internationales, 2éme édition Dalloz, Paris 1965.
- Metwally, Mokhtar, (2004),Determinants of Aggregate Imports IN The GCC Countries, Applied Econometrics and International Development,Vol 4-3.
- Michel Rainelli,L'organization Mondiale du Commerce,6 iéme Edition,Edition La Découverte,Paris,2002.
- Mili.R. Md. Israt.R, Import Flows of Bangladesh : Gravity Model Approach under Panel Data Methodology, Dhaka University Journal of Science, 60 (2).
- Mohammad.A. Alawin,(2009), Does the Gravity Model Fit Jordan's Trade Pattern?, Dirasat,Administrative Sciences, Vol36,No.2.

- Mohammed Abdullah Aljebrin(2012), The Determinants of Arab Countries Demand for Saudi Exports: Panel Data Evidence, Research in World Economy, Vol. 3, No. 2; 2012.
- Murray C. Kemp, (Sep., 1966), The Gain from International Trade and Investment: A Neo-Heckscher-Ohlin Approach, The American Economic Review, Vol. 56, No. 4, Part 1.
- N'guessan Bi Zambe Serge Constant, (2010) An Econometric Estimation of Import Demand Functionfor Cote D'Ivoire, International Journal of Business and Management,vol.5,No2.
- Nahida M'hamsadji Bouzidi, Le Monopole de L'Etat Sur Le Commerce Extérieur :L'Expérience Algérienne(1974-1984),Alger,OPU,1988.
- Nkurunziza, J. D. and Bates, R. H. (2003), Political Institutions and Economic Growth in Africa, Havard university, csae wps,2003/03.
- Nordine Grim, L'économie algérienne de la politique, Casbah Édition, Alger,2004.
- Olivier Blin, L'organisation Mondiale de Commerce, Paris, Ellipes Edition,1999.
- Orindi. N. M. (2011). Determinants of Kenyan Exports: A GravityModel Approach Economist, Deparrtment of Economic & External Trade, Ministry of Foreign Affairs, Nairobi, Kenya, International Journal of Economic and Political Integration: Vol.1, No.1, spring 2011, Universal Publishers.
- Oteng-Abayie and J. Appiah-Nkrumah(2009),Estimating an aggregate import demand function for Ghana. Journal of Science and Technology, Vol. 29, No. 2.
- ottfried Haberler's Contributions to International Trade Theory and Policy, Oxford University Press, The Quarterly Journal of Economics, Vol. 97, No. 1 (Feb., 1982).
- OUMAR BOUARE, An EvaluationOf David Ricardo's Theory Of Comparative Costs: Direct and Indirect Critiques, Journal Of Economic Development, Volume 34, Number 1, June 2009.
- Pablo.c. Millan, José.B.Pino, and J.Villaverde Castro,(2005), Detererminants od the Demand for Maritime Import ans Exports, Transporation Research Part E41.
- Pankaj Ghai. Anuj Gupta, Microeconomics: Theory and Applications, Sarup, new Delhi, 2002.
- Patrick Sevestre, Econométrie des Données de Panel, Dunod, Paris,2002.
- Paul Krugman. Maurice Obstfeld, Scale Economies, Product Differentiation and The Pattern of Trade, American Economic Review,7,1980.
- Pedroni. P, 2004, « Panel Cointegration: Asymptotic and Finite sample properties of pooled times series tests with an application to the PPP hypothesis », Econometric Theory, 20 (3).

- Peracchi. F, 2001, Econometrics, England, John Wiley et Sons LTD, Phillips Peter C. B., & Perron Pierre, « Testing for a unit root in time series regression », Biometrika, Vol. 75, Jun 1988.
- Philippe Scheuer, Robert Lacroix, L'effort de R&D, L'innovation et Le Commerce International, Revue Economique,1976, Vol27, N°6.
- Phillips Peter C. B., & Perron Pierre, « Testing for a unit root in time series regression », Biometrika, Vol. 75, Jun 1988.
- Pierre Philippe Combes,Thierry Mayer & Jacques Francois Thisse,Gravitation Et Couts De Transfert,7 éme Edition,2005.
- Qazi Muhammad Adnan Hye and Masood Mashkoor(2010),Import demand function for Bangladesh:A rolling window analysis, African Journal of Business Management Vol.4 (9).
- Raj Kumar, International Economics, First Edition, New Delhi: Excel Books, 2008.
- Ranajoy.B, Tathagata.B(Septemre2006), Does the Gravity Model Explain Direction of Trade? A panel Data Approach, IMA Working Paper No.2006-09-01.
- Regis Bourbonnais, (2009), « Econometrie », 7ème édition, Donod, Paris.
- Régis Bourbonnais, « Econométrie » Dunod 5ème édition, Paris 2003.
- Renaud Bouret, Relation Economique Internationale, Mc Graw Hill Editeurs, Canada, 1993.
- Riaz Shareef and Vu Tran, an aggregate import demand function for Australia: a cointegration approach, School of Accounting, Finance and Economics & FEMARC Working Paper Series.
- Robert E. Baldwin, Gottfried Haberler's Contributions to International Trade Theory and Policy, Oxford University Press, The Quarterly Journal of Economics, Vol. 97, No. 1 (Feb., 1982).
- Robert W. Dimand, Ricardo and International Trade Theory, History of Economic Ideas, Vol8, No3,(2000).
- Roger Dehem, Précis D'économie Internationale, les presses de l'université laval, Dunod, québac,1982
- Roger Dehem, Histoire de la Pensée Economiques : Des Mercantilistes à Keynes, Dunod, Paris, 1984.
- S. Enke, V. Salera, International Economics, New York,1951.
- Sabyasachi. T, Nuno.C, (2013), India's Trade and Gravity Model: A Static and Dynamic Panel Data, MPRA Paper No.45502,25 March2013.
- Sajjad.A.k, Saleem.K,Khair.u,(2013), An Estimation of Disaggregate Import DEMAND Function for Pakistan,World Applied Sciences Journal 21(7).
- Sandrine Lardic, Valérie Mignon « Econométrie des séries temporelles macroéconomiques et financières » Economica, Paris.

- Sohn, Chan-Hyun. (2005). Does the gravity model fit Korea's trade patterns?, Implications for Korea's FTA policy and North-South Korean trade, Korea, Korea Institute for International Economic Policy,Working Paper Series Vol. 2001-13.
- Staffan.B.Linder,An Essay on Trade and Transformation,New York,John Wiley & Sons,1961.
- Subhani, M. OSMAN, A.Khokhar, R. (2011). The new version of gravity model in explaining bilateral trade. A comparative study for developed and developing nations , EuroEconomica, Vol 28, No 2 (2011).
- SunandaSen(2010),International Trade Theory and Policy :A Review of the Literature,Levy Economics Institue of Bard College,Working Papers,No635.
- Sylvain Willart, Analyse de données de panel, Ecole Universitaire de management IAE, Lille,2012.
- Thai Tri Do (2006), A Gravity Model for Trade between Vietnam and Twenty-Three European Countries, Department of Economics and Society, Dalarna University, Sweden.
- Thiebaut Flory, L'OMC,droit institutionel et substantiel,Bruxelles,1996.
- Touati Ali, Le Contrôle Des Changes En Algérie,Finance et Développement au Maghreb N14 et 15,1994.
- Tsangyao. C, Y.HO, and C.J Huang(2005), A Reexamination Of South Korea'S Aggregate Import Demand Function: The Bounds Test Analysis, Journal Of Economic Developement, Volume 30, Number 1, June 2005.
- Valérie Mignon, Tests de Racine unitaire et de Cointegration sur données de panel, Une Revue de La Littérature, Université de Paris,2004.
- Vernon R. (1966) , International Investment & International Trade in the Product Cycle,Quarterly Journal of Economics, Vol. 80, No. 2.
- Vincent Fromentin, Les Conséquences Economiques de L'immigration Sur Le Marché du Travail Des Pays D'Accueil : Le Recours Aux Tests de Cointégrations et Aux Elasticités de Complémentarité, Université Nancy2,2010.
- Wassily Leontief, Domestic Production and Foreign Trade: The American Capital Position Re-examined, Proceeding of The American Philosophical Society, Vol9, N°04, Sep28, 1953.
- William Green, 2003, Econometric Analysis, 5 ed, New Jersey, Prentice Hall, Apper Saddle River.
- Wolde, H. & Bhattacharya, R(2010).Constraints on Trade in theMENA Region, (EPub), IMF WorkingPaper, 2009 International Monetary Fund, WP/10/31.
- Yi- Hsien Wang.Jun-De Lee, (2012), Estimating the import demand function for China,Economic Modelling,Volume 29.

- Yu-Feng L.L & Abdelaziz.G (2010),Trade and Intra-regional Integration: Is Arab Region A Potential Candidate for Economic Union?,Journal of Economic Cooperation and Development,31,3(2010).
- Zhang,w.b,International Trade Theory : Capital, Knowledge, Economic Structure, Money and prices, springer,p53.

قائمة الملاحق

ملاحق الفترة الأولى (1984–1993):

الملحق رقم 01: نتائج اختبارات جذر الوحدة

```
Levin-Lin-Chu unit-root test for tij
---------------------------------------------------------------------------
Ho: Panels contain unit roots                    Number of panels  =      13
Ha: Panels are stationary                        Number of periods =      10

AR parameter: Common                             Asymptotics: N/T -> 0
Panel means:  Included
Time trend:   Not included

ADF regressions: 1 lag
LR variance:     Bartlett kernel, 6.00 lags average (chosen by LLC)
---------------------------------------------------------------------------
> -------
                     Statistic       p-value
---------------------------------------------------------------------------
> -------
 Unadjusted t          2.3301
 Adjusted t*           7.8368          1.0000
```

```
Levin-Lin-Chu unit-root test for D.tij
---------------------------------------------------------------------------
Ho: Panels contain unit roots                    Number of panels  =      13
Ha: Panels are stationary                        Number of periods =       9

AR parameter: Common                             Asymptotics: N/T -> 0
Panel means:  Included
Time trend:   Not included

ADF regressions: 1 lag
LR variance:     Bartlett kernel, 6.00 lags average (chosen by LLC)
---------------------------------------------------------------------------
> -------
                     Statistic       p-value
---------------------------------------------------------------------------
> -------
 Unadjusted t         -7.8411
 Adjusted t*          -3.0392          0.0012
---------------------------------------------------------------------------
```

```
Harris-Tzavalis unit-root test for tij
---------------------------------------------------------------------------
Ho: Panels contain unit roots                    Number of panels  =      13
Ha: Panels are stationary                        Number of periods =      10

AR parameter: Common                             Asymptotics: N -> Infinity
Panel means:  Included                                        T Fixed
Time trend:   Not included

> -------
                     Statistic           z           p-value
---------------------------------------------------------------------------
> -------
 rho                   0.9237         0.7328         0.7682
---------------------------------------------------------------------------
```

```
Fisher-type unit-root test for D.tij
Based on augmented Dickey-Fuller tests
------------------------------------------------------------------------------
Ho: All panels contain unit roots               Number of panels   =        13
Ha: At least one panel is stationary            Number of periods  =         9

AR parameter: Panel-specific                    Asymptotics: T -> Infinity
Panel means:  Included
Time trend:   Not included
Drift term:   Not included                      ADF regressions: 1 lag
------------------------------------------------------------------------------
> ------
                                      Statistic       p-value
------------------------------------------------------------------------------
> ------
 Inverse chi-squared(26)    P          41.6610        0.0266
 Inverse normal             Z          -2.1169        0.0171
 Inverse logit t(64)        L*         -2.0733        0.0211
 Modified inv. chi-squared  Pm          2.1718        0.0149
------------------------------------------------------------------------------
> ------
 P statistic requires number of panels to be finite.
 Other statistics are suitable for finite or infinite number of panels.
```

```
Breitung unit-root test for tij
------------------------------------------------------------------------------
Ho: Panels contain unit roots                   Number of panels   =        13
Ha: Panels are stationary                       Number of periods  =        10

AR parameter: Common                            Asymptotics:  T,N -> Infinity
Panel means:  Included                                        sequentiall
> y
Time trend:   Not included                      Prewhitening: Not performed
------------------------------------------------------------------------------
> ------
                       Statistic       p-value
------------------------------------------------------------------------------
> ------
 lambda                  0.6121         0.7298
------------------------------------------------------------------------------
```

```
Breitung unit-root test for D.tij
------------------------------------------------------------------------------
Ho: Panels contain unit roots                   Number of panels   =        13
Ha: Panels are stationary                       Number of periods  =         9

AR parameter: Common                            Asymptotics:  T,N -> Infinity
Panel means:  Included                                        sequentiall
> y
Time trend:   Not included                      Prewhitening: Not performed
------------------------------------------------------------------------------
> ------
                       Statistic       p-value
------------------------------------------------------------------------------
> ------
 lambda                 -3.4836         0.0002
------------------------------------------------------------------------------
```

```
Fisher-type unit-root test for tij
Based on augmented Dickey-Fuller tests
------------------------------------------------------------------------------
Ho: All panels contain unit roots               Number of panels   =        17
Ha: At least one panel is stationary            Number of periods  =        31

AR parameter: Panel-specific                    Asymptotics: T -> Infinity
Panel means:  Included
Time trend:   Not included
Drift term:   Not included                      ADF regressions: 1 lag
------------------------------------------------------------------------------
> ------
                                      Statistic       p-value
------------------------------------------------------------------------------
> ------
 Inverse chi-squared(34)    P           4.5102        1.0000
 Inverse normal             Z           7.2094        1.0000
 Inverse logit t(84)        L*          7.9840        1.0000
 Modified inv. chi-squared  Pm         -3.5762        0.9998
------------------------------------------------------------------------------
```

```
Levin-Lin-Chu unit-root test for yi
---------------------------------------

Ho: Panels contain unit roots                Number of panels  =     13
Ha: Panels are stationary                    Number of periods =     10

AR parameter: Common                         Asymptotics: N/T -> 0
Panel means:  Included
Time trend:   Not included

ADF regressions: 1 lag
LR variance:     Bartlett kernel, 6.00 lags average (chosen by LLC)
-------------------------------------------------------------------------------
> ------
                     Statistic      p-value
-------------------------------------------------------------------------------
> ------
 Unadjusted t         -0.3703
 Adjusted t*           5.6529        1.0000
-------------------------------------------------------------------------------
```

```
Hadri LM test for tij
-------------------------

Ho: All panels are stationary                Number of panels  =     13
Ha: Some panels contain unit roots           Number of periods =     10

Time trend:          Not included            Asymptotics: T, N -> Infinity
Heteroskedasticity: Not robust                                sequentiall
> y
LR variance:         (not used)
-------------------------------------------------------------------------------
> ------
                     Statistic      p-value
-------------------------------------------------------------------------------
> ------
 z                     4.0746        0.0000
-------------------------------------------------------------------------------
```

```
Hadri LM test for D.tij
---------------------------

Ho: All panels are stationary                Number of panels  =     13
Ha: Some panels contain unit roots           Number of periods =      9

Time trend:          Not included            Asymptotics: T, N -> Infinity
Heteroskedasticity: Not robust                                sequentiall
> y
LR variance:         (not used)
-------------------------------------------------------------------------------
> ------
                     Statistic      p-value
-------------------------------------------------------------------------------
> ------
 z                     -0.1330        0.5529
-------------------------------------------------------------------------------
```

```
Levin-Lin-Chu unit-root test for D.yi
---------------------------------------------------------------------------
Ho: Panels contain unit roots                  Number of panels   =      13
Ha: Panels are stationary                      Number of periods  =       9

AR parameter: Common                           Asymptotics: N/T -> 0
Panel means:  Included
Time trend:   Not included

ADF regressions: 1 lag
LR variance:     Bartlett kernel, 6.00 lags average (chosen by LLC)
---------------------------------------------------------------------------
> ------
                     Statistic       p-value
---------------------------------------------------------------------------
> ------
 Unadjusted t        -13.3451
 Adjusted t*          -8.5108         0.0000
---------------------------------------------------------------------------
```

```
Breitung unit-root test for yi
---------------------------------------------------------------------------
Ho: Panels contain unit roots                  Number of panels   =      13
Ha: Panels are stationary                      Number of periods  =      10

AR parameter: Common                           Asymptotics:  T,N -> Infinity
Panel means:  Included                                       sequentiall
> y
Time trend:   Not included                     Prewhitening: Not performed
---------------------------------------------------------------------------
> ------
                     Statistic       p-value
---------------------------------------------------------------------------
> ------
 lambda               5.8160         1.0000
---------------------------------------------------------------------------
```

```
Breitung unit-root test for D.yi
---------------------------------------------------------------------------
Ho: Panels contain unit roots                  Number of panels   =      13
Ha: Panels are stationary                      Number of periods  =       9

AR parameter: Common                           Asymptotics:  T,N -> Infinity
Panel means:  Included                                       sequentiall
> y
Time trend:   Not included                     Prewhitening: Not performed
---------------------------------------------------------------------------
> ------
                     Statistic       p-value
---------------------------------------------------------------------------
> ------
 lambda              -3.4659         0.0003
---------------------------------------------------------------------------
```

```
Harris-Tzavalis unit-root test for yi
---------------------------------------

Ho: Panels contain unit roots                Number of panels  =     13
Ha: Panels are stationary                    Number of periods =     10

AR parameter: Common                         Asymptotics: N -> Infinity
Panel means:  Included                                    T Fixed
Time trend:   Not included
-------------------------------------------------------------------------
> ------
                     Statistic         z         p-value
-------------------------------------------------------------------------
> ------
 rho                   1.0045       3.6264       0.9999
-------------------------------------------------------------------------
```

```
Harris-Tzavalis unit-root test for D.yi
---------------------------------------

Ho: Panels contain unit roots                Number of panels  =     13
Ha: Panels are stationary                    Number of periods =      9

AR parameter: Common                         Asymptotics: N -> Infinity
Panel means:  Included                                    T Fixed
Time trend:   Not included
-------------------------------------------------------------------------
> ------
                     Statistic         z         p-value
-------------------------------------------------------------------------
> ------
 rho                  -0.2629      -11.5063       0.0000
-------------------------------------------------------------------------
```

```
Fisher-type unit-root test for yi
Based on augmented Dickey-Fuller tests
---------------------------------------

Ho: All panels contain unit roots            Number of panels  =     13
Ha: At least one panel is stationary         Number of periods =     10

AR parameter: Panel-specific                 Asymptotics: T -> Infinity
Panel means:  Included
Time trend:   Not included
Drift term:   Not included                   ADF regressions: 1 lag
-------------------------------------------------------------------------
> ------
                                    Statistic      p-value
-------------------------------------------------------------------------
> ------
 Inverse chi-squared(26)    P         3.0715       1.0000
 Inverse normal             Z         4.3952       1.0000
 Inverse logit t(69)        L*        4.1580       1.0000
 Modified inv. chi-squared  Pm       -3.1796       0.9993
-------------------------------------------------------------------------
```

```
Fisher-type unit-root test for D.yi
Based on augmented Dickey-Fuller tests
------------------------------------------
Ho: All panels contain unit roots            Number of panels  =     13
Ha: At least one panel is stationary         Number of periods =      9

AR parameter: Panel-specific                 Asymptotics: T -> Infinity
Panel means:  Included
Time trend:   Not included
Drift term:   Not included                   ADF regressions: 1 lag
------------------------------------------------------------------------
> ------
                                     Statistic      p-value
------------------------------------------------------------------------
> ------
 Inverse chi-squared(26)    P         73.7735       0.0000
 Inverse normal             Z         -5.6493       0.0000
 Inverse logit t(69)        L*        -5.5615       0.0000
 Modified inv. chi-squared  Pm         6.6250       0.0000
------------------------------------------------------------------------
```

```
Hadri LM test for yi
------------------------
Ho: All panels are stationary                Number of panels  =     13
Ha: Some panels contain unit roots           Number of periods =     10

Time trend:          Not included            Asymptotics: T, N -> Infinity
Heteroskedasticity: Not robust                                sequentiall
> y
LR variance:         (not used)
------------------------------------------------------------------------
> ------
                     Statistic      p-value
------------------------------------------------------------------------
> ------
 z                    16.8094        0.0000
------------------------------------------------------------------------
> ------
```

```
Hadri LM test for D.yi
------------------------
Ho: All panels are stationary                Number of panels  =     13
Ha: Some panels contain unit roots           Number of periods =      9

Time trend:          Not included            Asymptotics: T, N -> Infinity
Heteroskedasticity: Not robust                                sequentiall
> y
LR variance:         (not used)
------------------------------------------------------------------------
> ------
                     Statistic      p-value
------------------------------------------------------------------------
> ------
 z                    -2.2932        0.9891
------------------------------------------------------------------------
```

```
Levin-Lin-Chu unit-root test for yj
---------------------------------------------------------------------------

Ho: Panels contain unit roots                   Number of panels   =      13
Ha: Panels are stationary                       Number of periods  =       9

AR parameter: Common                            Asymptotics: N/T -> 0
Panel means:  Included
Time trend:   Not included

ADF regressions: 1 lag
LR variance:     Bartlett kernel, 6.00 lags average (chosen by LLC)
---------------------------------------------------------------------------
> ------
                     Statistic       p-value
---------------------------------------------------------------------------
> ------
 Unadjusted t          -4.9528
 Adjusted t*           -0.0260         0.4896
---------------------------------------------------------------------------
```

```
Levin-Lin-Chu unit-root test for D.yj
---------------------------------------------------------------------------

Ho: Panels contain unit roots                   Number of panels   =      13
Ha: Panels are stationary                       Number of periods  =      10

AR parameter: Common                            Asymptotics: N/T -> 0
Panel means:  Included
Time trend:   Not included

ADF regressions: 1 lag
LR variance:     Bartlett kernel, 6.00 lags average (chosen by LLC)
---------------------------------------------------------------------------
> ------
                     Statistic       p-value
---------------------------------------------------------------------------
> ------
 Unadjusted t         -10.6301
 Adjusted t*          -10.2490         0.0000
---------------------------------------------------------------------------
```

```
Harris-Tzavalis unit-root test for yj
---------------------------------------------------------------------------

Ho: Panels contain unit roots                   Number of panels   =      13
Ha: Panels are stationary                       Number of periods  =      10

AR parameter: Common                            Asymptotics: N -> Infinity
Panel means:  Included                                       T Fixed
Time trend:   Not included
---------------------------------------------------------------------------
> ------
                     Statistic           z          p-value
---------------------------------------------------------------------------
> ------
 rho                   0.8974         2.2250         0.9870
---------------------------------------------------------------------------
```

```
. xtunitroot ht d.yj

Harris-Tzavalis unit-root test for D.yj
---------------------------------------------------------------------------

Ho: Panels contain unit roots                   Number of panels   =      13
Ha: Panels are stationary                       Number of periods  =       9

AR parameter: Common                            Asymptotics: N -> Infinity
Panel means:  Included                                       T Fixed
Time trend:   Not included
---------------------------------------------------------------------------
> ------
                     Statistic           z          p-value
---------------------------------------------------------------------------
> ------
 rho                   0.3612        -4.0485         0.0000
---------------------------------------------------------------------------
```

```
Breitung unit-root test for yj
-------------------------------

Ho: Panels contain unit roots                  Number of panels  =      13
Ha: Panels are stationary                      Number of periods =      10

AR parameter: Common                           Asymptotics:  T,N -> Infinity
Panel means:  Included                                       sequentiall
> y
Time trend:   Not included                     Prewhitening: Not performed
-------------------------------------------------------------------------
> ------
                     Statistic      p-value
-------------------------------------------------------------------------
> ------
 lambda                4.6743        1.0000
-------------------------------------------------------------------------
```

```
Breitung unit-root test for D.yj
---------------------------------

Ho: Panels contain unit roots                  Number of panels  =      13
Ha: Panels are stationary                      Number of periods =       9

AR parameter: Common                           Asymptotics:  T,N -> Infinity
Panel means:  Included                                       sequentiall
> y
Time trend:   Not included                     Prewhitening: Not performed
-------------------------------------------------------------------------
> ------
                     Statistic      p-value
-------------------------------------------------------------------------
> ------
 lambda               -2.1458        0.0159
-------------------------------------------------------------------------
> ------
```

```
Fisher-type unit-root test for yj
Based on augmented Dickey-Fuller tests
---------------------------------------

Ho: All panels contain unit roots              Number of panels  =      13
Ha: At least one panel is stationary           Number of periods =       9

AR parameter: Panel-specific                   Asymptotics: T -> Infinity
Panel means:  Included
Time trend:   Not included
Drift term:   Not included                     ADF regressions: 1 lag
-------------------------------------------------------------------------
> ------
                                     Statistic      p-value
-------------------------------------------------------------------------
> ------
 Inverse chi-squared(26)    P         17.7417        0.8850
 Inverse normal             Z          1.6781        0.9533
 Inverse logit t(69)        L*         1.6197        0.9451
 Modified inv. chi-squared  Pm        -1.1452        0.8739
-------------------------------------------------------------------------
```

```
Fisher-type unit-root test for D.yj
Based on augmented Dickey-Fuller tests
------------------------------------------------------------------------------
Ho: All panels contain unit roots              Number of panels  =        13
Ha: At least one panel is stationary           Number of periods =        10

AR parameter: Panel-specific                   Asymptotics: T -> Infinity
Panel means:  Included
Time trend:   Not included
Drift term:   Not included                     ADF regressions: 1 lag
------------------------------------------------------------------------------
> ------
                                     Statistic      p-value
------------------------------------------------------------------------------
> ------
 Inverse chi-squared(26)    P         64.9775       0.0000
 Inverse normal             Z         -3.3736       0.0004
 Inverse logit t(69)        L*        -4.0716       0.0001
 Modified inv. chi-squared  Pm         5.4052       0.0000
------------------------------------------------------------------------------
```

```
Hadri LM test for yj
------------------------------------------------------------------------------
Ho: All panels are stationary                  Number of panels  =        13
Ha: Some panels contain unit roots             Number of periods =        10

Time trend:           Not included             Asymptotics: T, N -> Infinity
Heteroskedasticity: Not robust                                   sequentiall
> y
LR variance:          (not used)
------------------------------------------------------------------------------
> ------
                      Statistic      p-value
------------------------------------------------------------------------------
> ------
 z                     17.2659       0.0000
------------------------------------------------------------------------------
```

```
Hadri LM test for D.yj
------------------------------------------------------------------------------
Ho: All panels are stationary                  Number of panels  =        13
Ha: Some panels contain unit roots             Number of periods =         9

Time trend:           Not included             Asymptotics: T, N -> Infinity
Heteroskedasticity: Not robust                                   sequentiall
> y
LR variance:          (not used)
------------------------------------------------------------------------------
> ------
                      Statistic      p-value
------------------------------------------------------------------------------
> ------
 z                      4.0816       1.0000
------------------------------------------------------------------------------
```

```
Levin-Lin-Chu unit-root test for rij
------------------------------------------------------------------------------
Ho: Panels contain unit roots                  Number of panels  =        13
Ha: Panels are stationary                      Number of periods =        10

AR parameter: Common                           Asymptotics: N/T -> 0
Panel means:  Included
Time trend:   Not included

ADF regressions: 1 lag
LR variance:     Bartlett kernel, 6.00 lags average (chosen by LLC)
------------------------------------------------------------------------------
> ------
                     Statistic      p-value
------------------------------------------------------------------------------
> ------
 Unadjusted t        -10.4905
 Adjusted t*           4.7621       1.0000
------------------------------------------------------------------------------
```

```
Levin-Lin-Chu unit-root test for D.rij
---------------------------------------------------------------------------
Ho: Panels contain unit roots                  Number of panels   =      13
Ha: Panels are stationary                      Number of periods  =       9

AR parameter: Common                           Asymptotics: N/T -> 0
Panel means:  Included
Time trend:   Not included

ADF regressions: 1 lag
LR variance:     Bartlett kernel, 6.00 lags average (chosen by LLC)
---------------------------------------------------------------------------
> ------
                     Statistic       p-value
---------------------------------------------------------------------------
> ------
 Unadjusted t        -1.4e+03
 Adjusted t*         -1.5e+03         0.0000
---------------------------------------------------------------------------
```

```
Harris-Tzavalis unit-root test for rij
---------------------------------------------------------------------------

Ho: Panels contain unit roots                  Number of panels   =      13
Ha: Panels are stationary                      Number of periods  =      10

AR parameter: Common                           Asymptotics: N -> Infinity
Panel means:  Included                                      T Fixed
Time trend:   Not included
---------------------------------------------------------------------------
> ------
                     Statistic          z          p-value
---------------------------------------------------------------------------
> ------
 rho                   1.0223         3.8595        0.9999
---------------------------------------------------------------------------
```

```
Harris-Tzavalis unit-root test for D.rij
---------------------------------------------------------------------------
Ho: Panels contain unit roots                  Number of panels   =      13
Ha: Panels are stationary                      Number of periods  =       9

AR parameter: Common                           Asymptotics: N -> Infinity
Panel means:  Included                                      T Fixed
Time trend:   Not included
---------------------------------------------------------------------------
> ------
                     Statistic          z          p-value
---------------------------------------------------------------------------
> ------
 rho                   0.2510        -5.3656        0.0000
---------------------------------------------------------------------------
```

```
Breitung unit-root test for rij
---------------------------------------------------------------------------
Ho: Panels contain unit roots                  Number of panels   =      13
Ha: Panels are stationary                      Number of periods  =      10

AR parameter: Common                           Asymptotics:  T,N -> Infinity
Panel means:  Included                                       sequentiall
> y
Time trend:   Not included                     Prewhitening: Not performed
---------------------------------------------------------------------------
> ------
                     Statistic       p-value
---------------------------------------------------------------------------
> ------
 lambda                2.7991         0.9974
---------------------------------------------------------------------------
```

```
Breitung unit-root test for D.rij
-----------------------------------------------------------------------------
Ho: Panels contain unit roots                  Number of panels   =      13
Ha: Panels are stationary                      Number of periods  =       9

AR parameter: Common                           Asymptotics:  T,N -> Infinity
Panel means:  Included                                       sequentiall
> y
Time trend:   Not included                     Prewhitening: Not performed
-----------------------------------------------------------------------------
> ------
                      Statistic      p-value
-----------------------------------------------------------------------------
> ------
 lambda                -2.5821        0.0049
-----------------------------------------------------------------------------
```

```
Fisher-type unit-root test for rij
Based on augmented Dickey-Fuller tests
-----------------------------------------------------------------------------
Ho: All panels contain unit roots              Number of panels   =      13
Ha: At least one panel is stationary           Number of periods  =      10

AR parameter: Panel-specific                   Asymptotics: T -> Infinity
Panel means:  Included
Time trend:   Not included
Drift term:   Not included                     ADF regressions: 1 lag
-----------------------------------------------------------------------------
- ------
Inverse chi-squared(26)    P         20.1324        0.7852
Inverse normal             Z          1.9526        0.9746
Inverse logit t(59)        L*         2.0866        0.9794
Modified inv. chi-squared  Pm        -0.8137        0.7921
-----------------------------------------------------------------------------
```

```
Fisher-type unit-root test for D.rij
Based on augmented Dickey-Fuller tests
-----------------------------------------------------------------------------
Ho: All panels contain unit roots              Number of panels   =      13
Ha: At least one panel is stationary           Number of periods  =       9

AR parameter: Panel-specific                   Asymptotics: T -> Infinity
Panel means:  Included
Time trend:   Not included
Drift term:   Not included                     ADF regressions: 1 lag
-----------------------------------------------------------------------------
> ------
                                     Statistic      p-value
-----------------------------------------------------------------------------
> ------
 Inverse chi-squared(26)    P         70.0579        0.0000
 Inverse normal             Z         -3.4675        0.0003
 Inverse logit t(69)        L*        -4.7218        0.0000
 Modified inv. chi-squared  Pm         6.1097        0.0000
-----------------------------------------------------------------------------
```

```
Hadri LM test for D.rij
-----------------------------------------------------------------------------
Ho: All panels are stationary                  Number of panels   =      13
Ha: Some panels contain unit roots             Number of periods  =       9

Time trend:           Not included             Asymptotics: T, N -> Infinity
Heteroskedasticity: Not robust                                sequentiall
> y
LR variance:          (not used)
-----------------------------------------------------------------------------
> ------
                      Statistic      p-value
-----------------------------------------------------------------------------
> ------
 z                      6.4365        0.9998
-----------------------------------------------------------------------------
```

```
Hadri LM test for rij
------------------------------

Ho: All panels are stationary                 Number of panels  =      13
Ha: Some panels contain unit roots            Number of periods =      10

Time trend:           Not included            Asymptotics: T, N -> Infinity
Heteroskedasticity: Not robust                                 sequentiall
> y
LR variance:          (not used)
-------------------------------------------------------------------------
> ------
                        Statistic       p-value
-------------------------------------------------------------------------
> ------
 z                       7.4433          0.0000
-------------------------------------------------------------------------
```

```
Hadri LM test for icrgi
------------------------------

Ho: All panels are stationary                 Number of panels  =      13
Ha: Some panels contain unit roots            Number of periods =       9

Time trend:           Not included            Asymptotics: T, N -> Infinity
Heteroskedasticity: Not robust                                 sequentiall
> y
LR variance:          (not used)
-------------------------------------------------------------------------
> ------
                        Statistic       p-value
-------------------------------------------------------------------------
> ------
 z                       7.1569          0.0000
-------------------------------------------------------------------------
```

```
Hadri LM test for D.icrgi
------------------------------

Ho: All panels are stationary                 Number of panels  =      13
Ha: Some panels contain unit roots            Number of periods =      10

Time trend:           Not included            Asymptotics: T, N -> Infinity
Heteroskedasticity: Not robust                                 sequentiall
> y
LR variance:          (not used)
-------------------------------------------------------------------------
> ------
                        Statistic       p-value
-------------------------------------------------------------------------
> ------
 z                       0.4409          0.3296
-------------------------------------------------------------------------
```

```
Fisher-type unit-root test for icrgi
Based on augmented Dickey-Fuller tests
------------------------------

Ho: All panels contain unit roots             Number of panels  =      13
Ha: At least one panel is stationary          Number of periods =      10

AR parameter: Panel-specific                  Asymptotics: T -> Infinity
Panel means:  Included
Time trend:   Not included
Drift term:   Not included                    ADF regressions: 1 lag
-------------------------------------------------------------------------
> ------
                                     Statistic       p-value
-------------------------------------------------------------------------
> ------
 Inverse chi-squared(26)    P          0.0951          1.0000
 Inverse normal             Z          9.6725          1.0000
 Inverse logit t(69)        L*        11.2324          1.0000
 Modified inv. chi-squared  Pm        -3.5924          0.9998
-------------------------------------------------------------------------
> ------
 P statistic requires number of panels to be finite.
 Other statistics are suitable for finite or infinite number of panels.
-------------------------------------------------------------------------
```

```
Fisher-type unit-root test for D.icrgi
Based on augmented Dickey-Fuller tests
------------------------------------------------------------------------------
Ho: All panels contain unit roots               Number of panels   =        13
Ha: At least one panel is stationary            Number of periods  =         9

AR parameter: Panel-specific                    Asymptotics: T -> Infinity
Panel means:  Included
Time trend:   Not included
Drift term:   Not included                      ADF regressions: 1 lag
------------------------------------------------------------------------------
> ------
                                        Statistic       p-value
------------------------------------------------------------------------------
> ------
 Inverse chi-squared(26)    P        293.8880         0.0000
 Inverse normal             Z        -14.7333         0.0000
 Inverse logit t(69)        L*       -19.7611         0.0000
 Modified inv. chi-squared  Pm        31.5161         0.0000
------------------------------------------------------------------------------
```

```
Breitung unit-root test for icrgi
------------------------------------------------------------------------------
Ho: Panels contain unit roots                   Number of panels   =        13
Ha: Panels are stationary                       Number of periods  =         9

AR parameter: Common                            Asymptotics:  T,N -> Infinity
Panel means:  Included                                        sequentiall
> y
Time trend:   Not included                      Prewhitening: Not performed
------------------------------------------------------------------------------
> ------
                        Statistic       p-value
------------------------------------------------------------------------------
> ------
 lambda                  1.2381          0.8922
------------------------------------------------------------------------------
```

```
Breitung unit-root test for D.icrgi
------------------------------------------------------------------------------
Ho: Panels contain unit roots                   Number of panels   =        13
Ha: Panels are stationary                       Number of periods  =        10

AR parameter: Common                            Asymptotics:  T,N -> Infinity
Panel means:  Included                                        sequentiall
> y
Time trend:   Not included                      Prewhitening: Not performed
------------------------------------------------------------------------------
> ------
                        Statistic       p-value
------------------------------------------------------------------------------
> ------
 lambda                 -2.3561          0.0092
------------------------------------------------------------------------------
```

```
Harris-Tzavalis unit-root test for icrgi
------------------------------------------------------------------------------
Ho: Panels contain unit roots                   Number of panels   =        13
Ha: Panels are stationary                       Number of periods  =        10

AR parameter: Common                            Asymptotics: N -> Infinity
Panel means:  Included                                       T Fixed
Time trend:   Not included
------------------------------------------------------------------------------
> ------
                        Statistic          z          p-value
------------------------------------------------------------------------------
> ------
 rho                     0.2263        -6.5523        1.0000
------------------------------------------------------------------------------
```

```
Harris-Tzavalis unit-root test for D.icrgi
---------------------------------------------------------------------------
Ho: Panels contain unit roots                  Number of panels   =      13
Ha: Panels are stationary                      Number of periods  =       9

AR parameter: Common                           Asymptotics: N -> Infinity
Panel means:  Included                                      T Fixed
Time trend:   Not included
---------------------------------------------------------------------------
> ------
                        Statistic          z          p-value
---------------------------------------------------------------------------
> ------
 rho                      0.2141       -5.8062        0.0000
---------------------------------------------------------------------------
```

```
Levin-Lin-Chu unit-root test for icrgi
---------------------------------------------------------------------------
Ho: Panels contain unit roots                  Number of panels   =      13
Ha: Panels are stationary                      Number of periods  =      10

AR parameter: Common                           Asymptotics: N/T -> 0
Panel means:  Included
Time trend:   Not included

ADF regressions: 1 lag
LR variance:     Bartlett kernel, 6.00 lags average (chosen by LLC)
---------------------------------------------------------------------------
> ------
                        Statistic      p-value
---------------------------------------------------------------------------
> ------
 Unadjusted t             5.7261
 Adjusted t*             27.1484         1.0000
---------------------------------------------------------------------------
```

```
Levin-Lin-Chu unit-root test for D.icrgi
---------------------------------------------------------------------------
Ho: Panels contain unit roots                  Number of panels   =      13
Ha: Panels are stationary                      Number of periods  =       9

AR parameter: Common                           Asymptotics: N/T -> 0
Panel means:  Included
Time trend:   Not included

ADF regressions: 1 lag
LR variance:     Bartlett kernel, 6.00 lags average (chosen by LLC)
---------------------------------------------------------------------------
> ------
                        Statistic      p-value
---------------------------------------------------------------------------
> ------
 Unadjusted t            -2.3239
 Adjusted t*              5.3273         0.0000
---------------------------------------------------------------------------
```

```
Levin-Lin-Chu unit-root test for icrgj
---------------------------------------------------------------------------
Ho: Panels contain unit roots                  Number of panels   =      13
Ha: Panels are stationary                      Number of periods  =      10

AR parameter: Common                           Asymptotics: N/T -> 0
Panel means:  Included
Time trend:   Not included

ADF regressions: 1 lag
LR variance:     Bartlett kernel, 6.00 lags average (chosen by LLC)
---------------------------------------------------------------------------
> ------
                        Statistic      p-value
---------------------------------------------------------------------------
> ------
 Unadjusted t            -5.3729
 Adjusted t*             -0.7508         0.2264
---------------------------------------------------------------------------
```

```
Levin-Lin-Chu unit-root test for D.icrgj
-------------------------------------------------------------------------------
Ho: Panels contain unit roots                  Number of panels   =        13
Ha: Panels are stationary                      Number of periods  =         9

AR parameter: Common                           Asymptotics: N/T -> 0
Panel means:  Included
Time trend:   Not included

ADF regressions: 1 lag
LR variance:     Bartlett kernel, 6.00 lags average (chosen by LLC)
-------------------------------------------------------------------------------
> ------
                     Statistic      p-value
-------------------------------------------------------------------------------
> ------
 Unadjusted t         -6.8304
 Adjusted t*          -0.5577        0.0000
```

```
Harris-Tzavalis unit-root test for icrgj
-------------------------------------------------------------------------------
Ho: Panels contain unit roots                  Number of panels   =        13
Ha: Panels are stationary                      Number of periods  =        10

AR parameter: Common                           Asymptotics: N -> Infinity
Panel means:  Included                                      T Fixed
Time trend:   Not included
-------------------------------------------------------------------------------
> ------
                     Statistic          z          p-value
-------------------------------------------------------------------------------
> ------
 rho                   0.7780         0.6634        0.7465
-------------------------------------------------------------------------------
```

```
Harris-Tzavalis unit-root test for D.icrgj
-------------------------------------------------------------------------------
Ho: Panels contain unit roots                  Number of panels   =        13
Ha: Panels are stationary                      Number of periods  =         9

AR parameter: Common                           Asymptotics: N -> Infinity
Panel means:  Included                                      T Fixed
Time trend:   Not included
-------------------------------------------------------------------------------
> ------
                     Statistic          z          p-value
-------------------------------------------------------------------------------
> ------
 rho                  -0.0912        -9.4538        0.0000
-------------------------------------------------------------------------------
```

```
Breitung unit-root test for icrgj
-------------------------------------------------------------------------------
Ho: Panels contain unit roots                  Number of panels   =        13
Ha: Panels are stationary                      Number of periods  =        10

AR parameter: Common                           Asymptotics:  T,N -> Infinity
Panel means:  Included                                        sequentiall
> y
Time trend:   Not included                     Prewhitening: Not performed
-------------------------------------------------------------------------------
> ------
                     Statistic      p-value
-------------------------------------------------------------------------------
> ------
 lambda               -0.1672        0.4336
-------------------------------------------------------------------------------
```

```
Breitung unit-root test for D.icrgj
------------------------------------------------------------------------------
Ho: Panels contain unit roots                  Number of panels   =      13
Ha: Panels are stationary                      Number of periods  =       9

AR parameter: Common                           Asymptotics:  T,N -> Infinity
Panel means:  Included                                       sequentiall
> y
Time trend:   Not included                     Prewhitening: Not performed
------------------------------------------------------------------------------
> ------
                      Statistic      p-value
------------------------------------------------------------------------------
> ------
 lambda                -2.5423        0.0055
------------------------------------------------------------------------------
```

```
Fisher-type unit-root test for icrgj
Based on augmented Dickey-Fuller tests
------------------------------------------------------------------------------
Ho: All panels contain unit roots              Number of panels   =      13
Ha: At least one panel is stationary           Number of periods  =      10

AR parameter: Panel-specific                   Asymptotics: T -> Infinity
Panel means:  Included
Time trend:   Not included
Drift term:   Not included                     ADF regressions: 1 lag
------------------------------------------------------------------------------
> ------
                                     Statistic      p-value
------------------------------------------------------------------------------
> ------
 Inverse chi-squared(26)    P         21.1499        0.7342
 Inverse normal             Z         -0.0196        0.4922
 Inverse logit t(54)        L*         0.0836        0.5331
 Modified inv. chi-squared  Pm        -0.6726        0.7494
------------------------------------------------------------------------------
```

```
Fisher-type unit-root test for D.icrgj
Based on augmented Dickey-Fuller tests
------------------------------------------------------------------------------
Ho: All panels contain unit roots              Number of panels   =      13
Ha: At least one panel is stationary           Number of periods  =       9

AR parameter: Panel-specific                   Asymptotics: T -> Infinity
Panel means:  Included
Time trend:   Not included
Drift term:   Not included                     ADF regressions: 2 lags
------------------------------------------------------------------------------
> ------
                                     Statistic      p-value
------------------------------------------------------------------------------
> ------
 Inverse chi-squared(26)    P        173.9568        0.0000
 Inverse normal             Z         -5.2345        0.0000
 Inverse logit t(64)        L*       -12.3594        0.0000
 Modified inv. chi-squared  Pm        20.5179        0.0000
------------------------------------------------------------------------------
```

```
Hadri LM test for icrgj
------------------------------------------------------------------------------
Ho: All panels are stationary                  Number of panels   =      13
Ha: Some panels contain unit roots             Number of periods  =      10

Time trend:          Not included              Asymptotics: T, N -> Infinity
Heteroskedasticity: Not robust                                  sequentiall
> y
LR variance:         (not used)
------------------------------------------------------------------------------
> ------
                      Statistic      p-value
------------------------------------------------------------------------------
> ------
 z                      8.5863        0.0000
------------------------------------------------------------------------------
```

```
Hadri LM test for D.icrgj
------------------------------------------------------------------------------
Ho: All panels are stationary                Number of panels   =        13
Ha: Some panels contain unit roots           Number of periods  =         9

Time trend:           Not included           Asymptotics: T, N -> Infinity
Heteroskedasticity: Not robust                                 sequentiall
> y
LR variance:          (not used)
------------------------------------------------------------------------------
> ------
                      Statistic       p-value
------------------------------------------------------------------------------
> ------
 z                      1.5169         0.9800
------------------------------------------------------------------------------
```

الملحق رقم 02: نتائج اختبار علاقات التكامل المتزامن لـ Pedroni

Pedroni Residual Cointegration Test
Series: TIJ YI YJ ICRGI ICRGJ RIJ
Date: 04/27/16 Time: 11:15
Sample: 1984 1993
Included observations: 130
Cross-sections included: 11 (2 dropped)
Null Hypothesis: No cointegration
Trend assumption: No deterministic trend
Automatic lag length selection based on SIC with a max lag of 0
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)

	Statistic	Prob.	Weighted Statistic	Prob.
Panel v-Statistic	-1.067028	0.8570	-3.162649	0.9992
Panel rho-Statistic	3.096498	0.9990	3.291472	0.9995
Panel PP-Statistic	-19.50670	0.9258	-15.08299	0.9989
Panel ADF-Statistic	-5.866614	0.2945	-4.731016	0.0000

Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)

	Statistic	Prob.
Group rho-Statistic	4.789196	1.0000
Group PP-Statistic	-17.23366	1.0000
Group ADF-Statistic	-4.950885	0.0000

الملحق رقم 03: نتائج نموذج الانحدار التجميعي

```
. reg tij yi yj dij rij icrgi icrgj  relig cml cln cnt

      Source |       SS       df       MS              Number of obs =     130
-------------+------------------------------           F(9, 120)     =   15.65
       Model |  128742492.      9  14304721.3           Prob > F      =  0.0000
    Residual |  109681170.    120  914009.75           R-squared     =  0.5400
-------------+------------------------------           Adj R-squared =  0.5055
       Total |  238423662.    129  1848245.44           Root MSE      =  956.04

------------------------------------------------------------------------------
         tij |      Coef.   Std. Err.      t    P>|t|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
          yi |   .4278498   .5749312     0.74   0.458    -.710474    1.566174
          yj |  -14.2719   27.83891    -0.51   0.609   -69.39099    40.8472
         dij |  -.1095687   .0423743    -2.59   0.011   -.1934668   -.0256706
         rij |  -1.47e-07   1.54e-07    -0.95   0.342   -4.51e-07    1.58e-07
       icrgi |  -.4133046   .1471446    -2.81   0.005   -.7017028   -.1249065
       icrgj |   8.88e-06   2.61e-06     3.40   0.001    3.76e-06    .000014
       relig |  -949.5397   354.9336    -2.68   0.009   -1652.283   -246.7959
         cml |  -816.3346   365.0075    -2.24   0.027   -1539.024   -93.64523
         cln |    3715.65   450.8917     8.24   0.000    2822.916    4608.385
         cnt |   422.6243   417.5633     1.01   0.313   -401.2633    1246.512
       _cons |   1380.235   1736.435     0.79   0.428   -2057.786    4818.256
------------------------------------------------------------------------------
```

الملحق رقم04: نتائج نموذج التأثيرات الثابتة

```
Fixed-effects (within) regression               Number of obs      =       130
Group variable: panelid                         Number of groups   =        13

R-sq:                                           Obs per group:
     within  = 0.0884                                         min =        10
     between = 0.0244                                         avg =      10.0
     overall = 0.0218                                         max =        10

                                                F(5,112)           =      2.17
corr(u_i, Xb)  = -0.9743                        Prob > F           =    0.0621

------------------------------------------------------------------------------
         tij |      Coef.   Std. Err.      t    P>|t|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
          yi |  -.523487   .1086201    -4.82   0.000    -.7363784   -.3105956
          yj |   1198.084   675.7515     1.77   0.079    -140.8305    2536.999
         rij |  -6.49e-08   7.35e-08    -0.88   0.379    -2.10e-07    8.07e-08
       icrgi |   .0000227   8.25e-06     2.76   0.006     6.58e-06    .0000389
       icrgj |   7.26e-06   1.39e-06     5.22   0.000     4.53e-06    9.99e-06
       _cons |  -13345.65   8131.019    -1.64   0.104    -29456.23    2764.918
-------------+----------------------------------------------------------------
     sigma_u |  5937.1805
     sigma_e |  403.80835
         rho |  .99539547   (fraction of variance due to u_i)
------------------------------------------------------------------------------
F test that all u_i=0: F(12, 112) = 103.63                     Prob > F = 0.0000
```

الملحق رقم05:نتائج نموذج التأثيرات العشوائية

```
Random-effects GLS regression                   Number of obs      =       130
Group variable: panelid                         Number of groups   =        13

R-sq:                                           Obs per group:
     within  = 0.0638                                         min =        10
     between = 0.5737                                         avg =      10.0
     overall = 0.5309                                         max =        10

                                                Wald chi2(9)       =     14.88
corr(u_i, X)   = 0 (assumed)                    Prob > chi2        =    0.0943
```

tij	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
yi	.3702183	.2537352	1.46	0.145	-.1270936	.8675302
yj	24.07631	119.8874	0.20	0.841	-210.8988	259.0514
dij	-.0938573	.1846874	-0.51	0.611	-.455838	.2681233
rij	-3.65e-08	7.16e-08	-0.51	0.610	-1.77e-07	1.04e-07
icrgi	-.3437763	.0592154	-5.81	0.000	-.4598364	-.2277162
icrgj	.8035516	.0074913	107.26	0.000	.7888689	.8182343
relig	-860.6063	1442.162	-0.60	0.551	-3687.191	1965.978
cml	-1134.21	1442.818	-0.79	0.432	-3962.082	1693.661
cnt	0	(omitted)				
cln	4051.365	1969.824	2.06	0.040	190.5819	7912.149
_cons	967.6978	1796.298	0.54	0.590	-2552.982	4488.377
sigma_u	1325.121					
sigma_e	403.80835					
rho	.91502835	(fraction of variance due to u_i)				

الملحق06: نتائج اختبار ثبات التباين الحدي للأخطاء

```
Breusch-Pagan / Cook-Weisberg test for heteroskedasticity
         Ho: Constant variance
         Variables: fitted values of tij

         chi2(1)      =      6.80
         Prob > chi2  =    0.0091
```

الملحق رقم07: نتائج إختبار Hausman

```
. hausman fe re

Note: the rank of the differenced variance matrix (3) does not equal the number of coefficients being tested (5); be sure this is what you expect, or there
      may be problems computing the test.  Examine the output of your estimators for anything unexpected and possibly consider scaling your variables so
      that the coefficients are on a similar scale.

                 ---- Coefficients ----
                 (b)          (B)            (b-B)     sqrt(diag(V_b-V_B))
                  fe           re       Difference          S.E.
-------------------------------------------------------------------------------
          yi    1.003703     .3702183       .6334848       .3591743
          yj    1198.084     24.07631       1174.008       665.0316
         rij   -6.49e-08    -3.65e-08     -2.83e-08      1.67e-08
       icrgi   -316.8909     -239.8712      -77.01975      43.69459
       icrgj   -33.23558     14.59614       -47.83171       27.8635
-------------------------------------------------------------------------------
                     b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg
          B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg

   Test:  Ho:  difference in coefficients not systematic

                chi2(3) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
                        =        3.11
              Prob>chi2 =      0.3747
              (V_b-V_B is not positive definite)
```

الملحق رقم 08: نتائج التقدير باستعمال طريقة System-GMM

```
System dynamic panel-data estimation            Number of obs      =       117
Group variable: panelid                         Number of groups   =        13
Time variable: year
                                                Obs per group:
                                                              min =         9
                                                              avg =         9
                                                              max =         9

Number of instruments =     22                  Wald chi2(10)      =   2031.03
                                                Prob > chi2        =    0.0000
Two-step results
------------------------------------------------------------------------------
         tij |      Coef.   Std. Err.      z    P>|z|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
         tij |
         L1. |   .4960292   .0165837    29.91   0.000     .4635257    .5285327
             |
          yi |   1.25e-07   4.81e-08     2.60   0.009     3.08e-08    2.19e-07
          yj |   3.058524   447.3112     0.64   0.521     1.598364    6.171636
         dij |  -.3256021   .0960043    -3.39   0.001     -.513767   -.1374371
         rij |  -.0816198   4361.116    -1.95   0.052    -17036.19    59.07169
       icrgi |   1.061672   40.44616     2.35   0.019     -174.451    15.90498
       icrgj |   .0000406   37.38087     2.05   0.040    -150.0594    3.529114
       relig |   2.171636   8911.885     0.09   0.928    -16664.26    18269.68
         cml |  -.0085797   .1937366    -0.04   0.965     -.3882965    .3711372
         cnt |   4.017066   10220.77     0.68   0.494    -13047.79    27016.89
         cln |   2.206897   4368.181     1.96   0.050     .0732213    6.120073
       _cons |  -.0387917     4639.7     0.03   0.001     -.7363784   -.3105956
------------------------------------------------------------------------------
```

الملحق رقم 09: نتائج إختبارات صحة النموذج (Arellano and Bond Sargan-Hansen)

```
. estat sargan
Sargan test of overidentifying restrictions
        H0: overidentifying restrictions are valid

        chi2(11)     =  9.810281
        Prob > chi2  =    0.5475

. estat abond

Arellano-Bond test for zero autocorrelation in first-differenced errors
```

Order	z	Prob > z
1	-1.2787	0.2010
2	.57815	0.5632

H0: no autocorrelation

ملاحق الفترة الثانية (1994-2014):

الملحق رقم 10: نتائج اختبارات جذر الوحدة

```
Levin-Lin-Chu unit-root test for D.tij
---------------------------------------------------------------------------
Ho: Panels contain unit roots                   Number of panels   =      20
Ha: Panels are stationary                       Number of periods  =      20

AR parameter: Common                            Asymptotics: N/T -> 0
Panel means:  Included
Time trend:   Not included

ADF regressions: 1 lag
LR variance:     Bartlett kernel, 8.00 lags average (chosen by LLC)
---------------------------------------------------------------------------
                     Statistic       p-value
---------------------------------------------------------------------------
 Unadjusted t        -18.8153
 Adjusted t*         -10.6797         0.0000
---------------------------------------------------------------------------
```

```
Levin-Lin-Chu unit-root test for tij
---------------------------------------

Ho: Panels contain unit roots                   Number of panels  =      20
Ha: Panels are stationary                       Number of periods =      21

AR parameter: Common                            Asymptotics: N/T -> 0
Panel means:  Included
Time trend:   Not included

ADF regressions: 1 lag
LR variance:     Bartlett kernel, 8.00 lags average (chosen by LLC)
-------------------------------------------------------------------------------
                     Statistic      p-value
-------------------------------------------------------------------------------
 Unadjusted t          0.2645
 Adjusted t*           4.2464         1.0000
-------------------------------------------------------------------------------
```

```
Harris-Tzavalis unit-root test for D.tij
----------------------------------------

Ho: Panels contain unit roots                   Number of panels  =      20
Ha: Panels are stationary                       Number of periods =      20

AR parameter: Common                            Asymptotics: N -> Infinity
Panel means:  Included                                       T Fixed
Time trend:   Not included
-------------------------------------------------------------------------------
                     Statistic          z          p-value
-------------------------------------------------------------------------------
 rho                   -0.2440       -33.2908        0.0000
-------------------------------------------------------------------------------
```

```
Harris-Tzavalis unit-root test for tij
--------------------------------------

Ho: Panels contain unit roots                   Number of panels  =      20
Ha: Panels are stationary                       Number of periods =      21

AR parameter: Common                            Asymptotics: N -> Infinity
Panel means:  Included                                       T Fixed
Time trend:   Not included
-------------------------------------------------------------------------------
                     Statistic          z          p-value
-------------------------------------------------------------------------------
 rho                    0.8644         0.0239        0.5096
-------------------------------------------------------------------------------
```

```
Breitung unit-root test for tij
-------------------------------

Ho: Panels contain unit roots                   Number of panels  =      20
Ha: Panels are stationary                       Number of periods =      21

AR parameter: Common                            Asymptotics:  T,N -> Infinity
Panel means:  Included                                        sequentially
Time trend:   Not included                      Prewhitening: Not performed
-------------------------------------------------------------------------------
                     Statistic      p-value
-------------------------------------------------------------------------------
 lambda                3.2931         0.9995
-------------------------------------------------------------------------------
```

```
Breitung unit-root test for D.tij
-----------------------------------------------------------------------------
Ho: Panels contain unit roots                  Number of panels  =      20
Ha: Panels are stationary                      Number of periods =      20

AR parameter: Common                           Asymptotics:  T,N -> Infinity
Panel means:  Included                                       sequentially
Time trend:   Not included                     Prewhitening: Not performed
-----------------------------------------------------------------------------
                     Statistic      p-value
-----------------------------------------------------------------------------
 lambda              -13.3952        0.0000
-----------------------------------------------------------------------------
```

```
Fisher-type unit-root test for tij
Based on augmented Dickey-Fuller tests
-----------------------------------------------------------------------------
Ho: All panels contain unit roots              Number of panels  =      20
Ha: At least one panel is stationary           Number of periods =      21

AR parameter: Panel-specific                   Asymptotics: T -> Infinity
Panel means:  Included
Time trend:   Not included
Drift term:   Not included                     ADF regressions: 1 lag
-----------------------------------------------------------------------------
                                   Statistic      p-value
-----------------------------------------------------------------------------
 Inverse chi-squared(40)    P         6.4247       1.0000
 Inverse normal             Z         7.0700       1.0000
 Inverse logit t(104)       L*        7.5872       1.0000
 Modified inv. chi-squared  Pm       -3.7538       0.9999
-----------------------------------------------------------------------------
 P statistic requires number of panels to be finite.
 Other statistics are suitable for finite or infinite number of panels.
-----------------------------------------------------------------------------
```

```
Fisher-type unit-root test for D.tij
Based on augmented Dickey-Fuller tests
-----------------------------------------------------------------------------
Ho: All panels contain unit roots              Number of panels  =      20
Ha: At least one panel is stationary           Number of periods =      20

AR parameter: Panel-specific                   Asymptotics: T -> Infinity
Panel means:  Included
Time trend:   Not included
Drift term:   Not included                     ADF regressions: 1 lag
-----------------------------------------------------------------------------
                                   Statistic      p-value
-----------------------------------------------------------------------------
 Inverse chi-squared(40)    P       311.2658       0.0000
 Inverse normal             Z       -13.5108       0.0000
 Inverse logit t(104)       L*      -19.1633       0.0000
 Modified inv. chi-squared  Pm       30.3284       0.0000
-----------------------------------------------------------------------------
 P statistic requires number of panels to be finite.
 Other statistics are suitable for finite or infinite number of panels.
-----------------------------------------------------------------------------
```

```
Hadri LM test for tij
--------------------------------

Ho: All panels are stationary                Number of panels  =     20
Ha: Some panels contain unit roots           Number of periods =     21

Time trend:         Not included             Asymptotics: T, N -> Infinity
Heteroskedasticity: Not robust                                sequentially
LR variance:        (not used)
------------------------------------------------------------------------------
                     Statistic      p-value
------------------------------------------------------------------------------
 z                    41.7281        0.0000
------------------------------------------------------------------------------
```

```
Hadri LM test for D.tij
--------------------------------

Ho: All panels are stationary                Number of panels  =     20
Ha: Some panels contain unit roots           Number of periods =     20

Time trend:         Not included             Asymptotics: T, N -> Infinity
Heteroskedasticity: Not robust                                sequentially
LR variance:        (not used)
------------------------------------------------------------------------------
                     Statistic      p-value
------------------------------------------------------------------------------
 z                    -1.9103        0.9720
------------------------------------------------------------------------------
```

```
Levin-Lin-Chu unit-root test for yi
--------------------------------------

Ho: Panels contain unit roots                Number of panels  =     20
Ha: Panels are stationary                    Number of periods =     21

AR parameter: Common                         Asymptotics: N/T -> 0
Panel means:  Included
Time trend:   Not included

ADF regressions: 1 lag
LR variance:     Bartlett kernel, 8.00 lags average (chosen by LLC)
------------------------------------------------------------------------------
                     Statistic      p-value
------------------------------------------------------------------------------
 Unadjusted t         -3.5833
 Adjusted t*          -2.3276        0.0100
------------------------------------------------------------------------------
```

```
Levin-Lin-Chu unit-root test for yi
---------------------------------------

Ho: Panels contain unit roots                   Number of panels  =      20
Ha: Panels are stationary                       Number of periods =      21

AR parameter: Common                            Asymptotics: N/T -> 0
Panel means:  Included
Time trend:   Not included

ADF regressions: 1 lag
LR variance:     Bartlett kernel, 8.00 lags average (chosen by LLC)
------------------------------------------------------------------------------
                     Statistic      p-value
------------------------------------------------------------------------------
 Unadjusted t         -3.5833
 Adjusted t*          -2.3276        0.1283
------------------------------------------------------------------------------
```

```
Levin-Lin-Chu unit-root test for D.yi
---------------------------------------

Ho: Panels contain unit roots                   Number of panels  =      20
Ha: Panels are stationary                       Number of periods =      20

AR parameter: Common                            Asymptotics: N/T -> 0
Panel means:  Included
Time trend:   Not included

ADF regressions: 1 lag
LR variance:     Bartlett kernel, 8.00 lags average (chosen by LLC)
------------------------------------------------------------------------------
                     Statistic      p-value
------------------------------------------------------------------------------
 Unadjusted t         -8.3391
 Adjusted t*          -2.0737        0.0191
------------------------------------------------------------------------------
```

Harris-Tzavalis unit-root test for yi

Ho: Panels contain unit roots		Number of panels =	20
Ha: Panels are stationary		Number of periods =	21
AR parameter: Common		Asymptotics: N -> Infinity	
Panel means: Included		T Fixed	
Time trend: Not included			

	Statistic	z	p-value
rho	0.9814	3.7261	0.9999

Harris-Tzavalis unit-root test for D.yi

Ho: Panels contain unit roots		Number of panels =	20
Ha: Panels are stationary		Number of periods =	20
AR parameter: Common		Asymptotics: N -> Infinity	
Panel means: Included		T Fixed	
Time trend: Not included			

	Statistic	z	p-value
rho	0.2373	-18.7400	0.0000

Breitung unit-root test for yi

Ho: Panels contain unit roots		Number of panels =	20
Ha: Panels are stationary		Number of periods =	21
AR parameter: Common		Asymptotics: T,N -> Infinity	
Panel means: Included			sequentially
Time trend: Not included		Prewhitening: Not performed	

	Statistic	p-value
lambda	11.7328	1.0000

```
Breitung unit-root test for D.yi
-------------------------------------

Ho: Panels contain unit roots                Number of panels  =     20
Ha: Panels are stationary                    Number of periods =     20

AR parameter: Common                         Asymptotics:  T,N -> Infinity
Panel means:  Included                                     sequentially
Time trend:   Not included                   Prewhitening: Not performed
-------------------------------------------------------------------------
                     Statistic      p-value
-------------------------------------------------------------------------
 lambda              -11.1872        0.0000
-------------------------------------------------------------------------
```

```
Fisher-type unit-root test for yi
Based on augmented Dickey-Fuller tests
-------------------------------------

Ho: All panels contain unit roots            Number of panels  =     20
Ha: At least one panel is stationary         Number of periods =     21

AR parameter: Panel-specific                 Asymptotics: T -> Infinity
Panel means:  Included
Time trend:   Not included
Drift term:   Not included                   ADF regressions: 1 lag
-------------------------------------------------------------------------
                                  Statistic      p-value
-------------------------------------------------------------------------
 Inverse chi-squared(40)    P        7.0981       1.0000
 Inverse normal             Z        4.3998       1.0000
 Inverse logit t(104)       L*       4.0610       1.0000
 Modified inv. chi-squared  Pm      -3.6785       0.9999
-------------------------------------------------------------------------
 P statistic requires number of panels to be finite.
 Other statistics are suitable for finite or infinite number of panels.
-------------------------------------------------------------------------
```

```
Fisher-type unit-root test for D.yi
Based on augmented Dickey-Fuller tests
-------------------------------------

Ho: All panels contain unit roots            Number of panels  =     20
Ha: At least one panel is stationary         Number of periods =     20

AR parameter: Panel-specific                 Asymptotics: T -> Infinity
Panel means:  Included
Time trend:   Not included
Drift term:   Not included                   ADF regressions: 1 lag
-------------------------------------------------------------------------
                                  Statistic      p-value
-------------------------------------------------------------------------
 Inverse chi-squared(40)    P      113.4977       0.0000
 Inverse normal             Z       -7.0072       0.0000
 Inverse logit t(104)       L*      -6.8807       0.0000
 Modified inv. chi-squared  Pm       8.2173       0.0000
-------------------------------------------------------------------------
 P statistic requires number of panels to be finite.
 Other statistics are suitable for finite or infinite number of panels.
-------------------------------------------------------------------------
```

```
Hadri LM test for yi
--------------------

Ho: All panels are stationary                Number of panels  =      20
Ha: Some panels contain unit roots           Number of periods =      21

Time trend:          Not included            Asymptotics: T, N -> Infinity
Heteroskedasticity: Not robust                                sequentially
LR variance:         (not used)
--------------------------------------------------------------------------
                     Statistic      p-value
--------------------------------------------------------------------------
 z                    54.5794        0.0000
--------------------------------------------------------------------------
```

```
Hadri LM test for D.yi
----------------------

Ho: All panels are stationary                Number of panels  =      20
Ha: Some panels contain unit roots           Number of periods =      20

Time trend:          Not included            Asymptotics: T, N -> Infinity
Heteroskedasticity: Not robust                                sequentially
LR variance:         (not used)
--------------------------------------------------------------------------
                     Statistic      p-value
--------------------------------------------------------------------------
 z                     0.8174        0.2069
--------------------------------------------------------------------------
```

```
Levin-Lin-Chu unit-root test for yj
-----------------------------------

Ho: Panels contain unit roots                Number of panels  =      20
Ha: Panels are stationary                    Number of periods =      21

AR parameter: Common                         Asymptotics: N/T -> 0
Panel means:  Included
Time trend:   Not included

ADF regressions: 1 lag
LR variance:     Bartlett kernel, 8.00 lags average (chosen by LLC)
--------------------------------------------------------------------------
                     Statistic      p-value
--------------------------------------------------------------------------
 Unadjusted t         -5.4484
 Adjusted t*          -3.4569        1.0000
--------------------------------------------------------------------------
```

```
Levin-Lin-Chu unit-root test for D.yj
-------------------------------------

Ho: Panels contain unit roots                Number of panels  =      20
Ha: Panels are stationary                    Number of periods =      20

AR parameter: Common                         Asymptotics: N/T -> 0
Panel means:  Included
Time trend:   Not included

ADF regressions: 1 lag
LR variance:     Bartlett kernel, 8.00 lags average (chosen by LLC)
------------------------------------------------------------------------------
                     Statistic      p-value
------------------------------------------------------------------------------
 Unadjusted t        -11.9876
 Adjusted t*          -5.1775        0.0000
------------------------------------------------------------------------------
```

```
Harris-Tzavalis unit-root test for yj
-------------------------------------

Ho: Panels contain unit roots                Number of panels  =      20
Ha: Panels are stationary                    Number of periods =      21

AR parameter: Common                         Asymptotics: N -> Infinity
Panel means:  Included                                    T Fixed
Time trend:   Not included
------------------------------------------------------------------------------
                     Statistic          z          p-value
------------------------------------------------------------------------------
 rho                    0.9595        3.0325        0.9988
------------------------------------------------------------------------------
```

```
Harris-Tzavalis unit-root test for D.yj
---------------------------------------

Ho: Panels contain unit roots                Number of panels  =      20
Ha: Panels are stationary                    Number of periods =      20

AR parameter: Common                         Asymptotics: N -> Infinity
Panel means:  Included                                    T Fixed
Time trend:   Not included
------------------------------------------------------------------------------
                     Statistic          z          p-value
------------------------------------------------------------------------------
 rho                    0.1240      -22.1650        0.0000
------------------------------------------------------------------------------
```

```
Breitung unit-root test for yj
------------------------------

Ho: Panels contain unit roots                Number of panels  =      20
Ha: Panels are stationary                    Number of periods =      21

AR parameter: Common                         Asymptotics:  T,N -> Infinity
Panel means:  Included                                     sequentially
Time trend:   Not included                   Prewhitening: Not performed
------------------------------------------------------------------------------
                     Statistic      p-value
------------------------------------------------------------------------------
 lambda                 7.3690        1.0000
------------------------------------------------------------------------------
```

```
Breitung unit-root test for D.yj
-------------------------------

Ho: Panels contain unit roots                Number of panels  =     20
Ha: Panels are stationary                    Number of periods =     20

AR parameter: Common                         Asymptotics:  T,N -> Infinity
Panel means:  Included                                     sequentially
Time trend:   Not included                   Prewhitening: Not performed
------------------------------------------------------------------------
                     Statistic      p-value
------------------------------------------------------------------------
 lambda               -8.2168        0.0000
------------------------------------------------------------------------
```

```
Fisher-type unit-root test for yj
Based on augmented Dickey-Fuller tests
--------------------------------------

Ho: All panels contain unit roots            Number of panels  =     20
Ha: At least one panel is stationary         Number of periods =     21

AR parameter: Panel-specific                 Asymptotics: T -> Infinity
Panel means:  Included
Time trend:   Not included
Drift term:   Not included                   ADF regressions: 1 lag
------------------------------------------------------------------------
                                     Statistic      p-value
------------------------------------------------------------------------
 Inverse chi-squared(40)    P         44.1581        0.3002
 Inverse normal             Z          0.1179        0.5469
 Inverse logit t(104)       L*         0.2843        0.6116
 Modified inv. chi-squared  Pm         0.4649        0.3210
------------------------------------------------------------------------
 P statistic requires number of panels to be finite.
 Other statistics are suitable for finite or infinite number of panels.
------------------------------------------------------------------------
```

```
Fisher-type unit-root test for D.yj
Based on augmented Dickey-Fuller tests
--------------------------------------

Ho: All panels contain unit roots            Number of panels  =     20
Ha: At least one panel is stationary         Number of periods =     20

AR parameter: Panel-specific                 Asymptotics: T -> Infinity
Panel means:  Included
Time trend:   Not included
Drift term:   Not included                   ADF regressions: 1 lag
------------------------------------------------------------------------
                                     Statistic      p-value
------------------------------------------------------------------------
 Inverse chi-squared(40)    P        113.1165        0.0000
 Inverse normal             Z         -6.1828        0.0000
 Inverse logit t(104)       L*        -6.5717        0.0000
 Modified inv. chi-squared  Pm         8.1747        0.0000
------------------------------------------------------------------------
 P statistic requires number of panels to be finite.
 Other statistics are suitable for finite or infinite number of panels.
------------------------------------------------------------------------
```

```
Hadri LM test for yj
---------------------

Ho: All panels are stationary                Number of panels  =      20
Ha: Some panels contain unit roots           Number of periods =      21

Time trend:          Not included            Asymptotics: T, N -> Infinity
Heteroskedasticity: Not robust                                sequentially
LR variance:         (not used)
------------------------------------------------------------------------------
                     Statistic      p-value
------------------------------------------------------------------------------
 z                    51.2451        0.0000
------------------------------------------------------------------------------
```

```
Hadri LM test for D.yj
-----------------------

Ho: All panels are stationary                Number of panels  =      20
Ha: Some panels contain unit roots           Number of periods =      20

Time trend:          Not included            Asymptotics: T, N -> Infinity
Heteroskedasticity: Not robust                                sequentially
LR variance:         (not used)
------------------------------------------------------------------------------
                     Statistic      p-value
------------------------------------------------------------------------------
 z                     5.1692        1.0000
------------------------------------------------------------------------------
```

```
Levin-Lin-Chu unit-root test for rij
---------------------------------------

Ho: Panels contain unit roots                Number of panels  =     20
Ha: Panels are stationary                    Number of periods =     21

AR parameter: Common                         Asymptotics: N/T -> 0
Panel means:  Included
Time trend:   Not included

ADF regressions: 1 lag
LR variance:     Bartlett kernel, 8.00 lags average (chosen by LLC)
------------------------------------------------------------------------------
                     Statistic      p-value
------------------------------------------------------------------------------
 Unadjusted t        -22.3562
 Adjusted t*         -19.6519        1.0000
------------------------------------------------------------------------------
```

```
Levin-Lin-Chu unit-root test for D.rij
---------------------------------------

Ho: Panels contain unit roots                Number of panels  =     20
Ha: Panels are stationary                    Number of periods =     20

AR parameter: Common                         Asymptotics: N/T -> 0
Panel means:  Included
Time trend:   Not included

ADF regressions: 1 lag
LR variance:     Bartlett kernel, 8.00 lags average (chosen by LLC)
------------------------------------------------------------------------------
                     Statistic      p-value
------------------------------------------------------------------------------
 Unadjusted t        -14.4467
 Adjusted t*         -10.6372        0.0000
------------------------------------------------------------------------------
```

```
Harris-Tzavalis unit-root test for rij
---------------------------------------

Ho: Panels contain unit roots                Number of panels  =     20
Ha: Panels are stationary                    Number of periods =     21

AR parameter: Common                         Asymptotics: N -> Infinity
Panel means:  Included                                    T Fixed
Time trend:   Not included
------------------------------------------------------------------------------
                     Statistic          z          p-value
------------------------------------------------------------------------------
 rho                    0.7407    -3.8886           1.0000
------------------------------------------------------------------------------
```

```
Harris-Tzavalis unit-root test for D.rij
---------------------------------------

Ho: Panels contain unit roots                Number of panels  =      20
Ha: Panels are stationary                    Number of periods =      20

AR parameter: Common                         Asymptotics: N -> Infinity
Panel means:  Included                                    T Fixed
Time trend:   Not included
-------------------------------------------------------------------------
                     Statistic          z          p-value
-------------------------------------------------------------------------
 rho                   0.7546       -3.0987        0.0010
-------------------------------------------------------------------------
```

```
Breitung unit-root test for rij
-------------------------------

Ho: Panels contain unit roots                Number of panels  =      20
Ha: Panels are stationary                    Number of periods =      21

AR parameter: Common                         Asymptotics:  T,N -> Infinity
Panel means:  Included                                     sequentially
Time trend:   Not included                   Prewhitening: Not performed
-------------------------------------------------------------------------
                     Statistic       p-value
-------------------------------------------------------------------------
 lambda                3.1904         0.9993
-------------------------------------------------------------------------
```

```
Breitung unit-root test for D.rij
---------------------------------

Ho: Panels contain unit roots                Number of panels  =      20
Ha: Panels are stationary                    Number of periods =      20

AR parameter: Common                         Asymptotics:  T,N -> Infinity
Panel means:  Included                                     sequentially
Time trend:   Not included                   Prewhitening: Not performed
-------------------------------------------------------------------------
                     Statistic       p-value
-------------------------------------------------------------------------
 lambda               -2.9040         0.0018
-------------------------------------------------------------------------
```

```
Fisher-type unit-root test for rij
Based on augmented Dickey-Fuller tests
--------------------------------------

Ho: All panels contain unit roots            Number of panels  =      20
Ha: At least one panel is stationary         Number of periods =      21

AR parameter: Panel-specific                 Asymptotics: T -> Infinity
Panel means:  Included
Time trend:   Not included
Drift term:   Not included                   ADF regressions: 1 lag
-------------------------------------------------------------------------
                                  Statistic       p-value
-------------------------------------------------------------------------
 Inverse chi-squared(40)    P       106.7893        1.0000
 Inverse normal             Z        -2.4009        1.0000
 Inverse logit t(94)        L*       -5.0545        1.0000
 Modified inv. chi-squared  Pm        7.4673        1.0000
-------------------------------------------------------------------------
 P statistic requires number of panels to be finite.
 Other statistics are suitable for finite or infinite number of panels.
-------------------------------------------------------------------------
```

```
Fisher-type unit-root test for D.rij
Based on augmented Dickey-Fuller tests
------------------------------------------------------------------------------
Ho: All panels contain unit roots            Number of panels  =      20
Ha: At least one panel is stationary         Number of periods =      20

AR parameter: Panel-specific                 Asymptotics: T -> Infinity
Panel means:  Included
Time trend:   Not included
Drift term:   Not included                   ADF regressions: 1 lag
------------------------------------------------------------------------------
                                     Statistic      p-value
------------------------------------------------------------------------------
 Inverse chi-squared(40)    P        309.0144       0.0000
 Inverse normal             Z        -10.7904       0.0000
 Inverse logit t(99)        L*       -18.4462       0.0000
 Modified inv. chi-squared  Pm        30.0767       0.0000
------------------------------------------------------------------------------
 P statistic requires number of panels to be finite.
 Other statistics are suitable for finite or infinite number of panels.
------------------------------------------------------------------------------
```

```
Hadri LM test for rij
------------------------------

Ho: All panels are stationary                Number of panels  =      20
Ha: Some panels contain unit roots           Number of periods =      21

Time trend:           Not included           Asymptotics: T, N -> Infinity
Heteroskedasticity: Not robust                            sequentially
LR variance:          (not used)
------------------------------------------------------------------------------
                      Statistic      p-value
------------------------------------------------------------------------------
 z                     28.3927        0.0000
------------------------------------------------------------------------------
```

```
Hadri LM test for D.rij
------------------------------

Ho: All panels are stationary                Number of panels  =      20
Ha: Some panels contain unit roots           Number of periods =      20

Time trend:           Not included           Asymptotics: T, N -> Infinity
Heteroskedasticity: Not robust                            sequentially
LR variance:          (not used)
------------------------------------------------------------------------------
                      Statistic      p-value
------------------------------------------------------------------------------
 z                     26.0411        1.0000
------------------------------------------------------------------------------
```

```
Levin-Lin-Chu unit-root test for icrgi
---------------------------------------

Ho: Panels contain unit roots                   Number of panels  =     20
Ha: Panels are stationary                       Number of periods =     21

AR parameter: Common                            Asymptotics: N/T -> 0
Panel means:  Included
Time trend:   Not included

ADF regressions: 1 lag
LR variance:     Bartlett kernel, 8.00 lags average (chosen by LLC)
------------------------------------------------------------------------------
                     Statistic      p-value
------------------------------------------------------------------------------
 Unadjusted t         -8.4643
 Adjusted t*          -4.7120        1.0000
------------------------------------------------------------------------------
```

```
Levin-Lin-Chu unit-root test for D.icrgi
-----------------------------------------

Ho: Panels contain unit roots                   Number of panels  =     20
Ha: Panels are stationary                       Number of periods =     20

AR parameter: Common                            Asymptotics: N/T -> 0
Panel means:  Included
Time trend:   Not included

ADF regressions: 1 lag
LR variance:     Bartlett kernel, 8.00 lags average (chosen by LLC)
------------------------------------------------------------------------------
                     Statistic      p-value
------------------------------------------------------------------------------
 Unadjusted t        -18.8211
 Adjusted t*         -12.6626        0.0000
------------------------------------------------------------------------------
```

```
Harris-Tzavalis unit-root test for icrgi
-----------------------------------------

Ho: Panels contain unit roots                   Number of panels  =     20
Ha: Panels are stationary                       Number of periods =     21

AR parameter: Common                            Asymptotics: N -> Infinity
Panel means:  Included                                       T Fixed
Time trend:   Not included
------------------------------------------------------------------------------
                     Statistic          z          p-value
------------------------------------------------------------------------------
 rho                    0.8559       -0.2443        0.4035
------------------------------------------------------------------------------
```

```
Harris-Tzavalis unit-root test for D.icrgi
---------------------------------------------

Ho: Panels contain unit roots                Number of panels  =      20
Ha: Panels are stationary                    Number of periods =      20

AR parameter: Common                         Asymptotics: N -> Infinity
Panel means:  Included                                    T Fixed
Time trend:   Not included
------------------------------------------------------------------------------
                     Statistic          z          p-value
------------------------------------------------------------------------------
 rho                    0.0600     -24.0993        0.0000
------------------------------------------------------------------------------
```

```
Breitung unit-root test for icrgi
---------------------------------

Ho: Panels contain unit roots                Number of panels  =      20
Ha: Panels are stationary                    Number of periods =      21

AR parameter: Common                         Asymptotics:  T,N -> Infinity
Panel means:  Included                                     sequentially
Time trend:   Not included                   Prewhitening: Not performed
------------------------------------------------------------------------------
                     Statistic       p-value
------------------------------------------------------------------------------
 lambda                 3.6761        0.9999
------------------------------------------------------------------------------
```

```
Breitung unit-root test for D.icrgi
-----------------------------------

Ho: Panels contain unit roots                Number of panels  =      20
Ha: Panels are stationary                    Number of periods =      20

AR parameter: Common                         Asymptotics:  T,N -> Infinity
Panel means:  Included                                     sequentially
Time trend:   Not included                   Prewhitening: Not performed
------------------------------------------------------------------------------
                     Statistic       p-value
------------------------------------------------------------------------------
 lambda                -12.1092        0.0000
------------------------------------------------------------------------------
```

```
Fisher-type unit-root test for icrgi
Based on augmented Dickey-Fuller tests
--------------------------------------

Ho: All panels contain unit roots            Number of panels  =      20
Ha: At least one panel is stationary         Number of periods =      21

AR parameter: Panel-specific                 Asymptotics: T -> Infinity
Panel means:  Included
Time trend:   Not included
Drift term:   Not included                   ADF regressions: 1 lag
------------------------------------------------------------------------------
                                   Statistic       p-value
------------------------------------------------------------------------------
 Inverse chi-squared(40)    P        35.4458        0.6753
 Inverse normal             Z        -0.9918        0.1606
 Inverse logit t(104)       L*       -0.8788        0.1908
 Modified inv. chi-squared  Pm       -0.5092        0.6947
------------------------------------------------------------------------------
 P statistic requires number of panels to be finite.
 Other statistics are suitable for finite or infinite number of panels.
------------------------------------------------------------------------------
```

```
Fisher-type unit-root test for D.icrgi
Based on augmented Dickey-Fuller tests
------------------------------------------
Ho: All panels contain unit roots          Number of panels  =     20
Ha: At least one panel is stationary       Number of periods =     20

AR parameter: Panel-specific               Asymptotics: T -> Infinity
Panel means:  Included
Time trend:   Not included
Drift term:   Not included                 ADF regressions: 1 lag
------------------------------------------------------------------
                                  Statistic      p-value
------------------------------------------------------------------
 Inverse chi-squared(40)    P       239.5445       0.0000
 Inverse normal             Z       -12.5493       0.0000
 Inverse logit t(104)       L*      -14.8316       0.0000
 Modified inv. chi-squared  Pm       22.3098       0.0000
------------------------------------------------------------------
 P statistic requires number of panels to be finite.
 Other statistics are suitable for finite or infinite number of panels.
------------------------------------------------------------------
```

```
Hadri LM test for icrgi
-----------------------
Ho: All panels are stationary              Number of panels  =     20
Ha: Some panels contain unit roots         Number of periods =     21

Time trend:          Not included          Asymptotics: T, N -> Infinity
Heteroskedasticity: Not robust                          sequentially
LR variance:         (not used)
------------------------------------------------------------------
                     Statistic      p-value
------------------------------------------------------------------
 z                    36.5570        0.0000
------------------------------------------------------------------
```

```
Hadri LM test for D.icrgi
-------------------------
Ho: All panels are stationary              Number of panels  =     20
Ha: Some panels contain unit roots         Number of periods =     20

Time trend:          Not included          Asymptotics: T, N -> Infinity
Heteroskedasticity: Not robust                          sequentially
LR variance:         (not used)
------------------------------------------------------------------
                     Statistic      p-value
------------------------------------------------------------------
 z                    -2.4316        0.9925
------------------------------------------------------------------
```

```
Hadri LM test for icrgj
--------------------------------

Ho: All panels are stationary                Number of panels  =      20
Ha: Some panels contain unit roots           Number of periods =      21

Time trend:           Not included           Asymptotics: T, N -> Infinity
Heteroskedasticity: Not robust                                  sequentially
LR variance:          (not used)
------------------------------------------------------------------------------
                      Statistic      p-value
------------------------------------------------------------------------------
 z                     16.4373        0.0000
------------------------------------------------------------------------------
```

```
Hadri LM test for D.icrgj
--------------------------------

Ho: All panels are stationary                Number of panels  =      20
Ha: Some panels contain unit roots           Number of periods =      20

Time trend:           Not included           Asymptotics: T, N -> Infinity
Heteroskedasticity: Not robust                                  sequentially
LR variance:          (not used)
------------------------------------------------------------------------------
                      Statistic      p-value
------------------------------------------------------------------------------
 z                     -0.2412        0.5953
------------------------------------------------------------------------------
```

```
Fisher-type unit-root test for icrgj
Based on augmented Dickey-Fuller tests
--------------------------------

Ho: All panels contain unit roots            Number of panels  =      20
Ha: At least one panel is stationary         Number of periods =      21

AR parameter: Panel-specific                 Asymptotics: T -> Infinity
Panel means:  Included
Time trend:   Not included
Drift term:   Not included                   ADF regressions: 1 lag
------------------------------------------------------------------------------
                                  Statistic      p-value
------------------------------------------------------------------------------
 Inverse chi-squared(40)    P       138.6381       1.0000
 Inverse normal             Z        -6.1673       1.0000
 Inverse logit t(99)        L*       -8.0152       1.0000
 Modified inv. chi-squared  Pm       11.0281       1.0000
------------------------------------------------------------------------------
 P statistic requires number of panels to be finite.
 Other statistics are suitable for finite or infinite number of panels.
------------------------------------------------------------------------------
```

Breitung unit-root test for icrgj

Ho: Panels contain unit roots — Number of panels = 20
Ha: Panels are stationary — Number of periods = 21

AR parameter: Common — Asymptotics: T,N -> Infinity sequentially
Panel means: Included
Time trend: Not included — Prewhitening: Not performed

	Statistic	p-value
lambda	0.0786	0.5313

Breitung unit-root test for D.icrgj

Ho: Panels contain unit roots — Number of panels = 20
Ha: Panels are stationary — Number of periods = 20

AR parameter: Common — Asymptotics: T,N -> Infinity sequentially
Panel means: Included
Time trend: Not included — Prewhitening: Not performed

	Statistic	p-value
lambda	-6.2431	0.0000

Harris-Tzavalis unit-root test for icrgj

Ho: Panels contain unit roots — Number of panels = 20
Ha: Panels are stationary — Number of periods = 21

AR parameter: Common — Asymptotics: N -> Infinity T Fixed
Panel means: Included
Time trend: Not included

	Statistic	z	p-value
rho	0.6799	-5.8136	1.0000

Harris-Tzavalis unit-root test for D.icrgj

Ho: Panels contain unit roots — Number of panels = 20
Ha: Panels are stationary — Number of periods = 20

AR parameter: Common — Asymptotics: N -> Infinity T Fixed
Panel means: Included
Time trend: Not included

	Statistic	z	p-value
rho	-0.0020	-25.9755	0.0000

```
Harris-Tzavalis unit-root test for icrgj
---------------------------------------

Ho: Panels contain unit roots                Number of panels  =     20
Ha: Panels are stationary                    Number of periods =     21

AR parameter: Common                         Asymptotics: N -> Infinity
Panel means:  Included                                    T Fixed
Time trend:   Not included
------------------------------------------------------------------------------
                     Statistic          z          p-value
------------------------------------------------------------------------------
 rho                    0.6799       -5.8136        1.0000
------------------------------------------------------------------------------
```

```
Harris-Tzavalis unit-root test for D.icrgj
------------------------------------------

Ho: Panels contain unit roots                Number of panels  =     20
Ha: Panels are stationary                    Number of periods =     20

AR parameter: Common                         Asymptotics: N -> Infinity
Panel means:  Included                                    T Fixed
Time trend:   Not included
------------------------------------------------------------------------------
                     Statistic          z          p-value
------------------------------------------------------------------------------
 rho                   -0.0020      -25.9755        0.0000
------------------------------------------------------------------------------
```

```
Levin-Lin-Chu unit-root test for icrgj
--------------------------------------

Ho: Panels contain unit roots                Number of panels  =     20
Ha: Panels are stationary                    Number of periods =     21

AR parameter: Common                         Asymptotics: N/T -> 0
Panel means:  Included
Time trend:   Not included

ADF regressions: 1 lag
LR variance:     Bartlett kernel, 8.00 lags average (chosen by LLC)
------------------------------------------------------------------------------
                     Statistic      p-value
------------------------------------------------------------------------------
 Unadjusted t       -10.7394
 Adjusted t*         -5.6189        1.0000
------------------------------------------------------------------------------
```

```
Levin-Lin-Chu unit-root test for D.icrgj
----------------------------------------

Ho: Panels contain unit roots                Number of panels  =     20
Ha: Panels are stationary                    Number of periods =     20

AR parameter: Common                         Asymptotics: N/T -> 0
Panel means:  Included
Time trend:   Not included

ADF regressions: 1 lag
LR variance:     Bartlett kernel, 8.00 lags average (chosen by LLC)
------------------------------------------------------------------------------
                     Statistic      p-value
------------------------------------------------------------------------------
 Unadjusted t       -16.9475
 Adjusted t*         -9.9455        0.0000
------------------------------------------------------------------------------
```

الملحق رقم 11: نتائج اختبار علاقات التكامل المتزامن لـ Pedroni

Pedroni Residual Cointegration Test
Series: TIJ YI YJ ICRGI ICRGJ RIJ
Date: 04/27/16 Time: 12:01
Sample: 1994 2014
Included observations: 420
Cross-sections included: 18 (2 dropped)
Null Hypothesis: No cointegration
Trend assumption: No deterministic trend
User-specified lag length: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)

	Statistic	Prob.	Weighted Statistic	Prob.
Panel v-Statistic	2.411688	0.0793	-2.293176	0.9891
Panel rho-Statistic	0.868533	0.8074	1.731935	0.9584
Panel PP-Statistic	-8.446575	0.1258	-6.629246	0.2145
Panel ADF-Statistic	-3.159009	0.9122	-4.404884	0.9581

Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)

	Statistic	Prob.
Group rho-Statistic	3.536137	0.9998
Group PP-Statistic	-15.22225	1.0000
Group ADF-Statistic	-4.125936	1.0000

الملحق رقم12 :نتائج نموذج التأثيرات العشوائية

Random-effects GLS regression — Number of obs = 420
Group variable: panelid — Number of groups = 20

R-sq:
within = 0.6395
between = 0.2475
overall = 0.4036

Obs per group:
min = 21
avg = 21.0
max = 21

Wald chi2(10) = 707.02
corr(u_i, X) = 0 (assumed) — Prob > chi2 = 0.0000

tij	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
yi	6.962352	.4404536	15.81	0.000	6.099079	7.825626
yj	.1904698	.101966	1.87	0.062	-.0093799	.3903195
dij	-.0534525	.3925532	-0.14	0.892	-.8228425	.7159376
rij	-.0167253	.0480461	-0.35	0.728	-.1108939	.0774433
icrgi	.399417	.1666014	2.40	0.017	.0728843	.7259496
icrgj	-.1883946	.2319318	-0.81	0.417	-.6429724	.2661833
relig	.8112761	1.471909	0.55	0.582	-2.073612	3.696164
cml	-1.553735	1.098806	-1.41	0.157	-3.707355	.5998847
cln	3.383809	1.741273	1.94	0.052	-.0290232	6.796641
cnt	-.0808892	2.128866	-0.04	0.970	-4.25339	4.091612
_cons	-49.90641	4.743644	-10.52	0.000	-59.20378	-40.60904
sigma_u	1.3533511					
sigma_e	.63863465					
rho	.81787453	(fraction of variance due to u_i)				

الملحق رقم13: نتائج نموذج التأثيرات الثابتة

```
Fixed-effects (within) regression               Number of obs      =       420
Group variable: panelid                         Number of groups   =        20

R-sq:                                           Obs per group:
     within  = 0.6595                                         min =        21
     between = 0.0144                                         avg =      21.0
     overall = 0.0217                                         max =        21

                                                F(5,395)           =    153.02
corr(u_i, Xb)  = -0.9825                        Prob > F           =    0.0000

------------------------------------------------------------------------------
         tij |      Coef.   Std. Err.      t    P>|t|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
          yi |   5.329967   .5393668     9.88   0.000     4.269578    6.390355
          yj |   2.063276    .388862     5.31   0.000     1.298778    2.827774
         rij |   .0173808   .0513161     0.34   0.735    -.0835061    .1182677
       icrgi |   .3703437   .1628389     2.27   0.023     .0502045    .6904829
       icrgj |  -.0231911   .2311526    -0.10   0.920    -.4776344    .4312522
       _cons |  -57.39361   3.715641   -15.45   0.000    -64.69852   -50.08871
-------------+----------------------------------------------------------------
     sigma_u |  8.1692406
     sigma_e |  .63863465
         rho |  .99392571   (fraction of variance due to u_i)
------------------------------------------------------------------------------
F test that all u_i=0: F(19, 395) = 77.25                     Prob > F = 0.0000
```

الملحق رقم 14: نتائج نموذج الانحدار التجميعي

Source	SS	df	MS		
				Number of obs	= 420
				F(10, 409)	= 34.35
Model	505.35161	10	50.535161	Prob > F	= 0.0000
Residual	601.65363	409	1.47103577	R-squared	= 0.4565
				Adj R-squared	= 0.4432
Total	1107.00524	419	2.64201728	Root MSE	= 1.2129

tij	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
yi	7.126706	.7852311	9.08	0.000	5.583114	8.670298
yj	.0569481	.0200625	2.84	0.005	.0175096	.0963866
dij	-.1696642	.0811892	-2.09	0.037	-.3292644	-.010064
rij	-.0546016	.0223024	-2.45	0.015	-.0984432	-.0107601
icrgi	.4882972	.2984982	1.64	0.103	-.0984849	1.075079
icrgj	-.5734814	.2270461	-2.53	0.012	-1.019804	-.1271585
relig	.6342833	.3081402	2.06	0.040	.0285471	1.240019
cml	-.6047285	.221186	-2.73	0.007	-1.039532	-.1699253
cln	2.447369	.3363406	7.28	0.000	1.786197	3.108541
cnt	-1.335055	.4132543	-3.23	0.001	-2.147422	-.5226876
_cons	-48.52927	6.433749	-7.54	0.000	-61.17661	-35.88193

الملحق15: نتائج اختبار ثبات التباين الحدي للأخطاء

```
Breusch-Pagan / Cook-Weisberg test for heteroskedasticity
         Ho: Constant variance
         Variables: fitted values of tij

         chi2(1)      =    41.50
         Prob > chi2  =   0.0000
```

```
Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

        tij[panelid,t] = Xb + u[panelid] + e[panelid,t]

        Estimated results:
                             |       Var     sd = sqrt(Var)
                -------------+------------------------------
                         tij |    2.642017       1.625428
                           e |     .4078542       .6386347
                           u |     1.831559       1.353351

        Test:   Var(u) = 0
                                     chibar2(01) =  2040.93
                                  Prob > chibar2 =   0.0000
```

الملحق رقم16: نتائج إختبار **Hausman**

```
. hausman fe re

                 ---- Coefficients ----
                 |      (b)          (B)            (b-B)     sqrt(diag(V_b-V_B))
                 |       fe           re         Difference          S.E.
-----------------+------------------------------------------------------------
              yi |   5.329967    6.962352       -1.632385        .3113152
              yj |   2.063276    .1904698        1.872807        .3752553
             rij |   .0173808   -.0167253        .0341061        .0180254
           icrgi |   .3703437     .399417       -.0290732               .
           icrgj |  -.0231911   -.1883946        .1652034               .
------------------------------------------------------------------------------
                           b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg
            B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg

    Test:  Ho:  difference in coefficients not systematic

                  chi2(5) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
                          =       24.96
                Prob>chi2 =      0.2211
                (V_b-V_B is not positive definite)
```

الملحق رقم 17: نتائج التقدير باستعمال طريقة **System-GMM**

System dynamic panel-data estimation — Number of obs = 400
Group variable: panelid — Number of groups = 20
Time variable: year
Obs per group: min = 20, avg = 20, max = 20
Number of instruments = 44 — Wald chi2(11) = 1580.70
Prob > chi2 = 0.0000
One-step results

tij	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
tij						
L1.	.5537826	.047799	11.59	0.000	.4600982	.6474669
yi	5.211406	.5516205	9.45	0.000	4.13025	6.292562
yj	-3.673304	.5005528	0.44	0.658	-2.692238	4.654369
dij	-.3500172	.22003	-1.59	0.112	-.7812682	.0812338
rij	-.7727829	1.88281	-0.41	0.000	-4.463023	2.917457
icrgi	.6032922	.2026111	2.98	0.003	.2061818	1.000403
icrgj	1.058639	.333732	-3.17	0.002	1.712742	.4045362
relig	.4960292	.0165837	3.29	0.001	.4635257	.5285327
cml	.916397	.0185799	0.65	0.515	.8799812	.9528129
cnt	.1726842	.0165927	2.31	0.021	.8984465	.9167019
cln	1.236725	.7035887	-1.76	0.079	2.615733	.1422839
_cons	.0922498	.0089985	10.25	0.000	.0746131	.1098865

الملحق رقم 18: نتائج إختبارات صحة النموذج (Arellano and Bond Sargan-Hansen)

```
. estat sargan
Sargan test of overidentifying restrictions
        H0: overidentifying restrictions are valid

        chi2(32)     =  6.374299
        Prob > chi2  =    1.0000

. estat abond

Arellano-Bond test for zero autocorrelation in first-differenced errors
```

Order	z	Prob > z
1	-1.651	0.0987
2	.84907	0.3958

Autoregressive Distributed Lag Estimates
ARDL(1,1,0,0,0,1) selected based on Hannan-Quinn Criterion

Dependent variable is LIMP
30 observations used for estimation from 1985 to 2014

Regressor	Coefficient	Standard Error	T-Ratio[Prob]
LIMP(-1)	.55085	.14317	3.8474[.001]
LRER	.36897	.24126	1.5293[.141]
LRER(-1)	-.37175	.24160	-1.5387[.139]
LRPI	.91704	.57683	1.5898[.127]
LCT	.048661	.082875	.58716[.563]
LEX	.37500	.13643	2.7486[.012]
ICRG	.30896	.31619	.97713[.340]
ICRG(-1)	.67099	.39390	1.7035[.103]
C	-2.1633	2.0392	-1.0609[.301]

R-Squared	.98019	R-Bar-Squared	.97264
S.E. of Regression	.11766	F-Stat. F(8,21)	129.8654[.000]
Mean of Dependent Variable	23.4329	S.D. of Dependent Variable	.71134
Residual Sum of Squares	.29073	Equation Log-likelihood	26.9800
Akaike Info. Criterion	17.9800	Schwarz Bayesian Criterion	11.6746
DW-statistic	2.0444	Durbin's h-statistic	-.19586[.845]

Testing for existence of a level relationship among the variables in the ARDL model

F-statistic	95% Lower Bound	95% Upper Bound	90% Lower Bound	90% Upper Bound
4.4125	2.5338	3.9682	2.0592	3.3065

W-statistic	95% Lower Bound	95% Upper Bound	90% Lower Bound	90% Upper Bound
26.4747	15.2028	23.8094	12.3552	19.8389

الملحق19: مقدرات المعلمات في المدى الطويل (المتغير التابع LIMP)

Estimated Long Run Coefficients using the ARDL Approach
ARDL(1,1,0,0,0,1) selected based on Hannan-Quinn Criterion

Dependent variable is LIMP
30 observations used for estimation from 1985 to 2014

Regressor	Coefficient	Standard Error	T-Ratio[Prob]
LRER	.061125	.27668	.22093[.091]
LRPI	.29256	.99729	.29336[.033]
LCT	-.14019	.15972	-.87769[.019]
LEX	.21023	.20604	1.0203[.001]
ICRG	.31426	.53841	.58369[.348]
C	9.8129	4.4638	2.1983[.039]

Testing for existence of a level relationship among the variables in the ARDL model

F-statistic	95% Lower Bound	95% Upper Bound	90% Lower Bound	90% Upper Bound
4.4125	2.5338	3.9682	2.0592	3.3065

W-statistic	95% Lower Bound	95% Upper Bound	90% Lower Bound	90% Upper Bound
26.4747	15.2028	23.8094	12.3552	19.8389

الملحق20: نتائج تقديرات نموذج تصحيح الخطأ (المتغير التابع **ΔLIMP**)

```
        Error Correction Representation for the Selected ARDL Model
         ARDL(1,1,0,0,0,1) selected based on Hannan-Quinn Criterion
********************************************************************************
Dependent variable is dLIMP
30 observations used for estimation from 1985 to 2014
********************************************************************************
Regressor             Coefficient       Standard Error         T-Ratio[Prob]
dLRER                    .033688             .15123             .22276[.061]
dLRPI                     .16124             .54644             .29508[.071]
dLCT                    -.077262            .091380            -.84550[.023]
dLEX                      .11586             .12093             .95813[.093]
dICRG                     .17320             .30019             .57697[.570]
ecm(-1)                  -.55114             .14369            -3.8357[.001]
********************************************************************************
```

الملحق21: نتائج فحص بواقي النموذج

```
            Test of Serial Correlation of Residuals (OLS case)
********************************************************************************
Dependent variable is LIMP
List of variables in OLS regression:
LIMP(-1)        LRER            LRER(-1)        LRPI            LCT
LEX             ICRG            ICRG(-1)        C
30 observations used for estimation from 1985 to 2014
********************************************************************************
Regressor              Coefficient       Standard Error         T-Ratio[Prob]
OLS RES(-1)             -.048979             .26801            -.18275[.856]
********************************************************************************
Lagrange Multiplier Statistic    CHSQ(1)=  .050014[.823]
F Statistic                      F(1,20)=  .033398[.857]
********************************************************************************
```

```
  Autoregressive Conditional Heteroscedasticity Test of Residuals (OLS Case)
********************************************************************************
Dependent variable is LIMP
List of the variables in the regression:
LIMP(-1)        LRER            LRER(-1)        LRPI            LCT
LEX             ICRG            ICRG(-1)        C
30 observations used for estimation from 1985 to 2014
********************************************************************************
Lagrange Multiplier Statistic    CHSQ(1)=   .34074[.559]
F Statistic                      F(1,20)=   .22977[.637]
********************************************************************************
```

Diagnostic Tests

Test Statistics	LM Version	F Version
A:Serial Correlation	CHSQ(1) = .050014[.823]	F(1,20) = .033398[.857]
B:Functional Form	CHSQ(1) = .36825[.544]	F(1,20) = .24855[.624]
C:Normality	CHSQ(2) = 3.4522[.178]	Not applicable
D:Heteroscedasticity	CHSQ(1) = .64808[.421]	F(1,28) = .61823[.438]